مشروعات السنوات الخمس

من الناحيتين النظرية والتطبيقية

تأليف

دكتور راشد البراوى

B. A. (Hons.). M. A. (London).
D. Litt. (Fuad I University)
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعـــة الأولى

١٩٤٨

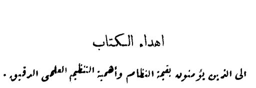
النــــاشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة الحرية برقم ١٠٧ بشارع محمد على بمصر




اهداء الكتاب

الى الذين يؤمنون بقيمة النظام وأهمية التنظيم العلمي الدقيق .

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث لا مقدمة

جرت العادة أن يستهل الكتاب مؤلفاتهم بمقدمة يعرضون فيها للموضوعات التى يعالجونها والغرض منها . ولا أزمع بطبيعة الحال أن أخرج على المألوف ، ولكنى سأجعل من هذه الكلمة التى تتصدر هذا الكتاب نوعا من الحديث الشخصى بينى وبين القارىء . والقارىء الذى أعنيه لا يقتصر أمره على فئة دون أخرى ، بل يستوى فى ذلك الفرد العادى الذى لا نصيب له فى الحكم أو الإدارة ، والرجل المسئول الذى ألقت الظروف على عاتقه عبء القيام بدور فى حياة بلاده . وليس معنى هذا أنى أفرق بين الواحد والآخر إذ الحقيقة أن كل مواطن يضطلع بواجبه على الوجه الأكمل إنما هو أحد عناصر الأساس القوى الذى يبنى عليه صرح التقدم . ولست كذلك بمقصر حديثى على أهل مصر ولكنى أوجهه إلى جميع إخوانى وأصدقائى فى العالم العربى كله ، فقد أكون مصريا بحكم النشأة وطبيعة الإقامة والعمل ، غير أنى فى الوقت ذاته عضو فى وطن أوسع رقعة وأعز نفراً ، ذلك هو العالم العربى الذى تجمع بين شتات أجزائه أهداف قومية وإصلاحية متماثلة .

ويقينى أن على الكتَّاب أن يصدروا فيما يسطرونه عن عقيدة أو مبدأ أو فكرة ، وعلى ضوء هذه الحقيقة أقدم كتابى هذا . فأنا أؤمن بأنه لا رجاء فى نهوض وارتقاء إلا عن طريق التنظيم العلمى الدقيق وبذا يكون الاتجاه صوب غاية واضحة محدودة المعالم ، ووفق خطط رسمت وأعدت بعناية وبعد دراسة عميقة . إن آفة الشعوب الارتجال والركون إلى أنصاف الحلول أو الاكتفاء بها ، ومن هنا يكون علاجها للمسائل ناقصاً طابعه الاضطراب والتعثر والتناقض . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى أن العالم العربى

غني بالموارد الطبيعية وهي في حاجة إلى الاستغلال على أوسع نطاق ممكن ، وهو أمر لاغنى عنه إذا أردنا للبلاد العربية نهضة شاملة . ومن المحقق أن هذه البلدان لن يقدر لها تنمية اقتصادها القومي من زراعة وصناعة ونقل وتجارة ، ولن تتمكن من رفع مستوى الحياة المادي والاجتماعي ، ولن تتحرر من الإستغلال الأجنبي لمواردها وخيراتها ، إلا إذا رسمت لنفسها أهدافا واضحة صريحة ووضعت الخطط الكفيلة بتحقيقها . ولهذا فاننا ندعو صراحة وفي غير لبس أومواربة إلى الأخذ بنظام المشروعات المرسومة لآجال معلومة ، وهو مابدأ الناس في مصر وغيرها يفكرون فيه تفكيراً جديا ويرون أنه مؤد إلى أفضل النتائج ، وليس أدل على الاتجاه الجديد من أن الحكومة المصرية قد وضعت مشروعاً لبعض الأعمال الانشائية المحدودة المدى بقصد تنفيذها خلال سنوات خمس ، وها نحن نسمع عن التفكير في مشروع سنوات سبع في ايران ، كما وضعت تشكوسلوفاكيا مشروع تعمير وإنشاء في أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية . وهاهم الكتاب والاقتصاديون في مختلف الأقطار مع تفاوت أنظمتها الاجتماعية والسياسية أصبحوا يدعون إلى تنظيم الحياة الاقتصادية والتوسع في تدخل الدولة لهذا الغرض ، إذ العالم اليوم خلاف ما كان عليه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . ولذلك أردنا بكتابنا هذا أن نشرح نظام مشروعات السنوات الخمس من ناحيتيه النظرية والتطبيقية ، واخترنا أولا الروسيا موضوعا للدرس لأسباب عدة منها أنها كانت البلد الوحيد الذي طبق هذا النظام بصورة شاملة منذ خريف عام ١٩٢٨ ، وتمكنت من القضاء إلى حد كبير على التأخر والجمود مما كان يشكو منه تطورها الاقتصادي والاجتماعي قبل ذلك العهد . وفضلا عن هذا فهي الدولة التي اجتازت هذه التجربة الجديدة ، واستكشفت الكثير من الأخطاء الملازمة للتنفيذ ، وحاولت اصلاح الأخطاء وتلافي النقائص ، وكونت الأداة الدقيقة التي لابد منها في حالة الأخذ بهذا النظام المرسوم . ومن هنا يتضح أننا حين نختار الروسيا ميداناً للبحث والدرس انما نقصد

أن نضع أمام أنظار المسئولين وغيرهم ثمار تجربة مرت عليها سنوات عدة وفيها عناصر قابلة للاقتباس بما يتفق مع أنظمتنا وأساليبنا وتقاليدنا .

قد تكون الروسيا اشتراكية أو غير ذلك ، وقد تكون ديموقراطية أو دكتاتورية ، وقد يختلف الكتاب فى مدى الحريات السياسية التى ينعم بها شعبها ؛ فالواقع أن هذه مسائل لاتعنينا فى قليل أو كثير . اننا حين ندرس تطورها الاقتصادى نجردها من طابعها الاجتماعى والسياسى فتبدو لنا صورة أخرى ، تلك هى صورة الدولة التى عملت على تنمية زراعتها وإقامة الصناعات على أكبر مدى وترقية مواصلاتها ، وذلك كله وفق مشروعات مرسومة بدقة ويجرى تنفيذها باطراد بحيث تكون النتائج التى تتحقق فى عام أعظم منها فى العام الذى سبقه وأقل منها فى العام الذى يليه ، أو ينبغى أن يكون الأمر كذلك ؛ وهذه هى العبرة التى نستخلصها من دراسة تطورها الاقتصادى منذ أواخر العقد الثالث من القرن الحالى بوجه خاص .

وهذا هو السبب الذى من أجله أسهب كتاب الغرب فى دراسة نظام روسيا الاقتصادى ، من أمثال بايكوف الاستاذ بجامعة برمنجهام ، والأساتذة كول وموريس دب وتورين بالجامعات الانجليزية ، وجماعة وب ، وبعض العلماء الأمريكيين . وقد زار الروسيا خلال فترة المشروع الأول المستر آتلى والد كتور دالتون وزملاء لهما وسجلوا مشاهداتهم فى كتاب بعنوان « دراسات اثنى عشر فى روسيا السوفيتية » . وهؤلاء الكتاب وكثيرون غيرهم من الاشتراكيين الديموقراطيين أو من المؤمنين بمزايا النظام الفردى ويرون أن نظام الروسيا الاجتماعى أو السياسى لايتفق مع أحوال بلادهم وظروفها . ولكنك تلقى عاملا مشتركا فى كتاباتهم وهو أنهم يريدون أن يلفتوا النظر إلى التجربة الروسية وهى نظام التوجيه الاقتصادى المرسوم ممثلا فى مشروعات السنوات الخمس ، وهذا إلى جانب الأغراض العلمية البحتة التى يعنى بها العلماء . هذه هى الأضواء التى اهتدينا بها فى بحثنا . فلقد كانت الروسيا متأخرة إلى حد بعيد فى زراعتها وصناعتها قبل عام ١٩١٤ ، فلما

اتبعت نظام التوجيه الاقتصادى أحدثت انقلابا زراعياً وصناعياً على جانب كبير من الأهمية ، ومن هنا نعتقد اعتقاداً جازماً أن هذه المشروعات وسيلة تمكن مصر والبلدان العربية من تنمية زراعتها من كافة النواحى ، والأخذ بالصناعة الحديثة بصورة شاملة ، دون أن تعبأ بما يقال له العقبات أو مبدأ التخصص . ولقد خصصنا البــاب الأول من الـكتاب لعرض موجز عن أحوال الروسيـا حتى عام ١٩١٧ ، وعرضنا فى الباب الثانى لفترة الفوضى والاضطراب التى مر بها ذلك البلد حتى عام ١٩٢٨ ، ثم جعلنا الباب الثالث — وهو أهمها وأكبرها — عن مشروعات السنوات الخمس الاربع ، والأداة التى تقوم بوضعها وتشرف على تنفيذها . ولما كان معيار الحـكم على الأشياء لا يبدو إلا فى الجانب التطبيقى تحدثنـا عن نواحى تطور الزراعة والصناعة والنقل والتجارة وشؤون العمل والعمال والنظام المـالى ومساهمته فى عملية تمويل الاقتصاد القومى . وقد حرصنـا كل الحرص على أن ندعم مانذكره بالأرقام والإحصائيات من كافة المصادر الموثوق بها التى اعتمدنا عليها ورجعنا اليها بغض النظر عن وجهة نظر أربابهـا ، ولم نأل جهداً فى عرض الحقائق سافرة بما لها وما عليها .

ولما كنت أتوقع أن يعترض البعض بأن هذه المشروعات لا تصلح إلا فى البلاد ذات النظـام الجماعى أو الاشتراكى ، خصصنـا الباب الرابع للبلاد الرأسمالية فتحدثنا فى الفصل الثامن عشر عن مشروع السنوات الخمس الذى بدأت الأرجنتين فى تنفيذه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ . أما الفصل التاسع عشر وهو الأخير فى هذا المؤلف فقد ضمنـاه بعض المبــادىء والقواعد العـامة التى يصح أن تسترشد بهـا مصر إذ تضع لنفسها سياسة مرسومة دقيقة .

لعلى أطلت حديثى معك أيها القارىء الصـديق ، ولـكنى قصدت أن أثير حماسك واهتمامك فنتعاون جميعا فى المطالبـة باقامة حياتنا الاقتصادية على أساس من التنظيم العلمى الدقيق وبذلك نسير قدما وبخطوات منتظمة

نحو استثمار مواردنا وثرواتنا بأيدينا ورؤوس أموالنا وفى ظل أنظمتنا القائمة فى أسرع وقت . وهذا التنظيم المرسوم لابد أن يستتبع تدخل الدولة وإشرافها الدقيق لتحقيق الصالح العام ، وهذا يقتضينا واجبا آخر وهو العمل على أن تكون الأداة الحكومية على درجة عالية من الكفاية والاتقان والنزاهة مما أشرنا إلى وسائل ادراكه فى ختام الفصل الأخير .

وأخيراً ندعو الله أن يلهمنا جميعا السداد والتوفيق لما فيه الخير العام .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
٢٠ يناير ١٩٤٨

راشد البراوى

ثبت بالمصادر

(١) المصادر الافرنجية

Arnold (Arthur Z.) : Banks, Credit and Money in Soviet Russia (1937).

Bares (B) : A History of Russia.

Baykov (Alexander) : The Development of the Soviet Economic System (1946).

Blake (William J.) : Elements of Marxian Economic Theory and its Criticism (1939).

Burnham (James) : The Managerial Revolution.

Brown (E. T.) : The Russian Business (1933).

Chamberlin (W. Henry) : Soviet Russia, A Living Record and a History (1930).

Ciliga (Anton) : The Russian Enigma (1940).

Clark (Colin) : A Critique of Russian Statistics (1939).

Cole (G.D.H.) : 1. Practical Economics (1935). 2. Principles of Economic Planning 3. Twelve Studies in Soviet Russia (edit.by-) 1933.

Cole (M.edit.by) : Our Soviet Ally (1945).

Conolly (Violet) : Soviet Trade from the Pacific to the Levant (1935).

Day (Clive) : Economic Development in Europe (1942).

Dobb (Maurice) : a—Political Economy and Capitalism (1940).
b—Soviet Planning and Labour in Peace and War (1942).

Fetter (Frank A.) : Economics (vol. II) 1922.

Gangulee (N) : The Russian Horizon (An Anthology, compiled by. . .).

Gutkind (E. A.) : Greative Mobilization, vol. I, Principles of National Planning (1943).

Hevesy (Paul de) : World Wheat Planning and Economic Planning in General.
Hill (Cristopher) : Lenin and the Russian Revolution (1947).
Hoover (Calvin B.) : The Economic Life of Soviet Russia (1932).
Horobin (Ian Mac Donald) : The Plaesures of Planning (1935).
Hubbard (Leonard E.) : 1—Soviet Labour and Industry (1942).
2- Economics of Soviet Agriculture (1939).
Ingot : The Socialisation of Iron and Steel (1936).
Jay (Douglas) : The Socialist Case.
Johnson (Hewlett) : The Socialist Sixth of the World (1945).
Laski (Harold) : Grammar of Politics.
Lawley (F.E.) : The Growth of Collective Economy, 2 vols. (1938).
Lawton (Lancelot) : An Economic History of Soviet Russia, 2 vols.
League of Nations : Industrialisation and Foreign Trade (1945).
Lipson : Private Enterprise (1944).
Marx (Karl) : Selected works, 2 vols. (1945).
Meynard (John) : The Russian Peasant and other Studies.
Obraztsov (and others) : Soviet Transport (1946).
Ogg and Sharp : Economic Development of Modern Europe (1941).
Rather (A. W.) : Planning under Capitalism (1935).
Reddaway (W.B.) : The Russian Financial System (1935).
Royal Institute of International Affairs (report by a group of the Members of . . . .) : World Agriculture (1932).
Sokolnikov (Gregory Y. And Associates) : Soviet Policy in Public Finance (1931).
The Soviet Comes of Age (1938).
Strachey (John) : Socialism in Theory and Practice (1938).
Turin (Dr. S. E.) : The U. S. S. R., An Economic and Social Survey (1945).
Webb (Sidney and Beatrice) : Soviet Communism (1944).
Yugoff (A.) : Economic Trends in Soviet Russia (1930).

(٢) المصادر العربية

حسن اسماعيل — الزراعة الاشتراكية السوفيتية (١٩٤٦).
حسين كامل سليم بك — تاريخ أوربا الاقتصـــادى فى القرن التاسع عشر (١٩٣٥).
راشد البراوى — (١) التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (١٩٤٦) (٢) ملكية الدولة للمشروعات (مجلة الكتاب عدد يوليه ١٩٤٧).
عبد الحكم الرفاعى بك — الاقتصاد السياسى.
كارل ماركس — رأس المال (ترجمة راشد البراوى) ١٩٤٧.
لينين — الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (ترجمة راشد البراوى) ١٩٤٧.
ليونتيف — الاقتصاد السياسى (ترجمة راشد البراوى) ١٩٤٥.

الباب الأول

من روسيا القيصرية
الى النظام السوفيتى

الفصل الأول

حالة الروسيا الاقتصادية قبيل الحرب العظمى

يجمع أقطاب الباحثين على أن تاريخ الروسيا الاقتصادى والاجتماعى ينقسم إلى خمس مراحل، لكل منها طابعها الخاص بها وميزاتها الملازمة لها [(1)].

المرحلة الأولى : وتمتد من القرن الثامن الميلادى حتى القرن الثالث عشر، وتميزت البلاد خلالها بانقسامها إلى وحدات سياسية كل منها عبارة عن مدينة تجارية محصنة والاقليم الذى يحيط بها ويخضع لها. وكانت الحرفة الأساسية للسكان هى التجارة فى منتجات الغابة لا منتجات الزراعة. وإذ دنت هذه الفترة من نهايتها أغار التتار على البلاد وأرغموا الصقالبة على الالتجاء إلى الحوض الأعلى من نهر الفولجا وفروعه.

المرحلة الثانية : وتقع فيما بين القرن الثالث عشر ومنتصف الخامس عشر. وأهم ما تتسم به الانصراف إلى زراعة التربة، وبذلك اكتسبت الروسيا الطابع الذى ظل يميزها قروناً طوالا، وهو كونها بلداً تغلب عليه حرفة الزراعة.

المرحلة الثالثة : وتنتهى حوالى العقد الثانى من القرن السابع عشر، وفيها تمت عملية توحيد مختلف الوحدات السياسية المستقلة تحت زعامة إمارة موسكو، كما زالت آخر معالم السيطرة التتارية. وكذلك عظم نفوذ القيصر، وزاد سلطان الطبقة العسكرية (boyar). وفى هذه الفترة اشتد استغلال

Ogg & Sharp: Economic Development of Modern Europe, (1) pp. 303 –305.

التربة فى حوض الفولجا الأعلى وحوض نهر الدون . وشاهدت هذه المرحلة نمو حركة تكوين الاقطاعيات على أيدى أفراد الطبقة العسكرية واطراد اعتدائهم على الفلاح ، ووضع القواعد الأساسية لنظم حيازة الأرض والرق الاقطاعى (serfdom) . لقد كان الفلاحون فى القرن السادس عشر مستأجرين أحراراً ، ولكنهم كانوا مثقلين بالإلتزامات يؤدونها للدولة والنبلاء وكبار الملاك ، ومرهقين بأعباء فادحة من ديون يقرضونها بفوائد عالية .

المرحلة الرابعة : وتبدأ باعتلاء أسرة رومانوف العرش سنة ١٦١٣ ويختتمها موت الإسكندر الأول فى عام ١٨٥٥ . وأهم مميزاتها اتساع نطاق سلطان الحكومة ، وتوحيد القوميات الروسية المتباينة ، وازدياد ارتباط الفلاحين بالأرض بحيث تحول لرق الاقطاعى إلى عبودية سافرة من الناحية العملية . غير أنه مما تنبغى ملاحظته قيام الصناعة الكبيرة اليدوية منذ منتصف القرن الثامن عشر .

المرحلة الخامسة : وتمتد منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ . وقد شاهدت هذه الفترة تحولات وتطورات على جانب كبير من الأهمية ، فقويت الدعوة إلى تطبيق مبادىء الحرية والديموقراطية السياسية ، وألغى الرق وتحرر الفلاحون ، واتسع نطاق الزراعة فى مختلف أنحاء الإمبراطورية وأدخل فى هذه الحرفة الأسلوب الرأسمالى فى الاستغلال ، وتقدم استغلال ثروة الغابات والموارد المعدنية ، وحدثت الثورة الصناعية الحديثة ، وكثر ورود رأس المال الأجنبى إلى البلاد وعظمت سيطرته على حياتها الاقتصادية والسياسية . غير أن هذه الفترة شهدت انتشار الآراء الحرة والمذاهب التقدمية ، المعتدل منها والمتطرف ، وكثرت بالبلاد الاضطرابات والثورات التى اشترك فيها الفلاحون من أهل الريف والعمال من أهل المدن على حد سواء .

هذا عرض غاية فى الإيجاز لأهم معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والسياسيـة فى بلاد الروسيا منذ القرن الثامن الميلادى ، ولـكنا سنقصر اهتمامنا على المرحلة الخامسة فنعالجها بقدر من البسط والتفصيل ، على أساس أنها مقـدمة لا بد منها قبل أن ننتقل إلى بحث النظام الاقتصادى الحالى ، وهو موضوع هذا المؤلف .

(١) الزراعة

كان المجتمع الروسى فى مستهل القرن التـاسع عشر مكوناً من طبقتى النبلاء والفلاحين . أما الطبقـة الوسطى أو البورجوازية فـكانت فى حكم العدم إذ ذاك بسبب سيادة النظم الإقطاعية البالية ، وتأخر كل من حرفتى الصناعة والزراعة .

ويقدّر بعض الـكتاب أن الروسيا كان بها ١٤٠٠٠ من أسرات النبلاء فى عام ١٨١٥ ، وهذه نسبة ضئيلة جداً ومع ذلك فقد كانت تسمة أعشار الأرض ملـكاً للتـاج وأفراد أسرة القيصر والنبلاء . وقد بلغ عدد أرقاء الأرض فى أملاك التاج وحدها قرابة ستة عشر مليوناً . وكانت مزرعة النبيل أو المالك الـكبير قسمين، أحدهما يستعمله لصالحه ولمنفعته الخاصة ، أما القسم الثانى فيقوم بزراعته الأرقاء بصفتهم مستأجرين عليهم التزامات عدة لا بد لهم من الوفاء بهـا ، ومن أهمها السخرة بمعنى أن عليهم أن يعملوا فى أرض الشريف بغير أجر أياما معدودات قد تصل إلى ثلاث فى كل أسبوع . وفضلا عن هذا كان للشريف حق تأديب الأرقاء وإنزال العقـاب بهم ، وهؤلاء لا يجوز لهم أن يغادروا الأرض التى نشأوا عليها ، ولـكنهم ينتقلون معها إن شاء صاحبها أن يبيعها إلى شخص آخر . وكانت العادة الجارية أن يعيش الأرقاء فى جماعات قروية تعرف الواحدة منها باسم «المير» Mir ، وتقوم كل قرية بتنظيم زراعة الأرض مقابل دفع مبلغ سنوى للمالك ، مع ملاحظة أن هذا المبلغ كان يقدَّر على القرية كلها بصورة جماعية فهى متضامنة فى دفعه .

ولقد مر تطور هذا الرق الإقطاعى فى مراحل متعاقبة . وهو فى الأصل

محاولة أريد بها منع الفلاحين من إشباع غريزة حب التجوال [١] وبذلك لا يتسنى لهم أن يتركوا من يخدمون من أفراد الطبقة العسكرية السالفة الذكر ليلتحقوا بخدمة سواه . ولقد كان هذا السيد العسكري غير ذي نفع لولاه إذا كان عاجزاً عن مده بحاجته من السلاح والرجال ، كما أن أرضه كانت غير ذات قيمة إذا لم يتوافر لها العدد الكافي من الفلاحين لزراعتها واستغلالها. وتعرف المزرعة التي كانت تمنح لأحد أفراد الطبقة العسكرية مقابل قيامه بأداء خدمات معينة باسم Pomestie ولم يكن مثل هذا الشخص يملك المزرعة ملكية وراثية ، بل انها كانت تؤول الى الدولة في حالة موته. ولكن بمرور الزمن تأيد مبدأ الملكية الوراثية المزرعة ومن يعيش على ظهرها من الفلاحين. والواقع أنه بعد عصر بطرس الأول[٢] أخذ ملاك رقيق الاراضي يغتصبون لأنفسهم حق بيع هؤلاء الرقيق منفصلين عن الارض. وحينما قرب هذا النظام من أن يكون عبودية صحيحة كاملة حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، أصدر القيصر بطرس الثالث قانونا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٧٦٢ ينص على إعفاء الأشراف مما هو مفروض عليهم أداؤه من واجبات وخدمات للدولة .[٣] وكان المنطق والعدل يقضيان بزوال الاسترقاق بعد تقرير ذلك الإعفاء ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ، بل اشتد عسف الأشراف وكبار الملاك ، وزاد انحطاط شأن الفلاحين بحيث لم يمتازوا عما يملك الإنسان من متاع ، وضُرب عليهم ستار من الفقر والبؤس والجهل والمرض والانحلال .

---

(١) يقول الدكتور حسن اسماعيل « وكان السكان الوطنيون قبائل رحلا ، لا تسكن قرى دائمة ولا تزرع مزارع معينة مدة طويلة ، بل كانت غالبيتهم لا تزرع بقعة من الأرض الا سنوات قليلة تغادرها بعد جنى المحصول الى بقعة أخرى .. ولقد لازم هذا الروح الرحال الشعب الروسي باصرار الى عهد قريب » ... (الزراعة الاشتراكية السوفيتية ص ٢) .

(٢) اتسع نطاق الاسترقاق في عهد هذا العاهل الذى كان يطالب مختلف طبقات الشعب ببذل أقصى جهودها لصالح الدولة . ولكي يزيد من إحكام العمل الزراعي ودقته أدخل الكثيرين من الأحرار من أفراد الطبقة العاملة في دائرة الرق . (دكتور حسن اسماعيل ، مصدر سابق ص ٦) .

(٣) L. Hubbard : Soviet Labour and Industry, pp. 19-20.

ولقد كان لأحداث الثورة الفرنسية وحروب عصر نابليون أثرها فى تنبيه الأذهان إلى الخطر الاقتصادى والاجتماعى الناجم عن بقاء هذا النظام العتيق الفاسد، وارتفعت أصوات داعية إلى تدبير العلاج، وفعلا بدأت أولى مراحل التحرير فى سنة ١٨١٩ حين حُرر الأرقاء فى ولايات البلطيق الثلاث ومنحوا الحرية الشخصية. غير أن هذا التحرير كان مصحوباً بشرط قلل من أهميته وهو ضرورة تنازل الفلاحين عن أراضيهم التى يزرعونها لكبار الملاك، ومعنى هذا تكوين بروليتاريا زراعية قوية العدد، عظيمة السخط والاستياء لأنها لا تملك أرضاً.

ونعلم أن القيصر نيقولا الأول كان مثلا للرجعية والاستبداد والتعلق بالسلطان المطلق، ولكنه مع ذلك كان يرى ضرورة الإصلاح ويقول: « لست أدرى كيف أصبح الإنسان شيئاً ومتاعاً، وأستطيع أن أعزو تلك الحقيقة إلى الخداع والتغرير من جانب، وإلى الجهل من جانب آخر. يجب أن نضع حداً لهذا، وخير لنا أن نتنازل بمحض إرادتنا ورغبتنا عما قد يُنتزع منا قسراً إذا لم نفعل ». [1]

جدّت بعد ذلك عوامل مختلفة بعثت النشاط فى الدعوة الرامية إلى تحرير الأرقاء، ذلك أن الحركات القومية والديموقراطية والعمالية قويت واشتد ساعدها فى القارة الأوربية وتردد صداها فى روسيا القيصرية فكانت نذيراً يجب الانتباه به. ثم جاءت هزيمة الروسيا فى حرب القرم (١٨٥٤—١٨٥٦) حيث وضح فساد النظام الاقتصادى والاجتماعى. ولكن العامل الأهم يرجع إلى أنه لما بدأ استخدام الآلات فى الصناعة الروسية، أخذ أرباب الصناعات يفضلون العمال الأجراء الأحرار أو رقيق الفداء (obruk) [2]، فكانت مصلحة الصناعة عاملا له أثره فى تشجيع تحرير الأرقاء. وفضلا عن ذلك فقد أخذ بعض الكتاب ينبه إلى تأخر البلاد الزراعى ويعزوه إلى

(١) Ogg & Sharp: opt. cit. p. 307.

(٢) تطلق هذه العبارة على أرقاء كانوا يحصلون من مولاهم على ترخيص بالتغيب عن القرية للاشتغال فى الصناعة لقاء مبلغ من المال يدفعونه اليه.

ما يزرح تحته الفلاحون من عبودية واستبداد . وأخيراً ينبغى ألا نغفل أن الروح الإنسانية التى امتاز بها نفر من المصلحين .

وقد حدث التحرير الرسمى فى عهد القيصر اسكندر الثانى (١٨٥٥ — ٨١) ، وكان عدد الأرقاء إذ ذاك ٤٧ مليوناً منهم ٢٠ مليوناً فى أملاك التاج، ٤,٧٠٠,٠٠٠ فى أملاك الأسرة المالكة ، ٢١ مليوناً فى الأبعاديات الخاصة. وأخيراً صدر مرسوم التحرير فى ٣ مارس سنة ١٨٦١ بشأن الأرقاء الذين فى أراضى النبلاء ، اذ سبق للقيصر تحرير المقيمين فى أملاكه . ولقد أسبغ القانون على الفلاحين الحرية الشخصية ، ولما كانت هذه عديمة الجدوى بمفردها تقرر أن يستولى الفلاحون على الأراضى التى كانوا يزرعونها لحسابهم مقابل ما يؤدون من خدمات للمالك . غير أن تنازل الملاك كان مشروطاً بدفع تعويض لهم ، ولما كان الفلاحون المحررون لا تتوافر لديهم الأموال اللازمة تولت الدولة عنهم دفعها على أن تستردها منهم خلال فترة قدرها ٤٩ عاما وبفائدة سنوية قدرها ٦ ٪ . وتنازل الملاك عن بيوت الفلاحين بصورة مطلقة أى بدون تعويض . وقد ترتب على هذا الإجراء أن انتقلت إلى ملكية الفلاحين أراض بلغت مساحتها ٣٥٠,٩٦٤,١٨٧ من الأفدنة أى ما يعادل نصف مساحة الإمبراطورية الروسية . وينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن القانون أقر قواعد الملكية الخاصة الفردية ، بل إنه اعتبر الأرض ملكاً للجماعة القروية (المير) التى تتكون من الأسرات المقيمة بالقرية ، وعلى لجنة المير أن تقوم سنوياً بتوزيع الأرض على الأسرات حسب كفاية كل منها وعدد أفرادها . كما تتولى دفع الضرائب والأقساط السنوية . ولقد أجيز للفلاحين أن ينقلوا ملكية ما بيدهم من الأرض إلى شخص آخر ، ولكن القانون الصادر فى عام ١٨٩٣ حرّم على الفلاحين بيع الأرض إلا للمير .

وهنا نتساءل . هل استفاد الفلاحون حقيقة من هذا القانون ؟ الجواب على ذلك بالنفى نظراً للاعتبارات التالية :

(١) كانت الحرية السياسية التي منحت للفلاح وهماً لأنه لم يكن حراً فعلا في الهجرة من المير بسبب اضطرار هذه الأخيرة إلى الوفاء بالالتزامات التي فرضها عليها القانون .

(٢) لقد منح الفلاح الأرض ولـكن وقع عليه عبء التعويض ، فإذ ما دفعـه إلى جانب الضرائب لم يتبق له إلا ما يمكنـه من مجرد العيش بصعوبة بالغة .

(٣) لم يحصل الفلاح على كل الأرض التي كان يزرعهـا قبل التحرير ، وقدر النقص بما يعادل ٢٠ ٪ من المساحة الأصلية .

(٤) ظل الفلاح المصدر الذي يمد خزانة الدولة بالضرائب ، ومع ذلك لم تعمل الدولة شيئا يستحق الذكر بشأن تحسين أحواله المادية والمعنوية .

(٥) كان نظام الملـكية الجماعيـة المتركزة في المير « Communal ownership » مبعث الشكوى المرة من جانب الفلاح ، وعاملا هاما من عوامل تأخر الزراعة ، ذلك أن كل فرد كان مطالباً أن يضع حقوله تحت تصرف الجماعة لأغراض الرعي ، وكان تعيين الدورة الزراعيـة يتم بطريقة تعسفيـة من جانب لجنة المير ، وكانت القطع التي يملـكهـا الفرد موزعة متباعدة مما يعرقل التقدم ، فضلا عن كونها بعيدة عن المساكن . وأ كثر من هذا ، كان عضو الجماعة لا يستطيع أن يشتغل في قطعـة يملـكها إلا في الوقت الذي يقوم فيه الآخرون بنفس العملية في أرضهم .

ويلاحظ أنه فيما بين عامي ١٨٧٨ ، ١٩٠٥ زادت مسـاحة الاراضي التي يزرعهـا الفلاحون ٤٠ مليون دسياتين [1] ، وهذه الزيادة تمت على حساب كبار الملاك الذين تخلصوا في هذه الفترة من أ كثر من ثلث ملـكياتهم عن طريق بيعها . وفي خلال نصف القرن التـالي لصدور قانون التحرير زادت مساحة الأرض التي يشغلها الفلاحون بنسبة ٥٠ ٪ ، ولـكن صحب ذلك زيادة بالغـة القدر في عدد السكان بحيث هبط متوسط الملـكيات بنسبـة

(١) دسياتين Dessiatin = ٢٫٧ من الأفدنة .

١٠ ٪ . وفي سنة ١٩١٦ كان متوسط مساحة ملكية الفلاح ١١,٩ دسياتين (يزرع منها ٤,١ فقط) ، والمتوسط في ربع المجموع الكلى لمزارع الفلاحين أقل من ٥ دسياتين ، وكان هناك مليون مزرعة متوسط المساحة فيها دون الحد الأدنى اللازم لمجرد العيش والبقاء . وفضلا عن هذا كان النبلاء وكبار الملاك وأسراتهم يملكون ربع مساحة الأرض الصالحة للزراعة، مع أن عددهم جميعا لا تتجاوز مليونا وربع مليون .(١)

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ظل الفلاحون يرفعون الصوت مطالبين بالمزيد من الأرض ، ويجأرون بالشكوى من فداحة الضرائب ومن عبء الالتزامات المالية الأخرى . وكذلك ظلت الزراعة تعانى الكثير من مظاهر الضعف والاضطراب بسبب انتشار الفاقة والجهل في صفوف الفلاحين ، واستعمال الآلات والعدد الزراعية العتيقة . ومما زاد في سوء الأحوال كثرة وقوع المجاعات الدورية نتيجة لعجز المحصول . وفيما يلي الوصف الذي أورده كاتب يعد نصيرا للعهد القيصري ، لبيان حال الزراعة وأهل الزراعة في بداية القرن العشرين : « إن وجود الأبعاديات الكبيرة التي يملكها كبار الملاك ، وضآلة مساحة مزارع الفلاحين إلى حد كبير للغاية ، وارتفاع الإيجارات ، وفداحة الضرائب ، والصلات التي تربط الفلاح بالجماعة القروية ، واستمرار بقاء الأحوال الشبيهة بالاقطاع والعبودية ، والرغبة الشديدة في الحصول على الأرض وتوزيع أبعاديات كبار الملاك ، والتطلع الشديد إلى نيل الحقوق المدنية الكاملة — هذه جميعها كانت الأسباب التي تعزى إليها الحركات الثورية في صفوف الفلاحين في عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ » (٢).

أشرنا إلى عيوب نظام ملكية المير ، ولذا نلاحظ نمو حركة تهدف إلى الغائه ، غير أن الآراء كانت منقسمة حيال هذا الموضوع . فنظر إليه المعتدلون من أهل الفكر على أنه مصدر ضعف لدولة كبيرة كثيرة الأعباء

(١) L. Lawton : An Economic History of Soviet Russia, Vol. 1. p. 59.

(٢) Yugoff : Economic Trends in Soviet Russia, p. 27.

والالتزامات، ورأو أن نظام الملكية الفردية ضرورة لازمة لازدياد الانتاج وحاجزاً يحول دون تسرب الآراء الاشتراكية . وآثر فريق من المحافظين بقاء ذلك النظام لأن أصوله تمتد الى أعماق التقاليد الروسية ، ولأنه العمود الفقرى لكيان البلاد الإقتصادى والاجتماعى . ووجد فيه المتطرفون بقية من عهد الإقطاع العتيق ، وعقبة فى سبيل ازدياد الانتاج ، وطالبوا أن تحل محله أساليب اشتراكية فى تنظيم الزراعة وفقا للآراء العلمية الحديثة [1] وقد تعددت مظاهر الاستياء من الوضع القائم ، وقام الفلاحون باضطرابات وثورات مطالبين باصلاح أوفى وأدنى إلى تحقيق مطالبهم ، وهنا تقرر فى ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ أن « يوقف اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٠٧ دفع المير للالتزامات المالية التى فرضها قانون التحرير » . ولا شك أن هذه خطوة ولكنها بسيطة وجاءت متأخرة ، فقد مضى على قانون التحرير حوالى ست وأربعين عاماً وهنا تعين اتخاذ إجراءات حاسمة ، فصدر الإصلاح الكبير المنسوب إلى الوزير ستوليبين ويرمى إلى غرضين هامين وهما : خلق المزارع الفردية المستقلة ، وتشجيع الهجرة إلى سيبيريا . وفيما يلى أهم القواعد التى اشتمل عليها ذلك القانون : [2]

١ — تقرير حق الملكية الخاصة للأرض الزراعية ، وحق الانفصال عن المير التى ينتهى سلطانها على الفلاحين المنفصلين بالنسبة للدورة الزراعية وتعيين مواسم الزراعة . [3]

٢ — توحيد الأرض الزراعية لكل فلاح فى قطعة واحدة بدلا من القطع الصغيرة جداً المتناثرة (مما يحول دون توحيد عملية الزراعة) . وإذا تعذر التوحيد فتوحد السلخ فى قطع كبيرة متجاورة بقدر الإمكان .

(١) L. Lawton : Opt. cit. vol. 1, p. 62.

(٢) حسن اسماعيل ، مصدر سابق ص ٣٧ / ٣٨ .

(٣) ترتب على امكان الانفصال عن المير آن اشتدت حركة الهجرة الى سيبيريا بحيث بلغ عدد الذين توجهوا اليها خلال الفترة (١٩٠٦ — ١٩٠٩) مليونين وربع مليون من الأنفس . ومنذ سنة ١٩٠٩ حتى نشوب الحرب العظمى كان معدل الهجرة السنوى الى سيبيريا ٢٠٠,٠٠٠ شخص .

٣ — الفلاحون الذين يتم توحيد أرضهم ينقلون اليها منازلهم من القرية، وإلا ظلت هذه المنازل بالقرية.

ومما تجدر ملاحظته أن صلة الفلاح المنفصل بالمير لم تنقطع تماما إذ ظل محتفظاً بحقه فى الانتفاع بأرض المرعى والغابات الداخلة فى نطاق المير.

فإلى أى حد حقق القانون الجديد الأهداف التى رمى اليها ؟

لاشك أن تقرير هذه الملكية الفردية كان حافزاً على بذل قدر أكبر من العناية فى زرع الأرض، وقد اقترن ذلك الحادث بتحسن وسائط النقل والمواصلات الحديدية فى البلاد، ومنح الناس بعض الحريات السياسية.

وقد تساعد الاحصائيات التالية [1] على بيان مقدار تقدم أحوال الزراعة بالروسيا خلال السنوات القلائل السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى:

(ا) كان متوسط الزيادة فى المساحة المنزرعة بالبلاد ٤،٨٪ وذلك خلال الفترة (١٩٠٦ — ١٩١٠)، وارتفع ذلك المتوسط إلى ١٤٪ خلال الفترة (١٩١١ — ١٩١٥).

(ب) نلاحظ زيادة ملحوظة فى مقادير الحبوب التى يبعث بها الفلاحون إلى الأسواق، فقد بلغ المتوسط السنوى من صادرات القمح ٧٢٧،٤مليون بود [2] خلال الفترة (١٩٠٩—١٣) وإن كان ذلك على حساب الاستهلاك المحلى.

(حـ) زاد استخدام الفلاحين للآلات الزراعية بمقدار ٥—٦ مرات، وللأسمدة بمقدار ٤ مرات، فى سنة ١٩١٢ بالقياس إلى ما كان عليه الحال فى سنة ١٩٠٨.

وأقبل الملاك على بيع الكثير من أراضيهم، وساهم البنك الزراعى فى عملية تمليك الفلاحين لها، بخفض الفائده الى ٤،٥٪ واشترى نحو ٢،٨ مليون هكتار باع ٩٥٪ حتى سنة ١٩١٣. [3]

---

(١) Yugoff: opt. cit. p. 28.

(٢) بود pood = ١١ر٣٦ رطلا. الانتاج الكلى ٣٨٥٠ مليون بود

(٣) حسن اسماعيل، مصدر سابق ص ٣٩.

ولـكن انتهز صغار الفلاحين الفرصة إذ نالوا حق بيع الأرض فباعوا القطع الصغيرة بسبب عدم توافر المال والماشية لديهم ، فكانت النتيجة ازدياد عدد أفراد البروليتاريا الزراعية أى الذين لا يملكون أرضاً وهبطوا إلى منزلة العمال الأجراء ، وقد قدر أن ما بيع من هذه الملـكيات الصغيرة نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ قطعة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٥ . وقد استطاع متوسطو الحال من الفلاحين الاستحواذ على هذه الملـكيات الصغيرة ، كما اشتروا مساحات واسعة من النبلاء وكبار الملاك ، فزاد ثراؤهم وارتفعوا إلى منزلة الأعيان ، وهكذا نلمس اتجاها نحو تركيز ملـكية الأرض فى أيدى جماعة الفلاحين الأغنياء إلى جانب النبلاء . (١)

ولو راجعنا الإحصائيات التى أوردناها (حاشية ١) لرأينا أن الملكيات الصغيرة كانت ضئيلة بحيث لا تعد وحدات اقتصادية بأى حال من الأحوال ، ومثل هذه المساحات الصغيرة تجعل من المستحيل تطبيق الأسـاليب العلمية فى الزراعة أو تحويل حرفة الزراعة إلى عمليـة ميكانيكية أى تستخدم فيها

---

(١) أورد لينين البيان التالى عن توزيع الملكية الزراعية بالروسيا :

نوع المـلاك	عدد الملاك بالملايين	المساحة بملايين الدياستين	المتوسط بالنسبة للمالك
أفقر الفلاحين	١٠ر٥	٧٥	٧
متوسطو الفلاحين	١	١٥	١٥
الفلاحون الأغنيـاء والملـكيات المتوسطة	١ر٥	٧٠	٤٦ر٧
ملـكيات كبار الملاك وأراضى التاج وأصحاب رؤوس الأموال التجارية والصناعيـة	٠ر٠٣	٧	٢٣٣٣
غير مقسمين إلى مجموعات	—	٥٠	—

ومعنى هذا أن ٣٠ر٠٠٠ من كبـار الملاك يملكون ٧٠ مليون دياستين ، بينما ١٠ ونصف مليون من فقراء الفلاحين يملكون فيما بينهم ٧٥ مليونا فقط . (راجع المتوسطات التى ذكرها غيره من الـكتاب ص ٩) .

الآلات على نطاق واسع مما يؤدى إلى زيادة الإنتـاج . ورغم الزيادة التى أشرنا اليها بصدد استعمال المخصبات والأسمدة يدل الـكتاب السنوى الروسى لعـام ١٩١٤ على أن كل فدان من الأراضى المنزرعة كان نصيبه من هذه المواد سدس رطل مقـابل ٢١ رطلا فى بلجيكا . ولهذا لا عجب أن نجد غلة الفدان ثلث مثيلتها بانجلترا أو ألمانيا ، وربع غلة فدان فى بلاد الدنمرك [١] .

ولا يسعنا أن نختم هذا الحديث عن الزراعة فى العهـد القيصرى دون أن نورد العبارات التالية للـكاتب الروسى يوجوف .

« لم يقف الأمر بالطبقات الحـاكمة عند حد إبقاء الفلاحين فى حالة من الخضوع الدائم والتأخر الثقافى والحرمان من كافة الحقوق السياسية ، ولكنهم نظراً لأن صالح الإعيـان كان يقوم على العمل الرخيص والحالات القريبة من العبودية فى القرى ، عملوا على عرقلة تقدم القوى الإنتاجية للزراعة ، ووضعوا العقبات فى سبيل استخدام أسـاليب أكثر رقياً وتقدماً . فبالرغم من أن الروسيا كانت تحتل قبل الحرب المحل الأول من حيث إنتاج الحبوب ، إلا أن الزراعة الروسية ظلت بدائية للغاية ، تتعثر خلف كافة الدول الأوربية الأخرى سواء من ناحية الأسـاليب أو من ناحية الجزاء الذى تدره على أربابها . ان اطراد الزيادة فى صادرات المنتجات الزراعيـة كان يحدث على حساب إبقاء الفلاحين فى حالة من الجوع الجزئى ، أولئك الذين كانوا يحيون فى أشد الاحوال بؤساً وتعاسة »[٢] .

ويقول لانسلوت لوتن انه فى الوقت الذى كانت فيه الروسيا دون الامم الأخرى من حيث إنتـاجية الأرض تعين عليها إطعام شعب يزيد على عدد سكان الولايات المتحدة أو أى شعب زراعى كبير آخر بخلاف الصين [٣] .

---

(١) H. Johnson : The Socialist Sixth of The World, P. 92.

(٢) مصدر سابق ص ٢٩ — ٣٠ .

(٣) مصدر سابق ج ١ ص ٦٦ .

(ب) الصناعة والعمل

يعتبر بطرس الأكبر أول من دفع الصناعة الروسية خطوة كبيرة إلى الأمام، وعمل على إنشائها وتشجيعها حتى يستطيع أن يحصل على حاجته من الأسلحة والذخائر لمواصلة حروبه، كما أن نشاط الصناعة كان جزءاً من أهدافه العامة التي تنحصر في إدخال مبادىء حضارة غرب أوربا إلى بلاده. ولهذا أقام عدداً من المصانع التابعة للدولة واستقدم لها الخبراء والفنيين والمهندسين من الغرب، واستطاع أن يحل مشكلة العمل عن طريق استخدام رقيق الدولة ولكن يؤخذ على الصناعة في ذلك العهد عدم خبرة العمال الروس ومرانهم، وعدم توافر العدد الكافي من الموظفين الوطنيين الذين يتولون الإشراف على المصانع، وارتفاع تكاليف الإنتاج، واعتمادها على الحكومة من حيث رأس مالها واستهلاك إنتاجها. وقد أنشأ فريق من أرباب الأموال التجارية مصانع خاصة بهم وبرؤوس أموال من عندهم أو عن طريق الحصول على إعانات من الدولة، وخولت لهم الأخيرة حق استئجار أو شراء رقيق الأرض من أربابهم. وكان بعض المصانع قائماً بالريف وعلى ملك النبلاء من أصحاب الأراضي، وفي هذه الحالة كان صاحب المصنع يكتفي بنقل رقيقه للعمل في الصناعة. ويلاحظ أحياناً أن الصناعة في بعض الأماكن كانت عملية فصلية، بمعنى أن الفلاحين يعملون في الزراعة خلال فصول خاصة بها، فإذا ما حل الشتاء اشتغلوا بالإنتاج الصناعي [1]. ومن المظاهر المألوفة في ذلك العهد انتشار نظام رقيق الفداء [2] الذين يعملون في المصانع، وهي عملية كانت مجزية بالنسبة إلى مالكيهم وأربابهم.

بدأت الثورة الصناعية الحديثة في إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأخذت فرنسا بأسبابها في العقد الثالث من القرن التاسع عشر،

(١) Hubbard : Soviet Labour and Industry, p. 19.

(٢) أنظر ص ٢٢ حاشية رقم ٢ حيث شرحنا معنى هذا الاصطلاح.

ولم ينتصف ذلك القرن حتى انتقلت تلك الثورة إلى ألمانيا وبخاصة في القسم الغربي منها.[1] أما الروسيا القيصرية فقد تأخر قيام الانقلاب الصناعي بها بسبب فقر الشعب الزراعي، وغلبة حرفة الزراعة، والاعتماد على الحرف اليدوية الصغيرة التي تمد جماهير الفلاحين بحاجياتهم البسيطة، وانتشار نظام الرق. أما الطلب على السلع الصناعية من جانب الطبقات الغنية فكانت الصناعات الغربية تسده ولو بأثمان مرتفعة. ولكن كان من المستحيل أن تظل الروسيا بمعزل عن التطورات الاقتصادية التي تجرى خارج حدودها، ولهذا شاهد الربع الأخير من القرن الماضي وضع أسس الثورة الصناعية الحديثة ببلاد القياصرة. ولا شك أن هذه النهضة كانت وليدة تجمع كثير من الشروط اللازمة لتحقيقها، ونتيجة توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية. ففي سنة ١٨٦١ صدر قانون تحرير الرقيق وأصبح في إمكان الفلاحين الانتقال من الريف (وإن كان هذا الحق مقيداً ببعض التقييد) حيث يعملون في المدن، وبهذا تحقق شرط هام لقيام الصناعة وهو مرونة العمل وحرية انتقاله. ويلاحظ أن مثل هذا الشيء قد حدث في فرنسا إذ كان إلغاء القيود الاقطاعية ونقابات الطوائف الصناعية corporations إبان الثورة الفرنسية عاملا من عوامل نشاط الصناعة فيما بعد.

وكذلك توافر قدر كبير من رأس المال الذي حصل عليه النبلاء والملاك الكبار من التعويض[2]، فاتجهوا شطر الصناعة يستثمرون فيها أموالهم. وكان تقدم المواصلات الحديدية عاملا له أثر في تنمية الصناعة، إذ جعل من الميسور نقل المواد الخام إلى أماكن الصناعة بنفقة أقل، كما زاد من اتساع السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية. وينبغي ألا نغفل أن تحسن شئون أهل الريف ولو نسبياً أدى الى رفع مستوى القوة الشرائية عندهم وبذلك اتسع المجال أمام الصناعة. ولعل من أكبر أسباب تلك النهضة الصناعية

(١) راجع كتاب « تاريخ أوربا الاقتصادي » للاستاذ حسين كامل سليم بك بشأن الانقلاب الصناعي في أوربا.

(٢) راجع قانون تحرير الرقيق ص ٢٢.

تدفق رؤوس الأموال الاجنبيــة على البــلاد ، ويرجع الفضل فى ذلك الى الـكونت سرجيوس وت Sergius Witte الذى عين وزيراً للمالية والتجارة فى عام ١٨٩٣ فأدرك أن حاجة بلاده الى الصناعات المختلفة لايتسنى اشباعها من موارد البــلاد الماليــة بسبب فقر الشعب من جهة كما كانت الحـكومة ينقصها المال اللازم لانشاء هذه الصناعات ، ولذلك عول على فتح أبواب البلاد أمام رأس المال الأجنبى . وقد أثرت هذه الحركة الى حد كبير وقامت صناعات وافرة وبخاصة فى منطقتى موسكو وڤلاديمير ، وإقليم الدونتز حيث يكثر وجود مادتى الفحم والحديد ، والموانى الـكبرى ، والقسم الرومى من بولنده حيث تعـاون فحم سيليزيا مع رأس مال اليهود والألمـان على إنهاض الصناعة .

ونستطيع أن نقدر من البيان التالى مدى التقدم الصناعى خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر [١] :

الفترة	العمال	قيمة الانتاج الـكلى بالروبل
١٨٨٣—١٨٩٣	زاد العدد ٢٦٤,٨٥٦	٤٠٠ مليون
١٨٩٣—١٨٩٩	بمقدار ٥١٥,٣٥٨	١,١٠٤,٠٠٠,٠٠٠

وقُدِّر أنه فى الأجزاء الأوربية من الإمبراطورية الروسيــة كان عدد العمال بالمصانع والورش على اختلاف أنواعهــا يتراوح بين ثلاثة وأربعــة ملايين [٢] . وإذا ما بدأ القرن العشرين اطرد التقدم فى الصناعة من حيث الـكم والـكيف . وقد تأثرت الصناعة بأزمة فى بداية القرن الحالى متأثرة بمثيلتها فى البلدان الأخرى [٣]، ولـكن الملاحظ أن الأزمة بالروسيا ظلت قائمة برغم انتهائها فى غيرها من البلدان . وترجع هذه الظاهرة إلى أسـباب عدة ، منها أن نمو الصناعة الروسية لم يكن طبيعياً فى جوهره وكليته ، بل

(١) Ogg & Sharp: opt. cit. p. 317.

(٢) نفس المصدر ص ٣١٨.

(٣) الاشارة هنا الى أزمة (١٩٠٠ — ١٩٠٣) .

حدث بوسائل مفتعلة إلى حد ، كمساعدة الدولة بشراء قدر كبير من المنتجات الصناعية ، أو بفرض حماية جمركية . وكذلك لم تـكن الصناعة الروسـية إذ ذاك تنتج بقصد المنافسـة فى الأسواق العالمية . وأ كثر من هذا فقد أصيبت المقدرة الشرائيـة لدى سـواد الناس بنقص شـديد بسبب عجز المحصول الزراعى ، وتضاؤل مقادير الصادرات من الغلال ، وهزيمة البلاد فى حربها مع اليابان (١٩٠٤ — ١٩٠٥) ، ثم ما تعرض له المجتمع من ثورات واضطرابات فى عامى ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ . ولـكن نلاحظ أنه منذ عام ١٩٠٨ أخذت الصناعة تستعيد نشاطها ويشتد ساعدها نظراً لـكثرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، والأثر الطيب الذى أحدثته قوانين الإصلاح الزراعى التى تقترن باسم ستولبين . ولعل الأرقام التالية تلقى ضوءاً على مدى التقدم الصناعى خلال ربع القرن السابق لنشوب الحرب العالمية الأولى :

الإنتاج الصناعى فى الروسيا [1]
(١٨٩٠ — ١٩١٣)

فروع الصناعة	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩٠٨	١٩١٣ [2]
الحديد الزهر (بملايين البود)	٥٤,٩	١٧٦,٨	١٧٥,٣	٢٨٣
حديد وصلب (بملايين البود)	٥١,٩	١٣٢,٥	١٦٢,٩	٢٤٦,٦
زيت بترول (بملايين البود)	٢٢٦	٦٣١,١	٥٦٣,٣	٥٦١,٣
فحم (بملايين البود)	٣٧٦,٢	٩٨٦	١٥٩٠,٧	٢٢١٣,٨
سكر	—	٤٩	٩٢,٦	١٠٨,٤
إنتاج القوة الكهربيـة (ملايين الوحدات)	—	—	٢٠٠	١٢٨٣
العمال فى الصناعة الكبيرة	٧٢٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٧٦٥,٠٠٠	٢,٥١٨,٠٠٠

(١) Yugoff: opt. cit. p. 23.

(٢) وفيما يلى تقدير بايكوف بملايين الأطنان : بترول (٩ر٢) ، فحم (٢٩ر١) ، حديد خام (٩ر٢) وصلب (٤ر٢) . أما السكر فالانتاج ٢٩٠ر١٠٠٠ طن .

ويلاحظ أيضاً أن قيمة إنتاج الآلات زادت بنسبة ١٧٣ ٪ فيما بين عامى ١٩٠٠، ١٩٠٧ مما يدل على نشاط الصناعة الثقيلة ، وصناعة أدوات الإنتاج . ومن أهم صناعات البلاد صناعة المنسوجات وكانت تستخدم نحو خمس عمال المصانع كلهم ، وقد ارتفع عدد المغازل من ٣،٤٧٥،٠٠٠ سنة ١٨٩٠ إلى ٨ ملايين مغزل سنة ١٩١٢ [(١)] ، وهذه زيادة بالغة القدر خلال تلك الفترة الوجيزة ، وتم كذلك عن ازدياد إنتاج سلع الاستهلاك الضرورية .

ومما ينبغي ذكره أن جزءاً كبيراً من الإنتـاج الصناعي كان مصدره الحرف اليدوية التي يمارسها الفلاحون ، والورش الصغيرة المنتشرة في مختلف أنحاء الريف . وقدرت السلطات الرسمية أنه في سنة ١٩٠٦ كان ثمانية ملايين من السكان يوزعون وقتهم بين الزراعة والحرف الصناعية اليدوية ، وأن عدد من يشتغلون كل الوقت في الحرف اليدوية والصـناعات الصغيرة بلغ أربعة ملايين من الأنفس . ويقول «وب» إن عددهم ٥ ½ مليون .

وكان نمو الإنتاج الصناعي مصحوباً بزيادة في تجميع رأس المال ففيما بين سنتى ١٩٠٠، ١٩١٢ تضاعفت السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى بحيث بلغت قيمتها ٩٣٨٠ مليون روبل في سنة ١٩١٢ . وزاد مقدار رأس المال الأجنبي المستثمر بالروسيا من مليونين ونصف مليون روبل في سنة ١٨٩٣ إلى ١٣٠ مليوناً في سنة ١٨٩٨ . وزادت قيمـة المجموع الـكلى للمشروعات التجارية والصناعية من ٢٠٥٥ مليون روبل سنـة ١٩٠٠ إلى ٣٤٥٨ مليوناً سنة ١٩١٠ . [(٢)]

وتميزت الصناعة الروسية قبيل الحرب العظمى بالمظاهر التالية :

أولا — ازدياد الميل الى التركز : فكثرت المشروعات الكبيرة واتجهت نحو التكتل لتكوين النقابات التي تحتكر الجانب الأكبر من إنتـاج سلع معينة . ففي سـنة ١٩١٣ كان ٣٨،٩ ٪ من العمال الصناعيين يشتغلون في مشروعات يستخدم الواحد منها أكثر من ألف عامل . وفي نفس السنة نجد

(١) L. Lawton: opt. cit., vol. 1. p. 55.

(٢) نفس المصدر ، ج ١ ص ٥٦ .

ست مشروعات كبيرة فى صناعة البترول تخرج ٦٥ ٪ من الإنتاج الكلى . وفى صناعة استخراج الفحم أخرجت المشروعات الكبيرة ٨٤،٥ ٪ من إنتاج البلاد الكلى فى عام (١٩١٢ — ١٩١٣) [١] .

ثانيا — **خضوع الصناعة للمصارف** : أو بعبارة أخرى للرأسمالية المالية وأربابها ، وهى الظاهرة التى تميز بها النظام الرأسمالى منذ دخوله فى مرحلة الاحتكار الكبير ، كما يستدل من الإحصاء التالى :

بيان بسيطرة المصارف (سنة ١٩١٣) [٢]

كانت المصارف تسيطر على . . .		فى . . .
٨٧،٩ ٪	من رأس المال	الصناعات المعدنية
١٠٠ ٪		مصانع القاطرات
٩٦ ٪		صناعة بناء السفن
٧٧ ٪		صناعة عمل الآلات
٧٥ ٪		صناعة استخراج الفحم
٨٥ ٪		صناعة البترول

ثالثا — **سيطرة رأس المال الأجنبى** [٣] : فقد قدر رأس المال الأجنبى المستثمر فى الصناعة الروسية بمبلغ ١٧٥٠ مليون روبل [٤]

---

(١) Yugoff: opt. cit. p. 23

(٢) نفس المصدر ص ٢٤.

(٣) شرحه .

(٤) كان رأس المال الأجنبي يتمتع بسيطرة قوية على الحياة الاقتصاديه فى روسيا القيصرية ، وفى هذا يقول لينين إن أغاد فى كتابه « المصارف الكبرى والسوق العالمية » يقسم المصارف الروسية الكبرى إلى (١) المصارف « القابضة » (٢) المصارف المستقلة . ثم يقسم النوع الأول إلى مصارف قابضة (أ) ألمانية (ب) انجليزية (ح) فرنسية ، وهو يقصد البيوت التى تملك جانباً من أسهمها وتسيطر عليها المصارف الكبرى فى الدول الثلاث.

أوضحنا مدى التقدم الصناعي الذي حققته الروسيا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكننا نلاحظ برغم ذلك عدة أمور ، منها أن الروسيا ظلت دون مستوى البلدان الصناعية الكبرى مثل انجلترا والولايات المتحدة وألمانيا [1] . ولا شك أن هذا القصور راجع إلى عوامل متباينة منها

= وبعد أن أورد لينين بيانات عن أصول المصارف الروسية كما ذكرها أغاد ، علق على ذلك بقوله « وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال العامل للمصارف الكبرى أى ثلاثة بلايين ملك مصارف هي في الواقع شركات تابعة لمصارف أجنبية وبخاصة مصارف باريس الثلاثة الشهيرة » (راجع كتاب الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، الطبعة الثانية ص ٥٢ — ٥٥) .

وقد أورد يوجوف (مصدر سابق ص ٢٠) الأرقام التالية عن رؤوس الأموال الأجنبية ، نذكرها للتمثيل والموازنة :

مصدر رأس المال	المقدار بملايين الروبلات	مصدر رأس المال	المقدار بملايين الروبلات
فرنسا	٧٣١٫٧	بلجيكا	٣٢١٫٦
بريطانيا	٥٠٧٫٥	الولايات المتحدة	١١٧٫٨
ألمانيا	٤٤١٫٦	هولندة	٣٦٫٥
سويسرا	٣٣٫٥	السويد	٢٣٫٨
الدنمرك	١٤٫٧	النمسا والمجر	٧٫٦
إيطاليا	٢٫٥	النرويج	٢٫٣
فنلنده	٢		

ويلاحظ أن المجموع الكلي يقل قليلا عن تقدير لينين .

(١) من الأمثلة على ذلك أن انتاج السلع الصناعية بوجه عام للفرد يعادل $\frac{1}{14}$ منه في الولايات المتحدة ، وكان إنتاج الفحم والحديد (بالنسبة للفرد) يعادل عشر مثيله في انجلترا .

في عام ١٩١٤ بلغ إنتاج ألمانيا من الفحم ٢٢٤ مليون طن ، وبريطانيا العظمى ٢٦٨ مليون طن ، الولايات المتحدة ٤٥٥ مليون طن . وفي سنة ١٩١٠ كان إنتاج الحديد في انجلترا ٢٥٠ر٢٥٠ر١٠ طن ، وفي ألمانيا ٥٠٠ر٥٠٠ر١٠ طن ، وفي الولايات المتحدة ٠٠٠ر٧٥٠ر٢٣ طن . (حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٢٣٤ ، حاشية رقم ١ ، ٢) . وهذا مقابل ٢٩٫١ مليون طن من الفحم ، ٩٫٢ مليون الحديد الخام بالروسيا سنة ١٩١٣ (بايكوف ص ٣٠٧) .

عدم توافر الخبرة الفنية ، والاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي ، واحتماء النهضة الصناعية وراء سياج من الرسوم الجمركية العالية . ويضاف إلى ذلك عدم اتساع السوق المحلية أمام منتجات الصناعة الروسية بسبب ضعف المقدرة الشرائية لدى معظم الشعب ، وانتشار الفقر والجهل وانحطاط مستوى المعيشة . ومما ينبغي ملاحظته أن ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي جعل الصناعة الروسية عاجزة عن المنافسة في الأسواق العالمية .

وهـذا الارتفاع نتيجة لاستخدام الفنيين والخبراء الأجانب الذين يتقاضون رواتب عالية جداً ، كما كانت الصناعة مضطرة إلى دفع فائدة رؤوس الأموال الأجنبية . ولا ريب أن هذه العقبات قللت من أهمية مزايا كان يتمتع بها رجال الصناعة من حيث رخص العمل ووفرته .

(ح) العمل والحركة العمالية

تعرضت الروسيا للمشكلات العمالية ، شأنها في ذلك شأن كل بلد أخذ بأسباب الصناعة الحديثة . وكانت الطبقة العاملة تشكو من مساوىء متنوعة منها : إنخفاض أجورها ، وانحطاط مستوى معيشتها ، وطول يوم العمل ، وعدم توافر الشروط الصحية بالمصانع والورش ، وحرمانها حق الإعتصاب وتكوين النقابات .

ولما نشطت الحركة الصناعية أخذ الوعي يشتد في نفوس العمال الروس خلال السنوات الختامية من القرن التاسع عشر ، وحدثت اضطرابات عدة

---

(١) هذه الظاهرات مألوفة في معظم البلدان عند ابتداء الثورة الصناعية فيها ، وقد تعرضت لها انجلترا ومرت في تجارب كثيرة ، ونجم عن الصراع بين رأس المال والعمل صدور قوانين المصانع وغيرها من التشريعات لصالح الطبقة العاملة التي عظم نفوذها تدريجياً . ولما نمت الصناعة بألمانيا بعد توحيدها جهدت الحكومة الامبراطورية في سن القوانين التي تخفف عن العمال وتكفل لهم قدراً من الحماية والاطمئنان ، فتقرر مبدأ التأمين الاجباري ضد المرض سنه ١٨٨٣ ، وضد الحوادث سنة ١٨٨٤ ، وضد الشيخوخة سنة ١٨٨٩ . (فيشر : تاريخ أوربا الحديث ص ٣٨٧ — ٣٨٨) .

في عامى ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ بمدينة بتروغراد . وفي العقد التاسع من القرن الماضي صدرت (١٨٨٥ — ١٨٨٧) قوانين للمصانع تنص على تحريم العمل الليلي في حالة النساء والأحداث ، وتتضمن بعض قواعد بشأن استخدام العمال ومنع استبداد رأس المال بهم . ويرجع الفضل في إصدار هذه التشريعات المستنيرة إلى ما تشبعت به نفس وزير المالية بونج (N.K. Bunge) من آراء إصلاحية حرة . فلما أقيل الرجل من منصبه على يد القيصر اسكندر الثالث رفعت الرجعية رأسها ، ولجأت إلى أساليب العنف والقسر ، وأمعنت في التنكيل بزعماء الحركة العمالية وبالأحرار من دعاة الإصلاح ، وعجزت عن إدراك حقائق أثبتها التاريخ وهي أن الإصلاح صمام الأمان ، وأن الضغط لا يفيد في بقاء ظلم أو استبداد . وقد بدا خطر الوسائل الرجعية في انتشار موجة الإضرابات ، الأمر الذي اضطرت معه الحكومة إلى إصدار قانون سنة ١٨٩٧ جعل الحد الأقصى ليوم العمل ١١½ ساعة ، كما نص على ضرورة العناية بالحالة الصحية في المصانع . ومع هذا ظلت مشكلات العمل بدون أن تحل حلا حاسما . وإن الوثيقة التالية (١) لتلقى الضوء على أحوال العمال في بداية القرن الحالي . . . . . .

« لقد تحولنا الى طائفة من السائلين ، وخضعنا للاستبداد . ورزحنا تحت عبء الجهد الشاق بأكثر مما تحتمل قوانا . إننا موضع الهزء والسخرية ، ولا نعد في زمرة الآدميين ، ونعامل كالعبيد الذين يجب أن يحتملوا مصيرهم التعس دون أن ينبثوا بشفة . . أننا نختنق تحت نير الاستبداد وعدم الشعور بالمسئولية ، وقد تقطعت أنفاسنا ، ولم تعد لنا قوة أو طاقة . . . مولاي ، لقد وصل الصبر أقصاه ، وبلغنا اللحظة التي يصبح فيها الموت

---

(١) الالتماس المرفوع من العمال الروس إلى « القيصر نيقولا الثاني » في ٩ يناير سنة ١٩٠٥ .

N. Gangulee : The Russian Horizon (An Anthology Compiled By . . .) p. 37-38.

أفضل من استمرار الآلام التى لا تطاق . لقد هجرنا أعمالنا وأعلنا لأرباب الأعمال أننا لن نستأنف العمل إلا إذا وافقوا على مطالبنا . لسنا نطالب سوى القليل ، ولا نرغب إلا فى الحصول على ما لا تستقيم الحياة بدونه . . .

كان أول مطلب لنا أن يناقشنا أرباب الأعمال فيما نحن بحاجة اليه ، ولكنهم أبوا ذلك لأن القانون لا يبيح حق التقدم بطلب كهذا . وأعلنوا كذلك أننا نقوم بأعمال غير مشروعة إذ نطالب بانقاص ساعات العمل الى ثمان فى اليوم ، وبالاتفاق معنا على الأثمان[1] التى ينبغى دفعها لنا لقاء عملنا ، وبالنظر بعين الاعتبار إلى ما بيننا وبين صغار رجال الإدارة بالمصانع من سوء تفاهم وخلاف ، وبالزيادة فى أجور العمل للنساء والعمال بوجه عام بحيث يكون الحد الأدنى للأجر اليومى روبلا واحداً ، وبالغاء العمل الاضافى (أى بعد الوقت المقرر) ، وبتوجيه العناية الصحية إلينا بغير تحقير أو إهانة ، وبتنظيم محال العمل بحيث نستطيع العمل هناك دون أن نتعرض للموت بسبب التيارات الهوائية والمطر والجليد . هذه المطالب بدت منافية للقانون وذلك فى نظر أرباب المصانع ومديريها . كان كل مطلب من مطالبنا جريمة فى نظرهم ، وكانوا يعدون رغبتنا فى تحسين أحوالنا وقاحة ، وإساءة لهم .

مولاى !

ها هنا ألوف كثيرة منا ، ولكنهم آدميون من حيث الشكل فقط . والحقيقة أنه لا يعترف لنا ، كما هو حال بقية الشعب الروسى ، بأى حق إنسانى ، حتى ولا حق الكلام والتفكير والاجتماع والمناقشة فى حاجياتنا واتخاذ الوسائل التى تكفل تحسين حالنا . لقد استعبدنا ، وحدث استعبادنا تحت أعين موظفى جلالتكم وبمساعدتهم وتعاونهم . وإن كل واحد منا يجرأ على رفع الصوت دفاعا عن الطبقة العاملة والمصالح الشعبية ، يزج به إلى السجن أو يبعث به الى المنفى . . .

مولاى !

ليس لنا ، نحن العمال ، صوت فى طريقة إنفاق المبالغ الضخمة التى تؤخذ

(١) يقصد بذلك الأجور .

منا على صورة الضرائب . ولسنا نعرف أين وفى أى شىء ينفق المال الذى يجمع من الشعب ، والشعب محروم من إمكانية الإعراب عن رغباته ، وهو يطالب الآن بأن يسمح له بالاشتراك فى فرض الضرائب وفى إنفاقها . والعمال محرومون من تنظيم أنفسهم فى اتحادات للدفاع عن مصالحهم .

مولاى ! لا تضن بيد المعونة إلى شعبك ، وانتشله من هوة الاستبداد القانونى والفقر والجهل ، واجعل مصيره فى يده » .

هذا الالتماس الذى يصور حياة العمال الروس ومطالبهم التى أقرت مثلها وأكثر منها دول أوربا الغربيـة الرشيدة ، رفع إلى القيصر فى سنة ١٩٠٥ وهى السنة التى شهدت هزيمة روسيا القيصرية أمام اليابان ، تلك الهزيمة الشنيعة التى أعقبتها ثورة داخليـة اشتركت فى قيادتها العناصر الحرة التى طالبت بتطبيق النظم البرلمانية الغربيـة . وقد ترتب على الثورة أن منح القيصر البلاد حقوقاً دستورية لأول مرة فى تاريخها . أما فيما يتعلق بالعمال فقد صدرت قوانين تجيز الإضراب إذا كان الغرض منه تحقيق غايات اقتصـادية كرفع الأجور ، وتقليل ساعات العمل ، وتحسين مستوى العمال وغير ذلك . أما الإضراب لأغراض سياسية فقد ظل عملا غير مشروع .

وبالرغم من هذه التشريعات والحقوق التى حصل عليها العمال ، فقد كان التحسين المادى والمعنوى بالنسبة إلى العامل الروسى طفيفاً ، وظل حتى الحرب العظمى يعيش فى « أحوال صعبة للغاية ، إذ ساعات العمل طويلة ، والأجور زهيدة أو منحطة ، ومعنى هذا مستوى معيشة شـديد الانخفاض » فقد ذكر أن متوسط الأجر السنوى فى سنة ١٩١٢ كان ٢٥٥ روبلا [1] كما كان

(١) يقول هبارد فى كتابه Soviet Labour and Industry (ص ٢٦) إن متوسط أجر العامل الصناعى فى الشهر لم يزد عن ٢٥ روبلا (= ١٠ شلن ، ٢ جنيه) أى ٣٠٠ روبل فى السنة وهذا تقدير يزيد قليلا عن الذى أوردناه . وكانت المصانع كثيرا ما تفضل العمال غير الحاذقين على الآلات لأنهم أرخص ثمناً وأقل كلفة . وقد تبدو الأجور المشار اليها تافهة بالقياس إلى بلدان أخرى ، ولـكن يصح أن نلاحظ من جهة أن نفقات المعيشة إذ ذاك كانت منخفضة أيضاً فى بلاد الروسيا .

يوم عمل يتراوح طوله بين عشر ساعات وإثني عشر ساعة أمراً عاديا . وكانت الأحوال بالمصانع مخجلة ، اذ يقضى الرجال والنساء على حد سواء ساعات يوم العمل الطويلة فى مبان رديئة التصميم والإضاءة والتهوية ، وشديدة الازدحام بمن فيها على الدوام . أما العناية بالصحة فكادت أن تكون فى حكم العدم . أما بيوت السكنى فأسوأ حالا من المصانع ، فقد دل التحقيق الذى أجرى فى عام ١٨٩٨ ورفع إلى مجلس مدينة موسكو ، على أنه يتضح من نتيجة فحص حالة ١٦,٤٧٨ مسكنا أن ١٧٪ من السكان يعيشون فى أحوال غير لائقة بالآدميين » (١) .

ومن الطبيعى أن هذه الأحوال المادية والصحية السيئة كان لها أثر فى ضعف إنتاجية العامل الروسى . ومما يؤخذ على العمال فى ذلك العصر عدم توافر الخبرة والدراية من الناحية الفنية ولهذا كثرت الاستعانة بالفنيين من الاجانب . وتستطيع أن تلمس الفارق إذا رجعت إلى ألمانيا الإمبراطورية ورأيت مدى العناية التى وجهتها إلى التعليم الفنى فى كافة مراحله ، الأمر الذى كان عاملا هاما فى تقدم الصناعة الألمانية بخطى سريعة .

(د) المواصلات

من الصعب تقدير أهمية وسائل النقل والاتصال فى بلد شاسع كالروسيا . وقد حبتها الطبيعة مجموعة من المجارى المائية تصب فى البحار الشمالية وفى بحر بلطيق وبحر قزوين والبحر الأسود . والواقع ظلت الأنهار عنصراً أساسياً فى ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض بحيث أنه برغم التقدم الحديث فى المواصلات البرية الآلية منذ أواخر القرن التاسع عشر ، قُدّر أن ثلث الحمولة الكلية بالبلاد سنة ١٩١٤ كان بطريق الماء . وقد ساعد على زيادة أهمية الأنهار ماعمد إليه القياصرة منذ أيام بطرس الأكبر من ربطها بقنوات صناعية بلغ طولها ١٢٢٥ ميلا سنة ١٩١٤ ، وبهذا ارتبطت

(١) H. Johnson : opt. cit.p. 93.

أحواض أنهـار الفولجا ونيفا ودوينا ، وكذلك اتصل نهر الدنيبر بأنهار دوينا ونيمن وفستيولا . ومعنى هذا أن صار فى الإمكان السير نهراً من بحر قزوين أو البحر الأسود جنوباً حتى بحر بلطيق شمالا .

ويرجع إنشاء الخطوط الحديدية إلى العقد الرابع من القرن الماضى حيث مد أول خط بالبلاد من بتروغراد إلى تساركوى سيلو [1] Tsarkoye Selo . وفى خلال الفترة (١٨٤٨ — ١٨٥١) مد خطان آخران أحدهما من وارسو إلى الحدود النمسوية ليتصل بالخط المتجه الى ڤينا ، وثانيهما من بتروغراد الى موسكو . ولما نشبت حرب القرم ودارت المعارك فى الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد لاقت السلطات مشقة كبيرة فى نقل الجنود والمعدات الحربية والمؤن ، وهنا برزت أهمية المواصلات الحديدية وبدأت الحكومة فى الإكثار منها بحيث أنه خلال الفترة (١٨٥٦ — ١٨٧٨) مدت خطوط حديدية بمعدل ٦٠٠ ميل سنوياً ، وكان هدف الحكومة الروسية الأول إنشاء الخطوط التى تصل إلى بعض النقط الاستراتيجية الهامة . غير أن تقدم الصناعة منذ العقد التاسع استلزم عناية مماثلة بالمواصلات ، وكان تولى الكونت وت شؤون وزارة المالية إيذاناً بنشاط كبير فى هذه الناحية ، بحيث أصبح طول الخطوط الحديدية ٤٠,٥٠٠ ميلا فى سنة ١٩٠٥ مقابل ١٦,١٥٥ ميلا فى سنة ١٨٨٥ . ومن أعظم المنشئات خط سيبريا الحديدى الذى بدأ العمل فيه سنة ١٨٩١ وبذا أمكن الاتصال الآلى بين بتروغراد وموسكو من ناحية وڤلاديڤوستك على المحيط الهادى من الناحية الأخرى .

ولم تكن هناك سياسة مرسومة مقررة بصدد إنشاء الخطوط الحديدية، فأحياناً كانت الدولة تتولى هذا العمل ، وأحياناً كانت تعهد به الى الشركات الخاصة . ففى بداية القرن الحالى كانت الدولة تملك مايعادل ٦٠ ٪ من مجموع

(١) القصر الصيفى للقياصرة .

الخطوط الحديدية بالبلاد وارتفعت هذه النسبة الى ٦٧ ٪ فى الفترة (١٩١٤ — ١٩١٧) ، أما الباقى ففى أيدى ثمانى شركات يتراوح ماتملك كل منها مابين ١٥٠٠ ، ٢٥٠٠ من الأميال . وفضلا من ذلك كانت هناك خطوط قصيرة تملكها شركات صغيرة .

ويلاحظ إن بناء الخطوط الحديدية لم يسر بخطوات متساوية كما يتضح من البيان التالى [1] :

نمو حركة انشاء الخطوط الحديدية بالروسية
(بما فى ذلك فنلنده)

السنة	روسيا الأوربية (بالكيلومترات)	روسيا الآسيوية	المجموع الكلى
١٨٤٠	٢٦	—	٦٢
١٨٥٠	٦٠١	—	٦٠١
١٨٦٠	١٥٨٩	—	١٥٨٩
١٨٧٠	١١٢٤٣	—	١١٢٤٣
١٨٨٠	٢٣٨٥٧	١٢٥	٢٣٩٨٢
١٨٩٠	٣٠٩٥٧	١٤٣٣	٣٢٣٩٠
١٩٠٠	٤٨١٠٧	٢٨٦٩	٥٠٩٧٦
١٩١٠	٥٩٥٥٩	١٧٣٩٠ [٢]	٧٦٩٤٩ [٢]
١٩١٤	٦٢٢٠٠	١٧٣٩٠ [٢]	٧٩٥٩٠

ومن عيوب الخطوط الحديدية اختلاف عرض القضبان فى الروسيا عنه فى بلاد غرب أوربا الأمر الذى أعاق الاتصال المباشر بين الطرفين . ولم تكن هذه الخطوط صالحة لأعمال الهجوم الحربية ومن ذلك أن خط

(١) V. Obraztov : Soviet Transport, p. 3.

(٢) الرقم يشمل سكة حديد الصين الشرقية .

مورمانسك تأخر إنشاؤه إلى عام ١٩١٦ ، وكذلك لم تكن بالروسيا خطوط تسير موازية للجبهة ، ومن هنا كانت ميزة ألمانيا العسكرية إذ كانت سككها الحديدية تسير بطول الحد الشرقي كله من بحر البلطيق الى تلست وبايتن (١) .

وبرغم التقدم الملحوظ فى إنشاء الخطوط الحديدية ، كانت النسبة (بحساب الفرد الواحد) أقل منها بكثير فى البلدان الأخرى ، كما يتضح من البيان الآتى : (٢)

روسيا الأوربية	٣,٩	من الكيلومترات
روسيا الأسيوية	٤,٨	
ألمانيا	٩,٩	
فرنسا	١٣	
الولايات المتحدة	٤٢,٨	

(د) التجارة الداخلية والخارجية

ظلت التجارة الداخلية متأخرة نظراً لفقر سواد الشعب ، واعتماد أفراده على نفر من الباعة المتنقلين بين القرى وفى الأسواق الدورية يبيعون سلعهم البسيطة . وأهم من هذا أن القرويين كانوا ينتجون حاجتهم من السلع المصنوعة الضرورية عن طريق الحرف التى يمارسونها . وكان التبادل التجارى بين القرية والمدينة ضئيلا إلى حد كبير بسبب انطواء الريف على ذاته واكتفائه بنفسه ، كما أن المدن كانت قليلة العدد والسكان وفى حال من التأخر والجمود . ولهذا اقتصر اعتمادها على الريف فى مده إياها بحاجتها من المواد الغذائية . ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر نلمس تحولا على جانب من الأهمية فى التجارة الداخلية من حيث الكم والكيف بمعنى ازدياد حجمها وقيمتها ، وتنوع فروعها . ويرجع هذا النشاط الى اطراد التحسين فى حالة أهل الريف

(١) المصدر السابق ص ٥ .

(٢) شرحه .

بعد تحررهم فارتفع مستوى معيشتهم ولو ببطء وزادت دخولهم نوعا . ثم أخذت وسائل النقل الآلى تنتشر فسهلت نقل المنتجات الزراعية إلى المدن، والمنتجات الصناعية إلى الريف بنفقة أقل مما كانت عليه . وبعد قيام الصناعة عاملا له خطره ، فهو من جهة أدى إلى ازدياد حجم المنتجات الصناعية وهبوط كبير فى أثمانهـا وتنوع مفرداتها وبذلك استطاعت الصنـاعة أن تقدم للفلاحين فى مختلف أرجاء البلاد ، مقادير كبيرة من سلع الاستهلاك ومن الآلات الزراعية التى اشتد الإقبال على استخدامها منذ نهاية القرن الماضى . ومن جهة أخرى زاد عدد السكان فى المدن الصناعية بوجه خاص وصار الريف يجد سوقا لمنتجاته يطرد اتساعها . وقد عمدت الحكومة الروسية إلى إلغاء الكثير من الرسوم والقيود الداخلية التى تنتمى إلى العهد الاقطاعى ، ولا ريب أن هذا العمل يدفع إلى نشاط التجارة الداخلية .

فاذا انتقلنا إلى التجـارة الخارجية ألفينا أنها مرت فى مراحل أربعة منذ القرن الثامن عشر ، واتبعت فى خلال ذلك التطورات التى طرأت على نظام التعريفة الجمركية .

(١) تمتد المرحلة الأولى حتى سنـة ١٨٢٤ وكانت الصادرات خلالها ضئيلة القدر ، كما كانت الواردات محدودة الى حد كبير بسبب ضعف السوق المحلية وارتفاع الرسوم الجمركيـة ارتفاعا بالغا . واقتصرت الواردات على بعض السلع الكمالية للطبقة العليا من المجتمع .

(٢) أما المرحلة الثانيـة فتنتهى بانتصاف القرن التاسع عشر ، وفيها حدث خفض فى الرسوم الجمركية بسبب ما لوحظ من نشاط حركة التهريب . وكذلك نلاحظ خلال هذه الفترة ازدياد إقبال كبار الملاك على استهلاك السلع الأجنبية ، كما زادت صادرات البلاد من الغلال .

(٣) وفى الفترة الثالثـة (١٨٥٠ — ١٨٧٧) [1] حدث تحول هام

---

(١) تمد الفترة (١٨٥٠ — ١٨٨٠) العصر الذهبي لمذهب حرية التجارة فى أوربا ، ففى انجلترا ألغيت قوانين الغلال سنة ١٨٤٦ ، وفى سنة ١٨٦٠ عقدت معاهدة كوبدن — شفاليه بين فرنسا وانجلترا وفق مبدأ الدولة « الأكثر رعاية » ، والتى أصبحت أنموذجاً لمعاهدات مماثلة مما أدى إلى هبوط الرسوم الجمركية وسيادة مبدأ الحرية .

صوب مبدأ حرية التجارة ، وصدرت قوانين مختلفة ترمى إلى إجراء خفض جوهرى فى معدل الرسوم الجمركية ، ولقد كانت التعريفة الجمركية الصادرة فى سنة ١٨٦٨ غاية فى الاعتدال بالنسبة إلى الروسيا . ولا شك أن هذه الإجراءات سرعان ما بدا أثرها الطيب بالنسبة الى حياة البلاد الاقتصادية ، فتدفقت الواردات من الآلات الزراعية والصناعية وخطت الصناعة خطوات واسعة الى الامام ، كما عظمت حركة إنشاء الخطوط الحديدية على ما سبق لنا بيانه .

(٤) أما المرحلة الرابعة فتمتد من سنة ١٨٧٧ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، وهنا نجد عودة إلى نظام الحماية الجمركية ، وهذا الأمر يتمشى مع الاتجاه العام فى أوربا . فى فرنسا مثلا صدر قانون سنة ١٨٨١ الذى انتقلت بمقتضاه البلاد من الحرية الى الحماية ، وحدث الانقلاب ذاته فى سياسة ألمانيا التجارية بصدور قانون ١٨٧٣ ناصا على زيادة الضرائب الجمركية على ٤٣ مجموعة من السلع الزراعية والصناعية .

أما فى الروسيا فقد تقرر فى سنة ١٨٧٧ أن تدفع الرسوم الجمركية بالذهب بدلا من العملة الورقية ، وكان من نتيجة هذا من الوجهة العملية زيادة الرسوم بمقدار النصف مما كانت عليه ثم صدرت عدة قرارات متلاحقة هدفها رفع الضرائب الجمركية ، وانتهى الأمر بتوحيدها وتنظيمها جميعاً فى قانون واحد صدر سنة ١٨٩١ أريد به إقرار مبدأ الحماية الجمركية بالنسبة الى إنتاج الروسيا من المصنوعات والسلع شبه المصنوعة والمواد الاولية . وقد أعقب ذلك نشوب حرب جمركية بين الروسيا وألمانيا انتهت فى سنة ١٨٩٤ بعقد معاهدة تجارية بين الدولتين على أساس قاعدة « الدولة الأكثر رعاية » . وبرغم المعاهدات التجارية التى عقدتها الروسيا مع البلاد الأخرى ، فقد ظلت السيادة لسياسة الحماية الجمركية ، ويمكن إيضاح ذلك من البيان التالى [1] عن نسبة مجموع الرسوم الجمركية الكلى الى القيمة

(1) Ogg & Sharp: Opt cit p. 323

(حاشية رقم ١) .

الـكلية للواردات خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

السنوات	النسبة المئوية	السنوات	النسبة المئوية
١٨٥١ — ١٨٥٦	٢٤,٣	١٨٨١ — ١٨٨٤	١٨,٧
١٨٥٧ — ١٨٥٨	١٧,٦	١٨٨٥ — ١٨٩٠	٢٨,٣
١٨٦٩ — ١٨٧٦	١٢,٨	١٨٩١ — ١٩٠٠	٣٣
١٨٧٧ — ١٨٨٠	١٦,١		

ولاشك أن الحماية الجركية هيأت ظروفاً مواتية لنهوض الصناعة ، غير أن النهضـة كانت مفتعلة ، فضلا عن أن تقييد الاستيراد حرم المستهلك الروسى من فائدة المنافسة من جانب الغلات الأجنبية .

وكانت الروسيا تصدر الغلال والكتان والقنب والخشب وسكر البنجر ، وتستورد مقابل ذلك المواد الكيماوية والفحم وغزل القطن والورق وغير ذلك من المواد الصناعية التى لا تنتجها الصناعة الروسـية بمقادير وافية . وبلغت قيمة الواردات ٥٣٢,٧٦٨,٥٠٠ ريال ، والصادرات ٧٣٤,٩٢٢,٠٠٠ ريال فى سنة ١٩١٢ . وفيما يلى التوزيع بالنسبة الى عملاء الروسيا : [1]

---

(١) قدر بايكوف الصادرات بمبلغ ١ر١٥٢٠ مليون روبل ، والواردات بمبلغ ١٣٧٤ مليونا سنة ١٩١٣ (مصدرسابق ص٢٩) . ومثل هذا التفاوت راجع الى عدم دقه المصادر والاحصائيات الرسمية فى العهد القيصرى .

البلدان	الصادرات بملايين الدولارات	الواردات بملايين الدولارات
ألمانيـا	٢٣٤	٢٦٧
المملكة المتحدة	١٦٩	٧٢
الأراضى الواطئة	٧٩	١٠
فرنسـا	٥٠	٢٨
النمسـا والمجر	٣٨	١٧
بلجيكا	٣٠	٤
إيطاليـا	٢٧	٨
الدنمرك	٢٠	٣
تركيـا	١٥	٨
رومانيـا	١١	١
الولايات المتحدة	٩	٤٤

ويمكن القول بوجه خاص إن التجارة الخارجية فى روسيا القيصرية كانت تسير فى طريق التوسع فقد ارتفعت قيمة الصادرات من ٦٥٩,٨ مليون روبل خلال الفترة (١٨٩١ — ١٩٠٠) الى ١٥٤٣,٤ مليون روبل فى الفترة (١٩١١ — ١٩١٣) . وكذلك ارتفعت قيمة الواردات من ٥٣٥,٤ مليون روبل إلى ١٢٣٥,٨ مليوناً فى نفس المدة [1] ويتضح من الجدول السـالف الذكر أن أكبر العلاقات التجارية كانت مع ألمانيا بحيث قدر أن الروسيا كانت تحصل على ٤٤٪ من الواردات من الإمبراطورية الألمانية .

(١) حسب ذلك التقدير يكون الميزان التجارى فى صالح الروسيا بمقدار ٦ر٢٠٧ مليون روبل . وفي بيان آخر لبايكوف (ص ٢٩) كانت قيمة الصادرات ١ر١٥٢٠ مليون روبل، والواردات ١٣٧٤ مليوناً وذلك سنة ١٩١٣ أى أن الميزان التجارى لصالح الروسيا بمقدار ١ر١٤٦ مليون روبل . ولكن نود هنا أن ننبه إلى أمر آخر وهو أنه برغم ازدياد الصادرات على الواردات فيجب ألا ننسى أن الروسيا كان عليها أن تدفع فوائد رؤوس الأموال الأجنبية المقترضة وهى مبالغ كبيرة .

الفصل الثانى

(١)

الحرب العظمى وآثارها

(١٩١٤ – ١٩١٧)[1]

فى صيف عام ١٩١٤ إندلعت نيران أول حرب عالمية فى القرن الحالى ، واشتبكت روسيا فى صراع هائل مميت مع دول الوسط ، وتعرضت للضغط الهائل الذى أوقعته بها أداة الحرب الألمانية الضخمة التى كانت تتفوق على عدوتها الروسيا تفوقاً ظاهراً من حيث قوة الاستعداد والتنظيم . وتأثرت الدولة الروسية إلى حد بالغ الخطر بالحصار الذى فرضه حلفاؤها الغربيون على ألمانيا وتوابعها ، إذ حال دون اتصال الروس بأصدقائهم فى الغرب ، كما كان بحر البلطيق مغلقاً فى وجوههم نظراً لوجود الأسطول الألمانى . ومما زاد فى تحرج الأحوال انضمام الدولة العثمانية إلى الألمان وسدها البوغازات التى تصل البحر الأسود بالبحر المتوسط سداً محكماً أخفق الحلفاء فى اختراقه . وبذلك لم يتبق أمام روسيا سوى طريقين للاتصال بالعالم الخارجى بحراً ، أحدهما فى أقصى الشمال حيث يقع ميناء أركانجل ، والآخر فى الشرق الأقصى من ناحية المحيط الهادى . ولقد هزت الحرب العظمى دعائم الأنظمة الروسية من أساسها ، وكانت عاملا حاسماً فى تطور الأحوال ، ذلك التطور الذى انجلى عن سقوط العهد القيصرى وقيام النظام السوفيتى الحالى . وسنحاول فى هذا الفصل تتبع أهم آثار الحرب بالنسبة إلى نواحى الإقتصاد الروسى .

---

(١) فى فبراير من عام ١٩١٧ نشبت الثورة البورجوازية وانهار النظام القيصرى وحلت محله حكومة مؤقتة . وبهذا الحادث نعتبر أن الحرب قد انتهت من الناحية العملية بالنسبة إلى الروسيا بصفتها إحدى أركان جبهة الحلفاء الكبرى .

(١) الصناعة

ترتب على نشوب الحرب أن اعترى الإنتـاج الصناعى نقص خلال العام الأول ، نظراً لانكماش السوق ، وانسحاب عدد كبير من العمال للإشـتراك فى ميادين القتال . ولـكن سرعان ما تطلبت الظروف الحربية ضرورة إعادة تنظيم الصناعة بحيث تستطيع إمداد القوات بحاجتها من الذخائر والأسلحة . فتدخلت الدولة بصورة فعالة لعلاج الموقف ، وقدمت الإعانات الـكبيرة إلى الصناعات عن طريق القروض الداخلية والخارجية . وحولت المصانع فى الصناعة المعدنية لإنتاج الأسلحة والذخائر ، وخصصت معامل المواد الكيماوية لإنتاج المفرقعات والغازات السامة ، وكرست مصانع المنسوجات معظم ما تخرجه لسد مطالب الجنود . ولجأت الحكومة كذلك إلى إعادة الـكثيرين من عمال الصـناعة إلى أعمالهم الأصلية ليتوافروا على أداء ما هو ضرورى لمواصلة المجهود الحربى . ورغم هذه الجهود جميعها كانت صناعات الحرب تعانى نقصاً كبيراً فى العمال الحاذقين ذوى الـكفايات الخـاصة .

ونجم من الحرب نشاط فى صناعات ما كان يقدر لها البقاء لولا الظروف التى جعلتها بمأمن من المنافسـة الأجنبية ، وبذلك أكسبتها احتكاراً فعلياً للسوق المحلية . ولـكن نلاحظ من جهة أخرى أن فروعاً عدة من الصناعة قد تأثرت تأثيراً سـيئاً ، فمن ذلك هبوط قدره حوالى ٥٠ ٪ فى عمل القاطرات ، ٤٠٪ فى إنتاج عربات السكك الحـديدية ، ولعل أكبر النقص كان فى صنع الآلات والعـدد الزراعية إذ يتراوح بين ٩٢ ، ٩٥٪ مما كان عليه الإنتاج عشية نشوب الحرب . ومن الظواهر البارزة تناقص إنتاج سلع الاستهلاك التى لا يستغنى عنها سواد الشعب ، غير أن هذه الظاهرة لا تقتصر أمرها على الروسيا ، وإنما تشترك فيها كافة البلدان المحاربة والمحايدة . (١)

(١) البيان التالى يوضح حالة الصناعة فى عام ١٩٠٧ بالنسبة إلى سنة ١٩١٣ (الرقم القياسى فى سنة ١٩١٣ = ١٠٠) :

ومن المسائل التي تلفت النظر أن حركة التركز ممثلة في تكوين النقابات الإنتاجية والاتحادات الصناعية الاحتكارية استفادت من ظروف الحرب فخطت خطوات واسعة ، ذلك أن التكتل يقضي على عامل المنافسة بين المشروعات المختلفة في الصناعة الواحدة ، أو في الفرع الواحد منها . وبسبب ازدياد الامتزاج بين الصناعة ورأس مال المصارف ، ونظراً لتدفق رؤوس أموال أجنبية على الروسيا خلال سنوات الحرب ، عظم خضوع الصناعة الروسية للرأسمالية المالية بوجه عام ، كما زادت سيطرة رأس المال الأجنبي عليها بوجه خاص .

وقد أحدث اضطراب الصناعة أثراً سيئاً للغاية في صناعتي الفحم والبترول بوجه خاص ، وكان نقص الإنتاج من الوقود سبباً في هبوط الإنتاج الصناعي وارتباك النقل ، وساعد على ذلك استحالة استيراد الفحم من العالم الخارجي . وقد ترتب على هذا كله أن مصانع عدة في المدن الرئيسية ألفت آلاتها عاطلة عن العمل ، فأغلقت أبوابها ولا شك أن هذا الأمر كان له رد فعل سيء بالنسبة إلى المجهود الحربي ، فعانت الجيوش نقصاً ذريعاً في المعدات والمؤن مما عجل بهزيمتها .

وترجع أزمة الوقود إلى أسباب عامة وأخرى خاصة . أما الأولى فتنحصر في أنه عند ابتداء القتال حرمت الروسيا من مقادير الفحم التي كانت تستوردها عن طريق موانىء بحر البلطيق ومن دومبروفو ، واضطرت إلى أن تحمل اعتمادها على ما تستطيع الحصول عليه من حوض الدونتز . غير أن أرباب مناجم الفحم غلبوا مصالحهم الذاتية الصغرى على مصلحة بلادهم الكبرى ، وفضلوا أن يبيعوا إنتاجهم من الفحم لتلك المشروعات الخاصة التي تقبل الشراء بأثمان مرتفعة ، وبذلك عجزت السكك الحديدية وبعض

= السنوات	الصناعة الكبيرة	الصناعة الصغيرة	الصناعة كلها
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٦	١١٦ر١	٨٨ر٢	١٠٩ر٤
١٩١٧	٧٤ر٨	٧٨ر٤	٧٥ر٧

المصانع الكبرى التى كرست عملها للإنتاج الحربى عن الحصول على الوقود اللازم لها .

وقد حاولت الحكومة التغلب على تلك الصعاب فعمدت إلى تقييد استهلاك الكثير من المنتجات وبخاصة مواد الوقود وخامات المعادن الضرورية ، وألفت لجاناً عدة لمواجهة الموقف ، ولكن كان العجز عن إدراك الغاية والإخفاق فى تنفيذ القرارات الصالحة من نصيب تلك المحاولات المتكررة ، وما ذلك إلا لأن « الحكومة القيصرية ذات الصلات الوثيقة بزعماء البورجوازية الصناعية ، لم تستطع أن تتخذ إجراءات قد تتعارض مع مصالح كبار رجال الصناعة . » [1]

ولقد ساء حال المواصلات الحديدية للأسباب التى ذكرناها . وفضلا عن ذلك فقد تولت الشركات الخاصة إنشاء بعض الخطوط الحديدية بطريقة بعيدة عن الرشاد والصواب ، ومن ذلك مد خطوط لا لزوم لها فى ذلك الوقت ، كالخط الممتد من قازان إلى إيكارتنبرج . ومن دلائل الفوضى فى هذه الناحية أنه لما قرب إتمام خط منسك — كامن المتجه نحو ميدان القتال ، جاءت أوامر القيادة العليا بوقف أعمال الإنشاء وتوسيع عرض القضبان . وهكذا نجد أنه خلال الحرب غرقت المواصلات الحديدية فى لجة الفوضى والاضطراب ، بدلا من أن يكون نصيبها التنسيق والتنظيم . [2]

(٢) الزراعة

كانت النتائج المترتبة على الحرب سيئة للغاية بالنسبة إلى الزراعة وذلك راجع إلى عوامل مختلفة :

(١) وقع عبء التجنيد على عاتق الزراعة بحيث بلغ عدد الذين ضموا الى الجيش ما لا يقل عن أحد عشر مليوناً من الأنفس ، وحل محل هؤلاء فى

---

(١) Yugoff : Economic Trends in Soviet Russia, p. 33.

(٢) V. Obraztsov : Soviet Transport, p. 8.

العمل النساء والاحداث وكذلك الشيوخ ، أى أصبح الانتاج الزراعى موكولا إلى طوائف طاقتها الانتاجية صغيرة .

(٢) نظراً للانصراف إلى صنع مواد الحرب نقص إنتـاج الآلات الزراعية ، كما تعذر استيرادها من الخارج .

(٣) قل استخدام الأسمدة فى الوقت الذى أنهكت فيه التربة .

(٤) نظراً لشدة حاجة الجيوش إلى الخيول لجر المدافع والمركبـات ، هبط عدد ما بالمزارع من هذه الحيوانات من ١٧٫٩ مليونا سنة ١٩١٤ إلى ١٢٫٨ مليوناً فى سنة ١٩١٧ ، وهذا أمر خطير بالنسبة الى الزراعة غير الميكانيكية ، وهى النوع السائد فى الروسيا فى ذلك العهد .

وقد نجم عن هذه الظروف جميعاً هبوط فى غلة الفـدان ، وتناقص فى إنتاج الحبوب والصادرات منها .

إنتاج الحبوب (بملايين الاطنان) (١)

المتوسط فى الفـترة (١٩٠٩—١٩١٣)	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧
٧٠	٦٧٫٢	٦٨٫٥	٥٧٫٤	٥٥٫٣

النقص فى صادرات الحبوب (بملايين الأطنان) (١)

المتوسط فى الفـترة (١٩٠٩—١٩١٣)	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧
١٠٫٥	٥٫٥	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٢

وكذلك حدث نقص فى المساحة المنزرعة ولـكنه ليس كبيراً .

---

(١) Hubbard : Economics of Soviet Agriculture p. 69.

ويورد بايكوف فى كتابه The Development of the Soviet Economic System (ص ٢٣) الأرقام التالية :

تضاءل انتاج الحبوب من ٣٨٥٠ مليون بود خلال الفترة (١٩٠٩ — ١٩١٣) إلى ٣٣٥٠ مليون سنة ١٩١٧ ، وهبطت المسـاحة المنزرعة من ٨٣٫١ مليون دسياتين إلى ٧٩٫٤ مليوناً .

والتفاوت فى تقديرات الـكتاب راجع إلى عدم صحة النظام الاحصائى فى روسيا القيصرية وبخاصة فى فترة الحرب ، وكذلك إلى اضطراب الاحصائيات فى عهد الثورة .

ويبدو أن أسوأ الآثار كان واقعاً على كبار الملاك بصفة خاصة لأنهم لم يستطيعوا الحصول على الآلات الزراعية التى تقوم مقام العمال الذين جندوا فى القوات المحاربة ، وهذا بخلاف صغار الفلاحين الذين تمكنوا من تعويض النقص فى قوة عمل الغير عن طريق بذل قدر أكبر من المجهود . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الفلاح الصغير ينتج فى الغالب لاستهلاكه . أما المالك الكبير فكان اعتماده على ما يبيعه فى الأسواق المحلية وما يصدره إلى خارج البلاد .

ولقد استفاد الزراع جميعا من ارتفاع أثمان الغلات الزراعية ، ولكنهم كانوا يشكون من ارتفاع نفقات المعيشة ، ومن صعوبة الحصول على السلع الصناعية اللازمة لاستهلاكهم العادى . وقد تراكمت أرباحهم فى السنوات الأولى من الحرب وكثر مقدار مدخراتهم ، ولكن سرعان ما تضاءلت هذه المدخرات بسبب ارتفاع الضرائب وأثمان السلع الصناعية .

ولم يمض عام ١٩١٥ حتى بدأت أزمة الغذاء فى البلاد برغم عدم تصدير المقادير المعتادة من الغلال الى البلاد الأجنبية . وقد تضافرت ظروف عدة أوصلت البلاد إلى تلك الحالة السيئة ، منها تناقص المساحة المنزرعة وغلة الأرض . وكانت الحكومة تخول لقواد الجيوش سلطة منع نقل الحبوب من المناطق التى يسيطرون عليها ، ولكنها لم تعمل شيئا فى سبيل تنظيم المسألة ، الأمر الذى أدى إلى قطع الاتصال بين المناطق التى تنتج الحبوب والأقاليم التى تستهلكه . ثم جاء اضطراب المواصلات فكان ضغثا على إبالة ، وأخذ الناس يضجون بالشكوى من نقص المواد الغذائية الضرورية . وكان ارتفاع الأثمان مصدراً آخر للضيق الذى ألم بمختلف الطوائف الفقيرة ، وحاولت الحكومة تقييد الاستهلاك وتحديد الأثمان ، ولكن هذه الجهود كلها لم تثمر بسبب ضعف الرقابة الذى هيأ الفرصة للتهرب من القانون والعبث بالأوامر .

(٣) الاضطراب المالى

حدث هبوط فى حجم التجارة الخارجية وبعد أن كان الميزان التجارى فى صالح البلاد سنة ١٩١٣ تحول ضدها خلال الفترة الأخيرة من الحرب . وفضلاعن هذا ألقت الحرب أعباء والتزامات مالية باهظة على عاتق الدولة . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ أوقف إبدال العملة الورقية بالذهب ، وسمح لبنك الدولة بزيادة الصادر من الأوراق النقدية . وفيما يلى بيان بالنقد المتداول خلال فترة الحرب : [١]

التاريخ	ملايين الروبلات
٢٩/١٦ يوليه ١٩١٤	١٦٣٣
١/١٤ يناير ١٩١٥	٢٩٤٥
١/١٤ يناير ١٩١٦	٥٦١٧
١/١٤ يناير ١٩١٧	٩١٠٣
٢٣ أكتوبر / ٥ نوفمبر ١٩١٧	١٨٩١٧

وقد ترتب على ذلك أنه عند نشوب الثورة البلشفية كانت قيمة الروبل الورق تعادل ١٠ ٪ — ١٢ ٪ من قيمته قبل الحرب . ونظراً لزيادة المصروفات حصل عجز فى الميزانية قدر بنحو ٧٦ ٪ فى سنة ١٩١٦ ولجأت الحكومة إلى الاقتراض وبخاصة من الأسواق المالية الأجنبية لتغطية نحو ثلثى ذلك العجز ، وقد نجم من هذا كله أن تضخم الدين الأهلى بحيث أصبح ١٧ مليارا من الروبلات منها ثمانية مليارات فى أيدى أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية[٢] .

---

(١) يوجوف ، مصدر سابق ص ٢٣٣ .

(٢) لوتن ، مصدر سابق ج (١) ص ٧٠ — ٧١ .

(ب)

العامل الاقتصادى فى انقلاب سنة ١٩١٧[1]

لسنا نعتزم البحث فى الأحداث السياسية والتطورات الدستورية التى شهدتها الروسيا فى الحكم القيصرى أو فى العهد الحالى ، لأن هذه الموضوعات لها كتابها ومؤرخوها الذين عالجوها من شتى نواحيها وبمختلف جوانبها فى بسط وإسهاب . ولكن، لما كنا سنشير إلى أسماء وتواريخ معينة فى مناسبات عدة ، لهذا نرى لزاما علينا أن نقدم هذا العرض ، وهو فى غاية الإيجاز ، لأهم الحوادث التى مثلت على المسرح الروسى فى أوائل عام ١٩١٧.

كان من أثر الانكسارات العسكرية التى منيت بها الروسيا فى الحرب ومظاهر عجز الحكومة التى تجلت فى « اختلاس أموال الدولة ، وسوء توزيع موارد البلاد ومنتجاتها »[2] ، أن عم السخط البلاد بكافة طوائفها وتجمعت القوى الكامنة من الاستياء . ففى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٧ حدث

والبيان التالى يوضح الميزانية واصدار الأوراق النقدية (بملايين الروبلات) :

السنة	الايرادات	المصروفات	العجز	الاوراق النقدية الصادرة
١٩١٤	٢٩٦١	٤٨٥٩	١٨٩٨	١٢٨٣
١٩١٥	٣٠٠١	١١٥٦٢	٨٥٦١	٢٦٧٠
١٩١٦	٤٣٤٥	١٨١٠١	١٣٧٥٦	٣٤٨٠
١٩١٧	٥٠٣٩	٢٧٦٠٧	٢٢٥٦٨	١٦٤٠٣

بايكوف ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

(١) حدثت الثورة الأولى فى ٢٧ فبراير ، والثانية فى ٢٥،٢٤ أكتوبر وذلك حسب التقويم الجريجورى القديم . ولكن بعد الثورة أبدلت التواريخ هكذا : ١٢ مارس ، ٧ و ٨ نوفمبر .

(٢) فيشر : تاريخ أوربا الحديث ص ٥٢٦ .

شغب عام فى بتروغراد ؛ ثم انقطعت الصحف عن الصدور ، وأعقب ذلك اضراب عمال الترام فى ١٠ مارس ، وفى اليوم التالى تمردت إحدى الأورط ، ثم انتقض الحرس القيصرى فى ١٢ مارس ، وهنا انتقلت الفتنة إلى الأقاليم وانضم قواد الجيش إلى أعضاء (البرلمان) الدوما وطلبوا إلى القيصر نيقولا الثانى التنازل عن العرش ففعل فى صمت وهدوء ، وتألفت حكومة مؤقتة فى ١٤ مارس برياسة البرنس لفوف ، وأغلب أعضائها من الحزب الديمقراطى الدستورى ، ومن أهمهم كيرنسكى وكيل لجنة السوفيت المركزية التنفيذية . وهكذا زال نظام الحكم القديم بانقلاب هادىء لم يقترن بأى نوع من الأعمال العنيفة الدامية (١) مما أثار الدهشة . هذه هى الثورة الأولى فى حقيقتها حدثت دون أى تنظيم أو تدبير سابق ، واشتركت فيها كافة الطوائف والطبقات ، من النبلاء وأفراد الطبقة الأرستقراطية ، ومن قواد الجيش وضباطه ، وكبار رجال الحكومة المستنيرين ، ونفر من زعماء الطبقة الوسطى ، وجماعة من أحرار الفكر المصلحين ، وأعضاء المجلس النيابى . وهكذا نرى أن الثورة لم يقم بها حزب معين أو جماعة معينة كما يظن الكثيرون .

ولكن الحكومة المؤقتة كانت ضعيفة تأبى علاج المشكلات وتحمل المسئوليات . كانت البلاد تطالب بالسلم والأرض والنظام ، فلم تحقق لها أى واحد من هذه الأهداف . أما السلطة الفعلية فكانت فى يد مجالس الجنود والعمال التى تألفت فى كافة أرجاء البلاد . أما زعماء البلاشفة من أمثال لينين وتروتسكى فقد كانوا منفيين حين نشوب الثورة ، ولم يرجعوا إلى وطنهم إلا بعد ذلك الحادث بوقت ، فلما بلغوا العاصمة صاروا موضع المراقبة والمطاردة . ولكن السوفيت كانت لهم الأغلبية فى صفوف الشعب ، وأعلنوا أنهم إذا ما تولوا الحكم فسيمنحون البلاد ما تطالب به ، الأمر الذى زاد

C. Hill : Lenin and the Russian Revolution, (Introduction, (١) p. xi).

من العطف عليهم . ولهذا تمكنوا فى يومى ٧ ، ٨ نوفمبر من اعتلاء الحكم مكان حكومة كيرنسكى ، وتم الحادث فى هدوء نسبى وبدون أية مقاومة تذكر ، وبهذا يصح القول بأن البلاشفة هم الذين استفادوا من الثورة التى لم يدبروها أو يساهموا بشكل واضح فى نشوبها .

وهكذا تمكن الشعب الروسى فى ثورتى عام ١٩١٧ « من خلع القيصر، وتقويض أركان كنيسة الدولة وسلطانها ، ونزع ممتلكات النبلاء وأفراد الأوستقراطية »[1] . هذه هى المظاهر الكبرى لأحداث ذلك العام .

ولو رجعنا إلى التاريخ الأوربى لوجدنا حقيقة بارزة ، وهى أن ما فعله الروس سبقه اليهم أهل انجلترا وفرنسا ، ففى القرن السابع عشر وكنتيجة للحرب الأهلية التى بدأت سنة ١٦٤٠ تقوضت أركان نظرية حق الحكام الإلهى التى تمسك بها جيمس الأول وشارل الأول، وزال نفوذ الأرستقراطية الزراعية السياسى ، ولم تعد الكنيسة الإنجليزية معقلا للرجعية وعقبة فى وجه حرية الفكر . وفى عام ١٧٨٩ بدأت الثورة الفرنسية الكبرى التى أعلنت حقوق الإنسان ، وقضت على الحكم المطلق ، وألغت امتيازات الأشراف ورجال الدين . وانتشرت الروح الجديدة فى مختلف أنحاء غرب أوربا بدرجات متفاوتة من السرعة والشمول . ولكن الروسيا تعثرت خلف الدولتين الغربيتين ، وهذا هو السبب الذى من أجله تأخرت ثورتها الى القرن العشرين . أما تعليل ذلك فليس بالأمر العسير . لقد شاهد القرنان السابع عشر والثامن عشر توسعا تجاريا كبيراً ، وزادت ثروة الطبقة التى اشتغلت بالتجارة والصناعة ، فلما تم لها بذلك انتزاع القوة الاقتصادية من أيدى طبقة النبلاء من ملاك الأراضى ، رأت ضرورة الاستحواذ على السلطان السياسى كذلك حتى تكفل حماية مصالحها الاقتصادية . ولقد اضطرت هذه الطبقة الجديدة ، أو البورجوازية كما تعرف ، أن تخوض غمار حرب أهلية بانجلترا قبيل انتصاف القرن السابع عشر ، وأن تشعل

---

(١) المصدر السابق ص ٣ .

ثورة فى فرنسا ولما ينصرم القرن الثامن عشر . فى ذلك العهد كانت روسيا القيصرية على درجة كبيرة من التأخر والجمود، وبينما تركزت القوة الاقتصادية والسياسية فى أيدى القيصر والنبلاء وهم أصحاب الأراضى لم تكن بالبلاد طبقة وسطى يؤبه لها ، أو لعلها كانت فى حكم العدم . ولكن حينما قامت الثورة الصناعيـة فى أواخر القرن التاسع عشر نمت طبقة وسطى بسرعة وزاد نموها فى عظمت قوتها الاقتصادية ، وهنا ألفت نفسها فى وضع شاذ لأن هذا النمو فى السلطان الاقتصادى لم يكن مصحوبا باشتراك حقيقى فعال فى الحكم من الناحية السياسية . وهكذا نرى أن تأخر قيام الطبقة الوسطى فى الروسيا هو الذى جعل الثورة تنشب فى القرن العشرين ، لا فى القرن الثامن عشر كما حدث فى فرنسا ، أو فى السابع عشر كما كان الحال بانجلترا.

قلنا إن الطبقة الوسطى الروسية أخذت تزداد عدداً وثروة وقوة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن هذه القوة الاقتصادية الجديدة لم يكن لها نصيبها الواجب فى الحكم ، وألفت نفسها أمام قوى مسيطرة ممثلة فى القيصر والأرستقراطية والكنيسة . أصبح الصراع بين الجانبين أمراً لابد منه ، وتعين على البورجوازية أن تكافح من أجل مصالحها وكيانها ضد مخلفات عصر الاقطاع ، واستطاعت ان تحرز أول فوز لها حينما صدر الدستور الروسى عام ١٩٠٥ على أثر هزيمة الروسيا فى حربها مع اليابان .

ولكن هذا النصر لم يكن حاسماً ولم تقدر له حياة متصلة ؛ لأن الرجعية أخذت ترفع رأسها من جديد ، واشتد التحالف بين الأرستقراطية الزراعية والقيصر ، واستعد الطرفان لاسترداد ما سبق منحه من حقوق سياسية للشعب ، ولو بطريق غير مباشر . ومما ساعد دعاة السلطان المطلق أن هذه البورجوازية كانت منقسمة على ذاتهـا ، فالفريق الأعظم ثراء منها والذى يسيطر على أعالى الصرح الصناعى بالبلاد كان واقعاً تحت سلطان رؤوس الأموال الأجنبية . وكانت الحكومة القيصرية بدورها واقعة تحت نير رأس المال الأجنبى بسبب القروض التى أمدها به . وفضلا عن هذا كانت

الحكومة القيصرية تستعين بالمال حتى تتخلص من إشراف المجلس النيابي الذي تكون في أعقاب ثورة ١٩٠٥ . ورأى رأس المال الأجنبي أن من صالحه تأييد القيصرية وأنصارها في كبت الآراء الحرة وتحطيم النظام الدستوري ، خوفاً من أن انتقال الحكم إلى أيدى ممثلى الشعب ، وبخاصة ممثلى الطبقة الوسطى الوطنية ، قد يؤثر في المصالح الأجنبية ، ويحول دون أن تظل الروسيا مصدر أرباح عالية لأرباب الأموال الأجانب . ولهذا نجد أن الماليين الأجانب يقدمون في أبريل سنة ١٩٠٦ قرضاً مقداره ٢٢٥٠ مليون فرنك لحكومة القيصر الذى شعر بمركزه يقوى وسرعان ما أمر بحل المجلس النيابي بعد وقت قليل . وهذا أدركت الطبقة الوسطى ذات الطابع الروسى الصميم أن عليها أن تواصل الكفاح من أجل أن يصبح الحكم الدستورى حقيقة ثابتة . وأدركت أيضاً أن من المتعين عليها أن تناضل ضد الاحتكاريين الروس وأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الوقت ذاته . ثم نشبت الحرب العظمى فزادت أرباح تلك الطبقة الوسطى التى تمتعت باحتكار فعلى في السوق المحلية بسبب انعدام المنافسة الأجنبية ، وعظمت قوتها ، واشتد تصميمها على نيل المطالب الدستورية حتى يكون السلطان السياسى في يدها ، كما حدث في بلدان غرب أوربا . ولكنها في الوقت نفسه ازدادت سخطاً على الحكومة التى اقترضت الكثير من الأموال الأجنبية والتى سارت في ركاب الدول المقرضة ، والتى بددت الملايين ولم تنجح في وقف موجة الاضطراب المالى . . . ومن هذا جميعه نستطيع أن نلق أحد الأسباب الإقتصادية الرئيسية التى أدت إلى الانتقاض على العهد القيصرى ونظامه في الحكم وأسلوبه في الإدارة .

وقد خلقت الصناعة الحديثة بالروسيا طبقة جديدة هى عمال الصناعة الذين تجمعوا بسرعة في المدن والمصانع الكبيرة ، وهذا الاختلاط أدى إلى التقارب فيما بينهم وتكوين رأى عام وشعور متجانس .

ونظراً لتحسن وسائل المواصلات وانتقال الآراء الغربية إلى الروسيا

أخذ العمال يدرسون أحوالهم ويوازنون بينها وبين أحوال زملائهم في البلدان الأخرى . ورأى الفلاحون كذلك أنهم يعيشون في حالة مماثلة ولهذا اشتركوا في ثورة سنة ١٩٠٥ . ثم جاءت إصلاحات ستولبين فألغت القيود القديمة وقررت مبدأ الملكية الفردية الخاصة . ولكن الفلاحين كانوا على جانب كبير من الفقر ، واضطر عدد كبير من صغارهم إلى بيع ملكياتهم الصغيرة لعدم توافر رأس المال والآلات والمواشي لديهم ، وبذلك هبطوا إلى منزلة العمال الأجراء ؛ بينما زاد عدد الملاك المتوسطين والأغنياء . أما الذين لم يبيعوا أرضهم من صغار المزارعين فكانوا يشكون من ضآلة مساحتها وعدم كفايتها لانتاج ذلك القدر الذي يتيح لهم حياة لائقة ، ولهذا كان الفلاحون يطالبون بالمزيد من الأرض على حساب الملكيات الكبيرة وأراضي الدولة ، ولكن الحكومة لم تفعل لهم شيئاً يحل مشكلتهم . ولما نشبت الحرب وقع العبء الأكبر منها على عواتقهم فجند منهم نحو أحد عشر مليوناً من الأنفس ، وكانت أغلب الضحايا في صفوفهم ، وواصلوا دفع الضرائب الشديدة لسد حاجة الدولة حتى تتمكن من متابعة المجهود الحربي . لقد فعلوا كل ذلك وهم لا يدرون لماذا يحاربون . وكلما طالت الحرب ، زاد استياؤهم ، وأصبح شعارهم منذ عام ١٩١٦ « السلم والأرض » .

وهكذا نجد مختلف طوائف الشعب الروسي تطالب بالتغيير الذي يقيم دعائم الحكم الشعبي الدستوري ، والذي يضمن لها مصالحها المادية . كان من الممكن تلافي الانقلاب ، ولكن الحكومة البيروقراطية لم تشأ أو لم تستطع أن تتحول وتتشكل بحيث توافق الظروف المتغيرة . لقد خلقت الحضارة الغربية مطالب جديدة وطبقات جديدة تعيش في ظل ظروف شديدة قاسية لأن أصحاب المصانع الأجانب لاتعنيهم سوى الأرباح وفوائد القروض ، كما كان المسيطرون على الصناعة من الروس قوماً ينقصهم بعد النظر فلم يحاولوا مجاراة العصر فيعملوا شيئاً حاسماً من أجل تحسين حياة الطبقة العاملة . وفضلا عن هذا كانت الحكومة غير ذات سياسة حرة تقدمية ، بل مالت إلى جانب الاحتكاريين من الأجانب والروس ، ولم تتدخل لحماية العمال إلا بعد فترات

من الضغط ؛ وحتى التشريعات التى أصدرتها كانت دون ما تنزع إليه روح العصر . لهذه العوامل كلها رأى العمال ضرورة إقامة نظام حكم نيابى صحيح حتى يكون لهم فيه الممثلون الذين يدافعون عن حقوقهم ومصالحهم ، وكان لإجراءات القمع التى عمدت اليها الحكومة الروسية رد فعل مخالف لما كانت ترجو وتأمل . ولما نالت الطبقة العاملة بعض الحقوق السياسية والاقتصادية على أثر ثورة سنة ١٩٠٥ تنفست الصعداء قليلا ، ولكن مر عام ما وضح أنها مخطئة حين عادت الحكومة إلى سياستها الرجعية بعد حل المجلس النيابى . وهذا العمل من جانبها كان حافزاً لطوائف العمال على تأييد الأحزاب الدستورية وغيرها من المناوئة لنظام الحكم المطلق . ثم جاءت الحرب العظمى واشترك الشعب فيها وأصيب بهزائم شديدة وتحمل ضحايا كبيرة ، واعتقدت الطبقة العاملة أنها تحارب من أجل المصالح الأجنبية المالية . . . وفى هذا كله نفس سبباً ثانياً للنفور من العهد القيصرى .

وثمت سبب ثالث له أهميته . فالفلاحون كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب الروسى ، وهؤلاء لهم مشكلهم الخاصة بهم . لقد حررهم قانون سنة ١٨٦١ من الرق ولكنه قيدهم بقيود مالية واصطدمت هذه الأخيرة بنظام جامد لايتطور مع الزمن وبالسرعة الكافية . وهكذا نستطيع أن نكشف عن السبب الحقيقى فى ذلك الانقلاب ، وهو التعارض الشديد بين القوى الاقتصادية الجديدة والأنظمة السياسية والاجتماعية المتأخرة [١] .

---

(١) لقد كان الهدف التخلص من نظام الحكم المطلق وبقايا عصر الاقطاع . ولكن ، لماذا تحولت الثورة فاتخذت طابعاً اشتراكياً ؟ لقد جهد الكثيرون من الكتاب فى تفسير ذلك ، وعزاها البعض إلي عمق المتناقضات التى كانت تنطوى عليها الانظمة القائمة فى الروسيا ولكن أمراً واحداً يبدو لنا فى وضوح . ففى انجلترا وفرنسا وألمانيا مالت الحركة العمالية صوب النواحى البرلمانية والاساليب الاصلاحية ، بفضل رسوخ قدم التقاليد الحرة ونضجها وقوتها . أما الروسيا فلم تتوافر بها هذه التقاليد ، وأدرك الكثيرون عدم جدوى الحصول على الاصلاحات بالاساليب البرلمانية (C. Hill : opt. cit. p. 8-9.) .

الباب الثاني

عهد التجارب والاخطاء

(١٩١٧ – ١٩٢٨)

الفصل الثالث

خواص الاقتصاد السوفيتي

سيظل الروس يذكرون شهر أكتوبر من عام ١٩١٧ حيث سقطت الحكومة المؤقتة التي تألفت بعد انهيار حكم آل رومانوف ، وقامت حكومة جديدة تحت زعامة قادة جدد وضعوا نصب أعينهم هدفاً واحداً واضحاً وهو قطع الصلة بالماضي بما انطوى عليه من فلسفة سياسية ، وأنظمة اقتصادية ، وأوضاع اجتماعية ، وقيم معنوية وأدبية ، وتقاليد ترجع إلى القرون الخالية .
وقد انقضى اليوم ثلاثون عاماً منذ أن خرج النظام السوفيتي إلى عالم التطبيق العملى ، وهو لا يزال يواصل جهاده في سبيل تدعيم الأسس التي قام عليها ، وتحقيق الأغراض التي يسعى إليها . في خارج الروسيا تقوم صروح أنظمة متباينة ، فهناك الحياة البدائية التي لم تتطور مع التاريخ تقدم لنا نماذج منها شعوب في وسط إفريقية وبعض جزر المحيط الهادى ، وهناك بلدان لا زالت آخذة بأوضاع عهد الاقطاع ، وإلى جانبها غيرها تمتزج فيه الاقطاعية العتيقة البالية بنواح من الرأسمالية الحديثة المتقدمة فهى تتأرجح بين الماضى والحاضر ، وهناك كذلك بلدان زالت منها مخلفات الاقطاع ورسخت فيها قواعد الرأسمالية . واليوم نشاهد في بعض البلدان كبولندة بل وانجلترا مزيجاً من النظم الرأسمالية والاشتراكية ، وان اختلفت هذه الأمم من حيث تفوق مركز كل من النظامين فيها . وفى وسط هذا العالم يقوم ببلاد اتحاد السوفيت نظام اشتراكى بصورة واقعية ، يخالف ما ألف النظام وما درجوا عليه منذ قرون . إنه نظام له طابعه الخاص ومميزاته الخاصة من حيث التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى . إنه يحاول أن

يخلق مجتمعا جديداً ذا معايير مادية وقيم معنوية وفلسفة تباين ما عرف الناس وما تواضعوا عليه . هناك فى الروسيا تجرى تجربة كبرى لأول مرة فى التاريخ ، وبطريقة شاملة ، وعلى نطاق عظيم . إنها تجربة لها نواحيها وجوانبها التى تستحق البحث والدرس بغض النظر عما نراه بشأن مبادئها ودعائمها وأهدافها . ولهذا لاعجب أن أثارت التجربة أشد العواطف اختلافا فى نفوس الباحثين ، وقد كان طابعها الجديد دافعا لبعض الكتاب على أن يتحدث عنها بأنها « حضارة جديدة » (١) .

ولسنا نعتزم فى هذا الكتاب المتواضع أن نصف أو أن نتحدث عن الصرح السياسى القائم فى الروسيا ، ولكنا سنعنى بالجانب الاقتصادى من تطور ذلك البلد خلال الثلاثين عاما الأخيرة . وقبل أن ندخل فى صلب الموضوع ، نرى لزاما علينا — على سبيل التمهيد والتقدمة — أن نوضح النواحى التى يختلف فيها النظام الاقتصادى السائد فى الروسيا السوفيتية عنه فى غيرها من البلدان الرأسمالية .

الملكية الاجتماعية لأدوات الانتاج :

قلنا إن النظام السوفيتى اشتراكى فى جوهره ومظهره ، ومعنى هذا أن غايته النهائية أن يخلق مجتمعا « تزول منه الطبقات » الاقتصادية . ولهذه العبارة مظهران أحدهما إيجابى والآخر سلبى . أما المظهر السلبى فينحصر فى قيام دولة ينعدم فيها استغلال إنسان لآخر ، أو طبقة لأخرى (٢) ومن هنا كانت أول صفة تميز النظام الاقتصادى السوفيتى زوال الطبقات بالمعنى المعروف ، ألا وهو انقسام المجتمع الى طائفتين ، إحداهما تملك وتسيطر على أدوات الانتاج ، والأخرى من الذين لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها

(١) وضع سيدنى وبياتريس وب مؤلفاً ضخماً بعنوان "Soviet Communism; A New Civilisation,,

(٢) H. Johnson : The Socialist Sixth of the World, p. 104.

ويقصد بالاستغلال من الناحية الاقتصادية الحصول على فائض القيمة عن طريق استخدام عمل الغير.

لأفراد الطائفــة الأولى . ولهذا يمتاز النظام الاقتصادى السوفيتى بانعدام الملكية الفردية الخاصة ، وباعتبار الموارد الطبيعيــة وما اليها ملكا خالصا للجماعة بدون تمييز أو استثنــاء . وقد تمكنت الروسيا فى العهد الأخير من التخلص من طبقــة المستغلين من ملاك الاراضى وأصحاب رؤوس الأموال . لم يعد هناك من يعيش بصورة مطلقــة على الريع أو الفائدة أو الربح كما هو الحال فى البلدان الرأسمالية . ونستطيع أن نلمس هذه المبادىء من مراجعة مواد الدستور الروسى الصادر فى عام ١٩٣٦ بصفته كونه جامعا لشتى الأحــكام والقرارات والقوانين الصــادرة منذ تحول الروســيا إلى الإشتراكية .

وفيما يلى المواد الواردة فى الدستور والمتعلقة بموضوع الملــكية :

(المادة ٣) السلطة فى الاتحــاد السوفيتى للشعب العامل [1] فى الريف والمدينة ، ممثلا فى المجالس المكونة من ممثلى الشعب العامل .

(المادة ٤) يتــكون الأساس الاقتصادى للاتحاد السوفيتى من النظام الاقتصادى الاشتراكى ، ومن الملــكية الاشتراكية (الاجتماعية) لأدوات ووسائل الانتاج ، التى تقررت قواعدها نتيجة لتصفية النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وإلغاء الملــكية الخاصة لأدوات ووسائل الانتاج .

(المادة ٥) تتخذ الملــكية الاشتراكيــة فى الاتحاد السوفيتى شكل الملكية الحــكومية ، أو شكل الملــكية الجماعية التعاونية .

(المادة ٦) الأرض وما فى باطنها ، والميــاه ، والغابات ، والورش ، والمصانع ، والمناجم ، والسكك الحديدية ، والنقل المائى والجوى ، والمصارف وطرق المواصلات ، والمشروعات الزراعية التى تمتلــكها الدولة ، وكذلك التسهيلات الأساسية لبناء المساكن فى المدن والجهات الصناعية — هذه جميعها ملك للدولة ، أى تعد ثروة يملــكها الشعب بأمره .

---

(١) يقصد بهذه العبارة الجمــاعة كلها على أســاس قيام كافة أفرادها بالعمل الانتاجى من نوع أو آخر .

ولكن إلى جانب هذا ، توجد ملكيات تابعة للهيئات التعاونية . حيث جاء فى المادة (٧) ما يأتى « والمشروعات العامة فى المزارع الجماعية (المشتركة) والمنظمات التعاونية بما فيها من ماشية ومعدات ، وكذلك المنتجات والمصنوعات التى تخرجها المزارع الجماعية والمنظمات التعاونية .. هذه كلها عبارة عن الملكية العامة الإشتراكية للمزارع الجماعية والمنظمات التعاونية » .

وهكذا نلتى نوعين من الملكية أحدهما تابع للدولة بصفتها ممثلة للجماعة بوجه عام ، وثانيهما ينتمى الى الهيئات التعاونية بمختلف أشكالها .

وإلى جانب هذين النوعين هناك الملكية الخاصة فى أدوات الاستهلاك ، إذ يجوز للشخص أن يملك ويورث الأثاث الذى لديه ، والبيت الذى يقطن فيه ، والأذونات الحكومية التى يشتريها . ومعنى هذا أن النظام السوفيتى يحرم الملكية فى أدوات الإنتاج ، ولكنه يجيزها بالنسبة إلى سلع الاستهلاك وما فى حكمها [١] . ومع هذا كله « يسمح القانون بالمشروعات الخاصة الصغيرة التى يملكها الفلاحون وأرباب الحرف اليدوية الفرديون ، بشرط قيامها على عملهم الشخصى ، وبشرط انعدام الاستغلال لعمل الغير » (المادة ٩) .

ونستطيع أن نتبين هذه القواعد من الجدول التالى وهو عبارة عن إحصاء لعدد السكان سنة ١٩٣٩ [٢] .

---

(١) راجع نص المادة العاشرة .

(٢) M. Cole : Our Soviet Ally, p. 83.

تقسيم السكان	المجموع الكلى	النسبة المئوية إلى المجموع الكلى
العمال فى المدن والقرى	٥٤,٥٦٦,٢٨٣	٣٢,١٩
المستخدمون	٢٩,٧٣٨,٣٨٤	١٧,٥٤
الفلاحون فى المزارع المشتركة	٧٥,٦١٦,٣٨٨	٤٤,٦١
الفلاحون الفرديون	٣,٠١٨,٠٥٠	١,٧٨
عمال الصناعة المنزلية والحرف اليدوية المنتظمون فى سلك هيئات تعاونية	٣,٨٨٨,٤٣٤	٢,٢٩
الصناع المنزليون وأرباب الحرف اليدوية المشتغلون (غير المنخرطين فى سلك الهيئات التعاونية)	١,٣٩٦,٢٠٣	٠,٨٢
الأفراد غير العاملين	٦٠,٠٠٦	٠,٠٤
أشخاص لا يعرف مركزهم الاجتماعى	١,٢٣٥,٢٧٩	٠,٧٣
المجموع الكلى	١٦٩,٥١٩,١٢٧	١٠٠

ومن البيان السابق نستخلص الحقائق التالية :

(١) حوالى نصف سكان الاتحاد السوفيتى يتكون من أسرات العمال والمستخدمين ، وجميعهم يعملون فى مشروعات ومؤسسات تابعة للدولة أو الهيئات التعاونية . ودخل هؤلاء آت عن طريق الأجور والمرتبات .

(٢) حوالى ٤٤,٦١ ٪ من السكان عبارة عن أولئك الذين هم أعضاء فى المزارع الجماعية (أو المشتركة) .

٣ — أما قسم المشروعات الخاصة فيتكون من العمال الفرديين الذين

يشابهون زملاءهم فى البلدان الأخرى مع فارق واحد وهو عدم استطاعتهم بيع الأرض التى فى حيازتهم أو استخدام العمل الأجير . ويدخل فى نطاقهم العمال وأرباب الصناعة اليدوية المستقلون ، وهؤلاء ينضمون إلى جمعيات تعاونية تضم شملهم ، وذلك بمحض اختيارهم . ولكن يلاحظ أن أفراد هاتين الفئتين الأخيرتين آخذون فى التناقص بسبب غلبة نظام الملكية العامة والتعاونية . وإلى جانب هؤلاء جميعاً نجد جماعة من أهل المهن الحرة مثل الأطباء والكتاب ورجال الفن ومن فى حكمهم ، وهؤلاء يشتغلون عادة فى مؤسسات حكومية تنقدهم أجرهم لقاء ما يؤدون من عمل ، ولكنهم فى الوقت نفسه يحصلون على دخل مناسب عن طريق مزاولتهم لمهنتهم بصفة شخصية خاصة .

وقد يقال إن فى استطاعة بعض الأفراد أن يدخروا بعض مكاسبهم وفى هذا قد يكمن خطر عودة النظام الرأسمالى ، وهنا ينبغى أن نذكر أن الفرد وإن جنى ربحاً أو تناول أجراً كبيراً إلا أن ذلك ليس بالقدر الذى يخشى منه ، فضلا عن أن نظام الضرائب كفيل بالقضاء على مثل هذا الخطر .

انعدام دافع الربح الفردى :

يتميز النظام الرأسمالى بالمشروعات الخاصة الفردية سواء فى ظل المنافسة الحرة أو الاحتكار ، والتى هدفها الأول اجتناء الأرباح . فالشركة لا تقدم على إنتاج سلعة من السلع إلا إذا تأكدت من مقدار الربح الذى تدره عليها هذه السلعة . وإذا ما أدرك أرباب الأعمال أن من الصعب حصولهم على أرباح مجزية من وراء عملياتهم الإنتاجية توقفوا عن الإنتاج أو قللوا منه ، ولو سبب ذلك مشقة وعنتاً لسواد الناس .

وعامل اجتناء الربح هذا قد يوجه رؤوس الأموال صوب إنتاج سلع كمالية ، أو ناحية أعمال غير إنتاجية من وجهة نظر أغلبية المجتمع ، ما دامت هذه السلع والأعمال تعود بربح طيب على أصحاب الأموال .

ولكن الحال جد مختلف فى النظام الإقتصادى السوفيتى الذى يقوم على الملكية الإجتماعية لأدوات الإنتاج . بهذا لم يعد السعى إلى اجتناء أقصى حد من الربح بواسطة المشروع الفردى أو رجل العمل العامل الحاسم فى تعيين سياسة البلاد الاقتصادية — أى فى تعيين مقدار ونوع الإنتاج ، واستثمار رأس مال الجماعة ، وتوزيع المنتجات .[1] هذه جميعها تقوم بأداء مهامها بغير الدافع الذاتى المألوف فى ظل النظام الرأسمالى . إن المشروعات المختلفة من صناعية وزراعية وتجارية تزاول أعمالها من إنتاج وتوزيع مراعية إعتبارات شتى تتصل بصالح المجموع كما تفصّلها الخطة العامة المرسومة ، وليس عامل الربح أحد هذه الإعتبارات .

وينبغى أن ننبه هنا إلى حقيقة هامة قد يسبب إغفال ذكرها لبساً وغموضاً ، ذلك أن انعدام دافع الربح ليس معناه أن المشروعات السوفيتية تنتج بخسارة ، أو أنها تبيع منتجاتها دون نفقة الانتاج . فالواقع أن هذه المشروعات تقدر نفقاتها بقدر كبير من الدقة والضبط ، بحيث تستطيع أن تصرف انتاجها بأكثر مما كلفها . وهذا الفرق بين نفقة الإنتاج وثمن البيع ملك الجماعة ، ولا يتسرب إلى جيوب أفراد مخصوصين أو طبقات مخصوصة حتى ولم تشترك اشتراكاً فعالا وفعلياً فى عملية الانتاج .

وهذا هو وجه الخلاف الجوهرى بين النظامين السوفيتى والرأسمالى .

التوجيه فى السياسة الاقتصادية :

بالغاء الملكية الخاصة وانعدام عنصر الربح الرأسمالى يصبح من الضرورى رسم خطة عامة لإنتاج السلع والخدمات[2] ، وفقا لحاجيات المجتمع الإستهلاكية المختلفة . وهذه الظاهرة من أعظم خواص النظام الإقتصادى

---

(١) M. Dobb : Soviet Planning and Labour iu Peace and War. p. 9.

(٢) Webb : Soviet Commnnism. p. 901.

السوفيتي . في البلدان الرأسمالية قد يقوم المنظمون أومجموعات منهم بوضع «خطط» معينة، ولكنها خطط يرسمها منظمون متنافسون أو مجموعات منهم، كل مجموعة في حالة تنافس مع الأخرى ، بحيث تجهل مجموعة ماتنتوى الأخرى عمله والقيام به ، وبهذا نجد أن الخطط الرأسمالية لا ارتباط فيما بينها[1] . أما في النظام السوفيتي فالحال خلاف ذلك ، لأن الخطة العامة تضعها هيئة عليا تمثل كافة مصالح المجتمع ، مستندة في ذلك إلى ماتمير عنه شتى الهيئات الانتاجية من آراء وأهداف . والخطة العامة كذلك تعمل على تنسيق كافة فروع الإنتاج لا في صناعة أو حرفة واحدة ، ولكن في جميع الصناعات والحرف . وهي تعنى كذلك بتنظيم عملية الاستهلاك بحيث يكون هناك توازن بين الإنتاج والاستهلاك في داخل نطاق الاعتبارات العامة التي تتحكم في سياسة البلاد . ولا تقتصر الخطة على النواحي الإقتصادية ، بل إنها تشمل كل ما يؤدى إلى تقدم المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية وما إليها ، وذلك لأن النظام السوفيتي يقوم على مبدأ هام وهو أن الوضع الإقتصادي يعين ويحدد مختلف جوانب الحياة سياسيا واجتماعيا وثقافيا . وقد عبر الدستور الروسي الصادر في سنة١٩٣٦ عن هذه الغايات جميعها حيث ورد فيه النص التالي : « الحياة الإقتصادية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية تعينها وتوجهها خطة تتولى الدولة وضعها لصالح الاقتصاد القومي ، وذلك بقصد زيادة الثروة العامة، ورفع المستوى المادي والثقافي للشعب العامل باطراد وانتظام ، وتقوية استقلال اتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية ومقدرته على الدفاع » (المادة الحادية عشرة) .

الحقوق الاقتصادية للأفراد :

لاريب أن نظاما اقتصاديا يقوم على الملكية الاجتماعية وتوجيه الحياة الاقتصادية ، لابد أن يكفل للأفراد — ولو من الناحية النظرية — حقوقاً

---

(١) M. Cole : Our Soviet Ally, p. 94

اقتصادية تسير بحذاء ما يفرضه عليهم من واجبات والتزامات. ونستطيع أن نكون فكرة عن هذا الموضوع بالرجوع إلى ما أورده الدستور الروسي (١٩٣٦) عن الحقوق والواجبات الأساسية للانسان :

(١) حق كل فرد فى أن يحصل على العمل الذى تؤهله له مواهبه وكفايته فى ظل مصلحة الجماعة ، وبهذا لم يعد هناك وجود لأفراد يعيشون بدون أن يشتركوا فى عملية الإنتاج .

(٢) الحق فى الحصول على قدر من الفراغ يتيح للفرد أن يسترد ما فقده من نشاط وحيوية بسبب ما يبذل من جهة وطاقة فى عملية الإنتاج .

(٣) حق كل العاملين فى نيل الجزاء عما يؤدون من أعمال وخدمات على هيئة أجور ورواتب . وهذا الجزاء عبارة عن الناتج الصافى من العمل الذى يستخدم فى الاتحاد السوفيتى كله .

وهذه الحقوق معناها أن تختفى من المجتمع الطفيلية والبطالة والأزمات وهى الآفات التى تشكو منها البلدان ولم يوفق أغلبها إلى علاجات ناجعة تؤدى الى القضاء عليها .

الديموقراطية الاقتصادية :

واذا انعدم الكثير من مظاهر الحياة الرأسمالية ، وأصبحت الجماعة صاحبة السيطرة على ما بالبلاد من موارد وثروات ، بعد أن كانت هذه ملكا لطبقة صغيرة تعيش إلى جانبها طبقة كبيرة ممن لا تملك شيئاً ، أصبحنا الآن أمام نظام يتميز بالديموقراطية من جانبها الاقتصادى ، بمعنى ان الجماعة كلها تشترك فى ادارة التنظيم الاقتصادى واصالح أعضائها جميعاً .

واذا نظرت الى التنظيمات القائمة فى الروسيا اليوم وجدتها قائمة على أساس تنظيم الإنسان كمنتج ومستهلك. فهناك اتحادات عمالية قوية تضم نحو اثنين وعشرين مليوناً من الأعضاء من كافة طوائف العمال « سواء من يشتغلون بقواهم الجثمانية أو العقلية » وهذه الاتحادات لها صوتها الهام فى رسم السياسة الاقتصادية للبلاد كلها ، فضلا عما تقوم به من خدمات لأعضائها . وهناك

مشروعات المستهلكين التعاونية وتضم عضويتها نحو سبع وثلاثين مليونا .
والهيئات الإقليمية تقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية في مناطقها طبقا للخطة العامة التي تشترك في رسم قواعدها مع الهيئة العليا المركزية ، وهي تستعين في هذا بكافة الذين يشتغلون في المشروع ، فتـدعوهم لمناقشـة المقترحات وإبداء آرائهم . وهذه الهيئات جميعا منتخبة من السكان ذكوراً وإناثا . أما في الزراعة فقد قامت المزارع المشتركة أو الجماعيـة وهي عبارة عن جمعيات مكونة من المزارعين يعملون سويا وبالاشتراك في زراعة الأرض التي يأخذونها من الدولة على شكل صورة إيجار دائم دون أن يدفعوا ثمنا لذلك (الريع) ، وتظل الأرض في حيازتهم طالما يؤدون ما عليهم من التزامات مشتركة نحو الجماعة كلها . ومقابل منحهم الأرض يطالبون بأن يسلموا مقادير معينة من منتجاتهم للدولة لقاء ثمن محدود ، ولهم أن يبيعوا الفـائض في السوق المحلية [1] . وتعدهم الدولة بالآلات الزراعية وكافة التسهيـلات التي تؤدي الى تحسين الانتـاج . والى جانب هذا كله تجد جمعيات للمنتجين المستقلين من أهل الحرف اليدوية وفق نظم مقررة بحيث توفق بين خيرهم وصالح المجتمع .

هكذا نرى أن جميع القادرين من أفراد المجتمع يشتركون في الانتاج ، ويشتركون في الإشراف عليه وفي توجيهه ورسم أصوله ، وكذلك يشتركون بوسائل عدة في الحصول على ثمرة جهودهم وأعمالهم . ويعتبر السوفيت هذه المظاهر الأساس الجوهري للديموقراطية الاقتصادية في ظل نظامهم .

تلك صورة متواضعة لأهم المميزات الاساسية التي يتصف بها النظام الاقتصادي السوفيتي [2] ، وهنـا نتساءل عن الأساس الايديولوجي الذي يرتكز اليه هذا النظام .

لعل الفـكرة الرئيسية هي اعتبار الملـكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج

---

(1) Webb : Soviet Communism. (Introduction, p. xxxiv).

(٢) البحث هنـا من الوجهـة النظرية البحتة بوجه خاص كما حددت قواعدها نصوص الدستور القوانين الاخرى التي تنظم شئون الزراعة والصناعة والعمل الخ .

مصدر الخير والرخاء لكافة أفراد المجتمع . وليس هذا الرأى بجديد ، كما أنه ليس من ابتـداع الإشـتراكيين أو كتاب السوفيت ، بل إننا نلقاه فى كتابات الفلاسفة فى مختلف العصور والأزمان . فى العصر القديم الذى قام المجتمع خلاله على مبدأ الرق وانقسام الناس إلى سادة وعبيد ، ارتفع صوت أفلاطون فى كتابه الخالد « الجمهورية » يذكر النـاس بأنه « إذا وجد بلد تكون فيه جميع الثروة ملكاً للجميع ، ويزول منه ما يعرف باسم الملكية ، فان هذا البلد يكون سعيداً على أية حال » . وفى القرن الثامن عشر الميلادى ردد روسـو نفس الرأى فقال « لقد جعلت الطبيعـة كل الثروة ملـكية مشتركة للجميع . وعلى أى حال فالمجتمع هو المالك الوحيد لـكل الثروة » . فاذا ما تحقق هذا الهدف كانت صورة المستقبل على ما يقول سان سيمون مجتمعاً « يقوم فيه الانسان باستغلال الطبيعة عن طريق التعاون والاشتراك مع غيره من الناس » ، وفى هذه الحالة « يزول المجتمع البورجوازى القديم بما ينطوى عليه من طبقات ومتناقضات طبقية ، ويحل محله مجتمع يكون فيه النمو الحر لكل فرد شرط النمو الحر للجميع » ، على ما قال ماركس وانجلز فى كتابهما « البيان الشيوعى » .

وقد كان العالم فى العصور الموغلة فى القدم يقوم نظامه على أساس الملكية المشتركة لموارد الثروة أو أدوات الانتاج بعبارة أخرى . ثم أخذ التجميع الرأسمالى يظهر إلى عالم الوجود ومعناه « سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملـكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها » .[1] ثم تطورت الأحوال وانتهت بقيام النظام الرأسمالى الذى تتركز فيه الثروة فى أيدى أقلية من أفراد المجتمع ، وهى أقلية يتضاءل عددها باطراد وفى الوقت ذاته يعظم سلطانها . غير أن هذا يزداد نمواً ويدفع التقـدم خطوات إلى الأمام تسبب ابتـداع أساليب جديدة فى استغلال القوى الانتاجية ، ولـكنه فى الوقت ذاته يزيد من حدة المتناقضات التى تـكمن فى داخله وبين طياته بحيث « لم يعد العامل

---

(١) كارل ماركس : رأس المال (ترجمة دكتور راشد البراوى) جـ ٢ ص ٢٢٣ .

الذى يعمل لحسابه هو الذى تنزع منه ملكية ما لديه . إن الذى يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالى نفسه الذى يستغل عمالا كثيرين . وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة فى الانتاج وتسببه مركزة رأس المال . نجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين ، وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد كبير منهم ، يزداد نمو الشكل التعاونى لعملية العمل . وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فتزرع الأرض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التى لا يلاءمها سوى الجهد المتحد ، ويجرى الاقتصاد فى أدوات الانتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعى . تدخل كافة شعوب العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً . وبينما يطرد النقص فى عدد عظماء الرأسماليين (الذين يغتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة فى الظلم والفقر والاستعباد والانحطاط والاستغلال . ولكن فى الوقت نفسه يشتد سخط الطبقة العاملة التى تزداد عدداً وتنظيما واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية . يصبح الاحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الانتاج التى ازدهرت معه وفى ظله ، وبصل تمركز أدوات الإنتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفقان عندها مع غشائها الرأسمالى ، ويدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية » .[1]

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائم على أساس العمل الفردى ، ولكن الإنتاج الرأسمالى يولد — بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير — القوة التى تسلبه أى تنفيه . وهذا سلب السلب (نفى النفى) . هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ، ولكنه يعيدها على أساس التعاون

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٤ — ٢٢٥ .

والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج (التى ينتجها العمل نفسه).[1]

والنظام الإقتصادى الجديد فى الروسيا صرح بدأت إقامته فى أواخر عام ١٩١٧، ولا تزال عملية البناء قائمة مستمرة، مسترشدة بما تكشف عنه التجارب من أخطاء وعيوب. ولم تكن عملية إقامة ذلك الصرح هينة يسيرة، بل كانت شاقة إلى أقصى حدود المشقة وقام بها الذين اضطلعوا بأمرها وسط «العرق والدموع والدماء»، إذا أجيز لنا استعارة هذه العبارة من المستر تشرشل.

* لقد واجهت الزعماء السوفيت عقبات ضخمة منذ البداية. فقد ورثوا نظاما مضطربا فى أدواته السياسية والاقتصادية، وزادت من اضطرابه أحداث الحرب العظمى. ولم يكد ينتقل الأمر إليهم حتى أو شك أن يفلت من أيديهم بسبب التدخل الأجنبى والحرب الأهلية. ثم أصيب الجهاز الإقتصادى بما يشبه الانهيار فعملوا ما وسعهم من جهد لإصلاحه وتحسينه إن كان ذلك فى حيز المستطاع. ولم تثبت الأرض تحت أقدامهم إلا فى أواخر العقد الثالث من القرن الحالى فبدأوا تنظيم الجهاز الاقتصادى وفق مبادئهم الجديدة وهى عملية عرضتهم لمقاومة عنيدة وبخاصة فى الريف، فلما فرغوا منها ساروا قدما فى طريق الانشاء الإشتراكى. ولكنهم لم يغفلوا الاعتبارات الدولية المنذرة بالخطر، فوجهوا قدراً من جهودهم لترقب الحوادث والاستعداد لها، وسرعان ما هبت العاصفة الهوجاء فاجتاحت بلادهم وأعملت فيها السيف والنار وتناولت بالتدمير بعض ما أقاموا من منشئات وأعمال.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان قادة النظام الاقتصادى الجديد ينعمون بمزايا طبيعية وغير طبيعية لا يستهان بها، كانت معوانا لهم على ذلك القدر من النجاح الذى أصابوه. وفى مقدمة هذه المزايا ما حبت به الطبيعة بلاد الروسيا من موارد طبيعية هائلة يكاد يخطئها الحصر. فهى تنتج مقادير غير محدودة من المواد الأولية والمعادن والقوة المحركة، فضلا عن توافر قوة العمل بها. بهذا استطاعت البلاد أن تنطوى على نفسها إلى حد كبير،

(١) شرحه ص ٢٢٥.

وتكفى نفسها بنفسها مع قدر من المشقة والحرمان ، إزاء الروح غير الودية من جانب بعض أجزاء العالم الخارجى . وثمت ميزة أخرى لها خطرها و نقصد بها عظم مساحة البلاد واتساع أرجائها وكثرة عدد سكانها الذين يزيدون باطراد ، وبهذا استطاعت أن تدافع طويلا داخل حدودها وأن تعتمد على ما تنتجه الاقاليم الداخلية إذا ما تعرضت أطراف البلاد للغزو والاعتداء كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية .

وإذا كانت الروسيا بلاد الموارد الغنية إلا أن معظم هذه الثروة الكامنة لم تكن موضع الاستغلال الشامل خلال العهد القيصرى . وهذا الاستغلال يحتاج إلى جهد وعناء من جانب الشعب ، لأن الطبيعة فى تلك الانحاء لا تهب نفسها للانسان الا اذا سعى اليها بقدر ما يملك من قوة بدنية وعضلية . ويدل التاريخ على أن مثل هذه الانحاء أصلح من غيرها لقيام الحضارات ، إذ فيها لابد من تعاون وثيق بين الطبيعة والانسان ، وهو تعاون يتطلب كفاحا شديداً يتعين على الانسان أن يقوم به .

وهناك عامل سيكولوجى ساهم فى نجاح ذلك النظام الاقتصادى ، وقد أشار اليه هيوليت جونسون فى كتابه الذى أسلفنا ذكره (١٠٩ — ١١٠). يقول المؤلف ان الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أشاعت فى نفوس الناس روح التشاؤم والتسليم بما هو واقع وهى روح حزينة كثيراً ما انعكست فى الأدب الروسى ، بل وفى الموسيقى الروسية . ولكن قلب الروسيا كان ينبض بالرغبة الشديدة فى السعادة والفرح ، فجاء دعاة النظام الجديد يبشرون بالأمل والسعادة والنجاح والمتعة المتولدة عن العمل . ووجدت هذه الدعوى آذانا صاغية وقلوبا واعية ، وأقبل الناس على إقامة الكيان الاقتصادى الجديد لوطنهم ، غير آبهين بما يلاقون من ضغط وحرمان .

والآن ما الحكم الذى يمكن إصداره على النظام الاقتصادى السوفيتى ؟ لقد اختلف الرأى فى الإجابة عن هذا السؤال ، وانقسم الكتاب إلى فريقين أو معسكرين ، أحدهما معجب شديد الإعجاب ، وثانيهما ساخط مسرف فى السخط . أما رجال الفريق الأول فيؤيدون دعواهم ببيان مدى نجاح ذلك

النظام فى تنمية موارد البـلاد الظاهر منها والـكامن وفى تحقيق العدالة الاجتماعية ومبادىء تكافؤ الفرص ، وتحسين الأحوال الصحية ، ورفع المستوى الثقافى ، وذلك فى فترة تافهة إذا قيست بحياة الشعوب . أما الناقدون فيقولون ان الاشتراكية لا وجود لها بالروسيا وانما هناك طبقة جديدة من الموظفين والمديرين حلت محل طبقتى الملاك وأصحاب الأموال [١] . ويقولون إن مستوى المعيشة لا يزال منحطا اذا قيس بمثله فى البلاد الأخرى كفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة . ويصرحون بأن الديموقراطية والحرية لاوجود لها فى تلك البلاد ، وانما هناك دكتاتورية سافرة أو مستترة .

هذان رأيان متعارضان ، ولعل الحقيقة موضعها بين الرأيين كما يقال . ويخيل إلينا أن الكثيرين من الكتاب يغفلون عدة اعتبارات لابد من مراعاتها إن أرادوا أن يكونوا أقرب إلى المنطق والعدل :

(١) ما من شك أن النظام الاقتصادى القائم لم يحقق أهدافه جميعها وأن به عيوباً وأخطاء تلازمه . هذه حقيقة واقعة لابد من الاعتراف بها ، وليس الاعتراف خطأ لأن أى نظام بالعالم لا يمكن أن يدعى أنه وصل الى مرحلة الكمال ، لأن تطور المجتمع البشرى يسير بشكل حلزونى من الأخفض إلى الأرفع ، وكل تقدم تحققه الإنسانية يكون دائما لها على بذل مجهود أكبر فى سبيل إدراك نسبة أعظم من التقدم . والنظام الاقتصادى السوفيتى تجربة واذن لابد من أن يكون مصحوبا بتقدم وتعثر وهكذا ، وليست العبرة بهذين المظهرين ، وإنما العبرة فى أى نظام تنحصر فى تغلب روح التقـدم والسير إلى الأمام وتلافى العيوب والأخطاء .

(٢) بعض الذين يدرسون النظام الاقتصادى الاشتراكى يغفلون أمرين : أولهما أنهم يخلطون بين ناحيته النظرية وجانبه العملى . حقيقـة لا بد من تماثل النظرية والفعل ، ولـكن التطبيق العملى مسـألة تستغرق وقتا حتى

---

(١) هذا هو الرأى الذى يقول به James Burnham فى كتابه The Managerial Revolution .

تقرب من الأساس النظرى . ومن الأمور الجديرة بالنظر أن زعماء الاشتراكيين لم تكن لديهم صورة للكيفية التى يتم بها تنظيم مجتمع اشتراكى من ناحيته الاقتصادية . فزعماء الاشتراكية مثل ماركس وانجلز درسوا قوانين التطور الاجتماعى ، وخلصوا منها إلى أن سير التطور الرأسمالى ينطوى على العوامل والقوى التى ستقضى على هذا النظام ، ولكنهم لم يحاولوا أن يرسموا صورة لشكل المجتمع الاشتراكى الذى يقوم محل سابقه الرأسمالى . إن مهمة رسم تفصيلات ذلك المجتمع رهينة بالوقت وظروف البلد الذى ينشأ فيه ، مادام ذلك المجتمع سيقوم على المبدأ الاشتراكى الأساسى . ولعل هذا يعلل قول ماركس حينما سئل عن تنظيم المجتمع الاشتراكى « لست ماركسيا » .

أما الأمر الثانى فهو عدم التفرقة بين الجانبين الاقتصادى والسياسى من النظام السوفيتى . حقيقة ترتكز الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية على أسلوب الانتاج والحياة المادية ، ولكن المشاهد أن الأوضاع السياسية والاجتماعية تستغرق وقتا طويلا قبل أن تصبح مطابقة للقواعد الاقتصادية التى يسير عليها المجتمع . فقد نشطت التجارة فى أوربا الغربية منذ القرن السادس عشر ، وازدادت ثروة الطبقة البورجوازية المشتغلة بالتجارة والصناعة ، وانتزعت القوة الاقتصادية من النبلاء وملاك الأراضى ، ولكنها لم تستطع فى الوقت نفسه أن تقضى على الحكم المطلق أو تستخلص السلطان السياسى . ففى انجلترا مثلا نمت الطبقة التجارية خلال القرن السادس عشر ولكنها لم تستحوذ على السلطان السياسى إلا فى النصف الثانى من القرن السابع عشر . وبدأت الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وانتقلت الثروة والقوة الاقتصادية الى أيدى الطبقة الصناعية الجديدة ، ولكنها لم تتمكن من السيطرة على أداة الحكم السياسية إلا بعد صدور قانون الاصلاح النيابى فى سنة ١٨٣٢ .

لهذا يخيل الينا أن النظام الاقتصادى السوفيتى يسير بخطى سريعة من

حيث استثمار موارد البلاد ويعمل على تحقيق أهدافه بأسرع من الناحية السياسية . ولذلك فإننا فى حديثنا عنه لا نعنى بالجانب السياسى وما يصاحبه من ضغط وعنف وشدة ، فهذا الجانب موضعه الصحيح المؤلفات التى تعالج التاريخ السياسى .

(٣) وهنا مسألة هامة . لو نظرت بطريقة إجمالية إلى صورة رسمها أحد كبار الفنانين فقد تدفعك الى الاعجاب بها فى مجموعها الكلى ، فاذا ما قربت منها ودققت النظر فى أجزائها وتفصيلاتها فسرعان ما تكشف عن عيوب وأوجه نقص تدهش أن وقع فيها ذلك الفنان الكبير . وعلى ضوء هذه الحقيقة ينبغى النظر إلى أى نظام اقتصادى فنعالج أمره من حيث كليته وبعد ذلك نصدر الحكم عليه . ولعل النظام الرأسمالى مصداق لهذا . فقد نما ذلك النظام فى انجلترا منذ أواخر القرن الثامن عشر ، فاذا بحثت تفصيلاته وجدت فيه مظاهر سيئة غاية فى السوء لعل فى مقدمتها الآلام التى وقعت على رأس الطبقة العاملة فى بريطانيا إذ ذاك . ولكنك تنظر اليه بوجه عام فترى كيف عمل على النهوض بتلك البلاد فى ذلك الحين ، وكيف عرف كيف يستغل القوى الإنتاجية بشكل يفوق فى كل ما حققته النظم الأخرى السابقة لقيامه .

(٤) ولعل من الاعتبارات التى ينبغى التنزه عنها إغفال الشعور الشخصى فالاشتراكى المتحمس فى اشتراكيته لا يريد أن يرى فى نظامه عيبا فى التطبيق والتنفيذ . والرأسمالى المتعصب ضد الاشتراكية لا يريد أن يرى فى تنظيمها سوى الأخطاء والشرور . وكلا الرجلين بعيد عن الحق والصواب . وليس معنى هذا أن يكتفى الكاتب بموقف المتفرج فقط ، بل نعتقد أن عليه أن يبدى رأيه مدعما بالمستندات والحقائق ، فى غير تحيز أو تعصب فيسجل الحسنات ويثنى عليها ، ويذكر المساوىء وينتقدها ويعالج أمرها إن أراد . ولكن الذى لا نستسيغه أن يغلب الكاتب عاطفته الشخصية من حب أو كراهية على ما يكتب ، لانه ان فعل ذلك جعل من الصعب الاطمئنان إلى أحكامه وتقديراته .

الفصل الرابع

فترة الفوضى والحرب الأهليــــة

(١٩١٧ - ١٩٢١)

تولى السوفيت مقاليــد الأمور فى وسط لجة من الخلل والاضطراب منتشرين فى كافة أرجاء البلاد . وقامت حكومة ذات طابع مؤقت لعلاج الحال ، وهى حكومة اشتركت فيها عناصر غريبة لم تتوافر لبعضها الصفات والمؤهلات اللازمة للادارة والقيادة ، ولتولى عملية التوجيه والدير بسفينة البلاد خلال العواصف والأنواء السياسية والاقتصادية . فهذا شخص عين فى منصب هام بوزارة الخارجيــة لأنه يعرف لغتين أجنبيتين ، وذلك ثان أصبح قوميسيرا الماليــة ومؤهله الوحيد أنه كان كاتبا فى أحد مصارف باريس ، وها هو ثالث أصبح مديرا لبنك الدولة لأنه كان طالبا يدرس علم الاقتصاد بجامعة لندن [1] . ليس عجيبا إذن أن تتحطم الإدارة المنوط بها توجيه شؤون البلاد خلال ذلك الوقت العصيب . وكان فى الاستطاعة السيطرة نوعا على الموقف عن طريق الاستعانة بعدد كاف من رجال العهد القديم ، ولــكن الــكثيرين من هؤلاء فى مختلف الادارات والمصالح الحــكوميــة أبوا أن يخدموا القادة الجدد أو يتعاونوا مع النظام الجديد ، أملا فى أن طول مقاومتهم قد يشل الأداة الحكومية وبذلك تعود الحال الى ما كانت عليه .

وقد أعقب استيلاء البلاشفة على الحــكم فترة قوامها ثمانية أشهر ، سادت البلاد فيها موجة عالية من الفوضى فى كافة نواحي الحياة ومختلف الميادين

(١) L. Lauton : An Economic History of Soviet Russia, vol. 1. 78.

والاقتصادية منها بنوع خاص . غير أن ظاهرة بارزة تميزت بها هذه الفترة القصيرة الأمد ، وكانت من أكبر عوامل الارتباك ، ونقصد بها « إشراف العمال » على المصانع والصناعات . كانت لجان المصانع المكونة من العمال تعتقد أنها هي وحدها التي ينبغي أن تضطلع بالاعباء والمهام التي يتولاها أصحاب ومديرو المشروعات التي يعملون فيها . وكانت هذه اللجان في مصانع بتروغراد مثلا لا تكتفي بتعيين رؤساء العمال والمقدمين ولكنها تعين صاحب المصنع السابق مديراً له . وبلغ من سوء الحال أن موظفي بعض محطات السكك الحديدية هم الذين رسموا طريقة سير القطرات على الخط بين بتروغراد وموسكو . وأكثر من هذا فقد حدث أن ضباط بعض سفن البحرية الروسية كانوا يتلقون أوامرهم من اللجنة التي انتخب أعضاؤها بواسطة البحارة [1]. ولم تكن هذه الظاهرة نتيجة مباشرة لتولي البلاشفة الحكم ، بل إننا نجدها قائمة وآخذة في الانتشار في الفترة السابقة أي خلال عهد الحكومة البورجوازية المؤقتة التي حال عجزها دون صد ذلك التيار . ولم يشأ القادة الجدد أن يوقفوا الحركة في أول أمرهم لأنهم لا يريدون المبادرة إلى اتخاذ إجراءات لا بد أن تفقدهم عطف الطوائف العاملة وتأييدها . لقد اضطروا إلى الرضاء بالأمر الواقع على أنه تجربة وإجراء وقتي من مستلزمات الضرورة والاعتبارات العاجلة . حقيقة يلعب العمال اليوم دوراً هاماً عن طريق لجانهم وهيئاتهم واتحاداتهم ، ولكنه دور يؤدونه بطريقة منظمة منسقة تساعد على النجاح ، بخلاف ما كان الحال عليه في بداية العهد السوفيتي .

أجازت الحكومة تلك العملية بشكلها الذي بدت فيه ، ولكنها حاولت في الوقت نفسه تنظيمها وتوجيهها وجهة سليمة ، ولذلك نراها تتفق مع اتحادات العمال على ما يجب اتباعه ، وترتب على هذا التشاور صدور مرسوم في ٢٩ نوفمبر ١٩١٧ ينص على أنه في كافة المشروعات الصناعية والعمالية والمالية

---

(١) Webb : Soviet Communism, p. 128.

وفى الزراعة والنقل وما إلى ذلك مما يستخدم العمال الأجراء أو يتعاقد بشأن عمل يؤدى فى البيوت ، يقوم نظام « رقابة العمال » على الإنتاج ، وبيع وشراء المنتجات الأولية وخزنها ، وكذلك الإدارة المالية للمشروعات . ويقوم العمال بممارسة هذه الرقابة عن طريق الهيئات التى ينتخبونها ، بشرط أن تشمل هذه الهيئات أفراد الهيئتين الكتابية والفنية فى المشروع . ويكون لهذه الهيئات العمالية الحق فى الإشراف على الإنتاج ، وتحديد الحد الأدنى لما ينتجه كل مشروع ، ومراقبة جميع المراسلات الخاصة بأى مشروع وإذا امتنع أربابه عن تقديم هذه المراسلات فإنهم يكونون عرضة للمحاكمة . ونص القانون كذلك على إلغاء السرية التجارية .

فى ظل تلك اللجان المكونة من أخلاط غريبة والمؤلفة على غير أساس سليم أريد أن تسير الصناعة فى مجراها ، وأن يبذل المالكون والمديرون الفنيون جهدهم فى وقف موجة الانهيار والتدهور . ولكن التجربة أسفرت عن إخفاق ذريع ، وكانت عاملا أساسياً فى الإسراع بعملية انحطاط الصناعة التى خرجت منهوكة القوى ومضعضعة وفى أشد الحاجة إلى التعمير والتجديد بعد سنوات الحرب القاسية . ويمكن أن نلخص أسباب الفشل فيما يأتى :

(١) لم تكن لدى هذه اللجان والهيئات المنتجة أية دراسة نظرية أو خبرة عملية بنظم إدارة المشروعات ، ولم يتوافر لها الكفاية اللازمة لأداء هذه المهمة التى لا بد لها من رجال حذقوا أسرارها ودقائقها وتفصيلاتها . وقد كان هذا الأمر مبعث الشكوى من رجال الحكومة أنفسهم فقال تومسكى رئيس المجلس المركزى لاتحادات العمال « إن الانتاج مهدد بالانهيار النهائى ؛ والعامل اليوم ينتج أقل مما يأخذ . . . وفى مثل هذه الأحوال يصبح من أرباب المعاشات الحكوميين ، ويصير إنسانا طفيلياً يعيش على حساب الآخرين » . ولعل أصدق الانتقاد ما صدر عن لينين نفسه إذ قال : « اعتادت وفود العمال أن تحضر لدى بشكاويها ضد أصحاب المصانع ، وكنت أقول لهم دائماً : إنكم تريدون تأهيل المصنع ؟ حسناً ، فالأمر بتحقيق ذلك

معد أمامى ؛ ولكن خبرونى ؛ هل تستطيعون أن تتولوا أمر التنظيم ؟ هل درستم المسائل المتعلقة بذلك ؟ اتعرفون كيف تنتجون وماذا تنتجون ؟ وهل تدركون ما هية العلاقات بين إنتاجكم وبين السوق الروسية والسوق العالمية ؟ »... وبطبيعة الحال ماكان العمال ليدرون شيئاً عن هذه الأمور.

(٢) ويقول لاسلوت لوتن « من الخطـأ أن نصف استيلاء العمال على المصانع بأنه تأميم ، لأنهم حينما امتلكوا أمرها ظنوا أن مقتنياتها ملك لهم لا للدولة ». وليس أدل على صحة ذلك من العبارة التالية التى اقتبسها نفس المؤلف من مجلة « رسول العمل » وهى لسان حال المجلس المركزى لاتحادات العمال: « لقد أصبح العمال سادة الموقف ، فكانت المصانع فى أيديهم ولكنهم قاموا بادارتها بدون اعتبار للاقتصاد القومى بوجه عام ، ونظروا إلى الصناعة على أنها مورد لا ينفد يأخذون منه حاجتهم بدون انقطاع ، بل وصل بهم الأمر فى حالات عدة إلى حد توزيع الإنتاج فيما بينهم ». [(١)] الحق ، لقد كانوا يتصرفون كأنما هذه المشروعات الصناعيـة ملك لهم لا للدولة ، وكأنهم ليسوا أعضاء فى المجتمع عليهم أن يؤدوا ما يعهد إليهم به من أعمال.

(٣) وثمت سبب آخر وهو انعدام النظـام ، ويخيل الينا أن العمال اعتقدوا أن إشرافهم على المشروعات الصناعية معناه أن يؤدوا الأعمال التى توافق هواهم ، وفى الأوقات والظروف التى تتفق ومزاجهم . وقد يقال إن لانعدام روح النظام سببا نفسيا وهو كراهيتهم تلقى الاوامر واتباع التعليمات الصادرة من أصحاب المصانع البورجوزايين ولو كان ذلك فى صالح الانتاج ، وهذا أمر خاطىء بطبيعة الحال .

(٤) سيطر حب الذات على العمال ولجانهم ، فى كثير من الحالات كانوا يرفضون أن يبيعوا منتجاتهم إلى المصانع الأخرى التى تحتاج اليها فى إنتاجها الصناعى ، والمعروف أن الصناعات كل واحد متعدد الأجزاء التى يعتمد كل منها على الآخر . هذا التصرف المعيب أدى إلى تعطل وتوقف

---

(١) مصدر سابق ، ج (١) ص ٨٥ .

الإنتاج الصناعي في سلع مختلفة ، وترتب عليه — إلى جانب الأسباب الأخرى — أن تضاءل إنتاج مصانع عدة ، كما أغلقت مشروعات كثيرة أبوابها . لقد كان العمال يبيعون إنتاجهم للمستهلكين مباشرة ، فكأنهم قسم من المجتمع قائم بذاته . لا جزء متمم لغيره من الأقسام التي يتكون منها ذلك المجتمع والذي لايرجى له النجاح والتقدم والانتظام إلا اذا تعاونت عناصره وأقسامه المختلفة (١) .

(٥) كان كل مصنع يجهل ما يحتاج إليه أو رغب فيه المستهلكون ، كما لم يكن يدرى شيئاً من نوع ومقدار وطريقة الإنتاج في المصانع الأخرى وهذا راجع إلى عدم توافر عنصر التنسيق والتوجيه المرسوم . ولقد أظهرت التجربة لكل مراقب أن المهم هو أن تنتج كل وحدة منتجة ما تحتاج إليه الجماعة أو ترغب فيه ، لا ما قد تفضل تلك الوحدة إنتاجه . ففي أي مجتمع صناعي بلغ مبلغاً عالياً من التطور ، بغض النظر عن نوع دستوره الاقتصادي أو السياسي ، فان المواطن بصفة كونه منتجاً يتعين عليه في ساعات عمله أداء ما يطلب منه وذلك حتى يتسنى له أن يحصل مع غيره من المنتجين في بقية اليوم — أي في ساعات الاستهلاك — على ذلك الذي يحتاجون إليه ويرغبون فيه جميعاً حتى يمكنهم أن يعيشوا . وإذا كان لرغبات المستهلكين أن تعين عمل المنتجين فلا بد — في حالة انعدام عنصر السعي إلى الربح الخاص في السوق الحرة — من وجود تنظيم خارج المصنع ، وخارج اتحادات العمال ، وخارج الصناعة كلها . وعن طريق هذا التنظيم يصدر ممثلو الجماعة التعليمات اللازمة لكل مصنع ، بل ولكل مجموعة من أرباب الحرف اليدوية أو الفلاحين من وقت لآخر ، وذلك بشأن ما يجب إنتاجه » (٢).

(١) أرجع بعض الكتاب هذا الامر الى ظهور ميول مستمدة من مذهب الاشتراكية النقابية Syndicalism ، ولكنا نقصد هذا الظن لأن هذه النظرية التي انتشرت يوماً في فرنسا وهددت البلاد بالخطر حتى قضي عليها ، لم تكن ذات نفوذ أو سلطان على الاحزاب الاشتراكية الأساسية ونقابات العمال في الروسيا القيصرية .

(٢) Webb: Soviet Communism, p. 500.

هذه عبارات كتبها رجل من المعجبين بالنظام السوفيتي وبما حققه ، ولهذا فنقده لهذه التجربة وما أسفرت عنه من مساوىء وأضرار لا يمكن اعتباره صادراً عن هوى أو تعصب . غير أن النقد الذى يوجه إلى تجربة « رقابة العمال » ينبغى أن يلاحظ أمراً ، وهو أن هذه الرقابة تجربة لا أكثر ولا أقل ؛ فإن ثبت نجاحها واصلها أربابها ، وإن أخفقت أقلعوا عنها كما فعلوا حقيقة . والحكم تجربة وسلسلة من الخطأ والصواب ؛ والنجاح فيه وليد الخبرة والزمن ، وليس بقواعد محدودة مرسومة لا يحيد عنها أربابه . إن التغير سنة كل شىء ولكنه ينبغى أن يكون تغيراً من الأدنى إلى الأعلى وبهذا تسير القافلة البشرية فى طريق التقدم وذلك طريق غير محدود ، على الأقل لعهد طويل جداً .[١]

وقد يقال فى معرض التعليل لاتباع نظام مراقبة العمال إنه أريد به أن يكون سبيلا لتدريب العمال على إدارة المشروعات ؛ أى على أنه خطوة صوب الاشتراكية . ويمكن أن نجد تأييداً لهذا التفسير فى بعض أقوال فاه بها لينين أمام مؤتمر السوفيت « بصفتنا حكومة ديموقراطية لا نستطيع أن نتجاهل مايقرره عامة الشعب » .

وإذا كان الحكم الديموقراطى يستلزم بالضرورة النزول على رأى الشعب إلا أننا نستبعد على المستنيرين من قادة السوفيت أنهم كانوا يرجون فعلا نتائج طيبة فى تلك الآونة حيث كان العامل الروسى على درجة كبيرة من التأخر المادى والعلمى والفنى إذا قيس بزملائه فى بلدان غرب أوربا وألمانيا والولايات المتحدة . وبناء على هذا كان من الخطر الشديد إجراء تلك التجربة فى وقت بداية النظام الجديد ومع عدم استعداد العمال لها .

---

(١) نقصد بهذا أنه قد يأتى اليوم الذى يصبح فيه التطور متجهاً إلى أسفل ، أى تبدأ مرحلة التحلل والانحلال ، ولا شك أن هذه المرحلة ستكون بداية نهاية العالم الذى يعيش فيه الجنس البشرى ، ونعتقد أننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذه النهاية بعيدة جداً وأنها متصلة بظواهر فيزيقية .

إن الذى نرجحه هو ما سبق لنا إيضاحه من أن الحكومة لم تستطع أو لم تجد من صالحها وقف تلك الحركة التى بدأت فى عهد حكومة كيرنسكى .

(٢) شيوعية الحرب

هذه هى العبـارة التى تطلق على الفترة (١٩١٨ — ٢١) أى التى تقع ما بين الغاء نظام إشراف العمال و بدء السياسة الاقتصادية الجديدة . وخلال هذه الفترة الخطيرة حدثت تطورات بالغة الأهمية فى حياة المجتمع وبخاصة من الناحية الاقتصادية ، وارتكبت أخطـاء كبيرة فى التوجيه والتنفيذ . وقد رأى البعض فى أساليب الحكومة جزءاً من خطة مرسومة هدفها أن تقفز بالبلاد دفعة واحدة من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى بدون أن تتخلل هذا التحول الضخم فترات انتقالية منسقة منتظمة . وقد يكون فى هذا الرأى بعض الحق وجانب من الصحة اذا حكمنا بمـا تم خلال هذه الفترة من تأميم المصارف والصناعة الكبيرة ، ومصادرة الأراضى الباقية فى أيدى كبار الملاك ، وإعلان أن الأرض ملك للدولة ، والقضاء على التجارة الداخلية الخاصة واحتكار التجارة الخارجية ، وفرض العمل الإجبارى على جميع المواطنين دون تمييز أو استثناء ، واتباع نظام البطاقات فى توزيع السلع والمواد ذات الأهمية ، والاستيلاء على ما يملك الفلاحون من فائض منتجاتهم الزراعية ومحاولة امدادهم بما هم فى حاجة اليهم من المنتجات الصناعية . ولكن فريقا آخر من الكتاب يعزو هذه الإجراءات الحاسمة الى ما فرضته الأحوال من ضرورات ملحة لابد من التماس حل أو علاج سريع لهـا وإلا عصفت بالنظام الجديد ، بل وبكيان البلاد الروسيـة بأسره . ويستند أرباب هذا الرأى الأخير الى أقوال قادة السوفيت أنفسهم ، فها هو لينين يصرح فى غير مواربة ولا لبس أو غموض « لقد كانت الضرورة القاسية والحرب وما صحبها من دمار شامل ، الاعتبـارات التى فرضت شيوعيـة عهد الحرب هذه على البلاشفة . كانت هذه السياسة تقوم على أخذ الفائض بل وجزء من

الضروري من المواد الغذائيـة من الفلاحين لامداد الجيش والعمال . لقد كانت هذه الشيوعية العسكرية إجراء مؤقتاً لأن الموقف اليائس الذى أحاط بالبلاشفة حينذاك جعلهم لا ينكصون عن اتخاذ أى اجراء مهما كان متطرفاً. أنهم وهم فى تلك الحـالة من خطر الموت جوعا بل وما هو أسوأ من ذلك ، ألفوا أنفسهم مضطرين إلى الدفاع عن مرا كزهم بأى ثمن ، وإلى الإبقاء على حيـاة العمال والفلاحين » . ويؤيد هؤلاء الكتاب دعواهم بما حدث بعد ذلك من تعديل فى السياسة السوفيتيـة بناء على ما كشفت عنه التجارب من أخطاء وعيوب ، وما أسفرت عنـه من استحالة الطفرة فى إقامة النظام الاشتراكى .

أما وقد عرضنا وجهتى النظر فإنا نتساءل : وما تلك الضرورات الملحة التى ألمت البلاد ؟ وليست الإجابة عن السؤال عسيرة ، وانما يمكن تلخيصها فى عبارة موجزة وهى الحرب الأهلية والتدخل العسكرى الأجنبى والحصار البحرى الذى فرضه على الروسيا حلفاؤها السابقون .

أثار استيلاء البلاشـفة على الحكم الذعر فى نفوس الطبقة البورجوازية وأتبـاع العهد السـابق فى الروسيا ، والجزع والقلق فى صفوف الدول الرأسمالية ، وأصـبح شعار هؤلاء جميعـاً التعاون بين العناصر الداخلية والخارجية فى سبيل تحطيم العهد الجـديد والقضاء عليه وإزالته من عالم الوجود قبل أن تثبت دعائمه وقواعده . تجمعت القوى المعارضة فى الداخل وكونت جيوشاً بيضاء بقيادة رنجل فى الشمال ، ودينـكين الذى زحف من ناحية الجنوب صوب موسكو ، وكولتشاك الذى اجتاح سيبيريا قادماً من الشرق . وغزت جيوش أمريكية وإنجليزية وفرنسية وإيطالية ويابانية جهات عدة من الروسيا بدون إعلان حرب بصورة رسمية ، وقدمت الحكومات الأجنبية المساعدات الوافرة للجيوش البيضاء على هيئة ذخائر ومعدات ومؤن وضباط وفنيين ، وفرض الأسـطول البريطـانى بوجه خاص الحصار على الشواطىء والموانىء الروسية وحال دون الحصول على مايلزم الناس من غذاء

وكساء ودواء وعقاقير طبية ، وأغار البولنديون والالمان على الحدود الغربية وأعملوا فيها النهب والقتل ، وراحت العصابات تغير على مختلف المناطق تنشر فيها الخراب والموت ، وتألفت حكومات مستقلة فى جورجيا وأوكرانيا بقصد الانفصال عن الروسيا وبخاصة فى ظل النظام الجديد . لقد اضطرت الروسيا إلى القتال فى كل ميدان ضد الأعداء من الداخل والخارج ، وهنا عمدت الحكومة السوفيتية إلى تجنيد العمال من كافة الطوائف فى صفوف الجيش الأحمر ، وأرغمت الفلاح على تقديم ما لديه من غذاء للمحاربين وأهل المدن ومن مواد زراعية لازمة للصناعة ، ووجهت الصناعة الكبيرة إلى إنتاج ما تقدر عليه بالقليل مما يتوافر لها من أسباب الانتاج حتى تمد الجيوش بالأسلحة والذخائر ، وضربت بيد من حديد على خصومها . ووقف العمال إلى جانبها حتى لا يعود النظام الرأسمالى ، وأيدها الفلاحون — رغم ما تعرضوا له من عنت وإرهاق — حتى لا يرجع إليهم المالك الكبير فينتزع ما أخذوه من أرضه ، وتقدم الشعب الروسى للقتال دفاعاً عن أرض الوطن ضد الأعداء الغزاة . والحق لقد كان الموقف شبيهاً بمثيل له فى فرنسا فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر حينما هجمت عليها القوات الرجعية محاولة القضاء على الثورة الفرنسية ، فصمد لها الشعب الفرنسى مدفوعاً بعقله وقلبه ، ولم يعبأ بالجوع والعرى والحرمان ، وتحمل عصر الإرهاب الذى يذكره التاريخ .

غير أن لكل شىء نهاية . ففى عام ١٩٢٠ وقعت معاهدات الصلح مع لاتفيا وليتوانيا (يوليه) ، ثم مع فنلنده (أكتوبر) . وانتهت الحرب فى سيبريا ، ودحرت الجيوش البيضاء فى نوفمبر ، وطرد الاجانب من البلاد ورفع الحصار البحرى وأعيدت المقاطعات الثائرة إلى حظيرة الوطن . وبكلمة واحدة نقول إنه لم تكد تنتهى سنة ١٩٢٠ حتى حل السلام فى البلاد كلها . هكذا انتصرت الروسيا فى المعركة ، ولكن : بأى ثمن ؟ لقد خربت أرضها الزراعية ، وانهار كيانها الاقتصادى انهياراً كاملا أو ما يقرب من ذلك ،

وتضعضعت صناعتها وورشها ، وتحطم نظام النقل فيها وراحت الملايين من أهلها ضحية الحرب والخراب والمجاعة .

ولننتقل الآن إلى تفصيل ما طرأ من تغييرات على الجهاز الاقتصادى فى البلاد الروسية منذ تحول نظامها حتى خلاصها من الحرب الأهلية .

(٣) الزراعة

لعب الفلاحون دورا خطيرا فى التاريخ الروسى الأخير ، بل لعل امتناعهم عن توريد المطلوب منهم من الحبوب لسد حاجة الجيوش وأهل المدن من أكبر الظروف التى عجلت بالهزيمة العسكرية ، ثم نشوب الثورة البورجوازية فى فبراير عام ١٩١٧ . وكان سقوط الحكومة القيصرية ايذانا بانتشار روح الفوضى فى الأقاليم وعجزت الحكومة المؤقتة عن إعادة النظام الى نصابه ولقد كان رجالها قوما كثيرة أقوالهم قليلة أفعالهم ، ينكصون عن حمل المسئوليات فى تلك اللحظة الحرجة . ولهذا نراهم لا يواجهون المشكلة الزراعية بما تتطلبه من حزم وإجراءات حاسمة ، واكتفوا بتأليف لجان بالقرى والمراكز والأقاليم بالاضافة إلى اللجنة المركزية لمعالجة مسألة الأراضى ، ونيط بهذه اللجان مهمة إعداد السبيل لاصلاحات جديدة ووضع مشروعات لحل المشكلة الزراعية توطئة لعرضها على الجمعية التأسيسية حين انعقادها [1] . وقد كان هذا الإبطاء فى معالجة الأمور سببا فى تسرب الاعتقاد إلى نفوس الفلاحين بأن الحكومة لا تولى أمرهم القدر الواجب من العناية وأنها لا تعتزم القيام بأصلاح جدى ، وهنا نراهم يأخذون الأمر فى أيديهم ويستولون على أراضى الأشراف وكبار الملاك ، واشتدت الحركة وزادت قوة بعد عودة الكثيرين من الجند والبحارة الذين غادروا ميادين القتال وسارعوا الى الاشتراك فى العملية حتى يحصلوا على نصيبهم . ومن الطبيعى أن تتجه الحركة الى انتزاع الأراضى وتقسيمها على صغار الفلاحين وفقرائهم

(1) Hubbard: Economics of Soviet Agriculture, p. 70.

لأن الرغبة فى امتلاك أرض زراعية كافية لاعالة الفلاح وأسرته كانت تجيش منذ بعيد فى نفوس أفراد هذه الطبقة بالروسيا ، كما نلق لها مثيلا فى أحداث الثورة الفرنسية الكبرى . أما مظاهر العنف التى صاحبت حركة الاستيلاء على الأراضى فيمكن تفسيرها بأن الفلاح الروسى أطلقت عواطفه المكبوتة من عقالها وظهر عداؤه الكامن بالنفس من قديم لطبقة النبلاء وكبار الملاك بصورة واضحة ، كأنما أراد أن يثأر للعبودية التى رزح تحت عبئها قرونا طوالا . لقد كانت مشكلة الفلاح الروسى اقتصادية واجتماعية فى الوقت ذاته ، فانتزاع الأرض وتقسيمها حل لهذه المشكلة من ناحيتها الاقتصادية ، كما كان فى القضاء على سلطان النبلاء والملاك الكبار من المدنيين أو الهيئات الدينية علاجا للناحيتين السياسية والاجتماعية . ولا شك أن أعمال الفلاحين كانت تصطدم بمقاومة المالكين فى كثير من الأحيان وهى مقاومة زادت من حدة الحركة وشدتها ومرارتها .

فى وسط هذه الظروف جاء البلاشفة إلى الحكم . وإن من الخطأ أن ننسب إليهم عملية تصفية المالك الكبير لأنها بدأت فى وقت كان فيه رجال كيرنسكى يطاردون لينين وزملاءه ويسعون إلى القاء القبض عليهم . وفى هذا يقول س ، ب . وب « وهكذا قبل أن يستولى البلاشفة على الحكم فى أكتوبر سنة ١٩١٧ كانت تصفية كبار الملاك فى شتى أرجاء روسيا الريفية قد قطعت شوطا بعيد فى طريق التحقيق » . وكل ما عمله السوفييت أنهم تركوا الحركة تجرى مجراها ولم يحاولوا مقاومتها من الناحية العملية ، وإن كانوا لايوافقون عليها من ناحية المبدأ . وكان أول عمل لهم أن أصدروا فى ٨ نوفبر (٢٦ أكتوبر) سنة ١٩١٧ قانونا خاصا بالزراعة يتضمن المبادىء التالية :

(١) الغاء الملكية الخاصة فيما يختص بكبار الملاك .

(٢) الأرض الزراعية ومرافقها وملحقاتها ملك لمجموع الشعب ، ويعتبر إلحاق الضرر بها جريمة كبرى يعاقب عليها القانون . فالمعادن والغابات والمياه

ذات الأهمية القومية توضع تحت يد الدولة ، وأراضى الحدائق ومزارع تربية النباتات والمشاتل والأرض المخصصة لزراعة البذور وبيوت الزجاج يحافظ عليها لتكون مزارع نموذجية ، والمساكن وما يتبعها من الحدائق تبقى ملكا لمالكها .

(٣) جميع الأراضى المصادرة والتابعة فى الأصل لكبار الملاك والتاج والأديرة والكنائس ، بما فيها من ماشية وآلات ومبان ومعدات إنتاجية ، يجب أن تنقل إلى لجان الأقاليم ومجالس الفلاحين بالمراكز ، وهذه تتولى توزيعها على الفلاحين مع ضرورة مراعاة المساواة على أن يكون نصيب الفلاح متمشيا مع حاجته . ونص القانون كذلك على ضرورة إعادة التوزيع كلما دعت الضرورة أى فى حالة حصول تغيير فى عدد السكان أو القوة الانتاجية .

(٤) على القرية أن تقرر نوع الملكية التى تراها سواء كانت ملكية العائلة أو المير أو الجمعيات التعاونية أو الأفراد .

(٥) لا يمنح حق استغلال الأرض إلا للذين يرغبون فى العمل فيها بأنفسهم أو مع عائلاتهم أو طبقا للقواعد التعاونية . وحرم القانون أيضا استئجار العمال الزراعيين تحريماً تاما .

(٦) يجب عدم مصادرة الأراضى التى يملكها صغار الفلاحين ملكية خاصة لهم .

ورغم القانون سارت عملية التقسيم فى سبيلها بطريقة بدائية غير منظمة ، ووقفت الحكومة موقف المتفرج وهى ترى الفلاحين يقتسمون الأرض فيما بينهم ، أو تشاهد الجماعات القروية تقسم أراضى الجماعات المجاورة بطريقة تفتقر إلى النظام والتنظيم .

وقد حمل غلاة البلاشفة من المتعلقين بالنظريات على سياسة الحكومة من حيث موافقتها على تملك الفلاحين للأرض لأن فى هذا اعترافاً بمبادىء الوراثة والملكية الفردية والزراعة الفردية ، وقالوا إن هذا العمل معناه

الخروج على الفكرة الماركسية التي تجعل الأرض — بصفتها من أدوات الإنتاج الرئيسية — ملكية إجتماعية، وبذلك يتسنى تطبيق نظام الزراعة الكبيرة وإقامة المزارع المشتركة الواسعة واستخدام أحدث الأساليب العلمية في ممارسة العملية الزراعية. وذكر المخالفون زعيمهم بما قاله في يونيه سنة ١٩١٧ عن اعتقاده الثابت في أنه إذا لم توزع الأرض بالطريقة المشتركة بواسطة العمال الزراعيين وباستخدام أفضل الآلات وإرشادات المتخصصين في شؤون الزراعة العلمية، فلا رجاء مطلقاً في الخلاص من نير الرأسمالية. وفي خارج الروسيا اعتبر عمل الحكومة السوفيتية دليلا على إخفاق التجربة الإشتراكية واستحالة تطبيقها.

ولكن هذا النقد يغفل حقائق على أعظم جانب من الخطورة والأهمية، وإن أدركها وسار على نهجها بعض الزعماء من ذوي الطابع العملي في التفكير ومواجهة المواقف. لقد كان شعار الفلاحين في أواخر أيام الحرب العظمى عبارة عن « السلم والأرض »، وهذا ما أدركه البلاشفة ووعدوا بتحقيقه وعملوا على تنفيذه، وبذلك عرفوا كيف يستميلون الفلاحين إلى جانبهم. وإذن فحاولة تأميم الأرض بصورة فعالة عملية والأخذ بنظام الزراعة الجماعية خلال تلك المرحلة الأولية مما ينطوي على أعظم الأخطار، لأن معنى هذا العمل أن يصطدم بمعارضة الفلاحين الذين يتكون منهم أربعة أخماس الشعب الروسي، والذين إذا انقلبوا على النظام الجديد ختم مصيره وزال، لأنهم لم يروا في انهيار النظام القديم إلا وسيلة لإشباع حاجتهم إلى تملك الأرض الزراعية، وهم لا يدرون شيئاً عن المبادئ الماركسية ولا يفهمون معنى المزارع المشتركة القائمة على مبدأ الملكية الاجتماعية. قد يقال إن القرار الصادر بتوزيع الأرض على الفلاحين كان مصحوباً بالنص على أن الأرض الزراعية كلها ملك للدولة. وهذا صحيح ولكن الفلاح الروسي لم يعبأ بهذا النص ولم يأخذه مأخذ الجد واعتبره من مسائل الدعاية التي لا يستطاع تنفيذها. وفضلا عن هذا فقد كان يتصور أن أية محاولة من

جانب الحكومة فى المستقبل لالغاء ملكيتة للأرض بعد أن حصل عليها بعناء، هى محاولة عابثة يستطيع أن يقاومها ويقضى عليها وعلى القائمين بها بمختلف الوسائل التى فى يده أو التى قد يفكر فيها.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن رأى العالم الخارجى حينذاك دليل على عدم التفطن لموقف السوفيت. لقد كان هؤلاء متفقين فى الواقع على ضرورة إتباع النظام التعاونى (الجماعى) فى الزراعة، ولكنهم اختلفوا بصدد الوقت المناسب لتنفيذ هذه الفكرة، فالواقعيون منهم آثروا الانتظار بعض الوقت ريثما تتهيأ الاحوال الملاءمة. أما غيرهم فكانوا يرون خلاف هذا الرأى ويقولون إن الحالمين إنما يقدرون مقاومة الفلاح الروسى أكثر مما تستحق. إن الفلاحين الروس فى الحقيقة قوة كامنة هائلة ولكنها ذات جانب سلبى، لأنهم فى الوقت ذاته عاجزون عن رسم أى برنامج إنشائى أو عن الدفاع بأنفسهم عن هذا البرنامج لو قدر له أن يخرج إلى حيز الوجود [1]. وقد أثبتت التطورات التى حدثت بعد ابتداء عصر التوجيه صدق هذه النظرة إذ عجز الفلاحون عن مقاومة حركة تطبيق نظام الزراعة الجماعى. ولكن نلاحظ من ناحية أخرى أن الواقعيين من قادة السوفيت لم يكونوا على خطأ حينما نصحوا بالتمهل.

وثمت ملاحظة أخيرة، فالنقد الذى وجهه المخالفون لسياسة الحكومة السوفيتية غير سليم أيضا من الناحية النظرية ذلك أن القانون نص على أن «الأرض الزراعية ومرافقها وملحقاتها ملك لمجموع الشعب» وهذا تأكيد لمبدأ الملكية الاجتماعية. واذا كان قد أباح الزراعة الفردية فقد قصرها على الفلاح وعائلته وحرم استئجار العمال الزراعيين — على الأقل من الناحية النظرية. وفى ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ أصدرت الحكومة قانونا جاء فيه أن جميع الأراضى (بما فيها ما هو تابع للأفراد أو للجماعات الفردية) تعد مؤممة، وتعطى قطع من الأرض للمواطنين السوفيت لاستعمالهم اذا

---

(١) Hoover: Economic Trends in Soviet Russia, p. 69.

كانوا مستعدين للعمل فيها ، وتتوقف مساحة القطعة على عدد الافراد الذين تتكون منهم أسرة الفلاح » . وفى ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ صدر قرار جديد يعتبر الإنتاج الزراعى الفردى مرحلة مؤقتة تنتهى عند قيام نظام الزراعة الجماعية . وفضلا عن هذا فقد وجهت الحكومة — حتى خلال تلك المرحلة الأولى — جهدها نحو تشجيع الزراعة المشتركة فأعلنت تفضيلها وتأييدها للزراعة التعاونية ، وخصصت فى نوفمبر سنة ١٩١٨ مبلغا كبيراً قدره مليار من الروبلات لمعاونة الزراعة المشتركة وذلك بإمداد القائمين بها بما هم فى حاجة اليه من بذور وآلات .

وحينما اجتمع المؤتمر الثامن لمجالس السوفيت فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ قدمت اقتراحات عدة بقصد العمل على زيادة إنتاجية الأرض ، فطلب الى الفلاحين أن يؤدوا ما عليهم من الإلتزامات نحو الدولة بأن يزرعوا أرضهم طبقـا لأحدث الطرق والأساليب التى تشير بها الهيئات واللجان الحكومية الموجهة، وتألف لجان زراعية بالأقاليم والقرى للاشراف على تنفيذ الإجراءات الرامية الى زيادة إنتاجية مزارع الفلاحين .

هنا نتسائل عن المكاسب التى عادت على الفلاحين من النتائج التى ترتبت على انهيار النظام القديم . فما لاشك فيه أن الفلاحين قد استولوا على مساحات واسعة من الأراضى التى كانوا من قبل يستأجرونها أو خلافها ، وقد قدر أن الاراضى التى حدث الاستيلاء عليها بلغت ١٣٥ مليونا من الافدنة [(١)] وهذا استتبع زيادة عدد الملكيات الزراعية فقد كان عددها قبل الثورة ١٨ مليوناً ، فارتفع الرقم الى ٢٠ مليوناً سنة ١٩٢٩ ثم الى ٢٢ مليوناً فى سنة ١٩٢٣ [(٢)] . وكذلك دخل فى زمرة الملاك عدد كبير ممن لم يكونوا يملكون أرضا من قبل، ففيما بين عامى ١٩١٧ ، ١٩١٩ هبطت نسبة الفلاحين من غير المالكين من ١١,٦٪ الى ٦,٦٪ [(٣)] . وبسبب إلغاء الملكيات الضخمة حدث نوع من تكافؤ التوزيع ، فقد نقص عدد الملكيات التى تزيد مساحة الواحدة منها عن ٢٧ فدانا من ٥٪ الى ١,٦ [(٤)] من مجموع

Hubbard : Economics of Soviet Agriculture. p. 78.(٤)(٣)(٢)(١)

الملكيات ولا شك أن هذا النقص تم على حساب الملكيات المتوسطة كذلك . ولكن ينبغي أن نذكر أن عملية التقسيم انجابت عن ظهور ملكيات صغيرة جداً لا تعد وحدات اقتصادية ، فكان هذا من عوامل تأخر الزراعة وتناقص الإنتاج الزراعي .

غير أن كل ما حدث من تقسيم الأراضي والقضاء على شكوى الفلاحين لم يؤد الى حل مشكلة أو أزمة الغذاء التي عانتها البلاد . لقد أقبل الفلاحون على اقتسام الأراضي ورحبوا بهذه السياسة بطبيعة الحال ولكنهم ترددوا ، بل وأبوا في كثير من الحالات ، تقديم الفائض من إنتاج الحبوب إلى السلطات الحكومية التي تقوم بدورها بتوزيعه على المدن والمراكز الصناعية . أما السبب في هذا فراجع إلى أن الفلاحين لم يقبلوا الأثمان التي تدفع لهم مقابل منتجاتهم لأن التضخم المالي والفوضى المالية ترتب عليهما هبوط شديد في قيمة النقد . وفضلا عن هذا فالفلاحون لا يعطون الفائض من إنتاجهم إلا مقابل ما يستطيعون الحصول عليه من المنتجات والسلع الصناعية التي هم في أشد الحاجة اليها ، ولما كانت الصناعة تشكو من الإضطراب وتناقص الإنتاج إلى حد كبير، لم يكن في استطاعة المدن أن تمدهم بحاجاتهم من السلع الصناعية مما دفعهم في الوقت نفسه إلى العمل على إحياء الحرف الصغيرة الريفية وتنشيطها فتستطيع أن تسد بعض حاجتهم . وكان موقف الحكومة عسيراً في مثل هذه الظروف فهي ترى أن الإنتاج الصناعي غير واف أو كاف لسد الحد الأدنى من مطالب البلاد بوجه عام ، وعلى الصناعة عبء وهو تخصيص أقصى جهد لها للإنتاج الحربي حتى يمكن القضاء على الحرب الاهلية وطرد الجيوش الأجنبية المغيرة .

وفي الوقت ذاته هي مضطرة إلى الحصول على أكبر مقادير ممكنة من الحبوب لتغذية الجيوش والقوات المحاربة ولتغذية أهل المدن والمراكز الصناعية الذين ألمت بهم المجاعة وقد يدفعهم الجوع إلى الفوضى والانقلاب على النظام الجديد . ولهذا عمدت إلى إجراءات حاسمة وشديدة أحياناً للتغلب

على الأزمة ، فأصدرت فى ١٣ مايو سنة ١٩١٨ مرسوماً باحتكار الحكومة للحبوب وينص على أن يقوم الفلاحون بتسليم إنتاج الحبوب إلى السلطات الحكومية بالأثمان التى تحددها ، وليس لهم حق سوى أن يحتفظوا بما يلزم لاستهلاكهم الشخصى وما هم بحاجة إليه من بذور المحصول التالى . وجعل القانون عقوبة مخالفة هذا الأمر الحبس لمدة أقصاها عشر سنوات مع مصادرة ما يملك الفلاح من أرض . ورغم شدة القانون لم تكن له قيمة عملية إذ أبى الفلاحون الانصياع اليه وآثروا إخفاء ما لديهم من فائض . وصدر قرار آخر فى ١١ يونيه سنة ١٩١٨ يقضى بتنظيم لجان قروية « من فقراء الفلاحين لمعاونة السلطات فى الحصول على الحبوب من الفلاحين الأغنياء ، على أن يكافىء أفراد هذه اللجان بإعطائهم جانباً من المقادير التى يتم الاستيلاء عليها ومن السلع الصناعية التى يجرى توزيعها على رجال القرية » . وبمقتضى القرارين الصادرين فى ٢٠٦ أغسطس سنة ١٩١٨ تألفت جماعات مسلحة من العمال الصناعيين والفلاحين الفقراء لتجوب البلاد بحثاً عن الحبوب التى يخفيها أربابها ، وقد ألغيت هذه الجماعات فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٠ وحلت محلها جماعات عسكرية تابعة لادارة الأمن والنظام . ولا تتوافر لدينا الإحصائيات الدقيقة التى توضح مقدار الحبوب التى استولت عليها الحكومة بتلك الطريقة ، ويقدره البعض بحوالى ١٠٠ مليون بود سنة ١٩٢٠ وهذا يعادل ضعف ما أمكن جمعه سنة ١٩١٨ وهو عبارة عن خمس ما كان يباع فى السوق المحلية قبل الحرب العظمى .(١)

وقد ترى فى طريقة الحصول على مقادير الحبوب بواسطة استخدام الفرق المسلحة أمراً شاذاً غير مألوف ، وهذا صحيح وبخاصة فى الأوقات العادية ولكنه إجراء أملته الضرورة والاعتبارات القائمة اذ ذاك . ونذكر عن هذا فله سوابق فى التاريخ الروسى الذى يحدثنا عن حالات عدة فى القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ لجأت فيها الحكومة القيصرية الى احتكار الحبوب ومصادرة

(١) لا نسلوت لوتن جـ ١ ص ١٣٧ .

إنتاجها ، كما أنها فى القرن السادس عشر احتفظت لنفسها بحق التصرف فى عدد آخر من السلع بخلاف الحبوب [1] .

تلك هى أهم معالم السياسة الزراعية خلال هذه المرحلة البدائية ، والشىء الجدير بالنظر هو التدهور الكبير الذى أصاب الزراعة بوجه عام والنقص الخطير الذى انتاب الإنتاج الزراعى ، وهما أمران يرجعان الى عوامل مختلفة :

(١) بسبب أعمال الاستيلاء على أراضى النبلاء وكبار الملاك ونظرا للحرب الأهلية قضى على عدد كبير من الماشية وهى عنصر هام فى عملية الزراعة ، بل إن بعض الملاك كانوا يعمدون الى ذبح ما يملكون من ماشية وأغنام وخيول . وفى الوقت ذاته أتلفت مقادير كبيرة من العدد والأدوات الزراعية . وكان الفلاحون الجدد لا يملكون المال اللازم لهذه الزراعة .

(٢) بينما كانت الاغلبية الساحقة من السكان تعيش فى المناطق الخاضعة لحكم البلاشفة إلا أن الموارد الغذائية التى يعتمدون عليها كانت فى القسم الجنوبى من البلاد الذى تحتله القوات المعادية للبلاشفة .

(٣) وعزا بعض الكتاب الروس الأزمة الزراعية الى الحصار البحرى الذى فرضه حلفاء روسيا السابقون عليها ، وقالوا إنه لولا ذلك الحصار لأمكن استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية المصنوعة والأدوات الزراعية ، مما يمكن مبادلته مع أهل الريف الروسى الذين كانوا فى هذه الحالة يوجهون جهدهم نحو زيادة الإنتاج وتسليم الفائض عن حاجتهم . وبرغم ما فى هذا القول من وجاهة إلا أننا لا نظن أنه كان فى رفع الحصار تفريجا كبيراً لأزمة أسبابها داخلية من حرب وفوضى وثورات محلية ، بل إن لينين نفسه نسب فشل البلاشفة فى ذلك الحين الى تأخرهم وجهلهم .

---

(١) المصدر السابق ١٣٦ : وقد يعترض بأن هذا تم فى العصور الوسطى ولكن الواقع أن الريف الروسى سنة ١٩١٧ لم يختلف كثيراً .

ولا شك أن الجدول التالى كفيل بأن يلقى ضوءاً كافيا على حالة الزراعة خلال الفترة الممتـدة من سنة ١٩١٧ حتى سنة ١٩٢١ بالقياس الى ما كان عليه الحال قبل ذلك ، فضلا عن أن البيانات التالية [١] يمكن الرجوع اليها للموازنة بعـد أن يتم تنظيم الزراعة فى عهد السياسة الاقتصـادية الجديدة وبعد تطبيق نظام مشروعات السنوات الخمس .

السنة	المساحة المنزرعة ملايين الدياسيتين	الانتاج الكلى (ملايين البود)	الخيول بالملايين	الماشية بالملايين	الغنم والماعز بالملايين
١٩٠٩—١٩١٣	٨٣,١	٣٨٥٠	—	—	—
١٩١٦	٧٩	٣٤٨٢	٣١,٥	٤٩,٩	٨٠,٩
١٩١٧	٧٩,٤	٣٣٥٠	—	—	—
١٩٢٠	٦٢,٩	٢٠٨٢	٢٥,٤	٣٩,١	٤٩,٨
١٩٢١	٥٨,٣	١٦٨٩	٢٣,٣	٣٦,٨	٤٨,٤

هذه الحالة زادت سوءاً بسبب طروء عوامل طبيعية فقد حدث جفاف وقلت الأمطار بالمناطق الزراعية الخصيبة فى عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ وبخاصة فى مديريات الفولجا الجنوبية ومناطق الأورال والمقاطعات الآسيوية ، وتأثرت بذلك منطقة الأرض السوداء ، كما امتد الجفاف إلى الجهات الواقعة فى جنوب الروسيا . ولم تكن المجاعة بالروسيا شيئا جديداً فالواقع أنهم كانوا يتوقعونها كل بضع سنين ، ولكن مجاعة سنة ١٩٢١ التى جاءت على أثر نقص المساحة المنزرعة وذبح الماشية كانت أوسع انتشاراً من أى مجاعة سابقة .

ولقدسبب ذلك قدراً كبيراً من الهلاك ففى أوكرانيا وحدها أصبح أربعة ملايين من الأنفس مهددين بالموت جوعا . وكانت شدة العوز والفاقة وقسوة المجاعة على درجة كبيرة اضطر الفلاحون إزاءها إلى قتل حيوانات الجر التى

(١) Alexander Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 23.

يعتمدون عليها فى زواعاتهم ، لينقذوا بلحومها . وذكر بعض الذين عملوا فى أعمال الإغاثة من الأجانب أن قسوة الجوع أجبرت الناس على أكل الكلاب والقطط والغربان والحيوانات الميتة والقش والجلود المصنوعة منها أطقم الخيل . بل انتشر أثنـاء المجاعة الـكثير من الإشـاعات عن أكل اللحوم البشرية »[١] . ويلاحظ أن الجوع يضعف مقاومة الجسم ويساعد على انتشار الأمراض والأوبئة ، ولما كانت السوابق تدل على أن عدد من يموت بسبب الأمراض الناشئة عن الجوع يبلغ على الأقل ضعفى من يموت فعلا من الجوع ، لهذا يقدر عدد الضحايا الذين ماتوا فى هذه المجاعة بنحو عشرة ملايين من الأنفس على الأقل » ، وهذا التقدير مبنى على ما قرره الدكتور نانسين من أن عدد ضحايا الجوع يبلغون ثلاثة ملايين نفس .[٢]

(٤) الصناعة

رأينا النتائج السيئة التى ترتبت على نظام رقابة العمال على المصانع وكيف أنه أدى إلى ازدياد الفوضى وذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى[٣] . ومعالجة لهذه الحال ، وتمكينا للبلاد من مواجهة خطر الحرب الأهلية ومن تنفيذ الالتزامات التى فرضتها معاهدة الصلح المعقودة على ألمانيا ، صار من المتعين على السلطات المسئولة أن تنظم الانتـاج الصناعى عن طريق تنظيم عمليـة

---

(١) الدكتور حسن اسماعيل ، مصدر سابق ، ص ٠٦٠ · (٢) شرحه · وقد جاء فى كتاب Soviet Communism (ص ٤٥٠) ما خلاصته : لقد أثرت مجاعة سنة ١٨٩١ فى ١٧ مليونا من الأشخاص ، ومجاعة سنة ١٩٠٦ فى ٢١ مليونا ، ومجاعة سنة ١٩١١ فى ٢٧ مليونا . ولكن مجاعة سـنة ١٩٢١ تأثر بها ما لا يقل عن ٤٣ مليونا من الأنفس . فى المجاعات السابقة لم يزد عدد الفلاحين الذين لم يستطيعوا الحصول على حبوب البذور على ثلاثة ملايين ولكن هذا العدد وصل إلى ثلاثة عشر مليوناً فى مجاعة عام ١٩٢١ .

(٣) حينما اجتمع المؤتمر الأول لاتحادات العمال فى يناير سنة ١٩١٨ أوصى بتحويل كافة الصناعات المهمة إلى اتحادات (هيئات موحدة trusts) تمهيداً لتأميمها . وقد أعقب هذا المؤتمر إلغاء المجالس المركزية لجان المصانع وتحويلها إلى وحدات داخلة فى نطاق اتحادات العمال . وبذلك انتهى نظام رقابة وإشراف العمال على الصناعة .

تأهيل الصناعات الرئيسية وجعل إدارتها مركزة في أيدي هيئة مركزية عليا أي في يد المجلس الاقتصادي الأعلى (S. E. C.) ولذا صدر في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٨ مرسوم بتأميم الصناعات الكبيرة الرئيسية وهي السكك الحديدية والمناجم وآبار زيت البترول وكافة الصناعات المعدنية والكهربية والهندسية ومصانع الفخار والمطاط والسيلولوز . وصدر قرار آخر يقضي بتحويل المجلس الاقتصادي إلى ادارة حكومية رئيسية واسمة الاختصاص يناط بها إدارة وتوجيه الصناعات التي شملها نظام التأميم .

ولكن لم يمض وقت طويل حتى وضحت حقيقة هامة وهي استحالة قصر عملية التأميم على الصناعات الرئيسية ،فقدكانت الصناعات المتوسطة وبعض الصناعات الصغيرة تقوم بانتاج الكثير من الأشياء التي يعتمد عليها الانتاج في الصناعات الرئيسية من مواد مصنوعة أو نصف مصنوعة ، ومن الصعب ضمان إمداد الصناعات الكبرى بما تحتاج اليه من أمثال هذه المواد إلا إذا كانت الحكومة مالكة ومشرفة على الصناعات المتوسطة والصغيرة .

وفضلا عن هذا فقد تميز نظام الصناعة بالروسيا من قبل العهد السوفيتي بأن الصناعات المتوسطة والصغيرة تنتج مقداراً كبيراً من السلع الاستهلاكية التي يحتاج اليها الشعب . ولما كان الفلاحون يأبون تسليم الفائض من انتاجهم الزراعي اللازم لتغذية أهل المدن ورجال القوات المحاربة إلا اذا حصلوا على مقابل له من المصنوعات ، ولما كان يخشى أن يعمد أصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة الى التصرف في إنتاجها بالطريقة التي يرونها أقرب الى صالحهم ولو تعارضت مع المصلحة العامة لمختلف طوائف الشعب ، فلهذه الأسباب كلها رأت الحكومة ألا مناص لها من السيطرة الكاملة على أكبر قدر ممكن من الصناعة المتوسطة والصغيرة . ولذلك تقرر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ [1] تأهيل جميع المشروعات التي لا زالت ملكا خاصا لأربابها ، والتي يستخدم الواحد منها أكثر من خمسة عمال

---

(١) يلاحظ أن هذه هي السنة التي شاهدت ذروة الحرب الأهلية .

يستعملون أى نوع من القوة الميكانيكيـة ، أو يستخدم أكثر من عشرة عمال لا يستخدمون القوة الميكانيكية . وبهذا القرار نقول إنه خلال هذه الفترة التى نحن بصددها تمت عملية تأميم الصناعة .

وبالرغم من هذا كله فقد كان الإنتاج الصناعى خلال الفترة التالية لسنة ١٩١٧ فى هبوط شديد مطرد ، كما يتضح من البيان التالى[1] :

حجم الانتاج الصناعى

(الرقم القياسى سنة ١٩١٣ = ١٠٠)

الصناعات ...	الكبيرة	الصغيرة	المجموع الكلى
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٧	٧٤,٨	٧٨,٤	٧٥,٧
١٩١٨	٣٣,٨	٧٣,٥	٤٣,٤
١٩١٩	١٤,٩	٤٩	٢٣,١
١٩٢٠	١٢,٨	٤٤,١	٢٠,٤

(٥) سياسة التأميم

اشرنا إلى ما أقدمت عليه الحكومة السوفيتية من تأميم أدوات الإنتاج الرئيسية والمرافق العامة على اختلاف أنواعها . واليوم تعمد دول عدة إلى إنتهاج هذا السبيل بصورة شـاملة أو جزئية تبعاً لظروفها ، فضلا عن أن بلاداً كالولايات المتحدة حيث الغلبة للمشروعات الخاصة الحرة نجد الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية فيها تملك وتدير الكثير من مصادر الثروة كالغابات والترع ، أو من الخدمات الإقتصادية كالقناطر والخطوط الحديدية وعمليات الإنارة . ويخيل إلينا أن العالم يتجاذبه مبدآن ، أحدهما يرى التمسك بالملكية الخاصـة كجوهر النظام الإقتصادى والاجتماعى ، والآخر يؤثر على ذلك

(١) Baykov : opt. cit., p. 8.

الملكية العامة أو الاجتماعية . ولكل من هذين المبدأين أنصاره ومريدوه الذين يسندونه بحجج يستخلصونها من تطورات التاريخ ويدعمونها بالآراء الاجتماعية والاقتصادية وغيرها . وقد صيغت نظريات عدة في تفسير قيام نظام الملكية الخاصة ولعل أكثرها شيوعاً عند أنصاره أن الملكية موجودة لأن القانون يقول بذلك وينص عليه . وعيب هذه النظرية أن « القانون يعين حدود الملكية ، ولكن ما الذى يعين حدود القانون ؟ وما المبرر العملي أو الاجتماعي الذى يدعو إلى سن هذا القانون وبقائه ؟ وإذن فالنظرية القانونية لا تهىء لنا تفسيراً حاسماً نهائياً » .[١] وبالرغم من اختلاف التفسيرات فانه « يحسن بنا عند مناقشة موضوع الملكية الخاصة أن نحرر الذهن من الفكرة القائلة بأن الملكية الخاصة شيء مطلق وغير قابل للتغيير . إن قليلين منا يدركون الوسائل الكثيرة التى تقيد بها حقوق الملكية » .[٢] والواقع أن كافة التشريعات تنحو نحو تقييد حق الملكية الخاصة . ففي انجلترا صدر قانون الملكيات الصغيرة سنة ١٩٠٧ وبمقتضاه « أصبح من حق مجالس المديريات أن تنزع ملكية الأراضي اللازمة لتنفيذ ذلك القانون ، سواء أرضى أصحابها بذلك أم لا ، على أن تدفع لهم السعر القائم وقتئذ .[٣] وقيد قانون الملكية Property Act الصادر في سنة ١٩٢٢ انتقال الميراث إلى الابن الأكبر . وكذلك أجازت القوانين الصادرة في نيوزيلند في عامى ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ للحكومة أن تشترى الأرض من أربابها قسراً إذا لم يقبلوا بيعها لهم . ويجيز الدستور المصرى نزع الملكية في حالات معينة فقد نصت المادة (٩) على أن « الملكية حرمة ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلا » .[٤]

(١) Frank A. Fetter : Economics, vol. II, p. 547.

(٢) شرحه .

(٣) حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٤١ .

(٤) لم يكن هذا النص مثار جدل فى لجنة الدستور ، كما لم تثر بشأنه مناقشة فى اللجنة =

والتشريعات التي تحد من حدود الملكية تسترشد في هذا بمبدأ الضرورة القومية أو الاجتماعية ، وهذا أمر يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الآراء النظرية . ومن أمثلة ذلك أن رومانيا قامت بعد الحرب العالمية الأولى باصلاح زراعي ترتب عليه إعادة توزيع الملكية المقاومة ، وقد عدل الدستور الروماني حتى يخول للحكومة حق نزع الأراضي للمنفعة القومية expropriation pour canse d'utiltte nationale (١) ولم

== الاستشارية التشريعية وإن كان ابراهيم الهلباوى بك قد أبدى اعتراضه في لجنة الدستور على ذكر عبارة «تعويضاً عادلا» . وتنص المادة ١٥٦ من الدستور على أن «للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم او أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى . ومع ذلك فان الأحكام الخاصة بشكل الحكم النيابي البرلماني وبنظام وراثة العرش وبمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » . وبغض النظر عما أثير في لجنة وضع المبادىء العامة للدستور ولجنة الدستور حول مبدأ التعديل ذاته وهل يجوز إحداثه مباشرة عند اجتماع البرلمان لأول مرة ، فان تعداد الأمور التي لا يجوز تعديل أحكام الدستور فيها لم تدر بشأنها مناقشة سوى ما قرره عبد العزيز بك فهمي في لجنة الدستور (١٩٢٢/١٠/٣) من أن المواد التي لا تمس ولا تنقص هي الآتية : المادة الخاصة بشكل الحكومة ، المادة التي تقضي بالمساواة ، المادة المقررة لسلطة الأمة ، والمادة الخاصة بوراثة العرش ، والمادة التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، والمادة الخاصة بمسئولية الوزراء ، والمادة الخاصة بسلطة النواب على الوزراء ، والمادة الخاصة بتعهدات مصر وحقوق الأجانب . وكذلك أحكام الباب الثاني من الدستور جميعاً . وقد يكون في هذا فتحاً لباب القول بجواز إصدار قانون يحدد الملكية الفردية من حيث الحد الأقصى لما يستطيع كل فرد تملكه ، أو إصدار قانون لنزع الملكية الكبيرة الزائدة عن الحد وتوزيعها توزيعاً يتلاءم مع العهد الجديد ، كل ذلك دون حاجة إلى ادخال تعديل على الدستور . ولعل هذا هو المبدأ الذي استرشد به محمد خطاب بك عضو الشيوخ السابق عند ما قدم مشروع القانون الخاص بملكية الأرض . وقد يقال إن وضع حد أقصى لما يصح أن يتملكه كل فرد يتعارض مع إحدى الحريات الأساسية وهي الحرية الشخصية التي تشمل حرية التملك إن صح هذا التعبير . على أن ذلك مردود بما شاهدناه في السنوات الماضية من كثرة القوانين المقيدة لحرية الاتجار والتعاقد وتملك بعض الأشياء . فقد صدرت قوانين تحدد أنواع الحاصلات التي يجوز للمالك زراعتها ، وصدرت قوانين تحدد استهلاك سلع معينة وهذا معناه تحديد اقتنائها . والرأي الغالب أن دفع التعويض العادل فيه احترام كاف لحرمة الملكية . والواقع أن هذا الموضوع في حاجة إلى أبحاث وافية من جانب رجال القانون والاقتصاد .

(١) وازن بين هذه العبارة وبين ما يجيزه القانون المصري من نزع الملكية بقصد المنفعة العامة utilité publique .

يصدر قانون الإصلاح الزراعي إلا فى سنة ١٩٢١ ، ولكن بدىء فى الإصلاح قبل ذلك بمراسيم لها قوة القانون فى عامى ١٩١٨ ، ١٩١٩ .[1] ويبدو أن فكرة اعتبار مبدأ الملكية الخاصة شيئاً مقدساً مطلقاً لم تعد لها اليوم القوة التى كانت لها بالأمس . فلقد أقر مجلس اللوردات مشروعات قوانين التأميم التى قدمتها حكومة العمال . وقد أعلن المحافظون (وهم المدافعون عن مبدأ الملكية الخاصة) فى مؤتمرهم الأخير أنهم — فى حالة عودتهم إلى الحكم — لن يلغوا التشريعات الصادرة فى هذا الصدد . ومثل هذا الإعلان لا شك تحول له قيمته فى وجهات النظر .

(٦) أسباب حركة التأميم

وهنا يتعين علينا أن نعرض للأسباب الرئيسية والمباشرة التى دفعت بالحكومة السوفيتية إلى انتهاج سبيل تأميم الصناعة . لا شك أن هذا الإجراء يتفق مع جوهر النظرية الماركسية ، كما أنه جزء من مشروع آخر أوسع نطاقا وأكثر شمولا ويرمى الى السيطرة على كافة فروع الإنتاج والتوزيع وفق خطة عامة مرسومة تقوم بوضعها هيئة مركزية عليا تراعى مختلف الاعتبارات التى يقتضيها النهوض بالاقتصاد القومى . وهذا التأميم يتيح للدولة فرصا طيبة لاستغلال موارد الجماعة الى الحد الذى تسمح به قوتها ومعايير التقدم الفنى ، ولزيادة الانتاج إلى القدر الذى تهيئه الطاقة الإنتاجية للجماعة . وفضلا عن هذا يصبح فى طاقة الدولة تنظيم توزيع الدخول بحيث تكون أدنى الى تحقيق التكافؤ الاجتماعى .

ومن الملاحظ أن الحكومات الاشتراكية تحرص دائما على البدء بتأميم الصناعات والخدمات الرئيسية الكبرى . وهذا الحرص راجع إلى أنها متصلة اتصالا وثيقا بالاقتصاد القومى سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية ما تهيئه لجمهور المستهلكين من سلع وخدمات . فصناعة الفحم مثلا أساس

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول ص ٢٤٤ .

للنظام الصناعي كله ، ووسائل النقل شديدة المساس بمصالح الزراعة والصناعة والتجارة ، ولها ارتباط شديد بحياة الأفراد العادية . ولهذا السبب عمدت حكومة العمال الحالية فى بريطانيا العظمى الى تأميم صناعة الفحم . ومن برنامجها تطبيق هذا الأمر بالنسبة الى صناعة الصلب . وكذلك قررت بولنده بمقتضى القانون الصادر سنة ١٩٤٤ تأميم الصناعات الرئيسية بل والمتوسطة فى البلاد كلها حتى يتسنى لها السير قدما وبانتظام فى عملية الإنشاء والتعمير بعد أن خلصت البلاد من الإحتلال النازى .

وهناك عوامل خاصة فى حالة الروسيا ، ذلك أن الصناعات والمصارف الرئيسية كانت تسيطر عليها رؤوس أموال أجنبية ، فلو ظل الحال على ما هو عليه لعمدت المصالح الأجنبية إلى أعمال تعرقل أو تشل بها سياسة الحكومة الجديدة . فكأن هذا الإجراء نوع من أساليب الدفاع عن النفس ولون من ألوان الوقاية لأن النظام الجديد معارض تماما لمصالح الرأسمالية الأجنبية [1] .
ولقد لمسنا مدى الاضطراب الذى نجم عن نظام رقابة العمال ولهذا كان فى التأهيل سبيل للقضاء على هذا الاضطراب ووسيلة للتخلص من أزمة عنيفة ، كما كان التأهيل كذلك كفيلا بتعويد العمال النظام وطاعة الأوامر وتنفيذ القواعد التى ترسمها الدولة لتنظيم الصناعة بحيث يمكنها مواجهة الظروف الناشئة عن الحرب الأهلية بصفة خاصة . ويرى البعض أن القادة السوفيت كانوا يعتزمون البدء بتأميم بعض الصناعات الرئيسية (Key industries) ثم يواصلون تنفيذ سياستهم الإشتراكية تجاه الصناعة على خطوات

(١) من المعلوم أن سيطرة رأس المال الأجنبي معناه تقييد وتوجيه اقتصاديات وسياسة البلد المقترض الوجهة التى تتفق ومصالح أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والبلدان التى ينتمون إليها . وبعبارة أخرى نقول إن سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على بلد من البلدان فيها انتقاص من سيادته القومية . فتأهيل مثل هذه المشروعات غير القومية شكلا وجوهراً ، والقضاء على السيادة المالية الأجنبية معناه أن يسترد البلد «سيادته الاقتصادية» وهذا هو الرأى الذى أعرب عنه المسيو منك وزير مالية بولنده حينما قدمت الحكومة إلى البرلمان البولندى مشروع قانون تأميم الصناعات الرئيسية سنة ١٩٤٤ .

مسترشدين بالنتائج التي يلمسونها خلال مراحل التطبيق ، ولكنهم لجأوا إلى التأميم الشامل حينما ترامى إلى سمعهم أن الحكومة الألمانية التي استشفت نياتهم ، قد اعتزمت أن تطلب إليهم إعفاء الصناعات المملوكة أو الخاضعة للألمان ولرؤوس الأموال الألمانية من تطبيق هذه السياسة عليها ، وقد يكون في هذا الرأي بعض الوجاهة اذا كان الغرض بيان سبب للإسراع بعملية التأميم [1] .

ومن الأمور الجديرة بالنظر أن الحكومة السوفيتية في سياستها الرامية الى تأميم أدوات الإنتاج فعلت ذلك دون تقرير مبدأ التعويض للمالكين حتى بالنسبة للأجانب منهم وهذا الأسلوب يخالف ما درجت عليه بلدان أخرى تحاول الأخذ ببعض مبادىء النظام الاشتراكي ، فها هي انجلترا قررت تعويضا حينما سنت القوانين لتأميم بنك انجلترا وصناعة الفحم . ولما قدمت الحكومة البولندية قانون تأميم الصناعات الرئيسية أعلنت أنها لن تعوض مالكيها من أنصار التعاون مع النازيين جزاء لهم على موقفهم من وطنهم ، ولكنها قررت دفع التعويض للمالكين ان كانوا من أهل الدول الصديقة أو كانوا من المواطنين المخلصين . ويبدو لنا أن مبدأ التعويض يسود حينما تتم عملية التأميم في هدوء وسكون وبواسطة التشريعات ، أما حالة الروسيا فجد مختلفة إذ البلاد اذ ذاك في عهد انقلاب ، كما كان أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المشتركة في الصناعة الروسية ينتمون إلى الدول التي كانت تحارب الروسيا فعلا وتعاملها معاملة الخصم المهزوم بعد أن كانت حليفتهم خلال الحرب العظمى .

---

(١) راجع مقالنا « ملكية الدولة للمشروعات » المنشور بمجلة « الكتاب » عدد يوليه سنة ١٩٤٧ حيث تجد فيه أسبابا أخرى لاتباع كثير من الدول سياسة التأميم ، وهي السياسة التي نشطت في بلدان أوربية عدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

(٧) تعويضه أو لا تعويضه

والواقع أن تأميم المشروعات والملكية الخاصة يثير مسألة غاية فى الأهمية وطال الجدل بشأنها وهى : هل تعمد الدولة الى دفع تعويض أم لا ؟ ولكل من الوسيلتين أنصارها ومؤيدوها ، وكل منهم يستند فى دعواه الى اعتبارات المنطق والعدالة وصالح المجتمع . ونظراً لأهمية الموضوع سنورد فيما يلى بعض الحجج التى يدلى بها كل فريق .

يقول أنصار التأميم بغير تعويض إن الثروة ينتجها الذين يشتغلون بقواهم الجثمانية والعقلية ، وهم لا يحصلون على الثمرة الكاملة لما يؤدون من عمل ، وعلى ذلك فليس من الظلم أن تسترد الجماعة فائض الثروة الذى استحوذ عليه فريق من أبنائها عن طريق استغلال عمل الآخرين . وفضلا عن هذا فهناك ملايين تشكو الحياة فى ظروف من الفاقة والبؤس والجهل والمرض نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمتناقضات الأساسية التى يتميز بها النظام الرأسمالى ، وبناء على ذلك فليس من حق أحد أن يشكو إذا جدت ظروف تستدعى تملك الدولة لما يملك بعض الأفراد أو الجماعات . ومن الأمثلة التى تضرب فى هذا الصدد أن الدولة تسيطر على أرواح رعاياها وتدفع بهم الى ميادين القتال حيث يلقون حتفهم ، وهى تفعل ذلك ولا يعترض أحد على أساس أن هذا الأمر وليد الضرورة القومية الناشئة عن الحرب . وقياسا على هذا ليس ثمت ما يحول دون سيطرة الدولة فى وقت السلم على الملكيات الخاصة إذا كانت هناك ضرورة قومية ملحة تستدعى هذا الإجراء .

وقد يعترض البعض قائلين ان مبدأ المصادرة لا يأخذ به سوى المتطرفين من الاشتراكيين ، وهذا خطأ فقد قال تروتسكى « ويمكن القول بوجه عام أن ليس هناك أساس للاعتراض من ناحية المبدأ على شراء الأرض والمصانع والورش . . إن المهمة الرئيسية تنحصر فى خلق الشروط السياسية

اللازمة لتسأهيل ، وسواء تم ذلك عن طريق الشراء أو بدونه فأمر غير ذي بال » . وسنورد عبارة مماثلة تالها لينين بصدد المصارف .

وأكثر من هذا فقد اتبعت الحكومات فى كثير من البلدان الرأسمالية طريق التأميم بدون أن تدفع تعويضا للذين يتأثرون بتطبيق هذه السياسة عليهم وفيما يلى عدد من الأمثلة لتوضيح هذا الأمر الأخير [١].

(١) قرر مؤتمر وزراء الولايات الأسترالية سن تشريع يقضى بالتحويل الاجبارى لبعض أنواع القروض الى سندات تدفع عنها فائدة أقل .

(٢) حينما قدم قانون انتاج البترول الى البرلمان البريطانى فى يولية سنة ١٩٣٤ ومعه اقتراحات بشأن مصادرة الملكية الخاصة فى زيت البترول كتبت صحيفة المورننج بوست المحافظة مقالا تبرر فيه هذا الاتجاه ، وأعلن المستر رنسمان رئيس لجنة التجارة أن الملكية الخاصة فى زيت البترول لم يكن لها وجود ، وأيدت صحيفة التيمس وجهة نظر الحكومة بقولها ان جعل ملكية زيت البترول فى التاج أفضل وسيلة تضمن الاستثمار المنظم لأى بئر يكتشف » .

(٣) ألغى قانون الإصلاح النيابى الصادر فى انجلترا سنة ١٨٣٢ مصالح خاصة بدون أن يقرر تعويضا لأربابها ، وبعض هذه المصالح حصل عليه أصحابه عن طريق الشراء أو الميراث . وفى هذا يقول تريفليان « كان قانون الاصلاح يعد فى نظر الذين تأثروا به مصادرة للملكية الخاصة » .

(٤) أثناء الحرب العظمى استندت الحكومة البريطانية إلى حقوق التاج لتبرير حقها فى الاستيلاء على الاراضى والممتلكات بدون أن تكون ملزمة قانونا بدفع تعويض . وكانت النظرية المعمول بها تنحصر فى عدم وجود حق قانونى فى التعويض إلا إذا قرر ذلك قانون يوافق عليه البرلمان ، وقالت النظرية أيضا

---

(١) اقتبسنا هذه الأمثلة من كتاب The Growth of Collective Economy تأليف F. E. Lawley وذلك فى الفصل السادس الذى جعل عنوانه « تعويض أم مصادرة ؟ » .

إن فى استطاعة التـاج الاستيلاء على أية ملكية خاصة . ولم تعترض المحاكم ولا محكمة الاستئناف على هذه النظرية .

(٥) أجاز القانون Ecuador Act فى سنة ١٩٣٥ نزع ملـكية الأراضى من أربابها إذا كانت مهجورة فعلا أو معطلة عن الإنتاج بواسطة أصحابها .

(٦) فى نوفبر سنة ١٩٣٥ أصدرت الحـكومة الفرنسية مرسوما يخول لوزارة الدفاع حق نزع ملكية أى اختراع له أهمية فى الدفاع الوطنى ، وذلك بقصد استعماله أو الاحتفاظ بسريته حسبما تمل المصلحة القومية .

(٧) فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ استولت الحـكومة الإيطالية على ما يملك رعاياها من أوراق مالية أجنبية وأعطت بدلا منها أوراق نقد إيطالية بسعر حددته .

(٨) أثناء الأزمة العالمية الـكبرى (فيما بين عامى ١٩٣١، ١٩٣٥) خفضت حكومة نيوزلند الفائدة على الرهون والإيجارات ، وحولت الدين الداخلى مع تخفيض الفائدة بمقدار ٢٠ ٪ من قيمتها الأصلية .

(٩) فى عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ حاولت الحـكومتان الفرنسية والإيطالية حمل الحـكومة المصرية على دفع فوائد الديون بالذهب ، وعارضت الحكومة البريطانية هذه المحاولة ، وكتبت صحيفة التيمس العبارة التاليـة . ان الوقت الحالى وقت قد تزعزعت فيه أسس كل الثروة بحيث أن الالتزامات المالية ، حتى التى عقد منها حديثا « يجب الوفاء به حسبما تقضى الظروف » ، وهذا بالرغم من أن الدكريتو الصادر فى سنة ١٩٠٤ ينص على دفع الفوائد وقيمة السندات بالذهب بدون أى تخفيض .

أما أنصـار التعويض فيبنون حججهم على أنه ليس من العدل أن تؤمم بعض المرافق بدون تعويض أصحابهـا ، بينما تترك مرافق أخرى ملكا خاصا لأربابها . كما أن بعض من يملكون الشىء ملكية خاصة قد يكونون عاجزين عن الكسب إذا ما استولت الدولة على ما يملكون ولهذا فمن الحق أن يعطى أمثال هؤلاء تعويض مناسب . وينبغى ان نذكر هنا هذه المناسبة أن محمداً

عليها حينما ألغى نظام الالتزام الفاسد قرر تعويضا يتناوله الملتزمون طالما كانوا على قيد الحياة [1] .

(٨) تنظيم العمل

رأينا كيف أقام القانون الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ نظام إشراف العمال على المشروعات الصناعية ، وحدث هذا بعد تقرير يوم عمل طوله ثمانية ساعات بالنسبة لجميع العمال الصناعيين ، وتحريم العمل الليلى بالنسبة إلى النساء والأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السادسة عشرة ، وتحريم العمل تحت سطح الارض (فى المناجم) بالنسبة إلى النساء وكل من هم دون الثامنة عشرة من أعمارهم . وفى ١٤ نوفمبر أصدرت الحكومة نظاماً للتأمين فيما يلى أهم قواعده :

(١) يشمل نظام التأمين جميع العمال والمستخدَمين فى المدن والأرياف على السواء .

(٢) يكون التأمين ضد فقد القوة على الكسب مهما كان السبب فى ذلك ، وكذلك ضد البطالة .

(٣) تدفع المشروعات الصناعية مبالغ كاملة .

(٤) تدفع أجور كاملة فى حالة الإصابة التى تقعد الفرد عن العمل .

(٥) يكون الإشراف التام على الهيئات التى تتولى عملية التأمين بواسطة الأشخاص المؤمن عليهم عندها .

وزيدت أمور أخرى على هذه القواعد حينما صدر المرسوم بتاريخ ٣١ ديسمبرفاتسع نطاق نظام التأمين ضدالمرض والأموال التىترصد لهذا الغرض يساهم فيها أرباب العمل بما يعادل ١٠٪ من المجموع الكلى للأجور التى يتناولها عمالهم . ونص القرار الأخير على منح اجازة للمرأة الحامل لمدة

---

(١) راجع ما كتبناه عن هذا الموضوع فى كتابنا « التطور الاقتصادى فى مصر » (الطبعة الثانية) .

٨ أسابيع قبل الوضع ومثلها بعد الوضع ، على أن يدفع لها أجرها الكامل خلال هاتين الفترتين .

وفى ٣١ يناير سنة ١٩١٨ ألغيت مكاتب الاستخدام الخاصة وإدارات توزيع العمل تحت إشراف اتحادات العمال ، ثم أنشئت فى مايو من العام نفسه هيئة للتفتيش ذات اختصاصات واسعة ، أما المفتشون فتنتخبهم مؤتمرات العمال أو تعينهم الاتحادات . وفى ١٤ يونيه تقرر منح اجازة قدرها أسبوعين لجميع العمال ، وتصل إلى مدة شهر فى حالة الأفراد الذين يشتغلون فى المهن الخطيرة . وفى اليوم الثانى من شهر يوليه صدر قانون عقد العمل الإجماعى لتعديل معدلات الأجور وشروط العمل . . .

هذه خلاصة لأهم قوانين العمل التى أصدرتها الحكومة السوفيتية خلال العام الأول من حياتها ، ولكن المعتقد أنها كانت حبراً على ورق حينذاك .

فى منتصف عام ١٩١٨ صادق مؤتمر السوفيت الخامس على الدستور وقد جاءت فيه المادة التالية « لكى يتسنى القضاء على العناصر الطفيلية فى المجتمع ، وبقصد تنظيم الحياة الاقتصادية للبلاد ، يصبح العمل النافع إجبارياً بالنسبة إلى الجميع » ، ومعنى هذا تقرير مبدأ إجبارية العمل ، واعتبار كل فرد خادماً للمجتمع . ولكن ليس معنى هذا أن يتساوى الجميع فى الأجور التى يحصلون عليها ، بل لا بد من التفاوت نظراً لاختلاف مقدرات الأفراد وكفاياتهم . وقد يحب الناس لذلك المبدأ وأعتبروه خروجاً على المذهب الماركسى ، وهذا غير صحيح لأن ماركس نفسه استنكر فكرة المساواة المطلقة بين الأفراد [1] وتابعه خلفاؤه فى هذا الرأى ، ولقد كان شعار

(١) إليك ما يقوله فى هذا الصدد « إن حق المنتجين يتناسب مع العمل الذى يؤدونه ، والمساواة تنحصر فى كون القياس يتم بواسطة معيار أو أساس متساو وهو العمل . . . فهناك شخص يفوق آخر جثمانياً وعقلياً ، وبذلك يؤدى عملا أكبر قدراً فى الفترة ذاتها من الوقت ، أو قد يستطيع أن يشتغل وقتاً أطول . . . وهناك عامل متزوج وآخر أعزب ، ولعامل عدد من الأطفال أكثر مما لغيره » .

Karl Marx : Critique of the Gotha Programme (Selected Works, vol. II, p. 564).

الاشترا كيين دائماً عدم التساوى فى الجزاء .(١)

وقد أعقب ذلك صدور قانون بتعميم العمل الإجبارى فى اكتوبر سنة ١٩١٨ حيث نص على أن العناصر غير العاملة يجب أن تقوم بالأعمال الشاقة . وقد عمدت السلطات الى بث روح الطاعة والنظام فى نفوس العمال ، فوضعت الحرس المسلح عند أبواب المصانع ، وأخمدت الإضرابات ، وأوقعت أشد العقوبات من حبس وقتل بالمحرضين على هذه الأعمال المخربة . ولما اتسع نطاق عملية تأهيل المصانع واشتد خطر الحرب الأهلية ، أصدرت الحكومة المجموعة الشاملة لقوانين العمل بقصد تأييد النظام من جهة وتحسين أحوال العمال من جهة أخرى . وفيما يلى بعض القواعد التى اشتملت عليها :

(١) يجب على مراكز توزيع العمل أن تجد عملا لجميع الأشخاص مع استثناء الذين يعملون فى المؤسسات التابعة للدولة ، والذين يطلبون اشغل مناصب سياسية مسئولة أو بسبب معرفتهم الخاصة .

(٢) ليس للعاطل أن يرفض عملا يتصل بحرفته ، وعليه لحين ايجاد مثل هذا العمل أن يقبل أى عمل تطلب اليه الإدارة المختصة أداءه .

(٣) يجوز للإدارات أن تنقل العمال ، ولكن لا يجوز لهؤلاء الانتقال من مشروع الى آخر . ولهم أن يتركوا العمل بمحض رغبتهم كما يجوز طردهم بسبب عدم توافر الكفاية وذلك بموافقة اتحاد العمال الذين ينتمون اليه . وعليهم فى حالة الأمر الاول تبرير مسلكهم هذا بعذر مقبول وإلا أمروا بالاستمرار فى العمل .

(٤) يقسم العمال فى جميع المشروعات والمنشئات الى درجات categories بواسطة لجان تختص بهذا العمل ، وتراعى عند تقدير أجور كل فئة الاعتبارات التالية : طبيعة المهنة ، ودرجات المهارة ، وما يتطلبه العمل من معرفة وخبرة .

(٥) يحدد مستوى من العمل يتعين على العامل أداؤه ، ولا يستحق

(١) Webb : Soviet Communjsm, p. 572

الأجر إلا إذا أتم المقدار المحدود . واذا استمر فى إظهار هذا الضعف يعاقب بانزال درجته أو رتبته .

(٦) يعطى لـكل عامل دفتر تقيد فيه تفصيلات عمله ، والأجور التى يتسلمها ، والغرامات التى تفرض عليه . ويوم العمل ثمانى ساعات تشمل فترات للراحة ، أما العمل الليلى فلا يزيد عن سبع ساعات . ويسمح بالعمل وفق نظام القطعة piece-rate وبعد الوقت المقرر over-time . ولكل عامل الحق فى راحة أسبوعية قدرها يومان ، وراحة قدرها أسبوعان فى السنة .

(٧) ترصد مبالغ معينة للتأمين الصحى وضد البطالة ، ويدفعها أرباب العمل وحدهم .

هذه هى لائحة العمل الجديدة ، ويلاحظ أنها تتضمن الكثير من القواعد التى اشتملت عليها قوانين سابقة . وهى دليل على الحزم الذى رأى زعماء السوفيت التذرع به لمواجهة الموقف العصيب الذى تجتازه البلاد ، ولمعالجة العطب الذى أصاب الجهاز الصناعى بأسره . وبالرغم من هذا جميعه إتصف العمل خلال الفترة (١٩١٧ — ١٩٢١) بضعف الإنتاجية وانعدام النظام الدقيق . ولعل من أسباب ذلك أيضاً تناقص عدد العمال المهرة بسبب الهجرة أو الإلتحاق بالإدارة الحكومية ، واضطراب سياسة الأجور ، وتدهور العملة بحيث تعذرت الحياة على الكثيرين ، وانحطاط مستوى العيش مما أثر تأثيراً سيئاً فى حالة العمال الصحية بوجه عام .

(٧) التجارة الداخلية

عمدت الحكومة السوفيتية فى مبدأ الأمر إلى احتكار بعض السلع الرئيسية اللازمة للإستهلاك الشعبى ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى ضمان توزيعها بين مختلف الطوائف فى الريف والمدن نظراً لقلة المعروض من تلك السلع ، وحتى تقضى على التجارة غير المشروعة والمضاربة . ولهذا ، بمقتضى قرار ٢١ يوليه سنة ١٩١٨ كلفت كوميسيرية (وزارة) الغذاء (Narkomprod)

بشراء كافة السلع اللازمة للاستهلاك . وعلى جميع أقسام المجلس الاقتصادى الأعلى أن تقدم المنتجات الصناعية إلى هذه القوميسيرية التى تتولى توزيع المواد الغذائية وسلع الاستهلاك الأخرى على الشعب بواسطة شبكة واسعة النطاق من الهيئات الحكومية والتعاونية .[1]

وإلى جانب هذا أباحت الحكومة الاتجار الخاص فى الكثير من المواد والسلع التى لم تكن محتكرة . ومن هذا كله نرى أننا أمام نظام مزدوج فيه يقوم الاحتكار الحكومى إلى جانب المتاجرة الخاصة . ولكن لم يمض وقت طويل حتى أوضحت الظروف القائمة خطأ تلك السياسة ،[2] وهنا أصدرت الحكومة قراراً فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ يقضى بتأهيل التجارة الداخلية كلها حتى تستطيع أن تكفل حسن توزيع القليل من الضروريات ، وأن تقضى على مساوىء الاتجار الخاص حيث نشطت السوق السوداء وارتفعت أثمان الحاجيات ارتفاعاً كبيراً . وبالرغم من هذا القانون ومن المحاولات التى بذلتها الحكومة فإننا نستطيع أن نؤكد أن التجارة الداخلية أصابها الشلل خلال هذه الفترة الأولى من حياة النظام السوفيتى ، وهو شلل تنوعت أسبابه وتعددت مصادره :

(١) فى الشهور الأولى من قيام العهد الجديد عمد الكثيرون من التجار إلى إغلاق محالهم خوفاً مما كانوا يتعرضون له من الاعتداءات المتكررة ، كما أن السلطات المحلية كثيراً ما عمدت إلى فرض الغرامات والإتاوات على أصحاب المتاجر بغير وجه حق ، وبدون أى تفرقة أو تمييز ، متهمة إياهم من حين إلى آخر بإخفاء السلع واختزانها ومحاولة بيعها بأثمان فادحة بالطرق غير المشروعة . ولا شك أن مثل هذا التدخل فى تجارة سلع لم تكن قد احتكرت بعد ، أساء كثيراً إلى انتظام دولاب العمل .

(١) لا تخدم تلك الهيئات التعاونية أعضاءها فحسب ، بل تبيع لكافة أفراد الشعب فى الجهة التى تقع فيها .

(٢) يرى الكثيرون من الاشتراكيين جواز إباحة التجارة الخاصة الداخلية ما دامت على نطاق ضيق ، وفى السلع التى لا تعد من الضروريات بالنسبة إلى مجموع الشعب .

(٢) أدت الحرب الأهليـة والثورات المحلية الى انعدام روح الثقة ، وزوال عنصر الاطمئنان .

(٣) أصبحت العملة الروسية بتدهور بالغ الشأن ، وهبطت قيمة النقد الشرائيـة هبوطا مريعا وشنيعا . فأصبح المنتجون يأبون أن يبيعوا ما يملـكون من سلع مقابل أوراق نقدية تهبط قيمتها بين يوم وآخر ، بل ومعرضة لأن تزول قيمتها تماما ، خاصة وقد سرى الاعتقاد بأن النظام الجديد يعتزم الاستغناء كلية عن النقود كالأداة الصالحة في المعاملات والمبادلات .

(٤) كان الفلاحون لا يعبأون بتنفيذ الأوامر الصادرة اليهم بصدد قيامهم بتسليم المقادير الفائضة من منتجاتهم الى السلطات والمخازن الحكومية . وكذلك عمد هؤلاء وغيرهم من أهل طوائف المنتجين الآخرين بالمدن الى نظام المقايضة البدائى فى سبيل الحصول على ما يلزمهم من سلع والتصرف فيما لديهم من منتجات .

(٥) صعوبة النقل والمواصلات مما استحال معه فى كثير من الأحيان نشاط التبادل الداخلى بين مختلف المناطق الإنتاجية ، وكان عاملا فى انكماش السوق الداخلية .

(٨) التجارة الخارجية

فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة قراراً يقضى بإيجاد نظام رخص الإصدار والإستيراد تمنحها إدارة القسم الخارجى بقوميسيرية التجارة والصـناعة للهيئات والجماعات التى كانت تقوم بعمليات التجارة الخارجية فى العهد القيصرى . ولكن سرعان ما وضحت الصعاب التى تعترض انتهاج هذه الخطة ، ولذا تقرر بمقتضى المرسوم الصادر فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٨ أن تكون التجارة الخارجية كلها احتكاراً تتولاه الدولة ، وهكذا سرت عملية التأهيل إلى هذه الناحية الحيوية من الإقتصاد القومى . ومن الأمور التى تلفت النظر أن الدولة السـوفيتية حينما خففت بعض القيود

بوأجازت أو تجاوزت عن وجود بعض مظاهر الاقتصاد الرأسمالي خلال فترة تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة.[1] لم تتسامح مطلقاً فيما يختص بالتجارة الخارجية التي لا تزال حتى اليوم إحتكاراً حكومياً. وما من شك أن تلك الدولة ترمي من وراء ذلك العمل إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، كما أنها ترى فيه مزايا قيمة تجعل الإستمساك به أمراً ضرورياً؛ وسنحاول فيما يلي أن نورد بعض الحجج التي يدلى بها في معرض تأييد مبدأ إحتكار التجارة الخارجية:

(١) تنظيم الاصدار والاستيراد بحيث يتمشيان مع حاجات البلاد الحقيقية فلا تستورد سوى السلع التي لا غنى عنها لتنمية شتى جوانب الاقتصاد القومي من زراعة وصناعة ونقل.

وبهذه الوسيلة تتمكن الدولة من أحكام الرقابة والإشراف على العناصر الأساسية التي تتكون منها حياة البلاد الإقتصادية.

(٢) خشي قادة السوفيت أن يؤدى السماح بقيام التجارة الخارجية في أيدى الهيئات الخاصة إلى تشابك الاقتصاد السوفيتي بمثيله الرأسمالي في البلدان الاجنبية، ولما كانت البلاد تجتاز فترة خطيرة من الاضطراب الإقتصادى بسبب الحرب الداخلية والاعتداء من جانب الدول الأجنبية وتناقص الانتاج، كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن ينجح الانتاج السوفيتي في حلبة المنافسة الدولية التجارية. وقد يقول البعض إنه كان في استطاعة الروسيا أن تحقق هذا الغرض عن طريق النظام الجمركي؛ ولكن انتهاج هذا السبيل ليس بالأمر اليسير إذ يؤدى إلى حرب جمركية عنيفة، كما أن نجاحه يتطلب فرض رسوم عالية جداً تصل إلى حد المنع بشأن السلع المستوردة الأجنبية التي قد تنافس المنتجات المحلية وتقضي عليها. فكان في احتكار التجارة الخارجية حماية تامة للانتاج القومي من المنافسة الأجنبية ومن تدخل أثمان السوق العالمية في أثمان السوق المحلية. ولعل من المفيد في هذه

---

(١) أنظر الفصل التالي.

المناسبة أن نضرب المثل بعهد محمد على فى مصر الذى وجد يده مغلولة بصدد تنظيم السياسة الجمركية ورأى نفسه فى الوقت ذاته مضطراً إلى إقامة الصناعات اللازمة فى البلاد وحماية الإنتاج الزراعى من ألاعيب المضاربين فعمد إلى احتكار التجارة الخارجية بحيث سيطر على نحو ٩٥٪ من تجارة الصادرات ، نحو ٦٠٪ من الواردات .(١)

(٣) يصبح من الميسور للدولة أن تستورد السلع التى لا تنافس الصناعة المحلية المؤممة .

(٤) يقوم الاقتصاد السوفيتى على نظام السياسة المرسومة التى تراعى مطالب واعتبارات كافة نواحى الاقتصاد القومى ، ومن الواضح أن تنفيذ مبادىء هذا الاقتصاد الاشتراكى الموجه يصبح من الأمور المستحيلة إن لم يصحبه احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

(٥) يجعل هذا الاحتكار فى مستطاع الدولة أن تعقد الاتفاقيات التجارية بأفضل الشروط وأن تحصل على ما يلزمها من سلع ومواد أولية لا يحصل على مزاياها الفرد أو الهيئة المشتغلة بتجارة الصادر أو الوارد .

(٦) قد تعمد الهيئات المشتغلة بالتجارة الخارجية الى تصدير المنتجات حتى ولو اشتدت اليها حاجة الاستهلاك المحلى اذا كان إصدارها يعود عليها بقدر أكبر من الربح . وهم بطبيعة الحال لا يقدمون على الاصدار إذا لم يكن فيه ربح لهم . والحال خلاف ذلك فى حالة الاحتكار الحكومى إذ لن تعمد الدولة إلى اصدار سوى المنتجات الفائضة عن حاجة البلاد سواء للأغراض الانتاجية أو الاستهلاكية . حقيقة قد تعمل على تشجيع الإصدار على حساب الاستهلاك المحلى ولكنها لا تلجأ الى هذا العمل إلا فى حالة الضرورات القومية القصوى التى تقضى بتقييد الاستهلاك المحلى مقابل الحصول على أشياء لا تتوافر لها فى الداخل . وليس هذا الإجراء بصفة مميزة للاقتصاد السوفيتى فاننا نجد دولا رأسمالية تقيد الاستهلاك المحلى وتشجع

---

(١) راجع كتابنا : التطور الاقتصادى فى مصر ص ٨٦ .

الاستيراد، ومثال ذلك الدولة البريطانية اليوم التي فرضت نوعاً من الحرمان الشديد على الشعب البريطاني لصالح الاستيراد حتى يتسنى لها الحصول على الأشياء الضرورية اللازمة لتنمية الانتاج الذي أصابه العطب الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية . ومن المشاهد أن كثيراً من الحكومات يمنح إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من المنافسة في الأسواق الأجنبية . ولهذا ففي حالة الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية يمكن بيع المنتجات المحلية بالأسواق الأجنبية دون قيمتها الاقتصادية أي بأقل من تكاليف الإنتاج أو بخسارة فنية حتى يمكن الحصول على المواد والسلع التي لا يستطيع الاقتصاد السوفيتي أن ينتظم بدونها . فمثلا يمكن إصدار بعض سلع الاستهلاك وبيعها في الخارج بأثمان تقل عن الأثمان التي تباع بها في السوق المحلية .

(٧) تنظيم التجارة الخارجية بحيث يمكن استخدامها لتحقيق أغراض سياسية ، كأن تجعل الدولة تنشيط تجارتها مع بلد معين مشروطاً بإنشاء العلاقات الدبلوماسية معه ، وكثيراً ما لجأت الحكومة السوفيتية إلى هذا السلاح في أوائل عهدها لتحصل على اعتراف الدول بها . وقد ترى الحكومة من المرغوب فيه إحداث ضغط سياسي على دولة أخرى فتعمد إلى تحويل مشترياتها إلى دولة أخرى ، وهي تستطيع ذلك في سهولة ويسر إذا ما كانت محتكرة التجارة الخارجية .

(٨) القضاء على الضرورة التي تقضي بربط العملة الأهلية بالعملات الأجنبية . ولما كانت الهيئات الحكومية هي التي تقوم بالعمليات التجارية مع الخارج ، ففي هذه الحالة يكون من المستطاع استعمال عملة خاصة لإجراء المحاسبة الخاصة بالتجارة الخارجية . وهذه العملة المخصوصة يمكن استعمالها للتحويل إلى عملات البلاد الأجنبية ، وسنرى في الفصل التالي كيف تمكنت الحكومة السوفيتية من تنفيذ هذه الفكرة .

(٩) وأخيراً ، لم يكن من المنطق أن تحتكر الدولة السوفيتية التجارة الداخلية ، وفي الوقت نفسه لا تحتكر التجارة الخارجية .

وإذا صرفنا النظر عن هذه الاعتبارات العامة والحجج الفنية التى أبدت صحتها التطورات التى شهدها الاقتصادى السوفيتى منذ ذلك الحين ، إلا أن الذى يعنينا من الامر أن مبدأ احتكار التجارة الخارجيـة قد تقرر خلال الفترة التى نحن بصددها ، ولـكن رغم هذا نشاهد أن هذه التجارة بقسميها أى الصادرات والواردات ، قد أصيبت بانهيار شديد خلال السنوات القلائل التالية لانتهاء العصر القيصرى كما يتضح من البيانات التالية :

السـنة	الصـادرات	الواردات
(مقدرة بملايين الروبلات حسب قيمة الروبل سنة ١٩١٣)		
١٩١٣	١٥٢٠,١	١٣٧٤
١٩١٧	١٣٧	٨٠٢
١٩١٨	٧,٥	٦١,١
١٩١٩	٠,١	٣
١٩٢٠	١,٤	٢٨,٧

ويلاحظ أن أدنى الأرقام هى الخاصة بسنة ١٩١٩ وهى التى شهدت ذروة الاضطراب . وهذا النقص فى قيمة كل من الصادرات والواردات يرجع إلى أسباب عدة :

أولا — اضطراب الحياة الاقتصادية بالبلاد والشلل الذى أصاب الزراعة والصنـاعة ، بحيث لم يكن لدى الدولة فائض كاف من الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى ، كما كان الحال قبل الحرب العظمى [1] .

ثانيا — الحصار المضروب على البلاد والروح العدائية من جانب البلدان الرأسمالية التى عمدت إلى نوع عنيف من المقاطعة الاقتصادية .

ثالثاً — بعد عمليات تأهيل الصناعات والمصارف والقروض الخارجية انعدمت ثقة التجار الأجانب فى نزاهة السياسة الروسية فى ذلك الحين .

رابعاً — تدهور قيمة العملة ، وعدم توافر المقادير اللازمة من الذهب للتجارة الخارجية .

(١) راجع الاحصائيات التى أوردناها عن انتاج الزراعة والصناعة .

الفصل الخامس

السياسة الاقتصادية الجديدة

NEP [1]

فى مارس من عام ١٩٢١ وقف لينين أمام المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى وفاجأ الأعضاء بضرورة الإقلاع عن سياسة « شيوعية الحرب » وباقتراح سلسلة من الإجراءات والأساليب التى يراها كفيلة بانتشال البلاد من الهوة التى تردت اليها خلال الفترة (١٩١٧ — ١٩٢١) . تحدث الرجل الى القوم فقال « إننا نعيش فى أحوال من الفاقة والدمار والإرهاق والإعياء مما تنوء به القوى الإنتاجية الرئيسية للفلاحين والعمال ، بحيث يجب مؤقتاً أن نخضع كل شىء لهذا الاعتبار الأساسى وهو ضرورة العمل على زيادة كمية البضائع بأى ثمن . . . ففى الجبهة الاقتصادية خلال محاولتنا الانتقال الى الشيوعية أصبنا حتى ربيع سنة ١٩٢١ بهزيمة أشد خطراً من أية هزيمة سابقة أنزلها بنا كولتشاك أو دينيكين أو بلسودسكى . إن الاستيلاء الإجبارى على المحصول فى القرى ، والطريقة التى عالجت بها الشيوعية مسائل التعمير فى المدن — تلك هى السياسة التى عرقلت نمو الطاقة الإنتاجية للبلاد وثبت فى النهاية أنها السبب الرئيسى فى الأزمة الاقتصادية والسياسية العميقة التى واجهتنا فى ربيع عام ١٩٢١ . إن معنى السياسة الاقتصادية الجديدة إلغاء الاستيلاء على المحاصيل وإبداله بضريبة غذائية ، ومعناه

---

(١) يمكن اعتبار بدء هذه السياسة حينما صدر قرار فى ٢١ مارس سنة ١٩٢١ بإلغاء التوريد الاجبارى للقمح على أن تحل محله ضريبة نوعية . وتتكون كلمة NEP من الحروف الثلاثة الأول من عبارة New Economic Policy الانجليزية ، ونفس الحروف نجدها فى العبارة الروسية التى معناها « السياسة الاقتصادية الجديدة » .

انتقـال فى سبيل إعادة الرأسمالية بدرجة ليست بالقليلة . ولـكنا لا نعرف مقدار هذه الدرجة » . ولـكن لماذا بدت ضرورة هذا التحول ؟ « لقد حان الوقت لـكى نعترف بأن الفلاحين لم يعودوا يطيقون قبول دكتاتورية البروليتـاريا . . . ويأبون أن يضحوا بأنفسهم » ، وأكثر من هذا فقد « ارتكب الحزب أخطاء جسيمة حينما خيل اليـه أنه قادر على النجاح فى محاولته القضاء على ما فى نفوس الفلاحين من غريزة حب التصرف فى انتاجهم لأنهم يعدون هذا حقا لهم وحافزاً لهم على الإنتاج » . وإذن نستطيع أن نستشف السبب الأول فى التغيير المقترح على السياسة السوفيتية ، إنه الرعب الذى كان يملأ نفوس قادة السوفيت ذوى التفكير العملى من أن يغلى مرجل السخط والغضب فى نفوس الفلاحين بسبب ما لقوا من عنت اذ لم يقـدم لهم العهـد الجديد منذ سنة ١٩١٧ سوى الفقر والجوع والحرمان ، فاذا ما اشتـد هذا الشعور وزاد العداء نحو المدينة وأهلها ، حدث الانفجار فعصف بالمدينة وقضى على النظام الجديد .

ولـكن إلغاء القيود المفروضة على الفلاحين وان أدى الى تحسين الحال ، إلا أنه غير كاف فى حد ذاته أو واف بالغرض . إن الفلاحين سيكونون أحراراً فى بيع انتاجهم الذى يتبقى لهم بعد سداد الضرائب العينيـة (أو النقـدية فيما بعد) المقررة ، ولـكنهم يريدون الحصول على السلع الاستهلاكية التى تنتجها الصناعة ، وهذه الأخيرة أو الجانب الأكبر منها قد شمله التأميم فهو ملك الدولة ، وإذن فلابد من العمل على تنظيم الصناعة وزيادة طاقتها الانتاجيـة لأن « الصناعات الـكبيرة الزاهرة تستطيع فى الحال أن تمد الفلاحين بمقدار كاف من السلع أكثر مما كان فى مكنتهم الحصول عليـه من قبل (الثورة) » وبذلك تحقق التبادل الحق السليم بين الفلاحين والصناعة . وفى هذه الحالة وحدها تمتلىء نفوس الفلاحين بالرضاء التام ، ويدركون أن النظام الجديد خير من الرأسمالية » . هنا يتسنى تحقيق الاتحاد بين عنصرى الأمة الأولين وهما أهل الريف وسكان المدن ، والذى

بدونه لا يستطاع إقامة نظام اشتراكي قوى الدعائم . وهذا حافز آخر يفسر ذلك التغيير الذى نبحث أمره .

ولـكن لماذا تخفف القيود عن كاهل الفلاحين ويسمح لهم بالبيع فى السوق الحرة ويشجع عن طريق التبادل حصولهم على ما هم بحاجة اليه من إنتاج الصناعة ؟ لأنه فى هذه الحالة ، ولما يتخلصوا من سيطرة النزعة الفردية المتولدة عن الملكية الخاصة ، يبدو أن العامل الشخصى وهو اجتناء الربح ، فيزدادون إقبالا على العمل فى الأرض فيعظم الإنتاج الزراعى ويهيء لأهل المدن غذاءهم وللصناعة مادة أولية . وإذ تنهض الصناعة والزراعة تنشط التجارة الخارجية وتتسع حركة الإصدار يتلوها استيراد السلع والخامات التى لا بد منها لإنماء الصناعة فالزراعة . وهنا تستطيع أن تجد سبباً آخر يفسر ما طرأ على أساليب السوفيت من تحوير منذ ربيع عام ١٩٢١ . وعلى سبيل التلخيص نقول إن الأغراض التى رمى قادة الروس إلى تحقيقها هى :

(١) تخفيف روح العداء من جانب الفلاحين نحو النظام الجديد .

(٢) تشجيعهم على بذل أقصى ما لديهم من جهد لزيادة الإنتاج الزراعى .

(٣) تنظيم الصناعة المؤممة والخاصة حتى تنهض من كبوتها وتصل إلى مستواها السابق ثم تتخطاه .

وسنتحدث عن فروع الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة الجديدة ، ولـكننا نرى من الأفضل أن نحدد بإيجاز بعض معالم ومظاهر السياسة الاقتصادية الجديدة .

(١) إعادة النقود على أنها الوسيلة القانونية المعترف بها بقصد إجراء التبادل ، وهذا يستتبع بالضرورة أن تعود السوق محل المقايضة ، وأن تثبت العملة .

(٢) السماح للمشروع الخاص بالاشتغال بالصناعة والتجارة داخل حدود معينة ، وإجازة استئجار العمال والمستخدمين .

(٣) منح الفلاحين الحق فى دفع جانب من المحصول عيناً أو نقدا على هيئة ضريبة بدل طريقة الاستيلاء السابقة.

(٤) الاعتراف بمبدأ جزاء ما يؤدى للدولة والمؤسسات العامة من عمل وخدمات.

(٥) إطلاق قدر أكبر من الحرية لجمعيات المنتجين وهيئات المستهلكين التعاونية.

(٦) وهـذا كله مع الاحتفاظ بملكية الدولة وإدارتها لقمم (commanding heights) النظام الاقتصادى من الصناعة والنقل والمصرفية والائتمان.

أحدث إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة ضجة وضجيجا فى داخل الروسيا وخارجها، وقوبل مقدمها بعواطف مختلطة. فقال نفر من زعماء السوفيت الشديدى التعلق بالنظريات إنهـا انحراف عن مبادىء ماركس، وخشوا أن يكون تطبيقها طريقاً لعودة النظام الرأسمالى. أما العالم الخارجى الرأسمالى فنادى بأن هذا التحول دليل ناطق على إخفاق الإشتراكية، وحجة قائمة على استحالة تطبيقها من الناحية العملية، وتوقعوا أن تعود الحال فى الروسيا سيرتها الأولى بعد وقت وجيز[1]. وانقضت الأيام وأخذت الروسيا تسير فى طريقها ولم تعد إلى حظيرة النظام الرأسمالى... فهل كانت السياسة الجديدة دليلا على إفلاس الاشتراكية وتمهيداً لعودة الرأسمالية؟ إن العبارات التى اقتبسناها تظهر لنا الحقيقة التاليـة وهى أن هذه التجربة لم تعدُ كونها إجراء مؤقتا أو علاجا وقتيا لموقف غاية فى السوء. فهى من نوع التاكتيك الذى يقوم به الجيش أحيانا فيرتد إلى حين ثم إذا مااستجمع قواه من جديد استأنف الزحف وجـ وم بقوة أعظم. وخير مانصف به تلك السياسة أنها

---

(١) وممن عبروا عن هذا الرأى بوجوف فى كتابه المشار اليه من قبل (ص ٤٢) والمطبوع سنة ١٩٣٠، فقال « كان التحول إلى السياسة الاقتصادية الجديدة هزيمة للشيوعيين، ولم يكن تحولا بمحض الاختيار عنـد ختام الحرب الأهلية ».

خطوة إلى الوراء استعداداً للسير خطوات إلى الأمام. لقد أغفل بعض الدعاة إلى الاشتراكية، كما لايزالون يغفلون، قوة سيطرة الدافع الذاتي وعنصر الجرى وراء الربح، وأثر التقاليد. هذه العقلية وليدة عصور طويلة فلا يمكن انتزاعها وتحويلها دفعة واحدة، والتحول من نظام إلى آخر لابد أن يسير بالتدريج وبالانتظام وبالإقناع والرضاء، أى لابد له من فترة انتقال تطول أو تقصر حسب الظروف والأحوال.

وأكثر من هذا، ما قيمة وجود أعمال ومشروعات فردية صغيرة فى المدن والريف ما دامت الدولة تملك فى يدها المراكز الاستراتيجية العليا فى الاقتصاد القومى؟ ما أهمية السماح بأمثال تلك الأعمال والمشروعات ما دامت الدولة تملك وتدير النظام المصرفى بأسره، والتجارة الخارجية، ومختلف وسائل النقل والمواصلات، وموارد المعادن، ومصادر القوة المحركة، والصناعات الثقيلة، بل وجميع المشروعات المتوسطة الحجم، وتوجه اتحادات العمال والهيئات التعاونية نحو الغاية المرسومة؟

وإذا قيل إن أصحاب هذه المشروعات الفردية قد يزداد عددهم تدريجاً وتعظم مدخراتهم ويشتد التجميع الرأسمالى عندهم، بحيث يصبحون قوة لها خطرها تستطيع مقاومة أى اعتداء على ميدانهاوامتيازاتها، كان الجواب أن من السهل الحيلولة دون تحقق هذه النتائج إذ تستطيع الدولة أن تأخذ منهم مدخراتهم بوسائل مختلفة كرفع الضرائب من وقت لآخر، وحملهم على المساهمة فى القروض الحكومية، ورفع أثمان المنتجات التى تخرج من المشروعات الحكومية. هذه هى أهم الحجج التى أدلى بها قادة السوفيت فى هذا الموضوع.

ومن الخطأ الظن بأن التفكير فى اتباع سياسة جديدة كان عملا من وحى الساعة، فالواقع يحدثنا بغير ذلك. فى سنة ١٩١٧ تحدث لينين كثيراً عما تموج به البلاد من الفوضى والاضطراب فقال:

« إن حالة الفوضى الحالية ينبغى إبدالها بما يصح تسميته رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة. ولقد وجد مثل هذا النظام فى ألمانيا خلال الحرب،

وأثبت تفوقه بالنسبة إلى التنظيم الاقتصادى السائد حينذاك فى روسيا . وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما كان كيرنسكى لا يزال فى الحكم قال إنه حتى فى ظل حكومة بورجوازية تكون رأسمالية الدولة خطوة متقدمة صوب الاشتراكية . وفى أبريل من العام التالى حينما استوت البروليتاريا على السلطة صرحت بأن رأسمالية الدولة فى مثل تلك الأحوال تقرب من أن تكون إشتراكية . والآن أقول إن نظاماً من هذا القبيل يكون فيه خلاصنا وإنقاذنا ، إذ يعطينا ما ينقصنا وهو : الرقابة والتركيز والنظام الجماعى . . . لا بد أن تنقضى سنوات قبل أن تتعود طبقة رزحت طويلا تحت أعباء الفاقة والجهل ، على الموقف الذى تغير ، فتنظم عملها وتخلق الذين يتولون تنظيم أمورها . إن طريق التعمير طويل ويتطلب عملا شاقاً ومجهوداً متصلا ، مصحوبين بالمعرفة التى لا تتوافر لدينا بالقدر الكافى . إن من الصعب أن نتوقع أنه حتى الجيل الأكثر استنارة الذى سيتلونا سيحقق انتقالا كاملا إلى الاشتراكية » . ولكن ما هى رأسمالية الدولة ؟ « حينما تكون الامتيازات والتأجيرات والتجارة الحرة ونظام التوزيع ونمو الرأسمالية عن طريق الاقتصاد الفردى ، خاضعة لسيطرة الدولة ، فهنا نجد رأسمالية الدولة » .

(١) الزراعة

حينما قررأى الحكومة السوفيتية على اتباع قواعد جديدة فى السياسة الاقتصادية ، كانت ترمى من وراء ذلك إلى التغلب على عدد وافر من المشكلات التى تتطلب الحل السريع الناجع وإلا ترتب عليها ازدياد تدهور الزراعة ، واستحالة تنمية الإنشاء الصناعى ، وازدياد سخط أهل الريف مما يدفعهم إلى الانتقاض على العهد الجديد .

لقد سبق للدولة أن أعلنت ملكيتها للأرض فى كافة أنحاء البلاد ، ولكن هذا التأهيل ظل حبراً على ورق من الناحية العملية حيث كان

الفلاحون يضعون أيديهم على الأراضي يزرعونها وفق النظام الفردي . وقد نجم من عمليات تقسيم الأرض أن أصبحت الملكيات صغيرة في مجموعها ، وهذا الصغر يحول دون إمكان الانتفاع من أساليب الزراعة الكبيرة وبالمستحدثات ونواحي التقدم الفني . وفضلا عن ذلك فالفلاحون الصغار ، وهم إذ ذاك يكوّنون أغلبية أهل الريف ، عاجزون عن تجميع قدر كاف من رأس المال يساعدهم على إصلاح الزراعة ، ولا تتوافر لديهم أسباب التقدم من آلات وماشية بنسبة كافية ، فضلا عما هم فيه من الجهل ونقص التجربة. كان من أثر ذلك قلة الفائض من المحاصيل وبخاصة الغذائية منها ، وهذا أمر يعرض أهل المدن للجوع والضعف ويجعل النهوض بالصناعة الاشتراكية أمراً غير ميسور . ومن المعروف أن سياسة السوفيت كانت تتجه إلى تنمية الاقتصاد القومي وهذا لايتم إلا بالتعاون بين الزراعة والصناعة في بلد يصلح لكليهما لأن كلا منهما يعتمد على الآخر، كما أن نمو الواحد يؤدي إلى تحسين الآخر . وكانت الدولة مالكة للصناعة والنقل وبواسطة إشرافها الدقيق عليهما ، فهي إذن قادرة على رسم خطة لإصلاح الصناعة وزيادة إنتاجها ، وعلى تنفيذ هذه الخطة بقدر كبير من الدقة والضبط . ولكن شيئاً من هذا لاسبيل اليه في الزراعة ، إذ كيف تستطيع رسم خطة للإنتاج الزراعي وتنفيذها مع قيام زراعة فردية صغيرة يتولاها خمس وعشرون مليوناً من من أسرات الفلاحين ؟ إن مثل هذه الخطة ممكنة إذا طبقت نظام الزراعة الجمعية ، ولكن الحكومة لم تكن قد استعدت بعد للإقدام على اتخاذ مثل هذه الخطوة .

وثمت أمر آخر فقد كان من أكبر المسائل الخطيرة ذلك الفارق الهائل بين أثمان المنتجات الزراعية والصناعية وارتفاع أثمان النوع الثاني كثيراً بالقياس إلى أثمان النوع الأول . ومن صالح الحكومة الاقتصادي والسياسي الموازنة بين أثمان النوعين أو التقريب بينهما إلى أكبر حد ممكن ، وهذا يتفق مع صالح كل من عمال الصناعة وفقراء الفلاحين الذين لم يكن إنتاجهم يكفيهم

فى بعض حالات ، أو يساعدهم على الحصول على ماتنتج الصناعة من سلع استهلاكية . ومت الحكومة إلى خفض الأثمان بوجه عام ولكن أغنياء الفلاحين كانوا يرون صالحهم فى بقاء أثمان الغلات الزراعية على درجة من الارتفاع ، وهنا تعارضت مصلحة هؤلاء مع مصلحة الدولة والشعب . ولكن هؤلاء الفلاحين الأغنياء أقدر من غيرهم على إصلاح أراضيهم وزيادة إنتاجهم ، وإذن فمن الخير تشجيعهم على نهج هذا السبيل ، ولكنه سبيل محفوف بالمخاطر لأنه يؤدى إلى ازدياد نفوذهم الاقتصادى والسياسى ، ويصبحون معقلا قوياً للرأسمالية فيتعذر تنفيذ مشروعات إقامة النظام الاشتراكى .

هذه طائفة من المشكلات واجهت السياسة الاقتصادية الجديدة وتعين عليها أن تجد لها حلا . لقد كان أمامها واجبان : الأول تعمير الزراعة وإصلاحها والعمل على زيادة إنتاجها ، والثانى السير بها قدما صوب التنظيم الاشتراكى بصورة عملية . ولما كان الأمر الأول تمس اليه الحاجة بصورة عاجلة ، كان من الطبيعى أن تتجه كافة الجهود نحو تحقيقه .

١) بدأ تنفيذ السياسة الجديدة بإلغاء طريقة الاستيلاء الجبرى على المحصولات الزراعية لأن معناها كما قال لينين « أن تستولى الدولة من الفلاح على كل بود من الحبوب يزيد عما هو فى حاجة اليه يعيش هو وأسرته وماشيته ، ولكى يختزن منه ما يلزم لبذر المحصول الجديد » . وتلا ذلك فرض ضريبة عينية (أى من نفس المحصول) تتناسب مع ملكية الفلاح ، « أما المواد الغذائية والعلف والمواد الخام مما يتبقى للفلاحين بعد دفع الضريبة فلهم الحرية فى التصرف فيه سواء لتحسين ودعم زراعتهم ، أو لزيادة مقدار استهلاكهم . أو ليبادلوه بمنتجات صناعة المصانع والصناعة المنزلية » . وهكذا أجاز القانون للفلاح أن يبيع ما يتبقى له من المحصول بأى ثمن يستطيع الحصول عليه طبقا لقوانين المنافسة واعتبارات العرض والطلب . وقد أثمرت السياسة الجديدة وأدت الى نتائج طيبة . وإزاء هذا النجاح أقدمت الحكومة فى عام ١٩٢٤ على اتخاذ خطوة جديدة وهى السماح

للفلاحين بتـأجير أرضهم واستئجار العمال الزراعيين ، وإن الأرقام التالية لتلقى ضوءا على التقدم الذى حدث فى الزراعة .

(١) زادت المساحة المزروعة الى ١٥٨ مليون فدانا (سنة ١٩٢٢) ، ٢٠٥ مليون فدان (سنة ١٩٢٣) ، ٢١٧ مليونا (سنة ١٩٢٤) ، ٢٣٦ مليونا (سنة ١٩٢٧) أى أقل قليلا من المساحة المزروعة قبيل الحرب [١] :

(٢) حدثت زيادة فى عدد الحيوانات بالشكل التالى : [٢]

نوع الماشية	١٩٢٢ (بالملايين)	١٩٢٥ (بالملايين)
خيول	٢٤,١	٢٧,١
مواشى الأبقار	٤٥,٨	٦٢,١
أغنام وماعز	٩١,١	١٢٢,٩
خنازير	١٢,١	٢١,٨

(٣) كانت قيمة الإنتاج الزراعى الكلية (حسب أثمان ما قبل الحرب) ٧١٥٠ مليون روبل (١٩٢٥ — ٢٦) وهذا يزيد بمقدار ١٥٠٠ مليون روبل عن القيمة فى سنة (١٩٢٤ — ٢٥) ، ويعادل ٩٨,٥ ٪ من قيمة الإنتاج

---

(١) حسن اسماعيل (مصدر سابق) ص ٦٤ ، هبارد « اقتصاديات الزراعة السوفيتية ص ٨٢ — ٨٣ . وكانت المساحه المزروعة سنة ١٩١٣ عبارة عن ١٠٥ مليون هكتار أى حوالى ٢٦٢,٥ مليون فدان حسب البيان الذى أورده ستالين أمام المؤتمر الثامن عشر للحزب .

(٢) حسن اسماعيل ص ٦٥ ، هبارد (المصدر السابق) ص ٨٣ .

الزراعى سنة ١٩١٣ .⁽¹⁾

(٤) غير أن الناحيـــة التى كانت تبعث على التفاؤل والأمل فهى أن محصول الحبوب فى ســنة (١٩٢٥ — ٢٦) بلغ ٤,٨٣٦,٠٠٠ بود بزيادة قدرها ٥٢٢,٤٠٠ بود عن محصول السنة التى قبلها (١٩٢٤ — ٢٥) وينقص عن محصول ســنة ١٩١٣ بمقدار ١٨٦ مليون بود . وهذا تقدم كبير الشأن .⁽²⁾

(٦) بدأت الحكومة فى إصدار القمح سنة ١٩٢٢ وخلال فترة «النيب» ، وصحب ذلك نشاط حركة الاستيراد ، كما يتضح من البيان الآتى (هبارد ، ص ٩٠) .

	٢٤/١٩٢٣	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧
صادرات الحبوب بألوف الأطنـان	٢٦٦	٥٩٩	٢٠٦٩	٢١٧٨	٣٤٤
معدلات الواردات الزراعية: ا) سلع استهلاك مصنوعة	١٧,٢	٢٣,٦	٧٠,١	١٨,٧	٤,٨
ب) آلات زراعية الخ	١٢,٢	٤١,٧	٥٩,٤	٣١,٥	٤٤,٩

ويلاحظ على الجدول السابق أن النقص فى الصادرات فى عام (٢٨/١٩٢٧) راجع إلى عجز المحصول . وقد حدث خفض كبير فى الواردات من سلع

(١)و(٢) Lawton : An Economic History of Soviet Russia, vol I, p'.334

وأورد هبارد (المصدر السابق) ص ٨٣ البيان التالى عن زراعة الحبوب :

	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧
المساحة الكلية المزرعة حبوباً (ملايين الهكتارات)	٦٦ر٢	٧٨ر٦	٨٢ر٦	٨٧ر٣	٩٣ر٧	٩٤ر٧
المساحة الكلية المزرعة قمحاً (ملايين الهكتارات)	١٤ر٤	١٨ر٤	٢٢	٢٤ر٩	٢٩ر٤	٣١ر٢
نسبة القمح إلى الحبوب (٠/٠)	٢١ر٧	٢٣ر٧	٢٦ر٥	٢٨ر٥	٣١ر٤	٣٣ر٤

الاستهلاك المصنوعة وذلك نتيجة الزيادة فى استيراد الآلات الزراعيــة وغيرها .

ومما يلفت النظر بصــدد هذه الفترة أيضاً ازدياد عدد أهل الريف ، وقد كثر الفائض من العمال الزراعيين وتدفقوا على المدن للعمل فى الصناعة ، وبخاصة لأن متوسط أجر العامل الصناعى ارتفع من ٤٢٨ روبلا إلى ٧٣٢ روبلا (سنوياً) فى الصناعة الكبيرة وذلك خلال المدة (١٩٢٤ — ٢٧) . وثمت أمر آخر وهو أنه برغم الزيادة فى عدد مزارع الفلاحين بمقدار ٦٥ ٪ بالقياس إلى ما كان عليه قبل عهد الثورة إلا أن تركيب طبقة الفلاحين أصابه تعديل فارتفع عدد من صغار الفلاحين إلى منزلة الأغنياء ولذلك كان هناك نقص مطرد فى عدد الفلاحين الفقراء تقابله زيادة فى عدد الفلاحين المتوسطين والأغنياء . ولكن فى الوقت ذاته زاد عدد البروليتاريا الزراعية .[1]

---

(١) Baykov : opt. cit p. 136.

وفيما يلى بيان أورده نفس المؤلف (ص ١٣٥) نقلا عن احصاء الجيب الذى أصدرته حكومة الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٢٨ :

	عدد المزارع الفردية (بالألوف)			عدد الأشخاص		
	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦
بروليتاريا	٢١٨٤	٢٤٥٤	٢٥٦٠	٤٠٢٥	٤٥٣٢	٤٧١٣
فلاحون منهم :	٢٠٢٠٩	١٩٩٥٥	٢٠٢١٣	١٠٧٩١٩	١٠٦٥٥٨	١٠٨٠١٠
(ا) فقراء	٠٥٨٠٣	٥٣١٧	٥٠٣٧	٢٥٢٤٥	٢٢٦٦٤	٢١١٠٦
(ب) متوسطون	١٣٦٧٨	١٣٨٢٢	١٤٢٨٠	٧٧٨٧٠	٧٨٨٧٠	٨١٠٤٥
(ج) أرباب أعمال	٨٢٨	٨١٦	٨٩٦	٤٨٠٤	٥٣٥٥	٥٨٥٩

ملاحظة : فسر الاحصاء معنى « أرباب الأعمال » بأنهم يشملون : (ا) الذين يملكون أدوات انتــاج قيمتها أكثر من ١٦٠٠ روبل ، وسواء استأجروا ، أو استخدموا عملا لمدة أكثر من ٥٠ يوما فى السنة (ب) الذين يملكون أدوات إنتــاج قيمتها ٨٠٠ روبل ويستخدمون عمالا مأجورين لأكثر من ٧٥ يوماً فى السنة .

نعرض الآن المحاولات التى بذلت فى سبيل تحقيق نظام الزراعة المشتركة وذلك حتى بداية مشروع السنوات الخمس الأول . فى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ أعلن أن على الدولة أن تقدم كافة أنواع التشجيع المادى والأدبى لنظام الزراعة الجمعية وذلك حتى يتسنى اقامة الاشتراكية فى أقرب وقت ممكن . ولا شك أن هذا يتفق مع وجهة نظر الاشتراكيين وغيرهم من الاقتصاديين بشأن المزايا التى تترتب على اتباع نظام الزراعة الكبيرة . وكذلك خصصت الدولة فى نفس السنة مبلغا طائلا من المال لمساعدة القائمين بالزراعة المشتركة . وقد انتهز هذه الفرصة الكثيرون من فقراء الفلاحين ومن العمال الزراعيين وعمال الصناعة الذين ضاقت فى وجوههم سبل العمل والعيش بالمدن ، فأخذوا ينديجون سويا علهم يستفيدون مما تقدم لهم الحكومة من ماشية وبذور وآلات وأموال يفتقرون اليها لو أنهم أرادوا ممارسة الزراعة الفردية الخاصة . وكانت هناك أنواع ثلاثة من المزارع الجمعية :

(١) مزارع الكومون وفيها يتنازل الأفراد عن كل ما يملكون من أرض ومسكن وماشية ، ويقسمون العمل فيما بينهم طبقا للكفاية والمهارة ويقتسمون ثمرة عملهم ويتناولون غذاءهم سويا فى أماكن عامة أعدت لذلك الغرض ، ويتناقشون مناقشة علنية عامة فى كل ما يتصل بحياتهم . وقد كان عدد مزارع هذا النوع ٩٥٠ مزرعة فى نهاية سنة ١٩١٨ فارتفع الى ٢٠٩٧ مزرعة فى يونية من العام التالى ، ولما كانت الاراضى التى تتكون منها مزارع الكومون مما صودر من أملاك كبار الملاك لذلك كانت أرضها على جانب كبير من الخصب والانتاجية . ولكن سرعان ما أخذ الحماس بشأن هذه المزارع يخبو يوما بعد آخر فقل عددها بحيث لم يزد عن ١٦٨٢ مزرعة فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ (حسن اسماعيل ص ٦٦) .

(٢) مزارع الآرتل « وتتكون بضم الأراضى الزراعية التى يملكها الأعضاء بعضها الى بعض ، وبتوريد ما يكون مخزونا لديهم من المحصولات

ويستبقون مساكنهم التى يعيشون فيها ، والأرض التى تحيط بها لزراعة ما يلزمهم من الخضر والفاكهة ويستبقون كذلك بعض ماشيتهم ، ويعيشون منفصلين كل على حدة ولكنهم يشتركون فى مباشرة الأعمال الزراعية » وهنــاك اتحادات تعاونية عن طريق « تعاون الأعضاء فيما بينهم فى زراعة أرضهم ويستبقون كل ما يملــكون فى ملــكيتهم الخاصة (شرحه ٦٦) . وقد كانت مزارع الآرتل أدنى الى التقاليد الروســية القديمة ولذلك كثر عددها حتى بلغ عشرة آلاف مزرعة فى سنة ١٩٢١ (لوتن ج ٢ ص ٤٦٦) .

(٣) المزارع الحكومية وكان الغرض من انشائها مزدوجا . أما الغرض العــاجل فينحصر فى انتاجها مقادير كافية من الحبوب للتغلب على الأزمة الغذائية بالمدن والناجمة عن الحرب الأهلية والحصار البحرى وامتناع الفلاحين عن تسليم الفائض من انتــاجهم . أما الهدف البعيد فعبارة عن جعل هذه المزارع أشبه بمحطات التجارب لإثبات مزايا الزراعة الكبيرة التى تجرى وفقاً للأساليب العلمية والفنية الحديثة . وقد وصل عدد المزارع الحكومية الى ٦٠٠٠ مزرعة فى سنة ١٩٢١ مساحتها نحو ثلاثة ملايين دسياتين فى بعض الأقوال (= ٧,١ مليون فدان) . ويبدو أن سياسة الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ اتجهت نحو تشجيع الزراعة الفردية فأجرت بعض مزارعها للأفراد ، كما أعطى البعض الآخر على صورة امتيازات لنفر من أصحاب رؤوس الأموال الأجانب . وبالرغم من ذلك لم تندثر المزارع السوفيتية وان كان هناك خلاف حول عددها ومساحتها كما يتضح من البيان الآتى عن سنة ١٩٢٨ :

	تقــدير لوتن [1]	تقدير بايكوف [2]
العدد	٣٣١٨	١٤٠٠
المساحة	٣,٥ مليون فدان	٤,٢٥٠,٠٠٠
العمال والموظفون الدائمون	٩٩,٠٠٠	٣١٦,٨٠٠
الماشية	١,٠٨٨,٢٣٨	٩٩٠,٠٠٠

(١) مصدر سابق ج ٢ ص ٤٦٨ .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٣ وهذا المصدر فى رأينا أقرب إلى الدقة .

ولـكن يبدو أن هذه المزارع كانت تتعرض لخسارة كبيرة إذ قدر دينها للدولة بمبلغ أربعين مليون روبلا (١٩٢٨) بزيادة قدرها ثمانية عشر مليوناً بالقياس إلى سـنة ١٩٢٦ (لوتن ، ج ٢ ص ٤٦٨) . وقد كان عدد المزارع الجمعية ١٦٠٠٠ مزرعة (١٩٢٦/١٩٢٧) تضم نحو مليون من الأسر ومساحتها ٢,٧ مليون فدان وتضاعفت هذه المزارع من حيث العدد والمساحة والأعضاء (فى سنة ١٩٢٧/١٩٢٨) ، وسبب هذا النشـاط أنها نوع من التعاون يلجأ اليه الأفراد لما يتضمنه عن مزايا للتمتع بالتسهيلات التى تمنحها الدولة على هيئة قروض واعفاء من الضرائب .

وفى سـنة ١٩٢٨ كان هناك ٣٣,١٧٩ من مزارع الـكومون والآرتل والجمعيات التعاونيـة فى زراعة الأرض ، وتضم من الأفراد ١٩,٧٢٦,٦٤٣ شخصاً ، ومساحتها الـكلية ٣,٤٥١,٦٥٦ فداناً . (شرحه ٤٦٩) .

وإلى جانب الزراعـة الجمعية كانت هناك أنواع مختلفة من التعاون فى فرع أو آخر من فروع الإنتـاج الزراعى كتربية الماشية والنحل وتقديم التسهيلات المالية وشراء البضائع وبيعها بالقطاعى وصنع مستخرجات الألبان . وقد بلغ عدد جمعيات هذه الأنواع المختلفة ٩٣,٠٠٠ جمعية فى عام ١٩٢٨ وأعضاؤها أحد عشر مليوناً . وقدر أنه فى سنة (١٩٢٦/١٩٢٧) كان ثلث الفلاحين ينتمون إلى جمعيات المستهلكين التعاونية (شرحه ص ٤٧١) .

ومما تقدم يتضح لنا ان المزارع الـكومينية قد أخفقت تجربتها إلى حد كبير ، ولـكن كان النجاح حليف المزارع الجمعية القائمة على أساس التعاون . ولاشك أن هذا النجاح يعد تمهيداً لحركة أخرى تبدأها الحـكومة الـسوفيتية حينما تعمد إلى نظام المشروعات المرسومة لآجال معينة ، وتقصد بها تعميم نظام المزارع المشتركة فى كافة أنحاء الريف الروسى .

(٢) الصناعة

كان من رأى لينين وسواه من الماركسيين أن الانتقـال دفعة واحدة

من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يمكن تحقيقه بنجاح إلا فى بلد بلغ مبلغاً عالياً من التطور الصناعي ، ولهذا كان يعتقد أن نجاح الاشتراكية فى الروسيا ملازم للسرعة التى يتم بها تنمية الصناعة الكبيرة وتحويل البلاد إلى دولة ذات نظام صناعي راق إلى درجة كبيرة ، وذلك كما يقول لأن « الصناعات الكبيرة الزاهرة تستطيع فى الحال أن تمد الفلاحين بمقدار كاف من البضائع أكثر مما كانوا يحصلون عليه قبلا ، وبذا يتحقق التبادل السليم بين انتاجى كل من الزراعة والصناعة . فى هذه الحالة فقط يشعر الفلاحون بالرضاء الكامل ، ويرون أن النظام الجديد خير وأفضل من الرأسمالية » ولأنه « إذا لم تكن هناك صناعة كبيرة مزدهرة قادرة على ارضاء الفلاحين فى الحال بمدهم بما يحتاجون اليه من السلع الصناعية ، لما كانت هناك طريقة أخرى لتحقيق الاتحاد بين العمال والفلاحين ».

ومن الدوافع على السماح للمشروع الفردى بالاشتغال فى الصناعة تمكينه من انتاج مقادير من السلع الاستهلاكية حتى تتوفر المشروعات الحكومية على صنع أدوات الانتاج بنسبة أكبر .

فتنمية الصناعة الكبيرة إذن كان الشعار الذى اتخذه السوفيت حينما بدأوا السياسة الاقتصادية الجديدة . ولتحقيق هذا الهدف فى ظل هذه السياسة رؤى من الضرورى اتباع القواعد الآتية :

(١) تقوم الدولة عن طريق « المجلس الاقتصادى الأعلى » بادارة المشروعات الكبيرة التى فى أعلى الجهاز الصناعي ، وذلك بطريقة رشيدة تكفل التوازن بين النفقة والانتاج . وفى هذه الحالة لا تسمح بادارة أى مشروع كبير إلا إذا توافرت له عوامل النجاح من حيث سهولة الحصول على الخامات والفنيين ورأس المال من مبان وعدد وآلات .

(٢) والمشروعات التى لا تتولاها الدولة مباشرة فتؤجر للهيئات التعاونية أو بعض الجماعات الأجنبية أو الأفراد .

(٣) أما المشروعات التى لا تدخل فى نطاق النوعين السابقين فتغلق لأنها

فى هذه الحالة تعجز عن مواصلة الإنتاج بطريقة إنتاجية . وفى حالة إغلاقها ينقل عمالها إلى المشروعات الأخرى أو يقيدون فى سجلات البطالة حيث تمنح لهم الإعانة المقررة .

(٤) تعاد الى أربابها المشروعات التى لم تؤمم من الناحية العملية برغم صدور القانون الخاص بتأميمها فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

ويدل الإحصاء الذى عمل فى بداية عهد السياسة الاقتصادية على الآتى : (١)

(١) عدد المشروعات الصناعية ١٦٥٫٧٨١ .

(٢) تملك منها الدولة ١٣٫٦٩٧ مشروعا أى ما يعادل ٨٫٥ ٪ من المجموع الكلى للمشروعات ، ولكنها تستخدم ٨٤٫١ ٪ من مجموع العمال فى المشروعات كلها .

(٣) وفى أيدى الهيئات التعاونية ٤٦١٣ مشروعا (٣٫١ ٪) .

(٤) أما المشروعات التى فى يد الأفراد فعددها ١٤٧٫٣٨١ وهى نسبة كبيرة قدرها ٨٨٫٥ ٪ من المجموع الكلى . ولكن عدد عمالها عبارة عن ١٢٫٤ ٪ من مجموع عمال جميع المشروعات .

هذا التغيير الجديد فى معالجة شؤون الصناعة صحبه تنظيم آخر فى الإدارة . ولقد كان من أثر بدء السياسة الجديدة أن حدث رد فعل تجلى فى الاتجاه نحو اللامركزية فى الإدارة بعد انقضاء فترة « شيوعية الحرب » وكان طابعها المركزية الشديدة المحكمة ، وان كان الاستقلال الذى تمتعت به المشروعات استقلالا من الوجهة العملية أكثر من كونه استقلالا أقره القانون . ولكن سرعان ما بدا للعيان أن الخطر فى حالة التطرف فى المركزية لا يقل عنه فى حال الإغراق فى اللامركزية ، فالأمر الأول يقضى على روح التفكير ويجعل من الهيئات المنفذة آلات تتحرك من أعلى ، أما الأمر الثانى فيجعل رسم خطة واحدة للتنسيق بين مختلف المشروعات أمرا عسيرا .

(١) Baykov : Development of the Soviet Economic System, p. 107.

ولهذا أخذنا نلمس منذ ابريل سنة ١٩١٣ اتجاها نحو تكوين الهيئات أو الشركات الموحدة (trusts) وكان منها حينذاك ثلاثة أنواع [١] .

(١) نوع يضم المشروعات المتشابهة والواقعة فى نفس الجهة .

(٢) وآخر تنتظم فى سلكه المشروعات غير المتشابهة فى نفس الجهة .

(٣) أما النوع الثالث فيشمل المشروعات التى يعتبر انتاجها ذا مغزى خاص بالنسبة الى الاقتصاد القومى ، كما هو الحال بصدد صناعتى استخراج زيت البترول والفحم .

وقد ترتب على هذا إلغاء بعض الشركات الموحدة الصغيرة وضمها الى ما هو أكبر منها . وهذه الشركات كانت عبارة عن اتحادات هدفها تركيز النشاط الانتاجى للصناعة الحكومية ، أما تركيز النشاط التجارى بمنع المنافسة بين الاعضاء من حيث توزيع المنتجات والحصول على المواد الأولية اللازمة لسير العمل ، فتتولاه النقابات (syndicates) .

ثم تطور الحال فأصبح هناك نوعان من الاتفاقات . الاول ينظم تحديد المناطق بشأن بيع السلع ، وشراء المواد الخام ، وتعيين الأثمان ، ورسم خطط الإنتاج . أما الثانى فيقوم فعلا بعملية تجارة الجملة فى داخل البلاد وخارجها بالنيابة عن الشركات الموحدة .

غير أن تحديد الاهداف وتنظيم الإدارة مما أوردناه ، لن يستقيم أمره بدون تقوية الأداة العليا الموجهة فى حدود السياسة العامة وطبقا لخطة موضوعة بعد درس عميق . ولهذا صدرت عدة قوانين وتنظيمات جديدة أريد بها دعم تدخل « المجلس الاقتصادى الأعلى » ، وسرعان ما أصبحت الشركات الموحدة تقتصر على تنظيم الجانب الفنى من الإنتاج الصناعى ، وأضحت النقابات لا تعدو كونها أجزاء أو إدارات فرعية تابعة للمجلس الاقتصادى الأعلى الذى أخذ يزداد اضطلاعه بمسئولية تنظيم الإنتاج من ناحيته العامة .

---

[١] سنعود إلى البحث فى موضوع التنظيم الصناعى بقدر أوفى من التفصيل والتحليل .

نتساءل الآن عن النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة بالنسبة الى الصناعة ، وذلك في ختام هذه الفترة وقبل بدء عهد التوجيـه المنظم بصدور مشروع السنوات الخمس الأول . وقبل أن نحاول الإجابة يحسن بنا أن نقدم البيانات والاحصائيات التالية :

(١) تقول المصادر السوفيتيـة إن إنتاج الصناعة كلها في سنة ١٩٢٠ كان يتراوح بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ من انتاجهـا قبل الحرب العظمى . ثم تحسنت الأحوال منذ عهد السياسة الجديدة عاما بعد آخر فكان إنتاج عام ١٩٢٤ / ٢٥) يزيد بنسبة ٤٨ ٪ عن إنتاج عام (١٩٢٣/ ٢٤) ، وزاد إنتاج عام ١٩٢٥/ ٢٦ بمقدار ٣٧ ٪ بالقياس الى ما كان عليه في سنة ١٩٢٤/ ٢٥ ، وقدرت قيمته بمبلغ ٦٩٠٠ مليون روبل أي ما يعـادل ٩٢ ٪ من معيار سنة ١٩١٣ . وللتدليل على عظم وسرعة درجة التقـدم يضرب السوفيت الأمثـال فيقولون إن نسبة الزيادة السنوية بالروسيا سنة ١٩١٣ كانت ٣,٨ ٪ ، والزيادة في الولايات المتحدة ٣,٥ ٪ وفي بريطانيا العظمى ١,١ ٪ ، ولم تزد هذه النسبة في أي بلد (بعد الحرب) عن ٥و٦ ٪ .

(٢) والجدول التالي [٢] يرينا مقدار الانتاج الصناعي مقدراً بملايين الروبلات (على أساس أثمان سنة ١٩٢٦/ ٢٧) :

---

(١) Lawton : An Economie History of Soviet Russia, vol, I, p. 320.

(٢) بايكوف ، مصدر سابق ص ١٢١ .

	السنة ١٩١٣	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣
الصناعة الكبيرة كلها ، ومنها	١٠٢٥١	١٩٢٥	٢٥١٢	٣٨٢٩
(ا) انتاج أدوات الانتاج	٤٢٩٠	٨١٤	١٠٩٠	١٧٨٥
(ب) « « الاستهلاك	٥٩٦١	١١١١	١٤٢٢	٢٠٤٤
	السنة ١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧
الصناعة الكبيرة كلها ، منها	٤٤٦٩	٧٤٣٦	١٠٢٧٧	١٢٠٥١
(ا) إنتاج أدوات الانتاج	١٩٥٩	٣١٢١	٤٣٠٤	٥٣٧٢
(ب) « « الاستهلاك	٢٥١٠	٤٣١٥	٥٩٧٣	٦٦٧٠

ومن البيانات السالفة نحصل على النتائج الآتية :

ا) تقدمت الصناعات بوجه عام تقدماً كبيراً خلال الفترة التي نحن بصددها بحيث أنها قربت من إنتاج سنة ١٩١٣ في نواح أو تجاوزته في نواح أخرى . ومن الامور التي تسترعي النظر أن الزيادة في إنتاج أدوات الادوات أكثر منها في إنتاج سلع الاستهلاك .

ب) نسبة الزيادة السنوية سريعة وكبيرة بالقياس إلى العهود السابقة وإلى الحال في البلدان الأخرى سـواء منها من بلغ شأواً بعيداً في التطور الصناعي أو من أخذ يقوم بمشروعات التصنيع الواسعة الشاملة .

(٣) وظاهرة أخرى لها أهميتها وهي أنه خلال العهد الاول من تطبيق سياسة « النيب » كان الانفاق في رأس المـال متجهاً نحو تجديد رأس المال الصناعي الثابت الذي تعرض للفساد والدمار العظيمين خلال الحرب العظمى وأثناء عهد الثورة والحرب الداخلية . ولكن ، برغم إدارة الدولة للصناعات الاساسية ، فقد أمكن ابتداء من سنة (١٩٢٥/٢٦) تخصيص جانب من الانفاق بقصد توسيع نطاق رأس المال الصناعي وإعداده من جديد ليواجه التقدم المطرد والحاجيات الجديدة ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي .[1]

(١) Boykov : opt. cit. p. 120.

(التقدير بملايين الروبلات)

	٢٦/١٩٢٥		٢٧/١٩٢٦		٢٨/١٩٢٧		السنوات الثلاث	
أعمال الاصلاح	١٥٧,١	٪١٩,٢	١٤١,٩	٪١٣,٣	١٢٠و٤	٪ ٩,٧	٤١٩,٣	٪١٣,٥
التوسع والاصلاح والتجديد	٢٤٦,٩	٪٥٥,٢	٥٩٨و٩	٪٥٦,١	٦٩٠و٥	٪٥٥,٧	١٧٣٦و٣	٪٥٥,٦
الإنشاء الجديد	١٠٠,٣	٪١٢,٣	٢١٩,٢	٪٢٠,٣	٣٢٥,٩	٪٢٦,٣	٦٤٥و٤	٪٢٠و٧
بناء مساكن العمال	١٠٦,٧	٪١٣و٢	١٠٧,٨	٪١٠,١	١٠٣,٤	٪ ٨,٣	٣١٨	٪١٠و٢
الجملة	٨١٠	١٠٠	١٠٦٧و٨	١٠٠	١٢٤٠و٧	١٠٠	٣١١٩	١٠٠

ومن الجدول السابق نلاحظ تناقصا مطردا فى اصلاح القديم ، أما فى نواحى التوسيع والتجديد فالزيادة أكثر من النصف فى سنة (١٩٢٧ — ٢٨) بالقياس إلى سنة (١٩٢٥ — ٢٦) بينما نجد درجة التقدم فى أعمال الانشاء قد زادت أكثر من ثلاثة أمثالها خلال هذين العامين . وهكذا وضع أساس جديد يمكن أن يقام عليه تنظيم صناعى مرسوم ، وبعبارة أخرى مهد السبيل لتنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول .

وفى خلال فترة النيب ارتفع متوسط أجر العامل الصناعى فيما بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ من ٤٢٨ إلى ٧٣٢ روبلا وهذا سبب تدفق عدد كبير من عمال الزراعة أو المدن . والدليل على ذلك ازدياد العمال فى الصناعة الكبيرة من مليون ونصف مليون عامل سنة ١٩٢٤ الى ٢,٤٠٠,٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٧ ، مما ينم عن تحسن مستوى معيشة الصناع بالقياس إلى مستوى أهل الزراعة .

غير أن بعض الكتاب الذين لا ينكرون مقدار هذا التقدم الكبير فى الصناعة الروسية خلال الفترة (١٩٢١ / ٢٢ — ١٩٢٧ / ٢٨) يبدون بعض تحفظات على الاحصائيات والبيانات السابقة ترجع الى الاعتبارات الآتية :

(١) ان النسب المقارنة مع الدول الاخرى رائعة حقاً ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار أموراً عدة منها أن الروسيا لم تكن دولة صناعية كبيرة راقية قبل الحرب ؛ كما أن الروسيا سنة ١٩٢٠ كانت على جانب كبير من التدهور والانحطاط . وفضلا عن هذا فمن غير السليم أن نوازن بين البلدان الصناعية الكبرى لأن معظمها قد استكمل امكانياته الصناعية قبل انتهاء القرن التاسع عشر أو فى مستهل القرن القريب ، ومن الطبيعى إذن أن تكون نسبة التقدم السنوية بعد ذلك صغيرة [1] .

---

(١) لعل إنتاج الفحم بانجلترا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى ما قبيل نشوب الحرب العظمى يعطينا مثلا عن هذه الظاهرة :

=

(٢) برغم أن الصناعة الروسية قد بلغت مستوى ما قبل الحرب فقد كان هناك نقص شديد فى العرض وظل الناس محرومين من الكثير من السلع الإستهلاكية إذا قيس الحال بما هو قائم فى بلدان أخرى كالولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا وفرنسا . وليس من السهل انكار هذه الحقيقة ولكن ينبغى أن نتقبلها مع التحفظ ، فنلاحظ أن هم الروسيا كان أولا بلوغ المستوى الصناعى الذى كان قائماً قبل الحرب وقد حدث ذلك فعلا وما كان معقولا أن يفى بجميع حاجيات الشعب الذى كانت أغلبيته الساحقة محرومة إذ ذاك من هذه السلع ، فضلا عن أنه رغم كوارث الحرب العظمى والثورة والحرب الأهلية فقد زاد عدد السكان سنة ١٩٢٨ بمقدار ٤ ملايين من الأنفس بالقياس إلى سنة ١٩١٣ . وأكثر من هذا كان توزيع القليل من السلع الإستهلاكية مراعى فيه جانب حسن التوزيع النسبى بين مختلف الطبقات والطوائف ، أما التمثيل ببلد كبريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة فينسى أنه فى الوقت الذى فى ميسور أقلية الحصول على كل ما ترغب فيه ، فان هناك الملايين ممن لا يستطيعون الحصول على ضرورات العيش [١] .

السنة	الفحم (بالأطنان)	السنة	الفحم (بالأطنان)
١٨٠٠	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨٩٦	١٩٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٥٠	٤٩ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٠٠	٢٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٨٠	١٤٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩١٣	٢٨٧ر٠٠٠ر٠٠٠

(حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢١٨) .

(١) بعد الحرب العظمى وصلت نسبة البطالة حدوداً كبيرة ، وجيش الصناعة الاحتياطى الذى كان غالباً ما يختفى فى أوقات الرخاء أصبح جيشاً دائماً منذ الحرب . وقد بلغت نسبة المتعطلين فى انجلترا ٨ر٨ ٪ (يونيه ١٩٢٧) ، ٢ر١٢ (فبراير ١٩٢٩) ، وفى ألمانيا ٣ر٢٢ ٪ (فبراير ١٩٢٩) . وقدر عدد العاطلين بالبلدان الرأسمالية الكبرى بنحو ٤٥ مليوناً إذا أدخلنا فى هذا الرقم أسرات المتعطلين . وهؤلاء بطبيعة الحال يصعب عليهم العيش وبخاصة إذا لم يكونوا يمنحون إعانة التعطل : وكان الكثيرون من المتعطلين بالولايات يهيمون على وجوههم بأطفالهم وقفهم وتضيفهم لا يجدون ما يقوم بأودهم . (ابونقيف : الاقتصاد السياسى ترجمة دكتور راشد البراوى ، ص ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٣) .

(٣) يأخذون على التقدم أنه لم يؤد إلى خفض أثمان السلع وذلك راجع إلى أن الاسراف وعدم دقة الادارة كانا عاملين قويين على زيادة نفقة إنتـاج السلعة بحيث كان ثمن بعضها يزيد بمقدار ٢٠٠ ./. أو ٣٠٠ ./. عن ثمن مثيلتها في البلدان الأخرى . ويقال أكثر من هذا إن زيادة الانتاج الصناعي خلال هذه الفترة تمت على حساب أمور أخرى في مقدمتها الشـكوى العامة من انحطاط نوع السلع الروسية ، أي أن السوفيت اهتموا بالكم لا بالكيف . ومن أنواع تعليل ذلك نقص الفنيين وعدم توافر الخبرة لدى الـكثيرين من الذين يتولون شأن الصناعة . وفي هذا الانتقاد الذي أسلفنا إليه الإشـارة قدر كبير من الصـحة ، بل نقول إن نفس هذا النقد وجهه المسئولون عن الصناعة الروسية ، وإليك بعض ما قاله المسيو دزير شنسكي Dzershinski رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٦ :

« اننا نعيش في حالة إسراف لم يسمع بها من قبل ويفوق طاقة ما نملك من دخل ، فمئات الملايين من الروبلات تبدد ، والمضاربة مزدهرة على نطاق هائل لا سابقة له . ان صناعتنا بيروقراطيـة ، وجميع ما تملك الدولة من شركات موحدة ومنظمات للتجارة مثقلة بالألوف من الموظفين الزائدين عن الحاجة وبمصروفات زائدة عن الحاجة . اننا نستهلك ونبدد مقادير هائلة من الزيت والوقود والمواد الأولية بوجه عام . إن من الضروري تغيير النظام كله حتى نجعل الفرد مسئولا » .

(٤) ويعلل هؤلاء الـكتاب كذلك الزيادة البالغة في إنتاج الصـناعة بأن الآلات كانت تعمل بأقصى طاقتها وبأعظم ما تستطيع ، الأمر الذي كثيراً ما أدى إلى سرعة تعرضها للبلى .

(٥) وكذلك يقال إن بعض الصناعات الأسـاسية كان إنتاجها دون مستوى ما قبل الحرب ففي حالة الحديد الخـام ٣٦ ./. ، والسبائك ٥٢ ./. والصلب ٦٢ ./. بالقياس إلى إنتاج سنة ١٩١٣ .

(٦) ومن الانتقادات التي توجه أيضاً عدم توجيه الاهتمام إلى الاكثار

الشديد من السلع الاستهلاكية ، ولكن ينبغى ألا نغفل أمراً له أهميته وهو أنه من الضرورى أولا تركيز الاهتمام فى أدوات الإنتاج حتى إذا نما هذا الفرع من الصناعة بدا أثره واضحاً فى إمكان زيادة الناتج من السلع الاستهلاكية ، وهى سياسة حكيمة من وجهة النظر الاقتصادية فى الأجل البعيد المدى .

ومع التسليم ببعض الانتقادات (وأى نظام يستطيع أن يسلم منها) فان الحساب الختامى للصناعة الروسية فى نهاية عصر السياسة الاقتصادية الجديدة يدل على كسب كبير من ناحية المقدار والحجم ، وان كان الكسب ضئيلا فى جانب النوع . وينبغى أن نذكر أن مثل هذا المظهر مرت به دول كثيرة فهاهى ألمانيا عند ما أخذت بأسباب الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر عمدت الى اقتباس الأساليب البريطانية واهتمت بالاكثار من الإنتاج على حساب جودة السلع مما أكسبها سمعة سيئة فى الأسواق ولم تبدأ فى العناية بالنوع إلا بعد إنقضاء وقت ، وبعد أن وضعت الصناعة على أسس سليمة قوية .

(٣) التجارة الداخلية والخارجية

قلنا إن من أسس السياسة الاقتصادية الجديدة تشجيع التبادل بين منتجات كل من الزراعة والصناعة ، وإدراك هذه الغاية يتطلب تنشيط هذا التبادل ، ولهذا كانت النصيحة التى توجه إلى أنصار الحكم الجديد أن يتعلموا التجارة . وترتب على إلغاء أو تخفيف القيود الكثيرة التى سبق فرضها خلال فترة الحرب الأهلية أن أخذت التجارة الخاصة تنشط سراعا وبدرجة كبيرة ، وساعد على هذه العملية التقدم الذى حدث فى كل من الصناعة والزراعة ، كما أن المشروعات الصناعية الحكومية لم تكن قد نظمت أساليبها الخاصة بشأن تصريف منتجاتها ولهذا السبب لجأت إلى المشتغلين بالتجارة الخاصة ليتولوا عنها مهمة التوزيع والبيع مما در عليهم أرباحاً

كثيرة ومكنهم من تجميع رأس مال يساعدهم على التوسع فى عملياتهم ، الأمر الذى خلق نوعاً من الجزع والقلق فى نفوس بعض القادة السوفيت على ما سنبين فى فصل تال . وقد استمر النشاط يسير فى مجراه حتى إذا ما حلت سنة ١٩٢٣ وجدت البلاد نفسها أمام أزمة من نوع غير مألوف تعرف فى التاريخ الإقتصادى لروسيا السوفيتية باسم «أزمة المقص scissors crisis». وخلاصة الأمر أن التفاوت بين أثمان كل من المنتجات الزراعية والصناعية أخذ يزداد باطراد منذ عام ١٩٢٢ حتى وصل أقصاه فى السنة التالية ، فمع هبوط أثمان الغلات الزراعية بينما زاد ارتفاع أثمان السلع الصناعية . هذا التفاوت أشبه بالحال عندما نفتح المقص فتحاً تاماً فتتسع الفجوة بين طرفيه أو بين السلاحين الذين يكونانه ، وهذا هو منشأ التسمية التى أطلقت على تلك الأزمة .

ويرجع انخفاض ثمن الغلات الزراعية إلى عوامل عدة ، منها أن نشاط الزراعة منذ ابتداء تطبيق مبادىء السياسة الجديدة كان أسرع منه فى حالة الصناعة ، كما أن الضريبة العينية التى تقررت على الفلاحين كانت الحكومة تستخدمها فى إطعام الصناع وأهل المدن بحيث تضاءل المجال أمام الفلاح لتصريف إنتاجه بثمن مرتفع يتناسب مع ثمن السلع الصناعية . أما ارتفاع أثمان المصنوعات فراجع إلى ازدياد تكاليف الإنتاج فى الصناعة نظراً لما ينقصها من نظام وتنظيم . إزاء هذه الظروف أحجم الفلاحون عن بيع فائض منتجاتهم بتلك الأثمان المنخفضة التى لاتتيح لهم الحصول على السلع الصناعية، فضلا عن أن نصيبهم من هذه الأخيرة كان ضئيلا إذ يتمتع الصناع وأهل المدن بالشطر الأكبر منها مع أنهم أقل عدداً بكثير من أهل الريف . ولا ريب أن امتناع الفلاحين عن البيع خطر كبير لأن المدن فى حاجة إلى ما ينتجون من غذاء ، كما أنه لا يجعل تحت تصرف الدولة مقادير كافية من الغلات الزراعية التى تعمد إلى تصديرها بقصد الحصول على مايلزم من سلع وأدوات من البلدان الأجنبية . والاحتجاج بأنهم مضطرون إلى بيع

مايملكون مردود لأنهم يستطيعون أولا ألا ينتجوا إلا ما يكفيهم بعد دفع الضريبـة وفى هـذا إضرار بالإنتاج الزراعى . أما عن حاجتهم من المصنوعات اللازمة لاستهلاكهم فهم قادرون على سدها بالاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية التى يمارسونها فى الريف . وإذن فهم ليسوا أمام عقبة غير ممكن اجتيازها .

أصبح من الضرورى إغلاق طرفى المقص أو إغلاقه تماما إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ولكن الأمر مثير لكثير من المشكلات وتكتنفه الصعاب من نواح عدة . فلو أريد تحقيق ذلك الغرض عن طريق خفض أثمان السلع الصناعية لاشتد الإقبال عليها بحيث يعجز العرض المحدود عن مواجهة الطلب مما يضطر الحال معه فى النهاية إلى رفع الأثمان من جديد . وفضلا عن هذا فخفض الأسعار يحول بين المشروعات الحكومية وبين الإسراع بعملية تجميع المقادير الكافية من رأس المال اللازمة لأغراض الإصلاح والتعمير والتجديد والإنشاء . أما رفع أثمان الغلات الزراعية فسيؤدى إلى فائدة كبيرة ولكنها تعود على طبقة الفلاحين الأثرياء بصفة خاصة فيعظم نفوذهم الاقتصادى ويزداد سلطانهم السياسى تبعاً لذلك ، ويصبحون قوة تهدد النظام الجديد .

وأكثر من هذا فذلك السبيل محفوف بالمكاره لأن معناه الحد من إصدار الغلات الزراعية إلى البلدان الأجنبية . وحتى لو فرض وأمكن خفض أثمان المصنوعات نشأت عقبة وهى أن هذا الخفض سيتناول أثمان الجملة ، أما البيع بالقطاعى فيارسه صغار التجار والمضاربون الذين يستغلون فرصة عدم التوافق بين العرض والطلب وفرصة جهل الجماهير وخصوصـاً فى الريف فيرفعون أثمان البيع بالقطاعى ، وفى هذه الحالة تعود الفائدة عليهم ولا يستفيد المستهلك من ذلك الخفض .

وإزاء هذه المشكلة المعقدة وهى القضاء على الأزمة عمدت الحكومة السوفيتية إلى إجراءات عدة ، فحرصت كل الحرص على تنظيم عملية تصريف

المنتجات الصناعيـة بانشـاء النقابات [راجع ما كتبناه عنها فى القسم الخاص بالصناعة] ، بحيث لم ينقض وقت طويل حتى أصبحت هذه الهيئات تسيطر على تجـارة الجملة بأ كلهـا . وإلى جانب هذا وضعت تنظيما جديداً للصناعة يهدف إلى زيادة الانتاج مع خفض تدريجى ، وإن كان يسيراً ، فى نفقة الانتاج مما يؤدى إلى شىء مثله فى ثمن البيع . وفى الوقت ذاته أصبحت التجارة الخاصة موضع الحقد والـكراهية ، وأخذت السلطات فى تكبيل ممارسيها بشتى القيود ومطاردتهم فى كل مكـان ، وعمدت إلى الهيئات التعاونية المختلفة والمنبثة فى طول البلاد وعرضها وجعلتها تقوم بمـا تقدر عليه من عملية توزيع السلع بالقطاعى لا على أعضائها فحسب ، بل وعلى كافة أفراد الشعب فى المنطقة التى توجد بها . ويمكن القول بأنه لم تحل سنة ١٩٢٩ حتى تم القضـاء على التجارة الخاصة [١] . وكذلك نجد أنه بعد انقضاء نحو

(١) تجارة الجملة منها ٨ر٢١./٠ خاصة (١٩٢٣ — ٢٤)، ٥ر٠٩./٠ (١٩٢٤ — ٢٥) (لوتن ، مصدر سابق ج ١ ص ٣١٢) .

أما فى حالة تجارة التجزئة فقد قدر هوفر النسب المئوية هكذا :

	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	١٨/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧
الهيئات الحكومية وجمعيات المستهلكين التعاونية	٥٧	٦١	٦٢	٩ر٧٥
جمعيات المستهلكين التعاونية	٢٨	٣٣	٣٩	٣ر٥٢
التجارة الخاصة	٤٣	٣٩	٣٣	١ر٢٤

والتقدير الخاص بسنة (١٩٢٧ — ٢٨) يقرب مما أورده بايكوف أيضا (مصدر سابق ص ٦٥) :

	٢٣/١٩٢٢	٢٨/١٩٢٧	
هيئات حكومية	٥١٢	٨ر٢٤٠٨	بملايين الروبلات
» تعاونية	٣٦٨	٢ر٩٣٤١	
تجارة خاصة	٢٦٨٠	٦ر٣٤٠٦	
المجموع الـكلى	٣٥٦٠	٦ر١٥١٥٦	

عام على اشتداد تلك الأزمة أجازت الحكومة للفلاحين أن يدفعوا الضريبة المقررة نقداً ، وبهذا يفتح أمامهم المجال نوعاً ليحظوا بحرية أوسع فى بيع محصولاتهم فى الأسواق بثمن لعله يعوضهم قليلا عن الإرتفاع الموجود فى أثمان السلع الصناعية .

أما فى ميدان التجارة الخارجية فيمكن أن نميز الظواهر التالية :

أولا — ظلت الحكومة السوفيتية محتفظة باحتكارها لهذه الناحية ، وقد سبق أن بينا الأسباب الداعية إلى انتهاج هذا السبيل .

ثانياً — كان الغرض من الصادرات الحصول على ماتحتاج اليه عملية التعمير والبناء من سلع ومواد ، ولم يكن القصد اجتناء أرباح كما هو الحال فى البلدان الأخرى .

ثالثاً — نلاحظ زيادة مطردة فى قيمة الصادرات والواردات بحيث قربت من نصف المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب العالمية بشأن الصادرات وتخطته فى حالة الواردات .

رابعاً — نلاحظ قفزة واسعة من حيث قيمة الصادرات بموازنة القيمة لعامى ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ / ١٩٢٤ وبلغت الصادرات فى السنة الثانية أكثر من أربعة أمثالها سنة ١٩٢٢ والجدول التالى [بايكوف ص٧٥] يفسر الظواهر التى أوضحناها .

= ومن هذا البيان نرى أن نسبة التجارة الخاصة قد هبطت من ٧٦٫٤٠ ٪ تقريبا سنة (١٩٢٢ — ٢٣) إلى ٢٣ ٪ تقريبا فى سنة (١٩٢٧ — ٢٨) . ويلاحظ نفس الكاتب أن عدد المنشآت التجارية كان ٥٠٤٦٦١ (سنة ١٩٢٣) منها ٤٦١١٠٠ للأفراد أى النسبة ٩١٫٤ ٪ ؛ وفى سنة ١٩٢٧ كان العدد الكلى ٦٤٣٢٢٣ منها ٥٠٠٢٧٥ للتجارة الخاصة أى بنسبة ٧٧٫٨ ٪ . مما يدل على التجارة الخاصة أصبحت مقتصرة على دكاكين صغيرة جدا وعلى الباعة المتنقلين . (شرحه ص ٦٥) .

التجارة الخارجية

السنوات	الصادرات (بملايين الروبلات)	الواردات (بملايين الروبلات)
١٩١٣	١٥٢٠,١	١٣٧٤
١٩٢٠	١,٤	٢٨,٧
١٩٢١	٢٠,٢	٢٠٨,٣
١٩٢٢	٨١,٦	٢٦٩,٨
١٩٢٣—١٩٢٤	٣٧٣,٢	٢٣٣,٥
١٩٢٤—١٩٢٥	٥٥٨,٦	٧٢٣,٥
١٩٢٥—١٩٢٦	٦٧٦,٦	٧٣٦,٣
١٩٢٦—١٩٢٧	٧٨٠,٢	٧١٣,٦
١٩٢٧—١٩٢٨	٧٧٧,٨	٩٤٥,٥
١٩٢٨—١٩٢٩	٨٧٧,٦	٨٣٦,٣

خامساً — نلاحظ تغييراً تاماً فى صفة التجارة الخارجية . فقبل الحرب العظمى كانت الروسيا تستورد نسبة كبيرة جداً من السلع الاستهلاكية . أما فى سنة (١٩٢٨ — ٢٩) فأكثر من ٩٠ ٪ من الواردات عبارة عن مواد خام ومعدات رأسمالية ، وهذا دليل على التصميم بصدد تصنيع البلاد وعلى العجز عن الحصول على قروض أجنبية لتمويل هذه العملية . وفى سنة ١٩١٣ كان ١٩,٢ ٪ من الصادرات منتجات صناعية فزادت النسبة إلى ٦٠,٥ ٪ فى سنة (١٩٢٨ — ٢٩) . وبلغ الصادر من زيت البترول فى تلك السنة أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب .

والجدول التالى يدل على مدى التغيير فى صفة التجارة الخارجية [١].

(١) Baykov: The Development of the Soviet Economic System, p. 76.

السنوات	المواد الغذائية	المواد الخام والسلع شبه المصنوعة	الحيوانات	السلع المصنوعة
	قيمة الصادرات (بملايين الروبلات)			
١٩١٣	٨٧٨,٥	٥٢٢,٣	٤٣,٣	٨٤,٩
١٩٢٠	٠,٣	١,١	٠,٠	٠٠,٠
١٩٢١	١,٥	١٨,١	٠,٠	٠,٦
١٩٢٢	٤,٥	٧٤	٠,١	٣,١
١٩٢٣	١٢٥,٢	٧٩	٠,٠	١,٦
٢٥/١٩٢٤	١٧٤	٣٦٥,٤	٢,٤	١٦,٩
٢٦/١٩٢٥	٢٨٩,٤	٣٥٤,١	٢,٩	٣٠,٣
٢٧/١٩٢٦	٣٦٧,٦	٣٧٠,٧	٣,٢	٣٨,٧
٢٨/١٩٢٧	٢٣٤,٧	٤٥٥,٢	٣,٢	٨٤,٨
٢٩/١٩٢٨	٢١٥,٧	٥٥٩,٣	٣,٣	٩٩,٣
	قيمة الواردات (بملايين الروبلات)			
١٩١٣	٢٥٧	٦٦٨	١٧,٦	٤٥٠,٥
١٩٢٠	١,١	٤,٤	٠,٠	٢٣
١٩٢١	٣٣,٨	١٩,٤	٠,٠	١٥٥,١
١٩٢٢	٩٣,٣	٣٩,٩	٠,٠	١٣٦,٦
١٩٢٣	١٠,٥	٧٤,٢	٠,٠	٥٩,٤
٢٥/١٩٢٤	٢٠٣,٥	٣٤٧,٢	٥,١	١٦٧,٧
٢٦/١٩٢٥	٦٥,٧	٤٠٥,٣	٨,٧	٢٣٦,٧
٢٧/١٩٢٦	٥٨,٤	٤٢٥,٣	٨,٦	٢٢١,٣
٢٨/١٩٢٧	١٠٨,٢	٥٠٧,٩	١٠,٤	٣١٨,٩
٢٩/١٩٢٨	٧٢,١	٤٥٥,٩	١١	٢٩٧,٣

فقبل الحرب العظمى كانت الروسيا من أعظم الدول تصديراً للحبوب ، فإذا ما دنا العقد الثالث من نهايته زالت هذه الصفة تماماً . وقد كانت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية تغطى قيمة ما تستورده البلاد من السلع المصنوعة والمواد الغذائية التى لا تنتجها الروسيا أو تنتجها بمقادير غير كافية ، وكذلك بعض قيمة الواردات من المواد الخام والسلع شبه المصنوعة . وهذا الأمر يفسر لنا ظاهرة نلمسها من مراجعة قيمة الصادرات والواردات وهى أن الميزان التجارى كان فى غير صالح الروسيا فى السنوات التى تقل فيها الصادرات من المواد الغذائية (١٩٢٤/٢٥ ، ١٩٢٥/٢٦ ، ١٩٢٧/٢٨) . وكذلك نقصت الواردات من السلع المصنوعة من ٤٥٠,٥ مليون روبل (١٩١٣) إلى ٢٩٧,٣ مليون روبل (سنة ١٩٢٨/٢٩) بينما نسبة الهبوط فى قيمة المواد الخام والسلع شبه المصنوعة أقل من ذلك بكثير كما يتضح من الأرقام الواردة فى الجدول . وزادت صادرات البلاد من السلع المصنوعة من ٨٤,٩ مليون روبل (١٩١٣) إلى ٩٩,٣ مليوناً سنة (١٩٢٨ / ٢٩) ، وبالقياس إلى قيمة الصادرات الكلية فى هاتين السنتين تكون النسبة قد ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه . ومن تحليل مفردات الواردات فى مصادر أخرى نجد أن أكبر نسبة كانت للمواد الخام والمعدات الرأسمالية وهذا دليل على التصميم بشأن تصنيع البلاد ، وعلى العجز عن الحصول على قروض أجنبية لتمويل هذه العملية .

استئناف العلاقات التجارية مع العالم الخارجى :

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الأجنبية . فالمعروف أن العالم الخارجى ظل مقاطعاً النظام الجديد ، ولكنه سرعان ما أقلع عن هذه السياسة بعد أن أخفق التدخل الأجنبى وانهارت الجيوش البيضاء والمقاومة الداخلية ، وبعد ذلك أخذت البلاد الأجنبية تسارع إلى إنشاء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى ،

أو عقد المعاهدات التجارية معه . وكانت الروسيا تتخذ من احتكارها للتجارة الخارجيـة سلاحاً لحمل الدول على الاعتراف بها . ونظراً لاعترافها باستقلال ولايات البلطيق وإعلانها التنازل عن أطماع وامتيازات الروسـيا القيصرية إزاء تركيا وإيران والصين ، كان من الطبيعي أن تبدأ العلاقات التجارية مع معظم هذه البلدان في تاريخ مبكر . وفي ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وقعت اتفاقاً تجارياً مع الحـكومة البريطانية ، كان تمهيداً لنيل الاعتراف السياسي من جانب انجلترا . وفي ١٦ أبريل سـنة ١٩٢٢ عقدت الروسيا معاهدة سياسية مع ألمانيا ، وتضمنت المعاهدة بعض النصوص الاقتصادية . وقد ترتب على اعتراف انجلترا بالاتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٤ أن اتخـذت الخطوة ذاتها بلاد أوروبية عدة مثل إيطاليا واليونان والنمسا والمجر والدول السكندناڤية الثلاث وفرنسا . وهكذا شهدت فترة النيب تقدماً من ناحية استئناف العلاقات السياسـية والتجارية بين الاتحاد السوفيتي والبـلاد الأجنبية ، ولم تحل سـنة ١٩٢٧ حتى كانت له معاهدات تجارية مع ألمـانيا والسويد وإيطاليا واليونان وبولنده وتشـكوسلوفاكيا والنمسا والدنمرك وفنلنده واستونيا ولتوانيا وتركـيا وإيران والصـين واليابان . وكانت الولايات المتحدة ذات علاقات تجارية واسعة مع الاتحاد السوفيتي بالرغم من عدم وجود معاهدة تجارية بين البـلدين ، كما أن اعترافها السياسي تأخر إلى عام ١٩٣٣ . والجدول التالي يبين مراكز الدول الأجنبيـة في تجارة بلاد الاتحاد السوفيتي (٪) : (١)

---

(١) Yugoff : Economic Trends in Soviet Russia, p. 199
وازن هذا الجدول بما ذكرناه قبلا .

النسب المئوية لتجارة الدول مع الاتحاد السوفيتي

(١)

الصادرات إلى	١٩١٣	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧
بريطانيا العظمى	١٧,٥	٣٣,٢	٢٨,٧	٢٩,١	٢٣,٣
ألمانيا	٢٩,٩	١٥,٢	١٦,٥	٢٤,٧	٢٩,٢
هولنده	١١,٧	٣,٦	٣,١	٣,٤	٢,٦
الولايات المتحدة	٠,٩	٤,٩	٤,٥	٢,٥	٣,٥
فرنسا	٦,٧	٣,٨	٥,٩	٨	٦,٤
ايطاليا	٤,٩	٢,٧	٤,٩	٥,٦	٤,١
لاتفيا	—	١٠,٩	٩,٤	٨,٥	١٢,٦
ايران	٣,٨	٥	٥,٢	٥,٤	٥,٧
تركيا	٢,٤	١,٧	٢,٦	١,٩	٢,٢
إستونيا	—	٢,٤	٢,٥	١	٨
فنلنده	٣,٧	٠,٤	٠,٧	١,٥	١,٢
الصين	١,٩	١,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٦
اليابان	٠,١	٢,٢	١,٩	٢	٢,٣
البلاد الاخرى	١٦,٥	١٢,٤	١١,٦	٣,٧	٣,٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(ب)

الواردات من	١٩١٣	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧
بريطانيا العظمى	١٢,٦	١٥,٣	١٨,٦	١٥,٦	٥.٥
ألمانيا	٤٧,٥	١٤,٢	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٩.٥
هولنده	١,٦	٤,٨	١	٠,٨	٠,٥
الولايات المتحدة	٥,٨	٢٧,٩	١٦,١	٢٣	٢٢,١)
فرنسا	٤,١	١,٣	٢,٦	٣,٥	٤,٣
ايطاليا	١,٢	٦,٧	٣,١	٠,٥	١,٤
لاتفيا	—	١,٣	٠,٦	٠,٣	٠,٧
ايران	٣,٢	٧,٢	٥,٨	٥,٤	٥.٣
تركيا	١,٣	٠,٤	١,٣	١,٥	١,٦
استونيا	—	١,١	١,٩	٠,٦	٠,٣
فنلنده	٣,٧	٢,٦	٢	٢,٨	٢
الصين	٥,٥	٢,٣	٤,٣	٤,٢	٣,٨
اليابان	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٥
البلاد الأخرى	١٣,١	١٤,٥	١٧,٩	١٥,٩	٢٢,٥
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن الجدول السابق نلاحظ الأمور التالية :

(١) إحتفاظ ألمانيا بمركزها بصفتها الدولة التى لها النسبة الأولى فى تجارة الروسيا الخارجية ، ولكن بالرغم من هذا فقد هبط نصيبها فى الواردات التى تبيعها إلى الروسيا فى سنة (٢٥/١٩٢٤) إلى أقل من ثلث ما كان عليه قبل الحرب وذلك راجع إلى الإضطراب الاقتصادى الذى أصاب ألمانيا بسبب الحرب العظمى ، ونتيجة لتدهور المارك سنة ١٩٢٣ . ثم تأخذ

الواردات تزيد باطراد ولكنها ، مع هذا ، تقل بمقدار ٤٠٪ تقريباً عما كانت عليه سنة ١٩١٣ .

(٢) هناك ارتفاع واضح وبخاصة فى الصادرات وذلك فى حالة إنجلترا خلال عام (١٩٢٤/٢٥) وهذا راجع إلى استئناف العلاقات السياسية بين البلدين ووجود حكومة من حزب العمال . وفى (١٩٢٧ — ١٩٢٨) يحدث هبوط مقداره نحو الثلثين فى تجارة الواردات ، وتعليل ذلك قطع العلاقات السياسية بين البلدين سنة ١٩٢٧ .

(٣) قفزت الولايات المتحدة إلى مركز الدولة الثانية (بعد ألمانيا) فى تجارة الواردات فزادت حصتها من ٥,٨ ٪ (سنة ١٩١٣) إلى ٢٢,١٪ (سنة ١٩٢٧/٢٨) وهى زيادة كبيرة ، وتفسير ذلك أن الروسيا أخذت منذ العام الأخير تتوسع فى أعمال الإنشاء الاقتصادى وبخاصة فى الصناعة ووجدت الولايات المتحدة الدولة التى تقدم لها الكثير من حاجتها من الآلات والمعدات الرأسمالية .

(٤) هناك زيادة ملحوظة فى نسبة الدول الأسيوية الأربع بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبيل الحرب ، ومع ذلك ظلت هذه البلدان الأربعة تشغل نسبة ضئيلة من مجموع التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى فهى عبارة عن ١٢,٨ ٪ فى حالة الصادرات مقابل ٨,٢٪ سنة ١٩١٣ ، ١١,٢ ٪ فى حالة الواردات مقابل ١٠,٤٪ فى سنة ١٩١٣ .

الفصل السادس

النظام المالي والمصارف

(١٩١٧ – ١٩٢٨)

(١) عهد الحرب الأهلية

يعرف المتتبعون لتطورات الحياة الاقتصادية في بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية كيف استهلت حكومة العمال سياستها الجديدة بتأميم « بنك انجلترا » . ونعلم أن بلاداً كثيرة تملك الدولة فيها البنك المركزي ، وها نحن أولا نسمع أصوات الكثيرين من رجال المال والاقتصاد في مصر ترتفع داعية إلى تملك الدولة للبنك الأهلي وتحويله الى بنك مركزي ، وجاء في خطاب العرش للدورة التي بدأت في ١٢ نوفبر سنة ١٩٤٧ أن الوقت قد حان لكي تنجز الحكومة ما وعدت به من تأميم البنك الأهلي . ومن ذلك نرى أنه سواء في البلدان الرأسمالية أو غيرها ينتشر الاعتقاد بضرورة سيطرة الدولة على جهاز الائتمان بشكل أو آخر لأن في ذلك ضماناً لحسن توجيه الحياة الاقتصادية وتنظيمها . ولما اعتلى السوفيت الحكم في الروسيا خيل لبعض قصار النظر منهم أن المصارف والنقود وما اليها مما ينبغي الاستغناء عنه ، وتوهموا جهلا وقصوراً أن من المستطاع إقامة نظام من « الاقتصاد الطبيعي » . وهذا ظن خاطىء لا يستند إلى الناحية النظرية من أقوال كبار رجال الفلسفة الاشتراكية ، ولا الى الواقع العملي . فماركس يحدث بأن نظام الائتمان سيظل أداة قوية لتنظيم الجهاز الاقتصادي خلال فترة الانتقال من الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج إلى الإنتاج الذي يقوم به العمل الجمعي المشترك ، وما ذلك إلا لأن الرجل ومعه زميله انجلز لم يعتقد

بإمكان التحول المباشر أو السريع من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ولم يتحدث لينين عن إلغاء نظم الائتمان ولذلك قال فى مقال له فى سبتمبر سنة ١٩١٧ إن من أولى الاجراءات التى ينبغى اتخاذها « ضم المصارف كلها لتكوين مصرف واحد تسيطر الدولة على عملياته ، ومعنى هذا تأهيل المصارف » ، لأنه — كما قال فيما بعد — تستطيع الدولة عن طريق هذا التأميم « أن تستعرض كافة عمليات نقل النقود الرئيسية ، وتسيطر عليها ، وتنظم الحياة الاقتصادية ، وأخيراً تتسلم الملايين والمليارات اللازمة للعمليات المالية الكبيرة التى تضطلع بها الدولة دون حاجة إلى دفع عمولة للرأسماليين مقابل الخدمات التى يؤدونها » . وهناك اعتبار آخر أو حافز آخر على التأهيل فى حالة الروسيا ، وهو أنه فى سنة ١٩١٤ كان ما يزيد عن ٤٠ ٪ من رأس مال ثمانية عشر مصرفاً كبيراً ملكا لأصحاب الأموال الأجانب ، وهى ظاهرة يستطيع تقدير خطورتها الذين الذين يدركون أهمية الدور الذى يلعبه إصدار رؤوس الأموال الأجنبية فى سياسة واقتصاد البلدان المقترضة .

وثمت ملاحظة لها أهميتها وهى أنه حينما تكلم الكثيرون من زعماء السوفيت عن تأميم المصارف لم يقصدوا تحقيق ذلك الهدف عن طريق مصادرة أموالها وودائعها وما فيها من نفائس . فى المقال الذى نشره لينين بصحيفة برافدا كتب يقول : « وكثيراً مايخلط الناس فينظرون إلى تأميم المصارف كأنه مصادرة للملكية الخاصة ، وهذا الخلط مرده إلى دعاية الصحافة البورجوازية . . . إن الملكية فى الأموال التى تشتغل بها المصارف والتى تتركز فى تلك المصارف تدل عليها شهادات مطبوعة ومكتوبة تعرف باسم أسهم وسندات وأذونات وشهادات الخ . فمنذ ماتؤمم المصارف أى تدمج كلها فى مصرف واحد تابع للدولة فلن تضيع واحدة من هذه الشهادات . فمن له ١٥ روبلا سيظل مالكا لها بعد التأميم ، ومن له ١٥ مليونا ستبقى له على هيئة أسهم وسندات وأذونات وغير ذلك بعد التأميم » . وجاء فى المقال أيضا « وفى الحقيقة فإن تأميم المصارف لن يترتب عليه بكل

تأكيد أن يفقد فرد من الأفراد كوبكا واحداً » . غير أن الأمور لم تجر وفق هذه الخطة بسبب السياسة العدائية التى سارت عليها المصارف ، فقد حدث أن رفض مدير بنك الدولة أن يدفع للحكومة مبلغ عشرين مليـاراً من الروبلات كانت فى حاجة إليه ، فما كان منها إلا أن سارعت بتعيين قوميسير للبنك . وقد استطاع الأخير أن يتفاهم مع أصحاب المصارف الخاصة على أن يسحبوا من أرصدتهم مبالغ تصل إلى خمسين مليوناً من الروبلات أسبوعياً ، وأن يسحبوا شيكات بما يزيد عن ذلك القدر بشرط أن تستخدم المبالغ المسحوبة لتمويل الصناعة . وفى مقابل ذلك تم الاتفاق على أن تتولى الدولة الإشراف والرقابة على جميع مدفوعات المصارف . ولـكن هذا الاتفاق لم يقدر له طول البقاء إذ فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ صدر قانون ينص على تأهيل المصارف ، وفيما يلى النصوص الواردة فيه :

(١) أصبحت المصرفية احتـكاراً للدولة .

(٢) كافة ما يوجد (بالبلاد) من مصارف مساهمة وبيوت مصرفية تدمج فى بنك الدولة .

(٣) يستولى بنك الدولة على أصول المصارف وخصومها توطئة لتصفيتها.

(٤) ستحدد الطريقة التى بها تندمج المصارف الخاصة فى بنك الدولة بمقتضى قرار خاص .

(٥) تنقل إلى مجلس بنك الدولة الإدارة المؤقتة لشؤون المصارف الخاصة .

(٦) تُـكفل الحماية التامة لمصلحة صغار المودعين .

وبمقتضى القرار الصادر فى ٢٦ يناير ١٩١٨ نقلت الى بنك الدولة جميع أرصدة المصـارف الخاصة ، كما نص على الغاء أسهمها ووقف دفع الأرباح ، وبهذا صفيت المصارف التجارية وأصبحت تابعة للدولة . ولا يفوتنـا أن نذكر أن بنك الدولة تغير اسمه فصار يعرف باسم « بنك الشعب » .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل شملت التصفية بنوك الأراضى المساهمة (٢٤ ديسمبر ١٩١٨) وجمعيات الائتمان بالمدن والأقاليم (مايو ١٩١٩) . وهذه

المؤسسات جميعها كانت تشتغل بأعمال الرهن العقارى ، وقد كانت الديون المستحقة لها تبلغ ٢٥٠٠ مليون من الروبلات .

وفى ٢٢ أبريل ١٩١٩ صدرت القواعد الخاصة بتصفية المصارف الأجنبية ، وبمقتضاها تستخدم أصولها أولا فى دفع المستحق على هذه المصارف للخزانة وبنك الشعب ، وثانيـا للدائنين والمودعين الروس ، وأخيراً للمودعين والدائنين الأجانب . وما يتبقى بعد ذلك يعاد الى أصحاب هذه المصارف .

وفى ديسمبر سنة ١٩١٨ تقرر تأهيل البنك المركزى للائتمان التعـاونى (Narodnyi Bank) وضمه الى بنك الشعب الذى تنقل اليه أصول وخصوم البنك الاول . أما أصحاب رأس مال بنك النارودنى فتقيد أنصبتهم لحسابهم فى بنك الشعب ، وهى عمليـة كغيرها لم تـكن ذات قيمة بسبب التدهور التدريج الذى أصاب العملة الروسية . وهكذا تم ضم جميع المصارف الخاصة فى بنك الشعب الذى أخذ يقوم كذلك ببعض أعمال الإدارات المالية الحـكومية .

غير أن هذا التضخم الشنيع فى أصول ومهام بنك الشعب ، مضافاً إلى فوضى الإنتاج الاقتصـادى وعدم إخلاص بعض الموظفين ، كان سبباً فى اضطراب الأمور إلى حد بالغ . وكذلك سرى الوهن فى الصلة التى كانت تربط البنك بفروعه الـكثيرة ؛ وبسبب فوضى الاحوال فى البلاد أخذت الهيئات المالية فى الأقاليم المختلفة تبسط سيطرتها على فروع البنك وجعلتها من الناحية العملية تابعة لها . وهنا صدر قرار الغاء « بنك الدولة » فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ ، وجاء فيه النص التالى « بما أن تأميم الصنـاعة ركز أهم فروع الإنتاج والتوزيع فى أيدى الحـكومة ، ولما كانت الصناعة والتجارة المؤممتان يجرى تمويلهما عن طريق الميزانيـة العامة ، لهذا لم يعد ثمت سبب معقول لبقاء بنك الشعب » . وبمقتضى القرار نقلت أصول البنك وخصومه إلى « إدارة الميزانيـة والمحاسبة » التى تتولى مع فروعها القيام بالعمليات المصرفية التى لا تزال الحاجة ماسة اليها . وأصبحت هذه الإدارة ملزمة بأن تنهض بواجبين أحدهما يتعلق بالميزانية والآخر باصدار النقد . وهكذا خيل

لبعض رجال العهد السوفيتى الذين تعوزهم الخبرة الفنية أنهم يستطيعون الاستغناء تماما عن نظام الائتمان ، بخلاف ما ذهب اليه ماركس وغيره من قادة الفكر .

كانت المشكلة التى تواجه رجال العهد الجديد الكيفية التى يمكن بها الحصول على الايرادات اللازمة لمواجهة النفقات الضرورية ، وذلك لأسباب عدة :

(١) لم تكن الحكومة مسيطرة على البلاد كلها بسبب الحرب الأهلية والثورات الداخلية .

(٢) بعد تأميم الأرض والصناعة والتجارة أصبحت الضرائب لامعنى لها بالشكل المألوف .

(٣) كان الشعب لايثق بالحكومة حتى يقرضها نظراً لانكارها ديونها وبسبب استمرار التضخم المالى .

(٤) استحالة الحصول على رؤوس أموال أجنبية بعد ما أنكرت الحكومة القروض الخارجية بمقتضى القرار الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ . وكذلك لم يكن من المعقول أن تمد البلدان الرأسمالية يد العون إلى النظام الجديد الذى يتعارض مع مبادئها ومصالحها . وإزاء هذه الظروف عمدت الحكومة إلى المطبعة لاصدار أوراق النقد ، وأنفقت ماتبقى من العهد القديم ، واتبعت العسف فى الحصول على الحبوب والخدمات من الفلاحين وكذلك كان من أبواب الإيرادات الانتاج الذى تخرجه المشروعات التابعة للدولة . ولكن هذا جميعه كان عاجزاً عن مواجهة المصروفات الحكومية المتزايدة ، واطراد العجز من سنة إلى أخرى كما يتضح من الجدول التالى : [١]

---

(١) Baykov : The Development of the Soviet Econmic System, p. 36.

السنوات	الايرادات	المصروفات	مقدار العجز
	(مقدراً بملايين الروبلات)		
١٩١٨	١٥,٥٨٠	٤٦,٧٠٦	٣١,١٢٦
١٩١٩	٤٨,٩٥٥	٢١٥,٤٠٢	١٦٦,٤٤٧
١٩٢٠	١٥٩,٦٠٤	١,٢١٥,١٥٩	١,٠٥٥,٥٥٥

وقد ترتب على هذه الظاهرة ازدياد الصادر من الأوراق النقـدية فبعد أن كان مقداره ١٦,٤ مليار روبل فى سنة ١٩١٧ وصل إلى هذا الرقم الفلـكى تقريباً وهو ١٦,٣٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل فى سنة ١٩٢١ .

وإذا أضفنا إلى الأوراق الصادرة خلال سنوات ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، الأوراق الصادرة فى شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩١٧ (٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل تقريباً) والأوراق الصادرة خلال النصف الأول من سـنة ١٩٢١ (ومقدارها ١,١٧٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل) لـكان النقد الصادر خلال هذه الفترة كلها ٢,٣٢٨,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل .(١)

ومما يلاحظ خلال هذه الفـترة أيضاً وجود عملات مختلفة بعضها من النوع الذى كان من الشكل المألوف فى العهد القيصرى وعصر حكومة كيرنسكى ، والبعض الآخر من « الرموز السوفيتيـة » Sovznaks التى تقرر صدورها لأول مرة بمقتضى قرار ١٥ مايو سنة ١٩١٩ . هذا التضخم النقدى الشديد ، إلى جانب اختلاف أنواع الأوراق المالية وقوتها الشرائية ، أدى إلى نتائج مختلفة أهمها :

(١) اضطراب العلاقة بين العملة الروسية والعملات الأجنبية الأخرى .

(٢) اضطراب الأثمان فى السوق الداخلية .

(٣) فقد الناس ثقتهم فى العملة وأخذوا يعمدون إلى المقايضة فى معاملاتهم .

(١) Arthur. Z. Arnold : Banks, Credit and Money in Soviet Russia, pp. 76 - 77.

(٤) عمد الفلاحون إلى إخفاء محصولاتهم حتى لا يبيعونها بتلك العملة المنهارة . وهذا كان من عوامل اشتداد الأزمة الغذائية فى المدن .

والجدول التالى يوضح النسبة المئوية للزيادة فى حجم العملة الصادرة والأثمان :

السنوات	النسبة المئوية للزيادة فى حجم العملة (الزيادة بالنسبة للسنة السابقة)	النسبة المئوية للزيادة فى مستوى الأثمان (الزيادة بالنسبة للسنة السابقة)
١٩١٧	١٩٨	٦٠٦
١٩١٨	١٢٢	٦٩٠
١٩١٩	٢٦٧	١٣٧٦
١٩٢٠	٤١٩	٦٣٥
١٩٢١	١٤٠٠	١٦١٦

(٥) اختفت موارد الطبقة التى تعيش على دخل أوسندات أورهونات أو إيجار ، وهى الطبقة التى كان فى إمكانها أن تدبر ثورة مضادة تقضى بها على النظام السوفيتى .

(٦) نظراً لهذا التضخم كانت المطابع تعجز عن طبع الأوراق اللازمة لمواجهة ارتفاع الأثمان . كذلك سهل تقليدها ووجدنا ظاهرة جديدة تنحصر فى إسراع الناس فى التخلص من العملة التى يحصلون عليها .

(٧) ومن الظواهر الطريفة إصدار أوراق مالية محلية من جانب الهيئات المختلفة خلاف الحكومة المركزية ، كفروع بنك الدولة والحكومات المحلية والهيئات التعاونية والمصانع والمناجم والجيوش المعادية للثورة .

وفى وسط هذه الظروف العجيبة توهم الخياليون (وما أكثرهم !) أن فى الإمكان قيام اقتصاد لا يكون فيه للنقود ثمت وجود moneyless economy وسعوا إلى ذلك رغم التحذيرات الشديدة التى وجهها إليهم العمليون ومنهم لينين الذى قال «من الخطأ من الوجهة الاقتصادية أن نستغنى عن النقود» .

الحق ، لقد كانت فترة عجيبة مليئة بتلك الأوهام والخيالات التى تشبه ماطالع به على الناس رجال من أمثـال توماس مور وروبرت أوين . ولقد صـدق فردريك إنجلزحين قال «تتم أعمال تنم عن الحماقة والسخف فى وقت الثورة، كما فى أى وقت آخر » .

ولـكن بدء سياسة النيب وضع حداً لتلك الأوهام والسـخافات التى لا تستند إلى الفلسفة النظرية أو حقائق الواقع العملى .

ضرورة النقود فى النظام السوفيتى :

والواقع أن النظام الإقتصادى المرسوم شـأنه فى ذلك شـأن النظام الرأسمالى لا يمكنه الاستغناء مطلقاً عن نظام مالى ومصرفى سليم ، [1] بغض النظرعن وجوه الإختلاف فى الحالين . فالنقود تؤدى وظيفة وحدة الحساب أو المحاسبة unit of account التى بدونهـا يسـتحيل وضع خطة متماسكة الأجزاء والأطراف ، أو الإشراف على مدى تنفيذها ، ذلك أن هذه الوحدة تصبح المعيار الذى تقاس به الموارد المختلفة من مواد أولية ومعدات وعمل ، وتخصص للاستعمالات المختلفة . وبعبارة أخرى تستطيع السلطات المسئولة أن تقدر ما يلزم كل مشروع أو مؤسسة من عناصر الإنتاج على هيئة مبالغ نقدية معينة . ولوحدة المحاسبة أهمية أخرى ذلك أنها تساعد القائمين بوضع الخطة العامة على تقـدير التكلفة أو نفقة الإنتاج ، وبالتالى معرفة ما تمس الضرورة إلى إنتاجه . وتقوم النقود فضلا عن ذلك بمهمة الأداة التى تساعد على توزيع المقادير المحدودة من الموارد الإنتاجية . ولنضرب مثلا لهذا . لنفرض إنعدام النقود مع عدم توافر العمل الحاذق . فلو كان جميع العمال فى هذه الحالة تقدر لهم نسب معينـة متماثلة فى التوزيع لانعدم الدافع للبعض على أن يحذقوا عملهم . ولـكن اسـتخدام النقود يجعل من المستطاع أن تتفاوت معايير الأجور ، وفى هذه الحالة يرى المهندس أو العامل الحاذق أنه

---

(١) راجع الفصل الثانى (ص ٩ — ١٥) من كتاب The Russian Financial System تأليف W. B. Reddaway.

يحصل على أجر أكثر مما يحصل عليه العامل العادى ، وأنه بهذا الأجر المرتفع نسبياً يستطيع أن يزيد ناحية الإشباع الذاتى . وبمثل هذه الطريقة يزداد عدد الفنيين والحاذقين كما تستطيع المشروعات المختلفة إجتذابهم إلى حظيرتها.
وثمت سبب آخر يدعو إلى إقامة نظام مالى سليم ذلك أنه يضع فى أيدينا وسيلة عملية لتوزيع الدخول وللتوفيق بين العرض والطلب ، مادام استخدام نظام البطاقات أمراً غير عملى بصفته إجراء يستخدم بصورة دائمة . وأخيراً يؤدى النظام النقدى إلى تنسيق العلاقات المالية بين مختلف المشروعات والمؤسسات ويهيء لها أداة دقيقة لإتمام المدفوعات . حقيقة هذه المشروعات والمؤسسات ملك للدولة ، وحينما يشترى مشروع من آخر أو يبيع إليه فلا يتعدى الأمر عملية نقل بسيطة بين حساب المشروعين . ولكن ينبغى أن نلاحظ أن المشروعات حينما تقوم بالبيع أو الشراء فيما بينها ، فإن هذا العمل يمثل بالنسبة إليها عمليات حقيقية . كما أنه بواسطة طريقة استخدام النقود فى عملية الحساب هذه بين مختلف المشروعات ، تستطيع السلطات المسئولة أن تراقب المشروعات والمؤسسات وتحكم على مدى كفايتها وتنفيذها للخطة العامة . ومن الملاحظ أيضاً أنه تحدث تغييرات من وقت لآخر خلال السنة فى مقدار رأس المال الذى تحتاج إليه المشروعات من الهيئات أو المصارف المختصة ولهذا لابد من وسيلة لتقديم هذه الإعتمادات ، وبالتالى تتضح الحاجة إلى قيام ما يشبه النظام المصرفى .

(ب) فترة السياسة الاقتصادية الجديدة

منذ ربيع عام ١٩٢١ نلمس تحولا ظاهراً فى سياسة الحكومة المالية بوجه عام. لقد كان الاعتقاد فى السنوات السابقة أن إلغاء النقود أسرع طريق لتحقيق الإشتراكية، أما الآن فقد وضحت حقيقة هامة وهى أنه بدون استخدام النقود كأداة للتبادل يصبح التقدم الاقتصادى مستحيلا. والواقع أن السماح بنشاط المشروعات الخاصة والتبادل التجارى فى عهد سياسة «النيب» يستلزم استقرار الأحوال المالية، ولهذا كان أهم شاغل للحكومة السوفيتية العمل على تثبيت النقد.

١ — موازنة الميزانية:

بدأت الحكومة بالعمل على موازنة الميزانية وذلك عن طريق ضغط المصروفات وزيادة الإيرادات. فتقرر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٢١ أن يُدفع ثمن السلع والخدمات التى تقدمها الدولة للمشروعات والأفراد، ونص القراران الصادران فى ٤، ٢٧ أكتوبر على فصل المشروعات التى تملكها الدولة عن الميزانية العامة ومنحها الحق فى البيع والشراء فى السوق، وأغلقت المشروعات التى لا تحقق ربحاً من عملياتها كما جرى تأجير البعض الآخر للأفراد، وخفضت نفقات الإدارة فى الحكومة والمؤسسات التابعة لها، وفرضت رقابة شديدة على أوجه الإنفاق وأنشئت لهذا الغرض إدارة جديدة عرفت باسم «إدارة المراقبة المالية» واتبع المبدأ الذى يقضى بأن تغطى الميزانيات المحلية مصروفاتها عن طريق إيراداتها.

وبقصد تنمية الإيرادات عمدت الحكومة إلى إعادة نظام الضرائب وتعديله، ولم يكن العمل هيناً بسبب عدم وجود أداة حكومية للضرائب وعدم توافر الخبراء. وكذلك واجهت البلاد مشكلة هامة وهى أيهما أفضل الضرائب المباشرة أو غير المباشرة؟ وتبدو أهمية المشكلة إذا تذكرنا الحالة

الشديدة التى كان زعماء السوفيت يشنونها قبل وصولهم إلى الحكم على الضرائب غير المباشرة قائلين إن عبئها يقع على عاتق الطبقات الفقيرة ، ولهذا كانوا يطالبون بخفضها أو إلغائها تماماً ، ويدعون إلى الاعتماد على الضرائب المباشرة . فلما وصلوا إلى الحكم وأقروا مبدأ تأميم مختلف فروع الاقتصاد القومى وجدوا أنفسهم فى حيرة إذ بزوال الدخول والريع والأرباح لم تعد للضرائب المباشرة أهمية مع أن الضرائب على الأملاك والدخل من أهم أبواب الإيرادات فى البلدان الرأسمالية . وهنا نراهم يغيرون موقفهم ويحبذون الضرائب غير المباشرة بحجة تغير الظروف الاجتماعية،فضلا عن سهولة جباية هذا النوع من الضرائب [١] . ولهذا شاهد عام ١٩٢٢ فرض ٢٥ ضريبة مختلفة (خلاف الضريبة العينية) ، منها خمس ضرائب مباشرة ، ثلاث عشرة غير مباشرة وسبع رسوم متباينة . وفى سنة ١٩٢٣ وحدت جميع الضرائب التى يدفعها الفلاحون باسم « الضريبة الزراعية الموحدة » ، ثم تقرر دفعها نقداً ابتداء من سنة ١٩٢٤ . وفرضت الضرائب المباشرة على غير الزراع (الأفراد والمشروعات الخاصة والحكومية) لأول مرة والبيان التالى يوضح هذه الضرائب المباشرة :

(١) الضريبة الزراعية الموحدة .

(٢) ضريبة التجارة (الحرف) وقد فرضت على جميع المشروعات والأعمال التجارية الشخصية .

(٣) ضريبة الدخل وقد أدخلت فى سنة ١٩٢٢ باسم « ضريبة الدخل والأملاك » على دخل أرباب المهن الحرة الذين لا يدفعون ضرائب أخرى ، والأفراد الذين يعيشون على دخل غير مكتسب ، والسماسرة ، والموظفين الذين تزيد رواتبهم عن مبلغ معين. ومنذ سنة ١٩٢٤ أصبحت هذه الضريبة تفرض على الدخل ، والغرض منها أن تنظم تجميع رأس المال فى المدن ،

(٤) الضريبة على الأرباح الاستثنائية وبدأ تطبيقها فى النصف الثانى

---

(١) Soviet Policy in Public Finance by G.Y. Sokolnikov and Associates, pp. 143-144.

من سنة (١٩٢٥ — ٢٦) على الأرباح الناجمة عن ندرة السلع وارتفاع أثمان القطاعي ، الأمر الذى كان يدر أرباحاً كبيرة على المشتغلين بالتجارة الخاصة .

(٥) الضريبة على الريع على أساس أن الدولة مالكة الأراضى ، وهى حينما تعطى الأرض إلى أحد فإن ذلك يعود عليه بربح ، وهذه الأرباح تتفاوت نتيجة عوامل لا دخل للفرد فيها كالخصب والقرب من الأسواق وغير ذلك . فالسبب فى الضريبة إذن راجع إلى هذه المزايا المتفاوتة ، فضلا عن أحقية الدولة فى مبلغ معلوم يشبه الإيجار نظير منح الأفراد حق استعمال الأرض .

(٦) الضريبة على الميراث (أكثر من ألف روبل) وقد بلغ المتحصل منها ٧٠٠,٠٠٠ روبل فى سنة (١٩٢٦ — ٢٧) .

(٧) وهناك مجموعة من ضرائب مباشرة متنوعة مثل ضريبة الدمغة .

أما الضرائب غير المباشرة فعبارة عن الرسوم المختلفة المفروضة على سلع استهلاكية من الضروريات والكماليات كما يتضح من الجدول التالى :

المتحصل من الرسوم

بملايين الروبلات

	٢٣/١٩٢٢	٢٦/١٩٢٥	٢٨/١٩٢٧
المشروبات (النبيذ ، الكحول ، والبيرة)	١٨,٧	٣٦٤,٢	٦٩٧
السكر	٢٢,٤	١٧٧,٥	٢٤٥
الشاى والبن	٤,٨	٢٢,٧	٢٩,٥
الكبريت	٥	٢١,١	٢٥
منتجات الطباق	١٨,٤	١٢٣,٩	١٦٦,٧
السجاير (ورق وأنابيب)	٠,٦	١,٣	٠,٠٨
الروايح العطرية وأدوات الزينة		—	٨
الملح	١٤,٣	١٧,٦	٣
منتجات البترول	١٠,٨	٣٣,٦	٤١
الشمع	٠,٥	١,٨	٢,٦
المنسوجات	٧,٣	٧٢,٢	١٠٩
الأحذية من المطاط	٠,٢	٥,٦	٢٣

وتحصل الحكومة كذلك على الأموال من المصادر التالية :

(١) الإيرادات الجمركية (٢) أرباح المشروعات والممتلكات الحكومية (مثل المزارع الحكومية والصناعات والغابات والمناجم والمحاجر) . (٣) مختلف وسائل النقل والمواصلات (٤) الإمتيازات الممنوحة للأفراد والهيئات (ومع هذا كان عدد الامتيازات صغيراً) (٥) القروض التى كانت الحكومة تصدرها على الدوام مثل قرض القمح (مايو سنة ١٩٢٢) وقيمته عشرة ملايين بود ، وقرض اليانصيب الحكومى (أبريل سنة ١٩٢٤) بفائدة ٦٪ ومقداره مائة مليون روبل . وقد أصدرت الحكومة ٩ قروض

فى عامى ١٩٢٧، ١٩٢٨ ومقدارها جميعاً ٢٠٧٥ مليون روبل والفوائد تتراوح بين ٨ ٪ ، ١٢ ٪ .[1] وميزة هذه القروض إمكان اشتراك الجميع فيها ، ومثال ذلك أن قرض اليانصيب (١٠ ٪) الصادر فى فبراير سنة ١٩٢٧ صدر فى شهادات قيمة كل منها ٢٥ روبلا ولكن كل شهادة عبارة عن خمسة أسهم قيمة كل سهم منها خمس روبلات . (٦) ويدخل فى عداد القروض أوراق الخزانة التى تصدرها قوميسيرية المالية وكان الغرض منها المساعدة فى حالة قلة الإيرادات وازدياد المصروفات بشكل واضح فى فترات معينة ، وفئاتها ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ روبل بفائدة سنوية قدرها ٦ ٪ ولكنها تصدر لمدة ستة شهور . والبيان التالى يوضح حالة القروض الحكومية فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ :[1]

---

(١) Soviet Policy in Public Finance, p. 273.

	قيمة الاصدار بملايين الروبلات	سعر الاصدار (التعادل ١٠٠)	سعر الفائدة	المدة (بالسنوات)
قرض اليانصيب الأول ١٩٢٢	١٠٠	١٠٠	٦	١٠
« « الثانى ١٩٢٤	١٠٠	١٠٠	٦	٥
« يانصيب الفلاحين الثانى ١٩٢٥	١٠٠	١٠٠	١٢	٢
« اليانصيب الثانى ١٩٢٦	٣٠	٩٦	—	٥
« يانصيب الفلاحين الثالث ١٩٢٧	٢٥	١٠٠	٦	٣
« اليانصيب (١٠ ٪) ١٩٢٧	١٠٠	٩٦	١٠	٨
القرض الأول للتصنيع ١٩٢٧	٢٠٠	٩٦	٦	١٠
« الصناعى الثانى ١٩٢٨	٥٠٠	—	—	١٠
قرض اليانصيب لتعمير الاقتصاد الزراعى ١٩٢٨	١٥٠	—	—	—
قروض ذات فائدة				
القرض الداخلى الأول (٨٪) ١٩٢٤	١٠٠	٩٦	٨	٦
« « الثانى (٨٪) ١٩٢٦	١٠٠	١٠٠	٨	٥
« « الثالث (٨٪) ١٩٢٧	٢٠٠	١٠٠	٨	٥
« « الرابع (٨٪) ١٩٢٨	٤٠٠	١٠٠	٨	٥
قرض ١٩٢٧ (١٢ ٪)	٢٠٠	٩٨	١٢	١٠
« ١٩٢٧ (١١ ٪)	٣٠٠	—	١١	١٠
القروض السائرة				
أوراق الخزانة التى تصدرها قوميسيرية المالية	—	—	٦	—
القروض المضمونة لحكومة الاتحاد السوفيتى				
قرض التعمير الاقتصادى	٣٠٠	١٠٠	١٠	٤و٥
« البنك الزراعى المركزى	١٠٠	١٠٠	٥	١
« قوميسيرية الطرق والمواصلات	٦٠	—	٩	٧
شهادات بنوك الادخار	٣٠	—	—	٦

وتبدو أهمية القروض كأحد المصادر الرئيسية للإيرادات كما يتضح من الجدول التالى الذى يبين مختلف أنواع الإيرادات :

الميزانية العامة

(النسب المئوية للإيرادات)

	١٩٢٥/٢٦	١٩٢٦/٢٧	١٩٢٧/٢٨
ضرائب	٧٣,٨	٧٣,٢	٦٧
إيرادات أخرى غير الضرائب (عدا النقل والبريد والتلغراف)	١٩,٩	١٨,٢	١٦٧,٩
قروض حكومية	٥,٣	٨,٢	١٤,٨
مرحل من السنة السابقة	١	٠,٤	١,١

وبسبب هذه الإجراءات والضرائب المتنوعة والإكثار من القروض واستقرار الأحوال بعد الإصلاح النقدى (الذى سنعرض له) وخفض النفقات الحكومية خفضاً جوهرياً فإن فترة « النيب » لم تكد تدنو من نهايتها حتى أربت الإيرادات على المصروفات ، وبهذا نجحت الحكومة فى القضاء على العجز الفادح فى الميزانية . والواقع كانت هذه الفترة سباقاً ضد الافلاس . والجدول التالى يوضح الخطوات التى تم بها توازن الميزانية (بايكوف ص ٩٥) .

السنوات	الإيرادات	المصروفات
١٩٢٤ — ٢٥	٣٠٠٢	٢٩٦٩
١٩٢٥ — ٢٦	٤٠٦٦	٤٠٥١
١٩٢٦ — ٢٧	٥٣٩١	٥٣٣٥
١٩٢٧ — ٢٨	٦٦٧٠	٦٤٦٥

تعرض الآن لمختلف أبواب المصروفات حتى نستطيع أن نلمس أهم ما تتميز به الميزانية السوفيتية من هذه الناحية . (١)

(١) مصروفات الإدارة :

من المنتظر أن يكون الرقم الخاص بها كبيراً إذا ذكرنا عظم مساحة البلاد وكثرة سكانها وأهمية الدور الذى تلعبه الإدارة فى تنظيم الحياة الاقتصادية . وبالرغم من هذا فإن مصروفات الإدارة لاتشغل نسبة كبيرة فى الميزانية نظراً لأن الإدارة المالية ليست كثيرة التكاليف نسبياً ، فضلا عن أن جهود الحكومة كانت متجهة نحو ضغط المصروفات وتخفيف عبئها. ولذلك بفحص الفترة (١٩٢٢/٢٣ — ١٩٢٧/٢٨) نجد أن نسبة مصروفات الإدارة إلى الميزانية كانت فى تناقص مطرد كما يتضح من البيان التالى :

	١٩٢٢/٢٣	١٩٢٣/٢٤	١٩٢٤/٢٥	١٩٢٥/٢٦	١٩٢٦/٢٧	١٩٢٧/٢٨
المصروفات الإدارية (بملايين الروبلات)	٢١٣,٦	٣٢٧,٣	٣٦٦,٧	٤٧٢,٧	٥٢٢,١	٥٦٣,٣
النسبة المئوية إلى الميزانية	١٤,٤	١٣,٦	١١,٨	١١,٢	٩,٢	٨,٥

(٢) الدفاع الوطنى :

بالرغم من الزيادة فى المبالغ المخصصة لأغراض الدفاع الوطنى إلا أن نسبتها إلى الميزانية الكلية كانت فى تناقص . فبينما ارتفع المبلغ من ٢٣٠,٩ مليون روبل سنة (١٩٢٢ — ٢٣) إلى ٨١٤,٥ مليونا سنة (١٩٢٧ — ٢٨) فإن النسبة المئوية قد هبطت من ١٥,٦ إلى ١٢,٣ أى أقل بكثير مما كان عليه الحال فى العهد القيصرى . ونستطيع أن نوازن بين حالة الروسيا السوفيتية وبعض البلدان الأخرى من مراجعة البيان التالى عن تكاليف

---

(١) البيانات الاحصائية مقتبسة من كتاب Soviet Policy in Public Finance تأليف جريجورى ى. سوكولنيكوف وآخرين (ص ٣١٩ ومابعدها) . وسنعود إلى بحث الميزانية السوفيتية بقدر أكبر من التفصيل فى فصل تال .

الدفاع بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان (التقدير بالروبلات بسعر التعادل لما قبل الحرب) :

بريطانيا العظمى		فرنسا		إيطاليا		الاتحاد السوفيتي	
١٣/١٩١٢	٢٦/١٩٢٥	١٣/١٩١٢	٢٦/١٩٢٥	١٣/١٩١٢	٢٦/١٩٢٥	١٣/١٩١٢	٢٦/١٩٢٥
١٥,٣٣	١٦,٤٧	١٨,٦٢	١٠,٨٣	٦,٥٨	٥,٨٦	٥,٤٤	٢,٤٢

(٣) المطالب الاجتماعية والثقافية :

وهذه الناحية تلعب دوراً هاما فى الميزانية ، ولكن برغم الزيادة فى المبالغ المخصصة إلا أن النسبة المئوية ظلت ثابتة تقريباً خلال هذه المدة . ولكن سنلاحظ زيادة كبيرة منذ عام (١٩٢٨ — ٢٩) .

(٤) النقل : ويشمل ذلك الطرق الحديدية وغيرها من المواصلات وقد خصص لها ٢٠٠٠ مليون روبل سنة (١٩٢٧ ـ ٢٨) وهذا يعادل ٣٠,٢٪ .

(٥) المواصلات البريدية والتلغرافية والتلفونية :

(٦) تمويل الاقتصاد القومى :

وهذا عنصر يميز الميزانية فى أية دولة إشتراكية . والغرض من عملية التمويل هذه مزدوج : فهناك تعبئة الموارد والانتفاع بالمدخرات الفردية (عن طريق الضرائب والقروض) ، ثم إعادة توزيعها على مختلف فروع الاقتصاد القومى ، وتبلغ النسبة المئوية ١٩,٧ ٪ فى سنة (١٩٢٧ ـ ٢٨) ، ولكن ترتفع النسبة إذا أضفنا مايختص بالنقل والمواصلات ، كما يتضح من الجدول التالى (بملايين الروبلات) :

	٢٣/١٩٢٢	٢٤/١٩٢٣	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧
تمويل الاقتصاد القومى	٢٤٦و١	٢٦٦,٢	٤٠٩و٧	٥٦٣و٣	٩٠٤	١٣٠٥و٢
النقل والمواصلات	٥٥٠,٧	٧٨٢,١	١٠٣٠,٤	١٤٧٢,٥	١٩٠٦و٩	٢١٧٨و٤
تنظيم الزراعة والصناعة والتجارة	٨٣و١	٧٧,٥	١٠٢و٧	١٥٤و٥	١٧١و٧	١٩٨,٤
مصروفات أخرى	٣٢,٣	٧٥و٧	١٣٥,٣	٤٤و٨	١٥٠و٧	٩٠,٣
المجموع الكلى	٩٠٦،٢	١٢٠١,٥	١٦٧٨,١	٢٢٣٥,١	٣١٣٣و٣	٣٧٧٢,٣
النسبة المئوية إلى الميزانية	٦١,٢	٥٠و١	٥٣و٩	٥٣	٥٥و٧	٥٦

(٧) القروض الحكومية ونلمس زيادة مطردة .

(٨) وهناك نواح أخرى كالإعانات للميزانيات المحلية وتكوين الاحتياطى الحكومى كما يتضح من الجدول التالى :

المصـــــروفات

	(بملايين الروبلات)						النسبة المئوية		
	٢٣/١٩٢٢	٢٤/١٩٢٣	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧	٢٣/١٩٢٢	٢٥/١٩٢٤	٢٨/١٩٢٧
الحكومة المركزية	١٤,٩	٤٧	٧٨,٧	١٠١	١١٢,١	١٢٢,٣	١	٢,٥	١,٨
الحكومة الداخلية والقضاء	١٣٢,٣	١٦٠,٢	١٨٢,٣	٢٦١,٤	٣٠٣,٣	٣٤٠,٥	٨,٩	٥,٩	٥,١
المالية	٦١,٨	١١١,٨	٩٦,٤	٩٩,٩	٩٧,٨	٩٢,٥	٤,٢	٣,١	١,٤
العلاقات الخارجية	٤,٦	٨,٣	٩,٣	١٠,٦	٨,٩	٨	٠,٣	٠,٣	٠,١
الدفاع	٢٣٠,٩	٤٠٢,٤	٤٥٠,٨	٦٠٦,٢	٦٩١,٥	٨١٤,٥	١٥,٦	١٤,٥	١٢,٣
الحاجيات الاجتماعية والثقافية	٩٦,٩	١٣٦,١	٢٠٧,٤	٢٧٨,٩	٣٦١	٤١٤,٩	٦,٥	٦,٧	٦,٣
النقل	٥٢١,٣	٧٢٩,٣	٩٣٤,٣	١٣٣٩,٨	١٧٤٦,٤	٢٠٠٠	٣٥,٢	٣٠,١	٣٢,٣
المواصلات البريدية والتلغرافية والتليفونية	٢٩,٤	٥٢,٨	٩٦,١	١٣٢,٧	١٦٠,٥	١٧٨,٤	٢	٣,١	٢,٩
تمويل الاقتصاد القومى	٤٠,١	٢٦٦,٢	٤٠٩,٧	٥٦٣,٣	٩٠٤	١٣٠٥,٢	١٦,٢	١٣,٢	١٩,٧
القروض الحكومية	٤,٢	٧٥,٢	٦٩,٧	١١٧,٦	١٠١	٢٩٣,٦	٠,٣	٢,٣	٤,٤
اعانات للميزانيات المحلية	٧٧,٩	٢٤٢,١	٤٢٥,٦	٦٣٦,٤	٩١٦,٣	٩٣٥,٢	٥,٣	١٣,٧	١٤,١
ما عدا ذلك	٤٨,٥	١٢٨,١	٤٣,٣	٦,٩	١٧,٦	٢٣,٨	٣,٣	١,٤	٠,٣
احتياطى الحكومة	١٧,٥	٣٦,٨	٩٨,٨	٤٥	١٥٠,٧	٩٠,٣	١,٢	٣,٢	١,٤
المجموع الكلى للمصروفات	١٤٨٠,٣	٢٣٩٨	٣١٠٢,٤	٤١٩٩,٧	٥٥٧١,١	٦٦١٩,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(٢) عودة النظام المصرفى

انشاء بنك الدولة :

فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٢١ افتتح « بنك الدولة » الجديد أعماله والغرض منه « أن يساعد عن طريق الائتمان والعمليات المصرفية الأخرى فى تنمية الصناعة والتجارة والزراعة ، وذلك فضلا عن تركيز العمليات النقدية ، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الأخرى لقيام تداول نقدى سليم » (المادة الأولى من قانون إنشاء البنك) . ويتكون رأس المال المرخص به من منحة قدمتها الخزانة قدرها ٢٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الروبلات الورقية . وعلى البنك أن يخصص جانباً من أرباحه لتكوين احتياطى له أو فائض ، وفى حالة ما إذا أربت الخسائر فى سنة ما على الاحتياطى فإن العجز يقيد لحساب قوميسيرية الشعب للشؤون المالية وتسده الميزانية العامة . والبنك جزء من هذه القوميسيرية ويخضع مباشرة لرئيسها الذى يوجه سياسة البنك العامة ويعتمد سعر الفائدة ومصاريف العمولة والقواعد الأساسية للعمليات المصرفية . وينبغى أن تقدم اليها التقديرات السنوية عن المصروفات فضلاعن التقارير المالية التى يعدها البنك حتى يصادق عليها . وهو يعين أعضاء مجلس إدارة البنك ، أما رئيس المجلس فيعينه مجلس قوميسيرى الشعب بناء على توصية قوميسير المالية . وخول للبنك حق منح قروض تجارية قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل (مقابل ضمان) للمشروعات الحكومية والتعاونية والمزراعين والمشروعات الخاصة ، والقيام بكافة عمليات الائتمان التى تمارسها المصارف ، وشراء وبيع البضائع مقابل عمولة ، وشراء وبيع الأوراق المالية والعملة الأجنبية والمعادن النفيسة (وكل ذلك لحسابه) ، وبشرط ألا تزيد الأرصدة المعدة لذلك عن ثلث رأس مال البنك ، وأن يقبل الودائع من مختلف الأشياء لمدة لا تزيد عن خمس سنوات . وخول لمجلس الإدارة أن يعين لجنة للقروض والخصم ، تضم ممثلين لمختلف المصالح الحكومية وفروع

الاقتصاد القومى. وللبنك أن ينشىء فروعاً له ومكاتب ووكالات فى العواصم والمدن ، وأن يقيم بيوت المقاصة Clearing houses فى المركز الرئيسى وبالفروع المحلية . ولكن نلاحظ أن البنك لم يمنح حق إصدار الأوراق النقدية وهذا حرمه من السيطرة اللازمة « لقيام تداول نقدى سليم » . ويختلف عن بنك الدولة القديم فى أنه يمنح قروضاً طويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل . وكذلك أجيز له أن يشترى السلع وبيعها لحسابه وهذا يخالف المبادىء المصرفية السليمة لأنه فى هذه الحالة ينافس عملاءه ، فضلا عن أن واجبه ينحصر فى إبقاء الأثمان فى المستوى الذى يتفق وصالح الاقتصاد القومى بوجه عام . ويمكن تعليل مظاهر النقص هذه بأنه كان مصرفاً تجاريا وللاستثمار وليس بنكا مركزيا بالمعنى المفهوم . وكذلك بسبب اضطراب الأحوال الاقتصادية كان لابد من أن يقدم البنك القروض الطويلة الآجال حتى يتسنى له أن يعاون فى إنهاض الاقتصاد القومى . ويرجع السماح له بالمتاجرة فى السلع إلى صعوبة الاتصال بين المراكز الكبرى والمدن الصغيرة .

بدأت الحكومة زيادة رأس مال البنك حتى وصل إلى ١٣٠,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل فى أول نوفبر سنة ١٩٢٢ . وتقرر كذلك أن تودع كافة المشروعات والمؤسسات الحكومية أموالها فيه (التى تزيد عن المصروفات الجارية) . وحتم على المؤسسات الحكومية والتعاونية أن تودع به ماتحت يدها من عملات أجنبية ، ولما كان له حق شراء وبيع الذهب والعملات الأجنبية لهذا أخذت تتركز فيه مقادير الذهب والعملة الأجنبية . وبمرور الوقت زادت ودائع البنك زيادة كبيرة كما يتضح من الجدول الآتى :



ودائع بنك الدولة والقروض وأعمال الخصم

(١٩٢٤ — ١٩٢٨)

« مقدرة بملايين الروبلات فى أول أكتوبر من كل سنة »

	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
(١) المشروعات الحكومية					
ا — الصناعة الحكومية	٤٧,٤ (٢٧٩,٣)	١١٦,٥ (٦٢٠,٥)	١٠٨,١ (٩٧١,٣)	١٠٥,٧ (١٢٤٦,٢)	١٨٨,٧ (٢٠٢١,٨)
ب — التجارة الحكومية و(المختلطة)	١٥ (٥٨,١)	٣١,٦ (٣١٩,٣)	١٦,٦ (١٦٤,٦)	٢٠,٤ (٢٠٤,٨)	٢٦,٣ (٢٣٢,٧)
حـ — النقل	١١,٩ (٢٤)	٤٩ (٦٨,٣)	٢٤,٩ (١٧٣,٥)	٣٩,١ (١٨٩,٢)	٥٠,٧ (١٤٦,٤)
ء — الاقتصاد الزراعى	٠,٥ (١)	٠,٦ (١,٥)	٠,٤ (١,٤)	— —	٣,١ ٣
المطاحن وتجارة الحبوب	—	—	—	—	(٦,٩)
هـ — منظمات أخرى إدارية واقتصادية	٧٦,٧ (٦,٦)	١٠٥,١ (٢٠,٨)	١٥٣,٥ (٤٦,٢)	٢٢٧,٩ (٦٠,١)	١٠٧,٣ (٤٥,٨)
المجموع الكلى للمشروعات الحكومية	١٥١,٥ (٣٦٩)	٣٠٢,٨ (٩٣٠,٤)	٣٠٣,٥ (١٣٥٧)	٣٩٣,١ (١٧٠٠,٣)	٣٨٣ (٢٤٩٩,٩)

(تابع) ودائع بنك الدولة والقروض وأعمال الخصم

(١٩٢٤ — ١٩٢٨)

« مقدرة بملايين الروبلات فى أول أكتوبر من كل سنة »

	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
(٢) المنظمات التعاونية	٨,٢	٢٣,٧	٢٤,٣	٣١,٣	٦٥,٦
	(١٤١,٥)	(٢٤٢,٤)	(٢٤٥,٩)	(٢٩١,٩)	(٤٠١,٧)
(٣) الأفراد والشركات الخاصة	٨,٨	١٩,٢	١٨,٧	١٩,٨	٢١,٩
	(١١,٢)	(٣٢)	(٢٣,٢)	(١٥,٩)	(١١,٤)
(٤) مشروعات ومنظمات أخرى	—	٧,٨	٢٣,٤	—	—
	—	(٠,٧)	(١,٤)	—	(٥,٢)
غير موزعة بين ١ — ٤	٠,٨	—	—	٨,٤	٤,٧
	(٣,٥)	(٦,١)	(٢٨,٢)	(١٦,٤)	(٢٣,٤)
مؤسسات ائتمان	٣٢,٧	٣٦	٤٥,٦	٣٣,١	٧٦
	(٧٣,٣)	(٢١٣,٥)	(٢٤٦,٨)	٣٢٦	(٣٢١,١)
ودائع قوميسيرية المالية	١٠٦,١	٣٥٣,٣	٤٤٧,٢	(٣٨٤,١)	—
الميزانية العامة والمحلية	—	—	—	—	(٧٠٩,١)
اتحادات العمال ومنظمات الحزب الخ	—	—	—	—	٤٢,٢
المجموع الكلى للودائع	٣٠٨,١	٧٤٢,٨	٧٦٢,٧	٨٦٩,٨	١٣٠٢,٥
المجموع الكلى للقروض وأعمال الخصم	(٥٩٨,٥)	(١٤٢٥,١)	(١٩٠٢,٥)	(٢٣٥٩)	(٣٢٦٢,٧)

ويلاحظ أن أغلب الودائع كانت ملكا للخزانة ومختلف الإدارات الحكومية ومؤسسات الائتمان والطرق ووسائل المواصلات . أما ودائع الأفراد فكانت نسبتها تافهة ولم تزد عن ١٫٧ ٪ في سنة ١٩٢٨ . وكذلك كانت ودائع أرباب الأجور والرواتب تصل إلى البنك عن طريق قوميسيرية الشؤون المالية . ولكى يجتذب البنك الودائع كان يدفع عنها فائدة تختلف حسب مدة الإيداع ، وهذا يخالف المعمول به في بنوك الإصدار بالبلاد الرأسمالية حيث لاتدفع فائدةعن الودائع . وقد زادعدد فروع البنك ومكاتبه حتى وصل إلى ٤١٧ في أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ . إلا أن أعظم ماأدى إلى تفوق نفوذ بنك الدولة كان القرار الذى خوله حق إصدار الأوراق النقدية.

غير أن هذا البنك لم يكن الوحيد في الميدان ، بل قامت إلى جانبه مصارف أخرى سنعرض لأمرها بعد قليل ، وكانت هناك منافسة بينها وبينه ولهذا تقرر في ٢٤ يناير عام ١٩٢٤ إنشاء هيئة في بنك الدولة باسم « لجنة المصارف » رئيسها رئيس مجلس إدارة البنك (أو من يمثله) وتضم ممثلين لمجالس إدارة المصارف الأخرى ، وممثلين لقوميسيرية الشؤون المالية للاتحاد السوفيتى والمجلس الاقتصادى الأعلى وقوميسيريات التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ولجنة رسم المشروعات (جوسبلان) . وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة تنسيق أعمال مختلف مؤسسات الائتمان في البلاد ، ودراسة المسائل المتعلقة بسياسة الائتمان العامة وتوزيع الاعتمادات على مختلف فروع الاقتصاد القومى .

وفى ١٥ يونيه ، ٢٠ يونيه من عام ١٩٢٧ صدرت قوانين جديدة لتحديد العلاقة بين بنك الدولة والمصارف الأخرى بحيث أصبحت له الزعامة على النظام المصرفى في البلاد كلها . وخول له حق الإشراف على طريقة انفاق ما يقدمه من الاعتمادات للمصارف الأخرى وعلى الكيفية التى توزع بها هذه الاعتمادات على فروع الاقتصاد القومى طبقاً للخطة العامة . ونصت القرارات على أن تقوم المصارف الأخرى بإيداع احتياطياتها الحرة في البنك

وحددت كذلك الهيئات التي يقوم البنك باقراضهـا وهي المؤسسات الائتمانية ، والعمليات التي تجرى في الحبوب والمواد الخام ، وطرق المواصلات والمشروعات التجارية الحكومية ذات الأهمية بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي أو الجمهوريات التي يتكون منها وكذلك المشروعات التي يغلب عليها رأس المال الحكومي ، وأكبر المشروعات الصناعية والهيئات التعاونية . أما البنوك «المتخصصة» فتمنح قروضاً طويلة الآجال في داخل النطاق المحدود لها ، كما أن لها أن تمنح قروضاً قصيرة الآجال للهيئات التي لا تستطيع الحصول على مثل هذه القروض من بنك الدولة . ومن الصعب المبالغة في بيان أهمية هذا القانون فالواقع أنه قرر زعامة بنك الدولة ، كما ركز فيه عملية منح القروض ذات الآجال القصيرة .

البنوك « المخصصة » :

بعد إنشاء بنك الدولة أخذت مصارف أخرى في الظهور بقصـد أداء عمليات معينة نظراً لعجز الأول عن مواجهة كافة الأعباء اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة ، ومن ذلك « البنك التجاري — الصناعي » و « البنك التجاري الرومي » وهدفه اجتذاب رأس المـال الأجنبي ليتعاون مع رأس المال السوفيتي في توسيع نطاق الائتمان والتجارة الخارجيـة وقد تحول في سنة ١٩٢٤ إلى « بنك التجارة الخارجية » . وفي أول اكتوبر سنة ١٩٢٧ كان بالروسيا ٤٠٠ مصرف .

	عـدد		بملايين الروبلات		
	البنوك	الفروع	الميزانية الـكلية	اعتمادات وقروض	ودائع
بنك الدولة	١	٤١٨	٤٨٤٤,٧	٢١٣٥,٢	٩٢٦,٢
بنوك تعاونية	٢	٨١	٢٧٧,٥	١٥٩,٦	١٠١
بنوك البلديات	٥١	١٢٧	٩٣٢,٨	٧٣٢	٢٢٣
البنوك الزراعية وجمعيات الائتمان الزراعى	٧٦	١٩٥	١٤٦٨,٧	١١٢٨,٧	٨٤,٨
البنك التجارى الصناعى	١	٣٤	٦٨١,٧	٣١٢,٢	١٣٠,١
بنك التجارة الخارجية	١	٥	١٧١,٧	١٠٧,٧	١٦,٨
بنك تمويل عملية الـكهربة	١	١	١٩١,٢	—	—
جمعيات الائتمان	٢٨٩	٢٨٩	٦٠,٣	٣٣,٨	٢٢,٧

وكذلك نشطت حركة الادخار بعد الإصلاح النقدى فزاد عدد صناديق الادخار بالشكل التالى :

السنة	عدد صناديق الادخار	عدد المودعين	المجموع الـكلى للودائع	
أول أكتوبر ١٩٢٤	٧٤٨٢	٥٣٧,٤٠٦	١١,٢٠٠,٠٠٠	روبلات
« « ١٩٢٥	٩٧٥٦	٨١٧,٧٣٥	٣٣,٤٩٣,٠٠٠	
« « ١٩٢٦	١١٣٦٠	١,٣١٥,٠٥٣	٩٠,٤٦٨,٠٠٠	
« « ١٩٢٧	١٤٥٨٩	٢,٢١١,٧٣٠	١٨٦,٩٦٩,٠٠٠	
« « ١٩٢٨	١٦١٧٠	٣,٨٢٦,٨٠٠	٣١٤,٨٠٠,٠٠٠	

(٣) تثبيت النقد واصلاح عام ١٩٢٤

كانت التدابير التى أسلفنا الإشارة اليها مقدمة لتثبيت العملة ، وقد تمت هذه العملية على مرحلتين . ففى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ خول لبنك الدولة حق إصدار وحدة نقدية جديدة تعرف باسم شرفونتز chervonetz على أن يتكون غطاء هذه العملة من ٢٥٪ من الذهب والعملة الأجنبية ، ٧٥ ٪ من أذونات قصيرة الأجل . وحدد سعر الوحدة على أساس عشر روبلات ذهبية (بسعر ما قبل الحرب) ، مع النص على قابلية استبدالها بالذهب ولكن « أجل ذلك إلى أجل غير مسمى » . وكذلك حددت النسبة بين هذه الوحدة الجديدة والدولار الأمريكى والجنيه الإسترليني وظلت هذه النسبة قائمة وثابتة ما عدا تعرضها لتقلبات طفيفة. وكان الغرض من هذه العملة استخدامها فيما تدفعه الدولة أو ما يدفع لها فى الحالات التى ينبغى أن تكون فيها المدفوعات بالذهب . ومثال ذلك أن المصدّر الروسى الذى يحصل على مقدار من الدولارات أو الجنيهات الاسترلينية يأخذ مقابلها فى بلده مقداراً مماثلا من الشرفونتزى على أساس سعر التعادل وهو شرفونتز واحد مقابل خمس دولارات . وهكذا أصبحت هناك عملتان إحداهما ثابتة وهى الشرفونتز التى أصبحت واسطة التبادل الرئيسية فى عمليات التجارة الخارجية وعمليات التجارة الداخلية الكبيرة بالمدن ، والأخرى الروبل الروسى الذى كانت قيمته تهبط باستمرار مما أدى إلى ارتفاع سعر التبادل بين العملتين على الدوام . وكان الروبل الروسى يستخدم فى العمليات التجارية الداخلية المتوسطة أو الصغيرة ، كما كان العملة السائدة بالريف ، وذلك إلى أن يحين الوقت الذى تحل محله عملة ثابتة محدودة على أساس الشرفونتز. ولكن فى أواخر سنة ١٩٢٣ بدأ الموقف يسوء منذراً بالخطر، ذلك أن الفلاحين حينما رأوا تلك العملة تتدهور باطراد ولمسوا التباين الواسع الحد بين أثمان كل من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية أخذوا

يقللون معاملاتهم مع المدن وهو أمر خطير للغاية إذ معناه عجز أهل الأخيرة عن الحصول على الحبوب والمواد الغذائية . ولما كانت التجربة أثبتت عدم جدوى الحلول النصفية والمسكنات لهذا كان لا بد من إجراء حاسم لعلاج ذلك الموقف ، ولا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى عملة ثابتة يطمئن اليها الناس فى كافة أنحاء البلاد . وقد وجه قوميسير المالية سوكولنيكوف Sokolnikov تحذيراً فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ من استمرار ذلك الحال ودعا إلى ضرورة القيام بإصلاح نقدى شامل . ولقد وجهت الاعتراضات إلى المقترحات التى تقدم بها وقال الناقدون ألا لزوم لاختزان الذهب فى خزائن بنك الدولة أو قوميسيرية المالية بقصد تثبيت النقد ، وإنما يجب استخدامه لإقامة الصناعة وتنميتها . وقالوا إن توازن ميزان التجارة الخارجية فى حالة ثبات العملة لا مصلحة للبلاد منه لأنه يعرض الصناعة الحكومية للخطر . غير أن هذه الحجج كانت غير سليمة من وجهة النظر الاقتصادية ولذلك وافقت اللجنة المركزية للحزب فى بداية سنة ١٩٢٤ على وجهة نظر الحكومة .

الاصلاح النقدى فى سنة ١٩٢٤ :

فى سنة ١٩٢٤ تمت المرحلة الثانية من عملية تثبيت النقد ، فصدرت مجموعة القرارات التى تعرف باسم قانون إصلاح النقد ، وهو ما يعد من أبرز الأعمال التى حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة . وفيما يلى خلاصة لأهم القواعد التى اشتمل عليها ذلك الإصلاح :

(١) نص القرار الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ على أن تقوم الخزانة بإصدار عملة ورقية جديدة State Treasury Notes (Gosudarstvennye-Kaznacheis kie Bilety) من فئات قدرها روبل واحد وثلاث وخمس روبلات « ذهب » ، ويكون لهذه العملة الجديدة حق الإبراء القانونى . أما المقدار الذى يكون من هذه العملة فى التداول فتحدده مقتضيات التجارة ومطالبها . ولكى يمكن الحيلولة دون الإسراف فى

إصدار هذه العملة مما ينجم عنه التضخم تقرر ألا يزيد مقدارها فى أول كل شهر عن نصف المقدار الكلى من المتداول من عملة الشرفونتز فى نفس التاريخ (بعد خصم ما على الخزانة من ديون للبنك) . وقد عدل هذا التحديد فيما بعد فأصبحت النسبة ٧٥ ٪ ثم ١٠٠ ٪ من مقدار عملة الشرفونتز المتداولة . وزيادة فى الاحتياط ضد حدوث التضخم كان تحديد مقدار كل إصدار جديد من أوراق الخزانة هذه من اختصاص مجلس العمل والدفاع ، كما تعين على قوميسيرية الشعب المالية — وهى الهيئة المختصة بإصدار هذه العملة — أن تصدر تقارير وبيانات شهرية عن مقاديرها الصادرة . ولم يشرح هذا القرار إلى العلاقة التى تكون بين أوراق الخزانة المالية والشرفونتز ، غير أن بنك الدولة أصدر الأوامر لفروعه ومكاتبه بإجراء التبادل الحر بين العملتين على أساس أن كل عشرة من أوراق الخزانة تعادل شرفونتزاً واحداً .

(٢) نص القرار الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ على وقف طبع و إصدار « الرموز السوفيتية » (sovznaks) . أما الموجود منها فيظل مقبولا فى المبادلات والمعاملات إلى أن يتقرر إبدالها . وقد صدر فى ٧ مارس سنة ١٩٢٤ بيان بشأن تحديد السعر لهذه الرموز وبذلك لم يمض قليل حتى اختفت من التعامل وأصبحت من أحداث التاريخ .

(٣) تقرر بمقتضى القرار الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤ إصدار عملة فضية من فئات ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ كوبك ومن فئات ½ ، ١ روبل . وكذلك تسك عملة نحاسية من فئات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ كوبك . ونص على أن روبلا واحداً من العملة المعدنية يساوى روبلا من العملة الورقية الجديدة . أما حق الإبراء القانونى فحدد لغاية خمس روبلات بالنسبة إلى العملة الفضية من فئات ١ ، ½ ١ روبل ، وبثلاث روبلات فيما عدا ذلك . ولوحظ أنه بعد ظهور العملة المعدنية أخذت تميل إلى الاختفاء نظراً لإقدام الناس على اختزانها وهذا هو الأثر السيكولوجى بعد سنوات عاش خلالها الناس فى

ظل عملة تتدهور باطراد وبسرعة . ولم يقلع النـاس عن اقتناء واختزان النقود المعدنية إلا بعد أن أيقنوا أنها ستظل نظاماً ثابتاً .

وقد أعقب قانون الإصلاح العمل على تثبيت مستوى الأثمان عن طريق تنظيم الثمن والتدخل فى سـوق السلع . وكذلك صدر قرار بتثبيت سعر الصرف مع الدولار الأمريكى والجنيه الإنجليزى . وفى سنة ١٩٢٧ تولى بنك الدولة القيام بعملية إصدار العملة الجديدة وبذلك زال الفارق بينها وبين الشرفونتز تدريجاً . ولا شك أن تثبيت النقد كان من أكبر العوامل التى عاونت — بالإضافة إلى غيرها — على انتعاش الاقتصاد القومى .

النقد المتداول

(بملايين الروبلات)

السنة	عملة الشرفونتز	أوراق الخزانة	المجموع الكلى
٢٣/١٩٢٢	—	١٥٦,٩	١٥٦,٩
٢٤/١٩٢٣	٢٠٧,٤	٧٤,٥	٢٨١,٩
٢٥/١٩٢٤	٣٤٦,٥	٢٨٠,٧	٦٢٧,٢
٢٦/١٩٢٥	٦٥٢	٤٩٠,٩	١١٤٢,٩
٢٧/١٩٢٦	٧٨٠,٦	٥٦٢,٦	١٣٤٣,٢
٢٨/١٩٢٧	٩٨٩,٨	٦٣٨,٥	١٦٢٨,٣

الفصل السابع

الخلاف بين قادة السوفيت

والتحول عن سياسة « النيب »

حققت السياسة الاقتصادية الجديدة الأغراض المرجوة منها من حيث تعمير فروع الاقتصاد القومى وإعادة الثقة المالية على ما أوضحنا فى الفصول السابقة . ولكن لم يمض وقت طويل بعد ابتداء تلك السياسة حتى امتلأت البلاد بأولئك الذين يجرون وراء الربح ويسعون إلى اجتنائه بكافة الطرق ، وكثرت المشروعات الخاصة فى كل مكان وزادت أرباحها ، وزاد عدد الفلاحين الذين يعيشون عن طريق استئجار عمل الآخرين وارتفع فريق منهم — كثر أفراده باطراد — إلى منزلة الأثرياء وعظم نفوذهم الاقتصادى والسياسى . وهكذا شهدت البلاد جيشاً كبيراً من صغار التجار والمضاربين والمرابين والفلاحين المتوسطين والأغنياء . وقد أثارت تلك الظاهرة الخوف فى النفوس ، وخشى الكثيرون نشوء طبقة جديدة وبخاصة فى الريف ذات ميول فردية وقادرة على النمو وتجميع الأموال بحيث تصبح خطراً يهدد كافة المحاولات التى تبذل لإقامة نظام اشتراكى . ولما اجتمع المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعى فى عام ١٩٢٤ وقف زينوڤيف Zinoviev يعبر عن هذا الجزع وينبه الأذهان إلى الخطر الماثل ويحذر منه ، فقال : « هناك طبقة بورجوازية جديدة آخذة فى النمو ، وهى طبقة لها طابعها الخاص بها . لقد ألقينا بها من الطابق الخامس ، ولكنها عادت إلى النهوض والوقوف على قدميها من جديد ، وهى الآن حية تسعى . وهى ليست شابا ، كما أنها ليست رجلا . ورأسها لايتناسب مع جسمها، كما أن الجسم غير متناسب مع الرأس

ولكن المعجزة وحدها هى التى تستطيع أن تحول بينها وبين أن تذب وتخرج عن الطوق فى وسط البيئة التى خلقتها السياسة الاقتصادية الجديدة . فهل تخطت السياسة الاقتصادية الجديدة الحدود التى رسمت لها من قبل ؟ » . ويبدو أن هذه الطبقة البورجوازية الجديدة قد أحست بقوتها تزداد يوماً بعد آخر، وأخذت لا ترى حرجاً فى إظهار روح العداء للحكومة السوفيتية والمقاومة لأساليبها وسياستها . وكأنما أراد زينوفيف أن يدلل على تلك الحقيقة فروى ما حدث أثناء انعقاد مؤتمر من المهندسين فى لينينجراد حيث نهض أحد الحاضرين يتحدث عن حقوق الإنسان ويقول : « يصرح الشيوعيون أن نظامهم سيظل قائماً إلى الأبد . وهذا خطأ قاتل . إن النظام الشيوعى إجراء اقتصادى مؤقت ، وإن القول بأن العمل وحده سيكون القوة المسيطرة بالعالم قول لا يستند إلى الصدق ، كما أنه شعار يحد من حريتنا ويغل أيدينا . إن الفكر الحر من جانب الرجل الحر هو القوة التى تحكم العالم . هذا هو الشعار الذى نعمل فى ظله، ولهذا السبب نطالب بحقوق الإنسان » . ولا شك أن هذه الانتقادات كانت تعبر عن آراء عدد كبير من الناس امتلأت نفوسهم سخطاً على سياسة التقييد والضغط فى مختلف نواحى الحياة السياسية والاقتصادية ، ووجدوا فى فترة « النيب » فرصة لا بد من متابعتها بقصد إقرار الحريات وإطلاق المجال . وكان مصدر الخوف أن تلك البورجوازية الجديدة أصبحت تشمل طوائف مختلفة من المواطنين : حقيقة كان أغلب أفرادها من التجار الذين يمارسون التجارة الخاصة (وكانوا يعرفون باسم nepmen) ، ولكنها كانت كذلك تضم جماعات من الموظفين السابقين ، والطلاب ، والعمال الذين أندرجوا فى زمرة البيروقراطية ، والشيوعيين الذين هجروا الحزب أو طردوا منه . ويقول لانسلوت لوتن إنه لم تكن هناك حرفة لم يدخل فريق من أربابها فى نطاق هذه الطبقة الوسطى الجديدة .

وهنا بدأ التحول فى سياسة الحكومة السوفيتية وأخذت الإجراءات تترى تباعاً بقصد القضاء على رجال المشروعات الخاصة ، ومن ذلك منح

المزايا والتسهيلات للهيئات والمشروعات الحكومية والتعاونية ، ورفع معدلات الضرائب على المشروعات الخاصة بغية امتصاص معظم أرباحها والقضاء عليها . وكذلك عمدت السلطات الى استخدام وسائل العنف والقسوة كالسجن والنفي إلى الأنحاء السحيقة والمصادرة وغير ذلك .

كان ستالين خلال الفترة التالية لموت لينين يعمل على تقوية مركزه ونفوذه ، وإليه يعزى النصح بالتسهيلات التى منحت للفلاحين (على ما أوضحنا) ، فأخذت المعارضة له ولجماعته وللسياسة الاقتصادية تنمو وتشتد حتى أصبحت حقيقة مادية ملموسة . وفي عامي ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ حدث انشقاق كبير فى صفوف الحزب الشيوعى ، واخذت المعارضة بزعامة تروتسكى تزداد شدة وعنفاً فى توجيه شتى صنوف الإتهام للحكومة ، وترميها بالسير فى طريق سيودى فى النهاية بالاشتراكية ويؤدى إلى قيام الرأسمالية من جديد على أيدى البورجوازية الجديدة التى اطردت الزيادة فى عددها وقوتها ونفوذها يوماً بعد آخر .

انتقدت المعارضة سياسة الحكومة نحو الأثمان ولهذا ازدادت أخيراً الفجوة بين أثمان المنتجات الزراعية والسلع الصناعية ، فبينما كان الفلاحون يبيعون منتجاتهم بما يعادل مرة وربع مرة ثمنها قبل الحرب العظمى ، تراهم يدفعون أكثر من الضعف فى سبيل الحصول على السلع الصناعية . وقدر أن الفلاحين يدفعون سنوياً ملياراً من الروبلات أكثر مما ينبغى لو تقاربت أثمان السلع الصناعية والمنتجات الزراعية . ولما كان هذا العبء يقع أغلبه على فقراء الفلاحين لهذا اشتد التباعد وعظم التباين بين المدينة والقرية مما يجعل من المستحيل اتحاد الطرفين وتعاونهما .

وصرحت المعارضة أن الحكومة تقف موقف المتفرج أو العاجز إزاء تفوق مركز المشروعات الخاصة ، فنصف تجارة التجزئة فى أيدى التاجر الخاص ، وتنتج التجارة الخاصة وصناعة الحرف اليدوية ما يعادل خمس الإنتاج الصناعى كله كما كان التجار يستخدمون وسائل مشروعة وغير

مشروعة فى استغلال المستهلكين الذين يشترون منهم السلع الصناعية .

وأعلنت المعارضة أن هدف الإشتراكية تحقيق الرفاهية والرخاء للطبقة العاملة ، غير أن الواقع أن العمال الروس كانوا يعيشون فى حالة شديدة من البؤس . كان كارل ماركس يقول إن البورجوازية هى التى تنعم بفائض القيمة Surplus Value الذى تنتجه الطبقة العاملة ، ولكن الدولة السوفيتية حلت محل هذه البورجوازية فبدلا من أن يعم هذا الفائض على العمال فإن الإدارة البيروقراطية تلتهمه ، ومعنى هذا أن الطبقة العاملة تكد وتشقى كى تنتج المرتبات لجيش الموظفين . والواقع كانت هذه مشكلة خطيرة واجهت السلطات ، ولذلك نجد محاولات متصلة منذ سنة ١٩٢١ ترمى إلى خفض مصروفات الإدارة الحكومية خفضاً جوهرياً . وقدمت المعارضة الدليل على سوء أحوال العمال فقالت إن أجورهم لم تزد فى سنة ١٩٢٦ عما كانت عليه فى السنة التى قبلها . كذلك أصبح الأجر متوقفاً على زيادة حدة العمل بغض النظر عن تحسين أحواله ، الأمر الذى لا يتفق وجوهر المبادىء الاشتراكية . وأكثر من هذا فقد انحط مستوى المعيشة فى صفوف العمال بسبب ارتفاع إيجار المساكن بحيث كثيراً ما اضطر العامل إلى تأجير جانب من مسكنه المتواضع .

وشكت المعارضة من حمل العمال على مزاولة العمل فيما بعد الوقت المقرر، ولم تهتم بمسألة دفع أجر مقابل العمل الإضافى . وأعلنت كذلك أن ترشيد الصناعة الحكومية لم يكن مصحوباً بتوسيع نطاق الإنتاج ، وبذلك لم يتوافر العمل للعمال الذى تستغنى عنهم المشروعات نتيجة استحداث أساليب جديدة وإدخال آلات جديدة فى عملية الإنتاج . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال العاطلين بسرعة . ودليل ذلك أن المجموع الكلى للعاطلين المسجلة أسماؤهم فى أبريل عام ١٩٢٧ كان ١,٤٧٨,٠٠٠ ولكن العدد الحقيقى يبلغ مليونين ، وكان معدل التأمين الشهرى خمس روبلات (بسعر التعادل لما قبل الحرب) وهو مبلغ زهيد .

وقد ركزت المعارضة نقدها فيما يصاحب الإنتاج من إسراف وفوضى بسبب سوء الإدارة، وهذه التهمة لم يكن من المستطاع إنكارها أو التقليل من شأنها، والواقع ظلت مصدر الشكوى سنوات طوالا. وفضلا عن هذا فإصابات العمل كثيرة بحيث تبلغ سنويا نحو ١٠ ٪ من مجموع العمال. ونظراً لقلة عدد المدارس وارتفاع المصروفات عجز عدد كبير من العمال عن تعليم أبنائهم وقد شكى تروتسكى من « أن أعداداً بالغة من أطفال العمال يُلقى بهم فى عرض الشارع ».

أما الحكومة فدافعت عن نفسها قائلة إن الأرقام التى أوردتها المعارضة عن متوسط أجور العمال غير صحيحة إذ الواقع أن متوسط الأجر كاد أن يبلغ المستوى الذى كان عليه قبل الحرب. وإلى جانب ذلك ذكرت الحكومة بيانات عن العلاقة بين الأجور والإنتاجية ومنها يتضح أنه فى عامى ١٩٢٤، ١٩٢٦ كانت الزيادة فى الإنتاجية أعظم منها فى الأجور، ثم انعكست الآية فى سنة ١٩٢٥، ولكن حدث التعادل خلال النصف الأول من سنة ١٩٢٧. وأجابت الحكومة على تهمة انحطاط مستوى المعيشة باثبات أن المبلغ الذى ينفقه العامل على المسكن زاد بما يقرب ٩٥٪ بالموازنة بين عامى ١٩٢٤، ١٩٢٦، كما أن ما ينفقه على الفودكا وان ارتفع سنة ١٩٢٥ إلا أنه لم يزد عن ذلك. ونشرت الحكومة إحصائيات تبين أن ١٥,٢٪ من العمال يشتغلون بعد الوقت المقرر (سنة ١٩٢٦) وهى نسبة تقل بمقدار ٧٪ عما كان عليه الحال فى سنة ١٩٢٣، الأمر الذى يدل على وجود تحسين مطرد من هذه الناحية. ولم تنكر الحكومة وجود البطالة ولكنها عزتها إلى تدفق عمال الريف على المدن، أما البطالة فى صفوف العمال الصناعيين فكانت فى تناقص مطرد. وكذلك كان متوسط التأمين سنة ١٩٢٦ أعلى منه فى سنة ١٩١٣ (وذلك بأسعار ما قبل الحرب). وأكدت الحكومة استمرار النقص فى إصابات العمال.

وقد انتهى الخلاف بين الفريقين بهزيمة المعارضة ولكن انتقاداتها

كانت ذات أثر فى التحول نهائياً عن السياسة المتبعة ؛ والواقع كان لابد من انهيار سياسة « النيب » بسبب انعدام التناسق بين مختلف فروع الاقتصاد القومى . ففى الزراعة ترتب على ضريبة القمح أن الحكومة لم تجمع سوى ٥٠ ٪ من المقدار الذى كان لابد من جبايته . وكانت الصناعة تمد الفلاحين بالأنواع الرديئة وبسلع لايحتاجون اليها ، كما أن المنشئات الصناعية لم تعن بتاتاً بالمحافظة على مشروعاتها وتنميتها بالقدر الواجب فى الأحوال المادية المستقرة . وهنا تعين على الحكومة أن تأخذ الأمر فى يدها وتتولى القيادة بطريقة عملية فعالة .

وأكثر من هذا كان الوضع غير منطقى ، إذ من غير المستساغ أن تكون الصناعة كلها تقريباً مؤممة نظريا وعمليا ، بينما تظل الزراعة قائمة على أساس العمل الفردى الخاص .

الباب الثالث

عهد النظام الاقتصادى المرسوم

ومشروعات السنوات الخمس

الفصل الثامن

التوجيه الاقتصادي في النظام السوفيتي
أو
رسم الخطط الاقتصادية

Economic Planning

يرتبط النظام السوفيتي ارتباطاً وثيق العرى بنظام التوجيه الاقتصادي لأن الدولة التي تملك الجماعة فيها كافة الموارد الانتاجية وجميع وسائل الإنتاج والتوزيع يتعين عليها أن ترسم الخطة التي تنظم مختلف نواحي النشاط الاقتصادي (1) . وبعبارة أخرى يجب على المشرفين على أمور الجماعة أن يحددوا مقدما ماينبغي توفيره سنويا من الدخل الأهلي ، وتقسيم رأس المال الجديد بين الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية ، ومقادير سلع الاستهلاك اللازمة لأفراد الجماعة ، ومقدار الإنتاج الذي يقتضيه سد مطالبهم ، وتعيين الأثمان بحيث لاتتعرض للمساومة . وهنا نلاحظ أمراً على التوجيه في حالة النظام الاشتراكي السليم ، ألا وهو اشتراك المنتجين الفعليين أنفسهم في تحديد هذه التقديرات جميعاً ، فهم الذين يعينون الأجور وساعات العمل وأحوال المعيشة لهم ، وذلك بالطريقة التي توفق بين حاجيات ومقدرات مختلف أفراد الجماعة (2) .

هذا هو جوهر التوجيه الاقتصادي . ويقول الكثيرون من الكتاب

---

(1) Hubbard: Soviet Labour and Industry, p. 227.

(2) Laski: Grammar of Politics, p. 440.

من أمثال كول وبايكوف ومينارد وسواهم إن التاريخ قد يكشف أن التجربة الروسية بغض النظر عن مذهبيتها ، قد أوضحت للعالم ، سواء تحول إلى الاشتراكية أو ظل متعلقاً بأهداف المبدأ الفردى الحر، أن فى استطاعة الدولة أن تضع لأجل معلوم خطة عامة تشمل كافة نواحى الحياة الاقتصادية بحيث تسير مختلف فروع الاقتصاد القومى فى طريق التقدم المطرد بصورة منتظمة متسقة . ويبدو أن هذا الرأى على قدر كبير من الصحة والوجاهة إذا تذكرنا ما حاولت ألمانيا النازية أن تفعله ، وإذا نظرنا إلى بلدان كثيرة اليوم تضع مشروعات اقتصادية واجتماعية لتنفيذها خلال فترات من سنتين [1] أو ثلاث سنوات [2] أو خمس سنوات . ومن الأمثلة البارزة أمامنا بلاد الأرجنتين « التى بدأ فيها من أول يناير الماضى مشروع للتعمير والإنشاء يفوق من حيث الشمول والجرأة أى شىء حاولته دولة فى نصف العالم الغربى » وينقسم مشروع السنوات الخمس الأرجنتينى إلى ثلاثة أقسام أهمها القسم الخاص بالاقتصاد القومى ، وفيما يلى العناصر الرئيسية [3] مقدراً بملايين البستوس)[4] :

الصحة العامة	٦٢٥	الهجرة والاستعمار	٢٠٠
آبار زيت البترول	٦٢٠	الغاز	٢٧١
القوة المائية	٦٤٠	الكهرباء	٤٨٥
الملاحة والموانى	٦٠٠	الهندسة المعمارية والبناء	٦٧٠
الطرق (٤٢٠٠ ميل)	٥٥٠	النقل	٩٠٠
الميناء الجوى بجوار بيونس أيرس	١٢٠		

(١) تشكوسلوفاكيا (٢) بولنده

(٣) إنظر المقال المنشور بعنوان "Argentina's Economic Outlook, The Five-Year Plan" فى مجلة The World Today عدد سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ص ٣٩٨ — ٤٠٧ .

(٤) عملة أرجنتينية (الجنيه الانجليزى ١٦٫٥ بستوس) .

وهذا فضلا عما وضع من خطط للزراعة والصناعة والتجارة والتعدين والتأمين الاجتماعي وغير ذلك مما أقدمت عليه دولة يقوم كيانها على النظام الفردى . وسنحاول فى الصفحات التالية أن نتحدث عن خواص نظام التوجيه الاقتصادى فى ظل النظام الجماعى .

(١) مميزات نظام الاقتصاد الاشتراكى المرسوم

فى ظل الاقتصاد الرأسمالى غير المرسوم لا يتعين اتخاذ قرارات بشأن الانتاج حقيقة قد تقرر الدولة ما ينبغى إنفاقه على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى تحمل الدولة نفسها مسئولة عنها بصفة مباشرة ، كحفر الترع والمواصلات وإقامة الجسور وإنشاء المزارع والمصانع النموذجية ، واستغلال بعض الموارد الطبيعية ، وبناء المستشفيات والمصحات وغير ذلك. كما أنها تتحكم إلى حد كبير فى ناحية من الانتاج عن طريق ما تطلبه الهيئات الحكومية المركزية والمحلية من المدارس والبيوت والسلع الانتاجية التى تقدمها الخدمات العامة . وهى تتدخل فى تحديد السياسة الجمركية ، كما تعمل على تشجيع نواح معينة من الحياة الاقتصادية . ولكن فيما عدا ذلك ، أى فى بقية نواحى الانتاج ، فالأمر متروك لتلك القرارات التى يتخذها عدد من المنظمين وأرباب الأعمال ، وهؤلاء يتراوحون بين نقابات المنتجين الكبرى والشركات الموحدة الضخمة التى تملك أموالا هائلة وبين عدد وافر من صغار أصحاب الأعمال وأرباب الحرف المستقلين الذين يملكون القليل من أدوات الانتاج ، ويشتغلون بأنفسهم أو باستخدام نفر قليل من العمال الأجراء . وهم جميعاً يسترشدون فى القرارات التى يتخذونها بما فى نفوسهم من دافع ذاتى هو الحصول على أقصى ربح ممكن على ضوء النفقات النقدية من جهة ومختلف أشكال الطلب على منتجاتهم من جهة أخرى . وأكثر من هذا ، فتلك القرارات الفردية تقسم بعيب ظاهر وهو انعدام الصلة فيما بينها ، أى أنها لا تكوّن سلسلة واحدة متصلة الحلقات .

أما الحال فى ظل نظام التوجيه الاشتراكى فعلى نقيض ذلك تماماً ، حيث

نجد أن واضعي السياسة الاقتصادية العامة يبدأون بافتراض استخدام الموارد الإنتاجية التي في متناول أيديهم إلى الحد الكامل ، ونتيجة لهذا فالقرار الذي يتخذونه بشأن إنتاج أي شيء واحد هو بالضرورة قرار بعدم إنتاج شيء آخر . فهم لا ينظرون إلى أي حجم من الإنتاج في ناحية معينة على أنه كفيل بتحقيق الحد الأقصى من الربح ، ولكنهم يراعون أمراً أهم من ذلك وهو أفضلية إنتاج شيء أو الإكثار منه على حساب إنتاج شيء آخر . وينبغي أن تكون قراراتهم مبنية على الأشياء الحقيقية ، وأن يكون التفضيل راجعاً إلى ما يرونه من أن هذا الشيء أو ذاك يحقق الأهداف التي تضعها الجماعة نصب أعينها ، وعليهم أيضاً أن يحرصوا على تحقيق أحسن النتائج وأفضلها من الموارد المحدودة التي تملكها الجماعة .[1]

تقسيم الدخل الأهلي بين سلع الانتاج والاستهلاك :

(نعلم أن كل جماعة تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية بالقدر الذي يلزم لحياة أفرادها والذي يقيهم الحرمان والهلاك العاجلين . ونعلم كذلك أنه يتعين على هذه الجماعة في الوقت ذاته أن تتولى إنتاج أدوات الإنتاج من عدد ومبان وآلات وغير ذلك مما يتوقف عليها إشباع حاجيات تلك الجماعة من السلع الاستهلاكية) (ولما كانت أدوات الانتاج عرضة لأن تبلى بالاستعمال ، صار فرضاً لازماً أن تخصص الجماعة قدراً كافياً من مواردها الانتاجية لعمل أدوات إنتاج تحل محل ما يبلى) . وإذا كانت موارد الجماعة من العمل والمواد الأولية والمهارة والنقل وما إليها محدودة القدر ، وهذه الموارد يمكن استخدامها لانتاج سلع الاستهلاك أو سلع الإنتاج أصبحت المشكلة التي تواجه الجماعة هي تحديد النسبة التي بها تقسم هذه الموارد بين إنتاج سلع الاستهلاك وعمل أدوات الإنتاج (ويرى الكتاب البورجوازيون أنه في ظل النظام الرأسمالي يتوقف تحديد هذه النسبة بواسطة استعداد

---

(1) Cole : Practical Economics, pp. 63-64.

الأفراد للتوفير أو الانفاق . فكلما زاد إقبال الناس على التوفير وقل إنفاقهم زاد الطلب على أدوات الانتاج وقل بالنسبة إلى سلع الاستهلاك ، والعكس . هذا هو الجهاز الذى ينظم الأمور ويحل تلك المشكلة فى المجتمع الرأسمالى ، ولو أنه جهاز دقيق مضبوط لانعدمت البطالة ولما حدثت الأزمات التى يضطر خلالها المنتجون إلى إعدام جانب من منتجاتهم لا يستطيعون تصريفه فى الوقت الذى تحتاج فيه الملايين من أفراد المجتمع إلى هذه المنتجات . أما فى حالة قيام النظام الاشتراكى الموجه فان الهيئة المنوط بها وضع الخطة العامة تقرر مبدئياً النسبة التى تقسم بها الموارد الموجودة بين إنتاج سلع الاستهلاك وعمل أدوات الانتاج . ولا شك أن حفظ التوازن السليم بين هذين العنصرين أساس هام يبنى عليه تقدم المجتمع من الناحية الاقتصادية وغيرها . وعند تقرير هذه النسبة نجد أن الهيئة العليا الموجهة تسترشد باعتبارات شتى كلها تهدف إلى خير المجموع ، كالحاجة إلى إقامة الصناعة على نطاق واسع فى فترة معينة ، أو الرغبة فى تنشيط الانتاج الزراعى بالوسائل الآلية ، أو الحرص على إعداد وسائل الدفاع عن البلاد إذا كان الأفق الدولى به إمارات منذرة بالحرب .

تنظيم الاستهلاك :

إن توزيع ذلك القدر الصالح للاستهلاك من الدخل الأهلى يجب تنظيمه بأقصى ما يستطاع من العدالة طبقاً للمبدأ الذى يقضى بحصول كل فرد عامل على جزاء ما يقوم به من عمل للجماعة . ونظراً لانعدام الملكية الخاصة فليس هناك مجال للتمتع بدخل غير مكتسب . فعلى المواطنين جميعاً أن يعملوا وأن يكسبوا بعملهم كل ما ينفقونه ، وبذلك تكون الفوارق بين دخول الأفراد متناسبة مع نتائج عملهم وهذه مرتبطة بما لديهم من مهارة وذكاء وحذق يدوى . حقيقة لابد من التفاوت ، لكنه ليس بالتفاوت الذى نلقاه فى ظل نظام المشروعات الرأسمالية الحرة غير الموجهة حيث يحصل بعض الأفراد على

دخل غير مكتسب يزيد أربعين ألف مرة مثلا أو أكثر من ذلك عن دخل أشخاص يكدون طيلة يومهم . ولاشك أن هذه الظاهرة وليدة عدم تنظيم التوزيع أو وضع سياسة مرسومة تحدد قواعده وأساليبه . ويتصل بهذا النظام غرض آخر وهو تحقيق السلام الاجتماعى عن طريق تعيين حد أدنى لمستوى المعيشة يكفل للأفراد حياة طيبة كريمة من مختلف جوانبها ، وكذلك عن طريق تحقيق « العمالة الكاملة » وبذلك تنتفى ظاهرة أزمة وهى وجود ملايين تسعى إلى العمل فلا تجده . قد يقال إن التقدم الفنى ربما يؤدى إلى نوع من البطالة المؤقتة ، وإذا كان هذا صحيحاً فى ظل الاقتصاد الرأسمالى غير المنظم ، إلا أنه ليس بعقبة يصعب التغلب عليها فى النظام الاشتراكى الموجه إذ تستطيع الدولة أن تنقل العمال الذين يفيضون عن حاجة مشروعات معينة بسبب استخدام أساليب فنية جديدة ، إلى حيث يمكن تشغيلهم واستغلال ما يملكون من قوة العمل .

القضاء على الاسراف والتبذير :

ونظام المشروعات الرأسمالية يقلل من قوة المجتمع الانتاجية ، نظراً لما يلازمه من إسراف وتبديد مردهما إلى فوضى متعددة الأسباب . فبسبب المنافسة بشكلها العادى أو بصورتها الاحتكارية يحاول كل منتج الخلاص من منافسه وإخراجه من السوق بأساليب مختلفة تتراوح بين عملية شرائه النزيهة وبين القضاء عليه حسب الطريقة الأمريكية المألوفة على مايقول لينين [1] . ونظراً للمنافسة يبذل المنتجون نفقات كبيرة فى سبيل إيصال سلعهم إلى المستهلكين وذلك عن طريق الإسراف فى الإعلان ، كما أن السلعة تمر بعدة أيدى قبل أن تصل إلى أيدى المستهلك . وقد ترتب على هذا زيادة نفقات التوزيع وهذه يقوم بدفعها المستهلكون أنفسهم . وأكثر من ذلك فإننا نلاحظ فى البلدان الرأسمالية ازدياد عدد الذين يشتغلون فى أعمال

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ص ٢٦ .

التوزيع وفى الحرف غير المنتجة من وجهة نظر الجماعة . والجدول الوارد فى الحاشية يلقى ضوءاً واضحاً على هذه الحقائق التى تمد من مظاهر النقص فى جهاز النظام غير الموجه [١] .

كذلك نلقى الخطر على قوة المجتمع الإنتاجية آتياً من جهة أخرى . فقد جاهدت اتحادات العمال فى انجلترا وغيرها من البلاد فى سبيل تحسين الاجور ورفع مستوى المعيشة ، وهذا ينطوى على صراع بين رأس المال والعمل مما يؤدى إلى نقص المجموع الـكلى للثروة الصالحة للتوزيع ، ولعل أقرب مثل لذلك الخسائر الضخمة التى تعرضت لها دولة بريطانيا العظمى خلال الإضراب الـكبير الذى قام به عمال المناجم فى سنة ١٩٢١ . ومن العوامل الذى تعرقل ازدياد إنتاج الثروة ما نشاهده من تقييد الإنتاج عن عمد ، فترى العمال يلجأون إلى وسائل عدة كعدم بذل أقصى ما يقدرون عليه من جهد خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى نقص فى الأجور . وأحياناً يعمد أصحاب الأعمال إلى إنقاص المنتجات أى يحدثون ندرة غير طبيعية ، يرمون من ورائها إلى منع هبوط الأثمان . وما من شك أن هذا التقييد عدوان

---

(٢) فى بريطانيا العظمى سنة (١٩٢٣ — ٢٩) ظل عدد الأشخاص (المؤمن عليهم) المشتغلين فى الصناعة ثابتاً تقريباً ، بينما بلغت الزيادة ٢٦ر٦ ٪ فيمن يشتغلون فى التجارة والمصارف والتأمين والمنشآت المالية ، خلال الأزمة العالمية الـكبرى .

عدد الأفراد المشتغلين فى المانيا

السنة	المشتغلون في الصناعة بالألوف	٪ (زيادة أو نقص)	المشتغلون فى التجارة وتشمل المصارف والتأمين والفنادق بالألوف	٪ (زيادة أو نقص)
١٩٠٧	٩ر٨٣٨		٢ر٧٧٦	
١٩٢٥	١٢ر٦٩٣	+ ٢٩	٤ر٠٣٢	+ ٤٥ر٢
١٩٣٣	٨ر٩٩٩	— ٢٩ر١	٤ر٢٠٥	٤ر٣

(الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ص ٢٠٤ — ٢٠٥) .

وكذلك تزداد نسبة الأتباع والخدم ومن فى حكم هذه الطوائف غير المنتجة .

على سخاء الطبيعة والحد الأقصى من الإنتاجية . والنتيجة المترتبة على هذا كله إفقار الجماعة [1] .

وـلكن الاقتصاد الاشتراكى الموجه نظام تزول منـه هذه الظاهرات والمتناقضات لأنه يعمل على تحقيق الإنتاجية الـكاملة لموارده ، فهو خلو من الصراع بين العمل ورأس المال وهو يحدد الأجور ومستوى المعيشة ، وهو خال من نفقات التوزيع غير الضرورية . ولعل أول المزايا أنه يقضى على الإسراف من الناحية الفنية ، فالمواد الخـام والسلع نصف المصنوعة والتامة الصنع تنقل وتستهلك بدون إبطاء ، أى لا تحجز أو تخزن كما فى النظام الفردى الحر حتى تتهيأ الفرصة لبيعها بطريقة مجزية ، لأن خزن السلع معناه رأس مال عاطل وهذا يعادل التبديد . كذلك تحرص السياسة المرسومة على أن يتم إنتاج السلع فى مصانع ذات أحجام اقتصادية سليمة ، كما أنه يتسنى إنشاء المصانع فى أصلح الأماكن من حيث الحصول على الوقـود والمواد الأولية ، وتوزيع المنتجات . وفى النظام الرأسمالى تقوم المشروعات المتنافسة بإنتاج سلع متماثلة ليس بينها سوى فوارق بسيطة وهذا إسراف فى المجهود الإنتاجى . ومما يخالف المبادىء الاقتصادية وجود محـال صغيرة كثيرة العدد تتولى بيع النوع الواحد من السلع ، لأن ذلك يؤدى إلى نفقات غير ضرورية ، كما تسبب استخدام عدد كبير من الأفراد بغير مبرر . ولذلك يتجه الميل فى النظام الموجه إلى فتح محال كبيرة أو متوسطة الحجم لبيع أنواع مختلفة من السلع مما يترتب عليه قدر كبير من الوفر . والتنظيم المرسوم ذو الهدف المحـدود يضمن الاقتصاد فى نقل السلع من مكان الإنتاج إلى موضع الاستهلاك .

إن النظام الاشتراكى الموجه يراعى مختلف الإعتبارات القومية العامة والمحلية الخاصة وينسق فيما بينها ، ويعمل على الحصول على أكبر قدر من

---

(١) Lipson : Private Enterprise, p. 239.

الانتاج بأقل جهد ممكن . إن عيب النظام الفردى الحر انعدام التنسيق وهذا مصدر أساسى للإسراف الفنى والاقتصادى ، ونقص الكفاية[1] .

تقوية وسائل الدفاع الوطنى :

وأخيراً — وليس آخراً — فالتوجيه الاقتصادى الاشتراكى يؤدى إلى تنظيم الانتاج الزراعى والصناعى لمواجهة احتمال نشوب حرب، وكذلك لتمكين الشعب من الاعتماد إلى أقصى حد مستطاع على موارده الداخلة من زراعية وصناعية فى حالة الحرب أو الحصار . وهذه الفكرة أعرب عنها الدستور الرومى عند الكلام عن مهمة الجوسبلان، وأيدتها أحداث الحرب العالمية الثانية حينما اجتاح الألمان مساحات واسعة من المناطق الغنية بالوقود والصناعات والمحصولات الزراعية ، ومع ذلك استطاعت الروسيا الاعتماد على المناطق الأخرى الداخلية والاسيوية التى تقدمت فى الإنتاج بسبب مشروعات السنوات الخمس ، بعد أن كانت مهملة أو شبه مهملة خلال العهد القيصرى .

والآن ننتقل إلى شرح المراحل التى تكون بها هـذا النظام الموجه فى روسيا السوفيتية ، وبيان طريقة تنفيذه والأدوات التى تضطلع بهذه المهمة وبذلك نستطيع إدراك تفسير وتقدير مدى التقدم الاقتصادى فى ذلك البلد منذ العقد الرابع من القرن الحالى .

تطور نظام التوجيه فى الروسيا :

لم تنشأ طريقة تطبيق نظرية الإنتاج الموجه دفعة واحدة ، ولم يكن أمام زعماء السوفيت خطط واضحة محدودة تحتـذى ، أو جهاز من التنظيم الاشتراكى الموجه لاقتباسه ، ولـكنهم عملوا على خلق ذلك الجهاز عن طريق التجربة والملاحظة ومراجعة النفس وتصحيح الأخطاء ، ولهذا مرت عملية

---

(1) Ingot : Socialisation of Iron and Steel, p. 125.

البناء الاشتراكي المرسوم في سلسلة من المراحل المتعاقبة ، قد يكون كل منها ذا عيوب ونقائص إلا أن كل مرحلة تمهد الطريق لما بعدها حسبما تسفر عنه التجربة من مزايا ومساوىء . وقد رأينا كيف أدخل السوفيت نظام رقابة العمال على المشروعات الصناعية ثم وضحت النتائج السيئة وظهر أن « من المتعين التخلص من فكرة المصنع الذى يحكم نفسه بنفسه ، ذلك الحلم الذى ساور دعاة مذهبى الفوضوية والنقابية ، والذى أضلّ الإشتراكيين عهداً طويلا » ، على مايقول « وب » (ص ٥٠٠) . لقد كان الخطر على حياة البلاد الاقتصادية مصدره تلك اللجان بالمصانع واتحادات العمال والمجالس المحلية التى أرادت تنظيم أمور الإنتاج والتوزيع وفقاً لظروفها واعتباراتها الخاصة دون أن تدرك أن المصلحة القومية العامة هى العليا والتى يتعين عليها تنسيق الخطط المحلية . وهذه النتيجة لارجاء فى الوصول إليها الا إذا قامت على رأس البلاد هيئة مركزية عليا يصدر عنها التوجيه ، وتتولى التنظيم والتنسيق . ولهذا كان لا بد من تقوية سلطان « المجلس الاقتصادى الأعلى » . ويرجع ظهور هذه الهيئة لأول مرة إلى القرار الصادر فى ٥ ديسمبر ١٩١٧ والذى نص على أن مهمتها تنحصر فى تنظيم الإقتصاد القومى ومالية الدولة ، وأن عليها أن تضع خططاً وتقديرات عامة لتنظيم الحياة الاقتصادية فى البلاد كلها ، عن طريق توحيد وتنسيق أعمال الهيئات المركزية والمحلية التى يتعين عليها الخضوع لتلك المنظمة العليا . غير أن المجلس لم يستطع خلال السنوات الأربع الأولى من حياة الدولة السوفيتية أن يؤدى واجباته الأساسية بسبب الفوضى الضاربة أطنابها فى البلاد .

ولما اجتمع مؤتمر مجالس الاقتصاد القومى فى مايو سنة ١٩١٨ أصدر عدة قرارات بشأن ما ينبغى عمله من أجل استغلال واستثمار الموارد الانتاجية ، وتأميم الصناعات الرئيسية ، وتركيز التجارة فى أيدى الدولة والهيئات التعاونية ، وتنشيط التبادل بين المدن والريف ، وتأميم المصارف الخ . ويصح أن نعد هذه القرارات نوعاً من التوجيه بشأن تنظيم الاقتصاد

القومى وفق المبادىء الاشتراكية . وكان هنـاك فى ذلك الوقت عدد من اللجان التى تضع الخطة لفرع أو آخر من فروع الاقتصاد القومى ، وكلها تابعة « للمجلس الاقتصادى الأعلى » وهو الهيئـة التى أصبحت تختص بالإشراف على الصناعة . غير أن الخطط لم تـكن عامة شاملة ، وليس بينها تناسق أو ارتبـاط ، فضلا عن عدم وجود احتياطيات من المواد الخام والحبوب والوقود . وأكثر من هذا لم تتوافر لأفراد هذه اللجان أداة منظمة تقوم على إخراج الخطط الموضـوعة إلى حيز التنفيذ والعمل . ثم اتخذت بعد ذلك خطوة أخرى لمـا تقرر إنشاء « مجلس العمل والدفاع » وتكون له سلطة تنفيذية عليا فى الميدان الاقتصادى ، ولا يختص بالصناعة وحدها ، وإنما يعنى بكافة نواحى النشاط الاقتصادى .

وقد وضحت فكرة وضع مشروع عام شامل حينما كتب لينين خطابه المعروف إلى Krahizhanoyvsky بشأن كهربة البلاد ، حيث جاء فيه « ألا تستطيع وضع مشروع تفهمه البروليتاريا ؟ كأن تقيم مثلا فى ظرف عشر سنوات (أو خمس ؟) ٢٠ (أو ٣٠ أو ٥٠) محطة لتوليد الـكهرباء فى مختلف أرجاء البلاد . . . إننا بحاجة إلى مثل هـذا المشروع لنضع أمام الجماهير هدفا يسمون إليه وأملا يعملون من أجل تحقيقه » . وتحقيقاً للفكرة التى تضمنها ذلك الـكتاب كونت لجنة عرفت باسم جويلرو Goelro فى أبريل من عام ١٩٢١ لوضع مشروع يرمى إلى كهربة بلاد الاتحاد السوفيتى . وكذلك على سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر السوفيتى أصدرت الحـكومة قانون إنشاء « لجنة وضع المشروعات » المعروفة باسم جوسبلان Gosplan وذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٢١ ، وفيما يلى أهم مواد ذلك القانون الهام :

(١) تؤلف لجنـة عامة لوضع الخطط والمشروعات العامة لـكى تعمل بالتعاون مع مجلس العمل والدفاع على رسم مشروع اقتصادى واحد شامل للدولة ، على أساس مشروع كهربة البلاد الذى أقره المؤتمر السوفيتى الثامن .

(٢) تنحصر مهام اللجنة الحكومية لوضع المشروعات العامة فيما يلى :

ا — وضع المشروع العام وبيان وسائل تنفيذه والنظام الذى يتم به ذلك التنفيذ .

ب — تقوم بفحص ما ترفعه إليها المصالح المختلفة والتنظيمات الإقتصادية الإقليمية من برامج صناعية ومقترحات توجيهية فى كافة فروع الاقتصاد القومى ، وعليها أن تحقق التناسق بين هذه البرامج والمقترحات وبين المشروع العام .

حـ — رسم التدابير العامة التى تتخذها الدولة بقصد تنمية وتنظيم الأبحاث اللازمة لتنفيذ المشروع العام ، وبقصد استخدام الموظفين المدربين الأكفاء .

ى — تضع الاجراءات والوسائل التى يمكن بها إفهام الشعب وإطلاعه على السياسة الاقتصادية الجديدة ووسائل تنفيذها وما يطابق ذلك من الأشكال التى يجرى بها تنظيم العمل .

(٣) للجنة الحق فى الاتصال المباشر بكافة المصالح الحكومية العليا والإدارات المركزية والمؤسسات بالجمهورية .

(٤) على جميع المؤسسات الاقليمية والمحلية والقوميسيريات أن تضع تحت تصرف اللجنة كل ما تطلبه من معلومات وبيانات ، كما توافيها بالأفراد المسئولين الذين يقومون بعمل الايضاحات الضرورية .

(٥) على جميع القوميسيريات والإدارات أن تقدم ما لديها من اقتراحات توجيهية ذات صلة بمسائل الاقتصاد القومى ، وما لديها من برامج الانتاج ، إلى اللجنة الحكومية التى تقوم بفحصها وتنسيقها داخل نطاق الخطة العامة .

(٦) يتولى « مجلس العمل والدفاع » تعيين مجلس إدارة اللجنة وأعضائها ، ولرئيسها الحق فى أن يتصل شخصياً بمجلس العمل والدفاع ويرفع إليه ما يشاء .

(٧) للجنة هيئة من الموظفين خاصة بها ، ولها الحق فى الاستعانة بخدمات الاخصائيين بصورة دائمة أو وقتية .

ويلاحظ أن الجوسبلان هيئة استشارية وليست ذات سلطة تنفيذية ، وقد أثار هذا الأمر خلافاً حينذاك بين تروتسكي ولينين ، وتغلب رأي الأخير بشأن إبقاء حق اتخاذ وإصدار القرارات المتصلة بالسياسة الاقتصادية لمجلس العمل والدفاع . وبرغم هذا أخذ نفوذ الجوسبلان يقوى تدريجاً ومن ذلك ما نص عليه قرار صادر سنة ١٩٢٣ من ضرورة موافقة هذه اللجنة على أية مسألة اقتصادية ذات أهمية حكومية أو عامة قبل تنفيذها من قبل السلطات العليا . وكان عدد أعضاء اللجنة في أول الأمر أربعين عضواً وبخاصة من صفوف الاقتصاديين والإحصائيين المتخصصين ، ولما أعيد تنظيم اللجنة في سنة ١٩٢٣ زيد العدد إلى ثلاثمائة عضو . وفي سنة ١٩٢٥ أنشئت لها فروع في الجمهوريات والأقاليم والمديريات ، وذلك على أثر إنشاء لجنة من هذا النوع لجمهورية روسيا في فبراير من تلك السنة . ويرجع هذا العمل إلى أهمية مبدأ التقسيم الإقليمي والذي يقضي بأن يصبح كل إقليم أشبه بوحدة إقتصادية تستغل مختلف موارده ، وذلك بصورة تتفق والخطة العامة والأهداف الرئيسية التي ترسمها الدولة للبلاد كلها .

وقد ظل عمل اللجنة سنوات لايتعدى التنسيق بين البرامج التي تضعها الأقسام والإدارات المختلفة ؛ كما أنها تولت وضع خطط لبعض فروع الإنتاج والنشاط الاقتصادي مثل الوقود ، والتجارة الخارجية ، والغذاء والنقل . غير أن أعظم نقطة تحول في حياة هيئة الجوسبلان كانت في سنة ١٩٢٥ حينما بدأت في إصدار بيانات إحصائية عرفت باسم « أرقام المراقبة » (Control Figures) وهذه تقرب من أن تكون مشروعاً سنوياً ، وكان الغرض من إصدارها تقديمها للقوميسيريات الاقتصادية ، وعلى هذه الأخيرة أن ترفع ماتضع من خطط إلى الجوسبلان في ميعاد غايته منتصف سبتمبر مصحوبة بما يعن لها من انتقادات تراها بشأن تلك الأرقام . وبعد انقضاء شهر على ذلك تعيد هيئة الجوسبلان الخطط ومعها ماتبديه من تعديلات وملاحظات . وعلى ضوء هذه العمليات المتداخلة يتم وضع مشروع سنوي

ليصادق عليه مجلس العمل والدفاع . وقد حاولت لجنة الجوسبلان أن تتولى وضع ما يشبه مشروع عام يشمل الاقتصاد القومي (١٩٢٥) فلم توفق في نيل الموافقة ، وكذلك كان نصيب محاولة أخرى في سنة (١٩٢٦ — ٢٧). ولم يكن رفض الحكومة راجعاً إلى قصور في أعمال اللجنة بقدر ما كان راجعاً إلى اعتبارات عامة . والواقع أنه ما كان في المستطاع تحقيق هذا الهدف خلال عهد سياسة النيب (NEP) التي أباحت قدراً معيناً من النشاط الاقتصادي الخاص في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة ، ومن الصعب وضع خطة عامة كهذه للبلاد كلها في وقت كانت فيه الأرض الزراعية — حيث يسود فيها المبدأ الفردي — موزعة أقساما صغيرة بين عدة ملايين من الفلاحين . وفضلا عن هذا فمثل ذلك العمل يقتضي خلق أداة منظمة على قدر كبير من الكفاية ، ويستلزم تجارب واسعة في جمع البيانات والإحصائيات وتنظيمها وتبويبها واستخلاص نتائج سليمة منها ، وهذه الأشياء كلها عملية ليست هينة ، وتتطلب وقتاً كافيا قبل أن يصبح التطبيق الصحيح في حيز المستطاع [١] .

فإذا ما حل عام ١٩٢٧ كانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » في طريقها إلى الزوال ، وكانت اللجنة قد اكتسبت مرانا عظيما ، وكان القادة قد استقر رأيهم على معالجة مشكلة الزراعة على الأساس الجمعي ، وكانت البلاد لا تزال متأثرة بالصراع بين تروتسكي وستالين وروح الغضب تغلي في نفوس أغنياء الفلاحين ومتوسطيهم وأرباب المشروعات الخاصة . وكذلك كان الموقف الخارجي حرجا شديد التوتر ، فالولايات المتحدة لم تعترف بالاتحاد السوفيتي بعد ، وانجلترا قد قطعت العلاقات السياسية في سنة ١٩٢٧ ، وبولنده تظهر عداء سافراً . في ظل هذه الظروف جميعاً كان لابد من عمل شيء حاسم ، وهنا نيط بلجنة الجوسبلان (١٩٢٧ — ٢٨) مهمة إعداد مشروع السنوات الخمس الأول إذ أصبح ذلك ميسوراً بعد تأميم الصناعة

(١) Strachey : Socialism, in Theory and Practice, p. 52.

الكبيرة والصناعات الرئيسية الأخرى . ولما اجتمع المؤتمر الخامس عشر للحزب فى سنة ١٩٢٨ أقر المشروع وبذلك فتح فصل جديد فى كتاب تاريخ التوجيه الاشتراكى على مايقول موريس دب [1] .

ولا شك أن هذه اللجنة العليا تضطلع بمهام غاية فى الخطورة ما دام المجتمع يملك نحو ٩٦ ٪ من الدخل الأهلى وأدوات الإنتاج . ولا بد لها من دراية واسعة بشؤون الاقتصاد من زراعة وصناعة ونقل ، وإلمام تام بالنواحى الفنية مهما دق أمرها ، ومقدرة كافية على معالجة كل ما ينشأ من المسائل والمشكلات . ويلعب القسم الإحصائى دوراً بالغ الأهمية فى هذه الهيئة الضخمة ، وقد تحول إلى إدارة خاضعة للجوسبلان المركزية وتعرف باسم « Central Board of National Economic Accounting » .

وقد تناولت القوانين والقرارات المتعاقبة إدارة اللجنة بالتعديل والتنظيم من وقت لآخر ، ولكن التعديلات التى أدخلت هدفها زيادة الصلاحية والكفاية ، ولا تمس المبادىء العامة والقواعد الجوهرية . وأهم تعديل حدث فى سنة ١٩٣٥ ، وبمقتضاه ألغى البريسديوم ومهمة الإدارة عن طريق الكلبجيوم ، وحل محلهما رئيس ذو سلطة أوسع ومعه لجنة من سبعين عضواً يعينهم مجلس قوميسيرى الشعب Sovnarkom بناء على توصية الرئيس من بين الأعضاء البارزين فى لجنة الجوسبلان المركزية وزميلاتها المحلية ومن العلماء والفنيين . وأنشىء فى داخل الجوسبلان المركزية (الخاصة بالاتحاد السوفيتى كله) نوعان من الإدارات :

(١) الإدارات الخاصة بوضع الخطط والتنسيق ، وعليها أن توفق بين مختلف الأجزاء التى تتكون منها الخطة العامة ، كما تتولى مراقبة عملية التنفيذ ورسم طريقته .

(٢) الإدارات الخاصة بوضع الخطط للفروع المختلفة من الاقتصاد القومى ، وهذه تقوم كذلك بالإشراف على سير تنفيذ الخطة فى نطاق هذه الفروع .

(١) Soviet Planning and Labour in Peace and War p. 23.

وفيما يلي بيان يعطي فكرة عن تكوين الهيئة التي تقوم بالدور الرئيسي في حياة البلاد. [1]

تكوين اللجنة الحكومية لرسم الخطط

والملحقة بمجلس قوميسيري الشعب للإتحاد السوفيتي

(القرار الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠)

١ — الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء اللجنة .

٢ — إدارة رسم الخطة الشاملة للاقتصاد القومي .

قسم الإنتاج والتصليحات الرأسمالية .

« نفقة الإنتاج ومصاريف تداول المبيعات .

« التحقق من تنفيذ الخطة .

« ميزانية الاقتصاد القومي [2]

« الخطة العامة للنقل .

« « الشاملة .

٣ — إدارة الإنشاء الرأسمالي .

قسم صناعة البناء .

« الخطة الشاملة للأعمال (المنشئات) الرأسمالية

« الطرق المائية .

« المنشئات الخاصة .

---

(١) Baykov: The Development of the Soviet Economic System, pp. 448-450.
Turin: The U. S. S. R. (Appendix II.)

(٢) ويقصد بكلمة الميزانية balance تنسيق مختلف مشروعات وفروع الاقتصاد القومي وفي هذا المعنى سنستعملها في هذا الفرض .

٤ — إدارة المالية .

قسم رسم الخطة المالية .

« الميزانيــة .

« الخطة النقدية والائتمان .

٥ — إدارة العمل .

قسم العمل والأجور .

« تجنيد وتوزيع قوة العمل (التقسيم إلى مراتب ودرجات)

« الاستعمار (أى تعمير المناطق غير الآهلة بالسكان) .

٦ — إدارة الأقاليم (الرايون) Rayons : الشرق الأقصى وسيبريا الشرقية

٧ — « « الأورال وسيبريا الغربية

٨ — « « آسيا الوسطى وقازاخستان

٩ — « « القوقاز

١٠ — « « الجنوب

١١ — « « الوسط

١٢ — « « الجنوب الشرق

١٣ — « « الشمال والشمال الغربى

١٤ — « « الغرب

١٥ — الإدارة المختصــة برسم الخطط الإقليمية الشــاملة وتحديد مواقع الصناعة .

١٦ — إدارة الوقود .

قسم ميزانية الوقود .

« صناعة الفحم والاردواز .

« « البترول والغاز .

١٧ — ادارة ميزانية المواد الخام .

قسم ميزانية المعادن .

« المعادن غير الحديدية (بما فى ذلك صنع الأسلاك البحرية)

« المواد الخشبية .

« اعداد مواد البناء .

« المواد الصلبية النوعية .

١٨ — ادارة ميزانية المعدات .

قسم ميزانية القوة الكهربية .

« « القوة والعدد .

« « المعدات الفنية technological .

« « معدات البناء والنقل .

١٩ — ادارة الكهربة Electrification .

قسم انتاج وتوزيع القوة الكهربية .

« انشاء محطات توليد الكهرباء .

٢٠ — ادارة صناعة الآلات .

قسم الصناعة الثقيلة .

« « المتوسطة .

« « العامة .

« صناعة الآلات الكهربية .

« التنسيق والتعاون .

مجموعة الخطة الشاملة .

٢١ — ادارة صناعة الغذاء .

قسم صناعة السمك .

« « الغذاء .

« « اللحوم والألبان .

٢٢ — ادارة الصناعة الخفيفة .
قسم صناعة المنسوجات .
« الصناعة الخفيفة .
« ميزانية المواد الخام والسلع شبه المصنوعة
٢٣ — إدارة الزراعة .
قسم الزراعة :
« الحيوانات .
« النباتات الصناعية .
« محطات آلات الجر .
« المزارع الحكومية .
« الري وأعمال التحسين .
٢٤ — إدارة التجارة :
قسم توزيع البضائع .
« ميزانية أموال البضائع .
« تداول (بيع) البضائع .
مجموعة التغذية العامة .
« تنظيم التجارة ونفقات البيع .
٢٥ — إدارة الثقافة :
قسم المدارس والجامعات والتعليم العالي .
« الفنون .
٢٦ — إدارة الموارد الطبيعية .
٢٧ — إدارة الصناعة المعدنية .
قسم الإنتاج والتوزيع .
« المنشئات والمعدات الرأسمالية .
مجموعة الأخلاط المعدنية والصلب النوعية .

٢٨ — إدارة المعادن غير الحديدية .
قسم الإنتاج والتوزيع .
« المنشئات والمعدات الرأسمالية .
٢٩ — إدارة الصناعة الكيماوية .
قسم الإنتاج والتوزيع .
« المنشئات والمعدات الرأسمالية .
مجموعة الكيمياء الخاصة .
٣٠ — إدارة النقل بالطيارات والسيارات .
قسم النقل بالطيارات
مجموعة « الجوى .
« اقتصاد الطرق العامة .
٣١ — إدارة صناعة الخشب .
قسم صناعة الخشب .
« « الورق والسيليلوز .
مجموعة اقتصاد الخشب .
« الصناعة المائية .
٣٢ — إدارة النقل بالسكك الحديدية .
قسم حركة النقل والاستغلال .
« المنشئات الرأسمالية .
٣٣ — إدارة النقل المائى .
قسم النقل النهرى .
« « البحرى (بما فى ذلك طريق بحر الشمال) .
٣٤ — إدارة مخازن البضائع .
قسم مخازن وميزانية المنتجات الزراعية .
« المطاحن الآلية .

٣٥ — مكتب الأثمان .

٣٦ — إدارة الصناعة المحلية والجمعيات التعاونية الصناعية .

قسم الصناعة المحلية والوقود .

« الجمعيات التعاونية الصناعية .

٣٧ — إدارة صناعة مواد البناء .

٣٨ — إدارة اقتصاد بناء المساكن والاقتصاد الكوموني (المشترك)

قسم الاقتصاد المشترك .

« بناء المساكن .

٣٩ — إدارة التجارة الخارجية .

٤٠ — إدارة حماية الصحة .

قسم المؤسسات الصحية .

« مراكز الأطفال .

٤١ — إدارة المواصلات .

٤٢ — مكتب الاختراعات .

٤٣ — مكتب الاقتصاد والبديلات .

٤٤ — إدارة التعبئة .

٤٥ — إدارة الكادرات .

٤٦ — سكرتارية رئيس اللجنة وإدارة المراقبة .

٤٧ — مكتب اللجنة . القسم السري .

٤٨ — مجلة الاقتصاد المرسوم .

٤٩ — الناشرون لمطبوعات لجنة رسم الخطط .

٥٠ — معهد البيانات الاقتصادية والفنية .

٥١ — الهيئة الإحصائية المركزية للاقتصاد القومي وفروعها .

٥٢ — ممثلو الجوسبلان الخاصة بالإتحاد السوفيتي .

٥٣ — مجلس التقويم العلمي والفني .

٥٤ — المجلس الكائن بلجنة الإتحاد السوفيتى لرسم الخطط .
٥٥ — أكاديمية مولوتوف الاقتصادية للإتحاد السوفيتى .

طريقة وضع المشروع :

من الخطأ المتواتر الظن بأن الخطة المرسومة لتنظيم موارد الجماعة وقواها الإنتاجية ومطالبها الاستهلاكية تتولاها الهيئة العليا الموجهة بطريقة تعسفية ، أو يقوم بها جماعات من الموظفين المقيمين فى عاصمة البلاد . وليس أبعد من هذا الظن عن الحقيقة والواقع ، ولهذا سنشرح الطريقة التى تتبع عند وضع مشروع السنوات الخمس ومنه نرى أنها تنقسم إلى مراحل متعاقبة كل منها تكمل الأخرى :

(أولا) يطلب إلى الهيئات والمنظمات الإنتاجية أن تقدم مقترحاتها بشأن ما تريد وما تستطيع إنتاجه فى فترة معينة ، وأن تحدد تقديرها لما تحتاجه التنفيذ من مواد خام ومعدات وعمل وغير ذلك . فإذا ما وردت المقترحات والتقديرات صار لدينا ما يصح أن نعده المشروع الابتدائى للخطة ، وهو مبنى على آراء أولئك الذين يتولون عملية الإنتاج ذاتها ، وهم عبارة عن المؤسسات الحكومية المركزية والإقليمية وما دون ذلك وجمعيات المستهلكين التعاونية ، وجمعيات المنتجين التعاونية .

(ثانيا) تقوم الهيئة العليا لرسم الخطط بدراسة هذه المقترحات والتوفيق بينها . فمثلا يتعين عليها أن تراعى أن يكون الطلب الكلى على الصلب والفحم مثلا من جانب الصناعات التى تستهلك هذين العنصرين مساويا لما اقترح انتاجه منهما ناقصاً ما يؤخذ من هـذا الانتاج لأغراض الاستهلاك المحلى . وعلى الهيئة أن تراعى أمراً آخر وهو تقرير نسبة ما يخصص من موارد البلاد الإنتاجية (خلال المدة المقررة) لكل من أدوات الانتاج وسلع الاستهلاك . فإذا تم هذا كله صار لدى الهيئة مشروع متناسق الأجزاء . ولكن الهيئة لابد لها من النظر إلى مسائل أخرى يجب أن يهدف المشروع

إلى تحقيقها ، كإعداد وسائل الدفاع عن البلاد ، والوسائل التي تؤدي إلى رفع مستوى الحياة الثقافية (مثل المدارس ، الصحف ، الكتب . الخ) ، وتحسين المستوى الصحي للشعب بإعداد الأطباء اللازمين وإنشاء المستشفيات. هكذا تحاول الجوسبلان أن توفق بين مطالب القائمين بالإنتاج وبين الأغراض التي تتوخى الدولة تحقيقها ، وهي أغراض قد لاتكون ذات طابع اقتصادي بحت . وفي هذه الحالة يكون أمامنا مشروع مؤقت .

(ثالثاً) يرسل المشروع المؤقت إلى الإدارات الحكومية المركزية والمحلية والهيئات الإنتاجية المختلفة في طول البلاد وعرضها ، وعلى كل من المشروعات المختلفة أن يدرس بالتفصيل الجزء الخاص به . ويلاحظ أن مناقشة ذلك الجزء لا تقتصر على إدارة المصنع بل ينبغي أن تعقد مؤتمرات تضم العمال كذلك ، ويأخذ الجميع في المناقشة وإبداء الرأي .

(رابعاً) بعد أن تصل الملاحظات والتعديلات تقوم الجوسبلان بدراستها من كل ناحية مع مراعاة الدقة التامة والعمل على إزالة أي نوع من التناقض فإذا تم ذلك عرض المشروع على مجلس قوميسيري الشعب (أشبه بمجلس الوزراء) واللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفيتي . فإذا أقرته الهيئتان أصبح قانونا من قوانين الدولة ، ويبدأ التنفيذ في ظل رقابة حازمة من جانب السلطات المركزية والمحلية كل فيما يخصه .

وينبغي الذين يقومون بوضع الخطة العامة أو المشروع لأية فترة معينة أن يراعوا بمنتهى الدقة مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يتسنى لهم تحقيق الأهداف العامة التي يضعونها نصب أعينهم وفيما يلي أهم الاعتبارات :

(١) حركة السكان من حيث معدل الزيادة أو النقص في السنة أو خلال فترة معينة إذ على أساس هذا يمكن تقدير الطاقة الإنتاجية المجتمع ، وكمية السلع الاستهلاكية ، ومستوى الأجور ، والميزانية العامة وغير ذلك .

(٢) التركيب الاجتماعي للسكان .

(٣) مقدار الدخل الأهلى والنسبة التى يجب أن يقسم بها بين إنتاج سلع الاستهلاك وعمل أدوات الإنتاج .

(٤) معدل الزيادة فى الإنتاج فى العام بالنسبة إلى العام الذى قبله .

(٥) مبلغ الزيادة التى يمكن تحقيقها فى تحسين إنتاج الزراعة والصناعة والأساليب الفنية المتغيرة ومدى مساهمتها فى بلوغ هذه الغاية .

(٦) مسائل التجارة الخارجية وإصدار النقد وموازنة الميزانية والضرائب وتحديد مقدار الأجور بطريقة توفق بين مصالح الإقتصاد القومى العامة ومصالح العاملين .

(٧) مقتضيات الدفاع الوطنى من كافة نواحيه المادية والبشرية والفنية .

(٨) تحسين مستوى التعليم الفنى بكافة فروعه وفى مختلف مراحله إذ عليه يتوقف التقدم فى الزراعة والصناعة والنقل إلى حد كبير .

(٩) بناء المساكن فى المدن والريف .

(١٠) تهيئة الخدمات الثقافية والاجتماعية المختلفة من تعليم وصحافة ومكتبات عامة وأندية رياضية ومسارح ، وتأمين وإعانات حسبما يتفق ذلك مع نظام البلاد .

أساس النجاح :

ولكن ليست العبرة بحسن الهدف ورسم الخطة . إن العبرة فى النجاح الذى يمكن إدراكه فى إخراج المشروع من دائرة الفكر إلى حيز العمل ونطاق التحقيق الواقعى .

وهذا النجاح لا بد له من توافر شروط عدة ، فى مقدمتها صحة ودقة البيانات والتقديرات التى يبنى على أساسها المشروع ، وكفاية الأجهزة المنوط بها القيام بعمليتى التنسيق والتنفيذ . وهناك شرط آخر له أهميته وهو أن يكون المشروع مرنا بحيث يفسح المجال لإدخال ما تتضح ضرورته من تعديلات وتصحيحات حتى تلاءم ما قد يجد من ظروف طبيعية أو غير

طبيعية لم تكن فى الحسبان عند وضع الصورة النهائية للمشروع .

فقد يحدث مثلا جفـاف يؤدى الى عجز فى المحصول الزراعى ، ولهذا لابد من أن تكون الخطة الخاصة بالزراعة مرسومة بحيث لا يتأثر المشروع العام بهذا الحادث الطـارىء تأثيراً خطيراً سيئا . وأخيراً لا بد من توافر عنصرى الثقة والتعاون بين الجميع ، حكاما ومحكومين . فعلى الحـكومة ان تفسح صدرها للنقد الإنشـائى الذى لا غاية له سوى الإصلاح ، وعلى الشعب ألا يقصر فى إسماع صوته وشكواه الى المسئولين كلما رأى نقصا أو شاهد تقصيراً . وهنا تلعب الصحافة السوفيتيـة دوراً بالغ الأهمية فى التوجيه والنصح والإرشاد ، فهى الصلة بين الشعب والمشرفين على مصائره فقلما تطالع صحيفة روسية مركزية أو محلية إلا وترى فيها عبارات الثناء على المشروعات التى تحقق الخطة أو تفوقها ، كما أنها مليئة بالنقدللمشروعات العاجزة أو المقصرة فى أداء نصيبهـا المفروض عليها . وكثيراً ما تنشر أسماء المجدين فى « قائمة حمراء » ، وأسماء المقصرين فى « قائمة سوداء » كما يوصف الأخيرون بأنهم « أولئك الذين يحطمون الإنشاء الإشتراكى » . وهذه رقابة سليمة من جانب الصحافة والحـكومة تشجعها على الاضطلاع بهذه المهمة . (١)

مشروع السنوات الخمس الاول

قدمت هيئـة الجوسبلان خطة من جانبها طابعها الحذر ، ذلك لأنها راعت اعتبارات مختلفة أهمها :

(١) يخدم الـكثيرون من الزوار والـكتاب بما تمتلىء به الصحف الروسية من انتقادات موجهة إلى المشروعات ومديريها ، فيرون أن ذلك دليل على إخفـاق الجهود السوفيتية فى سبيل تنفيـذ مشروعاتها ، مع أن هذه الحملات الصحفية دليل محسوس على عظم الجهود فى سبيل النجاح . ولعل هذه الظاهرة تفسر روح التشـاؤم والشك التى تبدو فى مؤلفـات كثير من الـكتاب .

(١) احتمال حـدوث عجز جزئى فى المحصول الزراعى خلال السنوات التالية .

(٢) بقاء معدل التجارة الخارجية فى مستوى منخفض .

(٣) ما يلاحظ فى البلاد من ضعف الإنتاجيـة سواء فى الزراعة أو الصناعة أو النقل والمواصلات .

(٤) أن عبء الدفاع الوطنى قد يكون كبيراً بالنسبة الى الاقتصاد القومى . ولهذه الأسباب رأت اللجنـة أن يكون تنفيذ المشروع على فترة قوامها ست سنوات . ولكن المشروع فى صورته النهائيـة قدر لتنفيذه خمس سنوات . وبدا فى طابع ملؤه التفاؤل على أساس التقـديرات المنتظرة التالية :

(١) عدم حـدوث أى عجز طارىء ، خلال السنوات الخمس ، فى الإنتاج الزراعى .

(٢) ازدياد حجم التجـارة الخارجية وتدفق رأس المال على البلاد بسبب نشاط حركة الإصدار .

(٣) ارتفاع شديد وسريع فى إنتاجية الزراعة والصناعة ، يتمثل فى خفض نفقات الانتاج وأثمان السلع المصنوعة ، وفى ارتفاع إنتاجية العمل وزيادة الغلة الزراعية .

(٤) أن مخصصات الدفاع الوطنى لن تشغل سوى نسبـة صغيرة من النفقات العامة . [1] وهكذا صدر مشروع السنوات الخمس الاول فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ على أنه ليس سوى خطوة واحدة فى المشروع الكبير الذى يهدف إلى خلق نظام جديد [2] .

والصورة التى نشرت وثيقة ضخمة ملأى بالتفاصيل والأرقام بشأن

---

(١) Baykov: The Development of the Soviet Economic System. pp. 153-154.

(٢) Hoover: The Economic Life of Soviet Russia, p. 306.

ما ينبغي تحقيقــه في مختلف نواحي حياة المجتمع السوفيتي خلال الفترة (١٩٢٨/٢٩ — ١٩٣٢/٣٣) . وسنعرض بالتفصيل لمختلف عناصر الحياة الاقتصادية في الروسيا منذ بدء تطبيق مشروع السنوات الخمس الأول ، ولكن يمكن القول بوجه عام إن ذلك المشروع كان يرمي إلى غرض رئيسي ألا وهو دفع التقدم الصناعي الحديث دفعة قوية نحو الأمام ، وهو ما يحمل بعض الكتاب على اعتبار العهد السوفيتي يتميز بصفة بارزة وهي الثورة الصناعية الواسعة النطاق التي تريد أن تجعل الروسيا تدرك ثم تفوق الدول الصناعية الكبرى مثل إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لو نظرنا إلى المشروع الأول على ضوء التجارب التي حدثت في الزراعة ، لقلنا إن لهذه الفترة صفة أخرى بارزة وهي القضاء على نظام الزراعة الفردية وإقامة نظام الزراعة الجمعية بمختلف أشكالها ، وبعبارة أخرى تم خلال عهد مشروع السنوات الخمس الأول تحقيق المرحلة الثانية من الثورة الزراعية في الروسيا . وعلى سبيل المثال والتوضيح نقدم هنا صورة إحصائية موجزة لأهم العناصر التي يتكون منها ذلك المشروع الضخم ،[1] ومنه نستخلص أن التوجيه لا يقتصر أمره على النواحي الاقتصادية فحسب ، بل إنه ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية لأن النظام الاجتماعي في بلد كل واحد ترتبط أجزاؤه ومفرداته بعضها ببعض ، ولا بد لتحسينه من أن تمتد يد الإصلاح إلى مختلف هذه الأجزاء حتى تتوحد السلسلة ويسودها النظام والانسجام . أما محاولة الإصلاح في ناحية أو نواحٍ ، وإغفاله في ناحية أو نواحٍ أخرى ، فهي من قبيل الارتجال وتبديد الجهود وتعطيل التقدم العام . وهنا نلمس المغزى الكبير لنظام الخطط المرسومة ، كما نستطيع بالدرس والتفهم أن ندرك دروساً ينبغي تملها حتى يتسنى وضع مشروعات عامة للنهوض بالبلاد ، بعض النظر عن الجوانب السياسية وعن المبادىء السائدة .

(١) نقلا عن المصدر السابق (ص٢١٨ حاشية رقم ٢) ص ٣٠٧ — ٣١١ .

(١) السكان :

قدر أن يزداد عدد السكان فى بلاد الاتحاد السوفيتى خلال فترة السنوات الخمس بمقدار ١١,٨٪ وأن تكون الزيادة فى أهل الريف ٩٪ ، وفى سكان المدن ٢٤,٤٪

(٢) الصناعة :

تكون نسب الزيادة بالشكل التالى : — ٨٢٪ (الموارد الرأسمالية) ، ٢٢٨٪ (الاستثمارات الجديدة) ، ١٠٣٪ (الدخل الأهلى) . وتزيد الكهرباء بنسبة ٤٢٥٪ من حيث رأس المال المستثمر فيها ، ٣٣٦٪ من حيث إنتاج الطاقة الكهربية . وتكون الزيادة فى الإنتاج الكلى للصناعة بمقدار ١٣٦٪ . أما النسبة من الدخل الأهلى عن طريق الصناعة فتزداد من ٣١,٦٪ إلى ٣٤,٢٪ ، وترتفع النسبة المئوية للاستثمار الرأسمالى السنوى من ٢٣,٧٪ إلى ٢٦,٢٪ ، ويزيد إنتاج سلع الطبقة العليا (أدوات الانتاج) من ٤٠,٣٪ من الإنتاج الكلى إلى ٤٧,٨٪ ، بينما يهبط إنتاج السلع الاستهلاكية من ٥٩,٧٪ إلى ٥٢,٢٪ . ومن حيث السلع الآتية تتكون الزيادة فيها بالقياس إلى إنتاجها قبل الحرب العظمى بالشكل التالى : (الفحم ٢٥٩,٥٪ ، زيت البترول ٢٣٣,٣٪ ، البيت peat ١٠٠٪ ، وسبائك الحديد ٢٣٨٪ ، الآلات الزراعية ٧٤٣,٣٪ ، الفوسفات لعمل السماد ١٧٨٥٪ ، غزل القطن ٢٢٨,٨٪ ، السكر ٢٠١,٦٪ ، الجالوش[1] ٢٦٧,٩٪) . ويزداد الإنتاج الكلى فى الصناعة كلها من ١٨,٣ بليون روبل (١٩٢٧ — ٢٨) إلى ٤٣,٢ بليوناً فى سنة (١٩٣٢ — ٣٣) وبهذا تتضاعف القيمة السنوية للإنتاج الكلى أو تزيد ، خلال الفترة كلها .

---

(١) إحدى مواد السكماء العظيمة الأهمية بالروسيا . ...

(٣) الزراعة :

تكون الزيادة فى الموارد الرأسمالية ٣٥٪، وفى الإنتاج الكلى ٥٥٪، وفى ذلك الجزء من المحصول الذى يعد للتسويق ١٠٥٪ . ويرتفع نصيب المزارع الاشتراكية (بمختلف أشكالها) فى إنتاج الحبوب بمقدار ٦٥٢,٤٪ على أن تكون الزيادة فى حالة المزارع المشتركة بنسبة ١٠٣٠٪ . وتزيد المساحة المنزرعة إلى ١٢١٪ بالنسبة إلى ما كانت عليه سنة ١٩١٣ ، أما الزيادة فى المساحة المنزرعة حبوباً فتصل إلى ١٠٨,٥٪ بالقياس إلى مستوى ما قبل الحرب ، بينما تعظم فى حالة المحاصيل الفنية كالقطن وسكر البنجر إلى ٢١٤,٥٪ . ويزيد عدد الماشية إلى ١٣٣,٧٪ بالنسبة إلى أعددها فى سنة ١٩١٣ . وبالقياس إلى ما قبل الحرب تكون الزيادة فى المحصولات الآتية هكذا : (الحبوب ١٢٩,٥٪ — القطن ٢٥٦,٤٪ — الكتان ١٣٦,٥٪ — سكر البنجر ١٧٩,٨٪) . وتكون القيمة الكلية للإنتاج الزراعى عبارة عن ١٦١,٩٪ بالقياس إلى القيمة فى سنة ١٩١٣ (على أساس الأثمان السائدة قبل الحرب) .

ونظراً لما قرره المشروع من زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق الإكثار من الأسمدة والمخصبات واستعمال الآلات ، قدر أنه سيكون فى البلاد ١٧٠,٠٠٠ من الجرارات فى نهاية فترة المشروع ، وكذلك وضعت الخطة لاستهلاك سبعة ملايين طن من المخصبات المعدنية فى كل سنة من سنوات المشروع .

(٤) التجارة الخارجية :

قدر أن تزيد الصادرات (حسب أثمان ما قبل الحرب) بمقدار ٢٢٪ بالقياس إلى المتوسط خلال الفترة (١٩٠٩ — ١٩١٣) :

(ا) تزيد الصادرات من السلع الصناعية من ١٩,٢٪ (١٩٠٩— ١٣) إلى ٤٩,٥٪ (١٩٣٢—٣٣) . (ب) تنقص الصادرات من الغلات الزراعية

من ٨٫٠ ٪ (١٩٠٩ — ١٣) إلى ٤٩٫٥ ٪ (١٩٣٢ — ٣٣) . وقدرت الزيادة فى الواردات بمقدار ٨٠ ٪ (سنة ١٩٣٢/٣٣) بالقياس إلى ما كانت عليه سنة (١٩٢٧ — ٢٨) ، على أن تزيد الواردات من السلع الاستهلاكية مثل السكر والشاى .

(٥) الجمعيات والهيئات التعاونية :

خلال الفترة (١٩٢٧ / ٢٨ — ١٩٣٢ / ٣٣) تكون الزيادة فى العضوية بنسبة ١٤٨ ٪ (الجمعيات التعاونية الزراعية) ، ٣٢٤ ٪ (جمعيات الحرف اليدوية الصناعية) ، ١٢٩ ٪ (جمعيات المستهلكين التعاونية فى المدن ، ٢٥٤ ٪ فى الجهات الريفية) . أما الأشخاص الذين يعملون فى كافة المنظمات التعاونية فتزيد نسبتهم من ٣٫٢ ٪ (١٩٢٧—٢٨) إلى ١٤٫٤ ٪ (١٩٣٢ / ٣٣) بالنسبة إلى جميع الأشخاص الذين يستخدمون فى الأعمال . وتزداد نسبة الموارد الرأسمالية الكلية التى تملكها الهيئات والجمعيات التعاونية من ٣٫٨ ٪ (١٩٢٧/٢٨) إلى ٩٫٣ ٪ (١٩٣٢/٣٣) .

(٦) النقل :

تكون الزيادة فى الموارد الرأسمالية لوسائل النقل بمقدار ٨٩٪.(٦٧٪ فى حالة الخطوط الحديدية) . وفى السنة الأخيرة من المشروع يكون مقدار رأس المال المستثمر خلالها عبارة عن ٣٩٠ ٪ بالقياس إلى رأس المال المستثمر فى النقل خلال السنة السابقة لبدء تنفيذ المشروع (والرقم ٣٠٧ ٪ فى حالة الخطوط الحديدية وحدها) .

(٧) أعمال البناء (بدون المباني الخاصة بالفلاحين) :

تزيد بنسبة ٣٨٣ ٪ خلال الفترة كلها .

(٨) الميزانية :

تكون نسبة الزيادة ١٠٠ ./. في الميزانية ، ٤١ ./. في المصروفات على الإدارة ، ١٤٥ ./. في الإنفاق على المؤسسات الاجتماعية والثقافية .

(٩) مستوى الأثمان :

تهبط الأثمان في نهاية فترة المشروع بالنسبة إلى ما كانت عليه في السنة السابقة له فتكون بالشكل التالي : ٧٦ ./. (منتجات الصناعة الحكومية) ، ٧٠،١ ./. (أدوات الانتاج) ، ٨١،٧ ./. (أدوات الاستهلاك) ٩٦ ./. (أثمان الجملة للغلات الزراعية) ، ٧٧ ./. (أثمان الجملة للسلع الصناعية) وذلك بالنسبة إلى المستوى الذي كانت عليه هذه الأثمان قبل عهد مشروع السنوات الخمس الأول . ويكون النقص إلى ٧٩،٤ ./. (أسعار التجزئة للسلع الزراعية) ، ٧٧،١ ./. (للسلع الصناعية) ، من مستواها قبل سنة بدء المشروع . وتهبط نفقات الإنشاء إلى ٥٨،٧ ./. من مستواها السابق .

(١٠) العمل :

تزيد إنتاجيته بمقدار ١١٠ ./. في سنة (١٩٢٧ — ٢٨) من كل مائة من عمال الصناعة تجد ٤١،٣ من العمال المدربين ، ٦،٠ من الفنيين ٤،٠ من المهندسين . وفي السنة الختامية من المشروع تصبح الأرقام هكذا ٦٢ ، ٨،٦ ، ٢،٤ على التوالي . ويهبط مقياس ساعات العمل (بنسبة ما قبل الحرب) من ٧٧ ./. (سنة ١٩٢٧ — ٢٨) إلى ٧٠،٥ ./. (سنة ١٩٣٢ — ٣٣) . ويرتفع معدل الأجور الحقيقية من ١٢٢،٥ ./. (بالقياس إلى مستوى ما قبل الحرب) إلى ٢٠٨،٩ ./. (فيما بين عامي ٢٨،١٩٢٧ ، ٣٣،١٩٣٢) .

(١١) الثقافة :

ترتفع نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة من ٧٨،٥ ./. إلى ٨٦،٧ ./. بالمدن

(بالنسبة إلى من هم فى سن الثامنة وما فوقها) ، ومن ٤٨٫٣ ٪ إلى ٧٤٫٦ ٪ بالريف .

(١٢) الاحوال المعيشية :

ا — تزيد مساحة السكنى للفرد الواحد من سكان المدن فى المتوسط من ٥٫٧ متر مربع إلى ٦٫٣ متر مربع بينما تكون الزيادة من ٥٫٦ إلى ٧٫٣ من الامتار المربعة فى حالة عمال الصناعة الخاضعة للتوجيه المرسوم .

ب — استهلاك الفرد الواحد من سكان المدن من المنتجات الغذائية يظل كما هو فى حالة الخبز ويزيد بمقدار ٢٧٫٧ ٪ (اللحم) ، ٧٢ ٪ (البيض) ، ٥٥٫٦ ٪ (منتجات الألبان) . أما بالنسبة إلى أهل الريف فيزداد استهلاك الخبز ٥٫٧ ٪ ، واللحم ١٦٫٧ ٪ ، والبيض ٤٥٫٢ ٪ الألبان ٢٤٫٧ ٪ .

ج — يتغير تركيب ميزانية العامل بالشكل التالى : تهبط نسبة ما ينفق منها فى شراء السلع الصناعية من ٣٤٫٢ ٪ إلى ٣٢٫٥ ٪ ، وما ينفق منها فى شراء المنتجات الزراعية من ٤٣٫٢ ٪ الى ٣٩ ٪ ، وفى المسكن تزداد من ٨٫٧ ٪ إلى ٩٫٥ ٪ ، بينما تزداد النسبة المخصصة لسد المطالب الثقافية من ٥٫٣ ٪ الى ٨٫٢ ٪ ، كما تزداد النسبة المعدة للمصروفات الأخرى والمدخرات من ٨٫٦ ٪ إلى ١٠٫٨ ٪ .

ولا شك أن هذا التعديل الذى يراد أن يحدث فى تركيب ميزانية العامل مبنى على ما قرره المشروع من حيث خفض نفقات الإنتاج وأثمان الغلات الزراعية والسلع الصناعية حتى تتحسن أحوال المعيشة بالنسبة إلى العاملين . وثمت أمر آخر نلمسه فى هذا التعديل المرتقب فى تكوين ميزانية العامل ، وهو أن العمل على نشر التعليم والثقافة بين أبناء المدن والريف لابد وأن يؤدى إلى اتساع نطاق مطالب الفرد الثقافية والاجتماعية ، ومن هنا كانت الزيادة فى نسبة ما ينفق فى سد المطالب الثقافية والاجتماعية من

٥ر٣ ٪ إلى ٢ر٨ ٪ من ميزانية المواطن السوفيتي بوجه عام .

العالم الخارجي والمشروع :

أحدث إعلان مشروع السنوات الخمس الأول ضجة وضجيجا في العالم الخارجي الرأسمالي ، وتعرض لحملة عنيفة من النقد والسخرية اشترك فيها علماء الاقتصاد الذين رأوا فيه محاولة لاثبات إفلاس نظرياتهم عن المجتمع الذي تنظم أموره الروح الفردية والمنافسة (برغم عدم وجودها من الناحية العملية) ، وقوانين العرض والطلب الخالدة وجهاز الثمن المقدس . وصرح أصحاب الأعمال أن فشل المشروع أمر محقق وأن تنفيذه في حكم المستحيل من الناحية العملية . ومرت السنوات وثبت أن المشروع ممكن من الناحيتين النظرية والعملية ، وأنه وفق إلى تحقيق معظم أهدافه الرئيسية بغض النظر عن بعض الأخطاء والمتاعب التي تلازم دائما كل أمر جديد بمثل هذه الضخامة . وهنا أخذ النـاقدون يضربون على نغمة جديدة وهي أن السرعة التي تجري بها الروسيا لن تؤدي إلى نتائج سليمة . ويروى أن سائحا بريطانيا قال لصديق روسي له « أنتم الروس تبدون كالأطفال الذين يحاولون الجري قبل أن يتمكنوا من المشي » فأجاب الروسي « قد يكون ذلك حقا ، ولـكنك ترى أنه ليس لدينا الوقت للمشي » ، وعلق صاحب هذه القصـة عليها بقوله « وكان يحسن به (أي الروسي) أن يضيف إلى ذلك القول بأن العالم الغربي الرأسمالي يبدو عليه أنه أقلع عن محاولة الجري أو المشي ، وأنه راقد على ظهره في حالة العجز ، ينتظر المعجزة التي يكون فيها خلاصه » . [(١)]

وأكد بعض أساطين الاقتصاد البورجوازي أن من المستحيل رسم خطة للزراعة نظراً لأن هذه الحرفة تتأثر إلى حد كبير بالعوامل الطبيعية [(٢)]

---

(١) راجع المقال الذي كتبه هيودالتون (وزير مالية بريطانيا السابق) في كتاب Twelve Studies in Soviet Russia ص ٣٣ .

(٢) مثل الجفاف وفيضان الأنهار والآفات الزراعية .

التي قد تقلب الخطة رأساً على عقب ، خاصة وأن الطبيعة كثيراً ماينجهم وجهها فتصيب البلاد بالجفف والآفات في أقل الأوقات مناسبة وفي أسوأ الظروف . ويرى آخرون أنه لهذه الأسباب ذاتها ينبغي وضع خطة مرسومة للزراعة وجعل هذه الحرفة ذات طابع آلي واستخدام كافة الأساليب الفنية والعلمية حتى يصبح في الإمكان التقليل من خطر العوامل الطبيعية . وانتقد فريق من الكتاب محاولة السوفيت استخدام الآلات في الزراعة على نطاق واسع لأن هذا العمل في رأيهم سيؤدي إلى حرمان نحو خمس وعشرين مليونا من أهل الريف بعد سنوات قلائل من وسيلة العيش ونصحوا الحكومة السوفيتية في تلك الحال إما بالقضاء عليهم أو نفيهم إلى سيبريا ليهلكوا في ربوعها لأن المجتمع الروسي لن يستطيع أن يعول مثل هذا الجيش الهائل من المتعطلين . ولكن أثبتت الأيام خلال فترات مشروعات السنوات الخمس أن الزراعة تحولت إلى حرفة ميكانيكية إلى درجة كبيرة ، ومع ذلك لاتشكو البلاد من البطالة حتى في خلال الكساد العالمي الكبير ، ولم تتحقق المخاوف التي ساورت علماء الاقتصاد في انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة لأن الأيدي العاملة التي تحررت من العمل الزراعي بالريف نتيجة اتباع أساليب الزراعة الآلية الكبيرة دبر لها العمل في الصناعة والنقل وما يتصل بهما نتيجة التوسع الهائل في هاتين الناحيتين الرئيسيتين .

المشروع في ميزان النقد :

وهنا نتساءل . إلى أي حد نجح مشروع السنوات الخمس الاول في تحقيق أهدافه الرئيسية ؟ لا شك أن الفصول التالية فيها الجواب المفصل على هذا السؤال ، ولكنا نقول بوجه عام إنه وفق إلى تركيز الحد الأقصى من الموارد المادية والبشرية ليجعل من ذلك أساساً لإنتاج واسع النطاق في ميادين الصناعة والزراعة فيما بعد ، فنقل الزراعة من النظام الفردي إلى الأسلوب التعاوني الأكثر إنتاجية ، وقفز بالبلاد خطوات سريعة واسعة في

سبيل التصنيع . وفى هذا قال كويبيشيف Kuibyshev فى المؤتمر السابع عشر للحزب « لقد حول مشروع السنوات الخمس الاول الروسيا من بلاد زراعيـة إلى بلاد زراعية صناعيـة ، فأصبح ٧٥,٥ ٪ من الدخل الأهلى مصدره الصناعة والنقل وصناعة البناء ، بينما تساهم الزراعة فى الداخل الأهلى بنصيب قدره ٢٢,٩ ٪ » ، ولهذا « سنبدأ مشروع السنوات الخمس الثانى مزودين بصناعات منظمة تنظيماً عالياً ومقامة على الأساليب الحديثة . إننا سننشىء بلادنا بأيدينا وبمساعدة آلاتنا . وسيثبت هذا للعالم أجمع سلامة الاقتصاد المرسوم الموجه » .

ولـكن المشروع لم ينجح فى خلق تسهيلات كافية مناسبة فى النقل ولهذا اقترح مولوف مد ما بين ٢٥٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية وصنع ٤٠٠,٠٠٠ سيارة سنوياً خلال فترة مشروع السنوات الخمس الثانى . وكذلك ظل إنتاج الزراعة والغذاء وصناعة المنسوجات فى نفس المستوى المنخفض خلال فترة المشروع الأول ، الأمر الذى ترتب عليه عدم ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعاً ملحوظاً . وأكثر من هذا فقد شكا المؤتمر السابع عشر من انخفاض إنتاجية العمل وارتفاع نفقـة الإنتاج . هذه عيوب اعترف عنها زعماء السوفيت تمهيداً للتغلب عليها فى المشروع التالى .

مشروع السنوات الخمس الثانى

بدأ تنفيذ هذا المشروع فى سنة (١٩٣٣/ ٣٤) ، والاساس الذى يقوم عليه دعم النتائج التى تحققت خلال المشروع الأول سـواء فى الصناعة أو الزراعة . وكان يهدف إلى تحقيق أغراض متنوعة منها :

(١) القضاء نهائياً على الكولاك وتحويل الريف إلى المزارع الاشتراكية وجعل الزراعة عملية ميكانيكية ، وزيادة إنتاجها من حيث الكم والكيف .

(٢) مواصلة عملية تصنيع البلاد وتوجيه قسط أوفر — عن ذى قبل — إلى إنتاج السلع الاستهلاكية .

(٣) العمل على رفع مستوى المعيشة لجميع طوائف المجتمع الروسى .

(٤) زيادة إنتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين النوع .

وتنقسم فترة مشروع السنوات الخمس الثانى إلى مرحلتين ، الأولى من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٥ وتسمى « مرحلة نظام البطاقات » وقد ألغى سنة ١٩٣٥ بعد أن وضحت مساوئه بارزة وبعد أن حدثت زيادة محسوسة فى الإنتاج ، والثانية تمتد منذ الالغاء حتى عام ١٩٣٨ وتدعى مرحلة العمل الحاذق « Stakhanovism. و « مزارع الآرتل التعاونية » .

أما النتائج التى تحققت خلال المشروع الثانى فقد لخصها مولوتوف فى تقريرة بالشكل الآتى :

(١) تجديد الجهاز الفنى للانتاج فى ميدانى الزراعة والصناعة .

(٢) حوالى ٩٠ ٪ من الجرارات وآلات الحصاد من إنتاج الصناعة السوفيتية .

(٣) فى سنة ١٩٣٨ كان أكثر من أربعة أخماس الإنتاج الصناعى كله مما أخرجته مصانع ومنشآت بنيت أو أعيد تعميرها تماما خلال سنوات المشروعين .

(٤) تم خلال عهد المشروع الثانى إنتاج أكثر من نصف العدد الكلى من عُدد الآلات المستخدمة فى الصناعة .

(٥) زادت القوة الكهربية (بالنسبة للعامل الواحد) فى الصناعة من ٢١٠٠ كيلوات إلى ٤٣٧٠ كيلوات .

(٦) تمت عملية استخدام الاساليب الميكانيكية فى العمليات الصناعية التى كان يغلب عليها العمل اليدوى ، كاستخراج الفحم وزيت البترول وصيد الأسماك .

(٧) كان أعظم النجاح فى الصناعة الثقيلة حيث زاد الإنتاج بمقدار ١٤٠ ٪ وهذه النسبة تفوق ما كان مقرراً فى المشروع .

(٨) ضوعف إنتاج السلع الاستهلاكية وان لم يبلغ الحد المقرر في المشروع .

(٩) حدثت نتائج طيبة في تحويل الزراعة إلى عمليات ميكانيكية ، ومن حيث المستوى الفني والطاقة الإنتاجية للمزارع الكبيرة ، بحيث أصبحت الزراعة السوفيتية تسبق مثيلاتها في كثير من البلدان الأخرى . إلا أن عملية جمع القطن والكتان لازالت متأخرة بالنسبة إلى غيرها من حيث استخدام الآلات .

(١٠) عظم رخاء الفلاحين المتعاونين إذ زادت الدخول النقدية من المزارع التعاونية خلال سنوات المشروع الثاني إلى ١٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل مقابل ٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل . وحدثت زيادة قدرها ٣٣٠ ٪ في الدخول النقدية التي توزع على فلاحي المزارع التعاونية (الجمعية) .

(١١) تحسنت الصحة العامة تحسناً واضحاً إذ زاد عدد المستشفيات بمقدار ١٥٠ ٪ خلال فترة المشروع الثاني .

ثم بدأ مشروع السنوات الخمس الثالث لتحقيق الأهداف المتصلة بزيادة الإنتاج وتحسينه ورفع مستوى الشعب ، ولكن العالم في ذلك الوقت كان يجري سراعا نحو الهاوية التي فغرت فاها . وقبيل انتهاء العام الأول في هذا المشروع شبت نار الحرب العالمية الثانية (أول سبتمبر سنة ١٩٣٩) ، وسرعان ما غمرت العالم كله ، واتجهت أداة الحرب الألمانية نحو الروسيا محاولة القضاء عليها وعلى ماحققته من أعمال اقتصادية .

النتائج العامة لعصر التوجيه الاشتراكي

وقبل أن نختم هذا الفصل نرى من الأوفق أن نعرض صورة عامة موجزة لما حققه النظام الاقتصادي السوفيتي منذ بداية عصر « الخطط المرسومة » في أواخر سنة ١٩٢٨ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية واشتراك الروسيا فيها .

(١) الصناعة :

كان أول هدف رمى السوفيت إلى تحقيقه إنشاء الصناعات وبخاصة تلك التى تخرج أدوات الإنتاج لتصنع غيرها من جديد ولتنتج مقادير وافرة من سلع الاستهلاك فيما بعد . وقد أعرب لينين منذ زمن عن أهمية هذا الأمر فقال : لكى ننقذ الروسيا فاننا لا نحتاج إلى محصول طيب فى مزارع الفلاحين فحسب ، إذ أن هذا غير كاف . ولسنا بحاجة فقط إلى صناعة خفيفة ذات كفاية تستطيع أن تمد الفلاحين بما يحتاجون إليه من السلع المصنوعة ، إذ أن هذا غير كاف أيضاً . . إن من الواجب أن تكون لدينا صناعة ثقيلة . فبدون احياء صناعاتنا الثقيلة وتنميتها سنكون عاجزين عن تنظيم أية صناعة ، وبدون تنظيم صناعاتنا سنهلك كدولة مستقلة » . ولقد رأينا كيف أمكن خلال عهد مشروع السنوات الخمس الاول وضع الاساس القوى الدعائم للصناعة الثقيلة ، ولذا بدأت الروسيا فى خلال سنوات المشروع الثانى تعمل على تنمية صناعات السلع الاستهلاكية ورفع مستوى المعيشة ، ولكنها اضطرت الى مواصلة توجيه أكبر قسط من العناية الى الصناعات الثقيلة بسبب الحاجة إلى انتاج الأسلحة والذخائر للجيش الأحمر بسبب اضطراب الأحوال فى جو السياسة الدولية منذ سنة ١٩٣٣ حينما بدأ هتلر سياسته المعادية للروسيا . ويمكن القول بوجه عام إن أعظم التقدم كان فى انتاج السلع الرأسمالية إذ بلغت نسبة الزيادة أكثر من ٨٠٠ ٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٤٠ مقابل زيادة تقل عن ٤٠٠ ٪ فى إنتاج السلع الاستهلاكية .

وبرغم هذا التفاوت نشاهد اطراد الزيادة فى انتاج السلع التى من النوع الأخير وبخاصة بعد الغاء نظام البطاقات فى عام ١٩٣٥ ، الأمر الذى نجم عنه ارتفاع ملموس فى مستوى المعيشة سواء فى المدن أو فى الريف . وتحسنت وسائل النقل بمختلف أنواعها وبخاصة خلال فترة المشروع الثانى ليتمشى ذلك مع التقدم الصناعى والزراعى ، وليطابق مقتضيات الدفاع عن البلاد

إذا ما تعرضت للاعتـداء . وعظم استثمار الثروة المعدنيـة فى كل مكان ، وقامت الصناعات فى أماكن كانت مهملة أو غير مستغلة استغلالا كافيا خلال العهـد القيصرى . وتمـكن السوفيت من خلق صناعات جديدة أو تعمير الموجود منها وزيادة إنتاجه مرات عدة ، كما هو الشأن فى الصناعات الهندسية والـكيماوية وصنع الأسلحة والمعـدات الحربيـة . وإن فى الاحصائيات التالية ما يلقى بعض الضوء على الحقائق السالفـة الذكر ، كما أنها تبين مدى تقدم الصناعة والتمدين والنقل قبيل الحرب الثانية بالقياس الى ما كان عليه الحال قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى .

الانتاج الصناعى الكلى فى بلاد الاتحاد السوفيتى

(بملايين الروبلات حسب قيمة الروبل فى سنة ١٩٢٦/٢٧) (١)

	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
الإنتاج الكلى	١٦,٢	٢٥٫٧	٤٥,٧	١٠٦٫٨	١٢٣,٩	١٣٧٫٥
السلع الرأسمالية	٥٫٤	١٠٫٩	٢٤٫٥	٦٢,٦	٧٣٫٧	٨٣,٩
سلع الاستهلاك	١٠٫٨	١٤,٨	٢١,٢	٤٤,٢	٥٠٫٢	٥٣٫٦
الفحم (بملايين الأطنان المترية)	٢٩,١	٤٠,١	٧٦٫٣	١٣٢٫٩	١٤٥٫٩	١٦٤,٦
زيت البترول (بملايين الأطنان المترية)	٩,٢	١٣٫٨	٢٢٫٥	٣٢,٢	—	٣٤,٢
الصلب (بملايين الأطنان المترية)	٤,٢	٤,٩	٦,٩	١٨	—	١٨٫٤
الألومنيوم (بألوف الأطنان المترية)	—	—	٧	٥٦٫٨	—	٥٩٫٩
المنسوجات القطنية (ملايين الأمتار)	٢٢٢٤	٢٩٩٦	٢٧٣٢	٣٤٩١	—	—
المنسوجات الصوفية (»)	١٠٣	١٠١	٨٦	١١٤	—	—
الاحذية الجلدية (ملايين الازواج)	٨٫٣	٤٨,٨	٩٩,٤	٢١٣	—	—
السكر (بألوف الأطنان)	١٣٤٧	١٢٨٣	٩٩٥	٢٥١٩	—	—

(١) Our Soviet Ally. p. 126.

الخطوط الحديدية [1]

	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٨
الخطوط (ألوف الكيلومترات)	٥٨,٥	٧٦,٩	٨٢,٦	٨٥
البضائع (بلايين الأطنان)	٦٥,٧	١١٣	١٦٩,٥	٣٧٠,٥
الركاب (بلايين)	٢٦,١	٣٢	٧٥,٢	٩٠,٩

الزراعة :

بعد القضاء على المزارع الفردية وإقامة المزارع الاشتراكية عظم استخدام الآلات فى كثير من العمليات الزراعية بشكل لم يسبق له مثيل ، وزيدت مقادير الأسمدة المعدنية فى تنمية التربة ، وأقيمت محطات التجارب والآلات فى مختلف البقاع ، واستخدم العلم ، وأدخلت زراعات جديدة وزيد انتاج غيرها ، وامتدت الزراعة إلى مناطق جديدة واسعة . وقد ترتب على هذا كله ازدياد الإنتاج الزراعى .

(١) المصدر السابق .

جدول خاص بالزراعة [١]

	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٨
الانتاج الكلى (ملايين الروبلات حسب قيمة الروبل فى سنة ١٩٢٦/٢٧)	١٢٦٠٧	١٤٧٤٥	١٤٠١٧	٢٠١٢٣
المساحة المنزرعة الكلية (ملايين الهكتارات)	١٠٥	١١٣	١٢٩,٧	١٣٦,٩
محصول الحبوب (ملايين القناطير المترية)	٨٠١	٧١٧و٤	٨٩٨	٩٤٩,٩
الماشية (بالملايين)	٦٠و٦	٦٧,١	٣٨و٤	٦٣و٢
عدد الجرارات (بالالوف)	—	٦٦,٣	٢١٠و٩	٤٨٣,٥

وفى الوقت ذاته حدث هبوط مطرد فى أثمان الغلات وبخاصة خلال الفترة (١٩٣٤ — ٣٧) فنقص ثمن الخبزوالبيض بأكثرمن ٥٠./. ، وصار ثمن اللحم ٦٣و٣./. والسكر ٢٧,٣./. فى أول يناير سنة ١٩٣٧ بالقياس إلى الثمن فى أول يناير سنة ١٩٣٣ . وفى هذه الفترة نفسها ارتفعت الأسعار فى ألمانيا فزاد ثمن الكيلو من البطاطس من ٦ فلس (pfennigs) الى ٩ ، والزبد من ٢٧٥ الى ٣١٢ ، واللحم البقرى من ١٣٥ الى ١٦٩ ، وارتفع ثمن البيضة الواحدة من ١٠ الى ١٢ فلسا [٢] . وصحب هذا الهبوط فى الأثمان زيادة فى الاجور ، فارتفعت أجور رجال البريد والكتبة والمعلمين وعمال الصناعة . وقد تضاعف متوسط الاجور السنوى خلال فترة المشروع الثانى ؛ فلو أن الرقم ١٠٠ يمثل مستوى الاجور فى سنة ١٩٢٩ فانه قد زاد الى ١٩٦و٤ ، سنة ١٩٣٣ ، ٣٧١و٤ فى سنة ١٩٣٧ » [٣] .

(١) نفس المصدر .

(٢) H. Johnson : The Socialist Sixth of the World p. 213.

(٣) شرحه ص ٢١٤ .

الدخل الاهلى :

بسبب التقدم الكبير فى مختلف نواحى الاقتصاد القومى زاد الدخل الأهلى بسرعة فوصل الى ١٠٥ بليون روبل سنة ١٩٣٨ ، مقابل ٤٨ (سنة ١٩٣٣) ، ٢٥ (سنة ١٩٢٨) [١]

الخدمات الاجتماعية :

حرصت الحكومة السوفيتية على تخصيص جانب كبير من نفقاتها فى سبيل تهيئة مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية ، ولعل النجاح الذى أحرزته فى هذه الناحية أشد وضوحاً منه فى النواحى الأخرى . واذا رجعنا الى مشروع السنوات الخمس الثالث فأيناه يقرر زيادة ما ينفق على المطالب الاجتماعية والثقافية كالتأمين الاجتماعى والتعليم والصحة العامة ومساعدة الأمهات ذوات الأسر الكبيرة ، الى ٥٣٠٠٠ مليون روبل فى سنة ١٩٤٢ مقابل ٣٠٨٠٠ مليون فى سنة ١٩٣٧ .

---

(١) شرحه ص ٢١٤ .

والجدول التالى يفسر ذلك [١] .

	١٩١٤	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٨	١٩٣٩
المكتبات (بالألوف)	١٢,٦	٢٨,٩	٣٢,٩	٧٠	٧٧,٦
النوادى (»)	٠,٢	٣٤,٥	٥٣,٢	٩٥,٦	١٠٣,٧
المتاحف	١٨٠	٨١٢	٧٣٢	٧٦١	٧٩٤
المسارح	١٥٣	—	٥٥١	٧٠٢	٧٨٧
دور السينما (بالألوف)	١,٤	٩,٧	٢٧,٦	٢٨,٦	٣٠,٩
الكتب والصحف (ملايين النسخ)	٨٦,٧	٥٦٨,٤	٦٥٩,٥	٩٤٩,٩	—
عدد الأسرة بالمستشفيات (بالألوف)	١٧٥,٥	٢٤٦,٨	٤١٠,٨	٦٧٢	—
الأطبـاء	١٩٧٨٥	٦٣١٦٢	٧٦٠٢٧	١١٠,٠٠٠	—

القوة العسكرية:

وبفضل تقدم الصناعات الثقيلة فى جهات شتى من البلاد ، وتنمية الزراعة وتحسين وسائل النقل ، وتنظيم نفقات الدولة ، أمكن للاتحاد السوفيتى أن يكون قوة حربية لها خطرها ، فلما أغارت عليه أداة الحرب النازية بكامل قوتها صمد لهـا برغم الضربات العنيفة ، وظل يقاوم ويكافح الى أن تحول التيار الى جانبه فانقلب من الدفاع الى الهجوم وما زال بالغزاة حتى أجلاهم عن أرضه وطاردهم فى عقر ديارهم [٢] .

(١) Our Soviet Ally, p. 127.

(٢) نشير على القارئ أن يرجع فى هذا الموضـوع إلى كتاب How Russia Prepared for War.

هذه لمحة سريعة عن أهم ما حققه النظام السوفيتي لبلاد الروسيا الواسعة الأرجاء والكثيرة السكان . وتبدو أهمية هذه الأعمال اذا ذكرنا أن هذه الأعمال جميعها قد تمت بدون الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية ، وهو أمر يعد فريداً فى حد ذاته بالنسبة إلى دولة كانت تتخلف خلال العهد القيصرى وراء الدول الكبرى مراحل واسعة .

موازنة بين روسيا السوفيتية والعالم الرأسمالى :

ونستطيع أن نكون فكرة عن مدى نتائج مشروعات السنوات الخمس اذا ما عقدنا الموازنة بين أحوال الروسيا وبعض البلدان الرأسمالية الكبرى وذلك بامعان النظر فى البيانات التالية : [1]

حجم الانتاج الصناعى

(النسبة المئوية عن سنة ١٩٢٩)

البلاد	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الاتحاد السوفيتى	١٠٠	١٢٩و٧	١٦١و٩	١٨٤و٧	٢٠١,٦
الولايات المتحدة	١٠٠	٨٠,٧	٦٨,١	٥٣,٨	٦٤و٩
إنجلترا	١٠٠	٩٢,٤	٨٣,٨	٨٣,٨	٨٦و١
ألمانيا	١٠٠	٨٨و٤	٧١,٧	٥٩,٨	٦٦و٨
فرنسا	١٠٠	١٠٠و٧	٨٩,٢	٦٩و١	٧٧,٤

وعلق المؤلف على ذلك الجدول بقوله :

« والجدول يدل على معان هامة جدا منها (١) خفض لامثيل له فى انتاج أكبر الدول الرأسمالية الصناعى ، مقابل تضاعف الانتاج فى بلاد اتحاد

(١) ليونتيف : الاقتصاد السياسى (ترجمة دكتور راشد البراوى) ص ٢٠٧ .

السوفيت . (٢) أعظم الهبوط فى البلدان الرأسمالية كان سنة ١٩٣٢ إذ بلغ الثلث ، ولم يبدأ نشاط الصناعات الا سنة ١٩٣٣ ، ومع ذلك كان الإنتاج أقل من مستواه سنة ١٩٢٩ بمقدار الربع ، بينما اطرد التقدم فى ظل النظام الاقتصادى الموجه ، وهكذا نرى أن الأزمة العالمية الكبرى التى بدأت عام ١٩٢٩ وأحدثت تأثيرا سيئاً فى العالم الرأسمالى ، لم يكن لها تأثير يذكر على التقدم الاقتصادى ، وبخاصة فى الصناعة ، ببلاد الروسيا . وإذا ماجعلت الموازنة على أساس الحالة السائدة عام ١٩١٣ تراءت الصورة الآتية :

رقم الانتاج الصناعى (١)

(النسبة المئوية لما قبل الحرب العظمى)

البلاد	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
بلاد اتحاد السوفيت	١٠٠	١٩٤,٣	٢٥٢,١	٣١٤,٧	٣٥٩	٣٩١,٩
الولايات المتحدة	١٠٠	١٧٠,٢	١٣٧,٣	١١٥,٩	٩١,٤	١١٠,٢
إنجلترا	١٠٠	٩٩,١	٩١,٥	٨٣,١١	٨٢,٤	٨٥,٢
ألمانيا	١٠٠	١١٣,٥	٩٩,٨	٨١	٦٧,٦	٧٥,٤
فرنسا	١٠٠	١٣٩	١٤٠	١٢٤	٩٦,١	١٠٧,٦

ومن هذا الجدول يتضح أن الصناعات فى انجلترا وألمانيا دون المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب ، وفى الولايات المتحدة نجد زيادة قدرها ١٠٪ فقط سنة ١٩٣٣ بعد أن كانت الزيادة ٧٠,٢٪ سنة ١٩٢٩ ، بينما زادت الصناعات فى بلاد اتحاد السوفيت الى أربعة أمثال ما كانت عليه سنة ١٩١٣ تقريباً .

ولما انتهى عهد الأزمة الاقتصادية الكبرى فى العالم الرأسمالى أخذ النشاط يدب فى الحياة الاقتصادية ومع ذلك فالتفاوت قائم ففى سنة ١٩٣٧

(١) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

نجد أن الصناعة فى البلدان الرأسمالية بلغت ١٩٣,٥ ٪ من المستوى الذى كانت عليه سنة ١٩٢٩ ، ونقص الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٣٨ بنسبة ١٢,٥ ٪ بالقياس الى سنة ١٩٣٧ ، وبذلك أصبح يعادل ٩١٫٠ ٪ من مستواه فى سنة ١٩٢٩ . أما فى الروسيا فقد وصلت الصناعة الثقيلة فى سنة ١٩٣٨ إلى ما يعادل ٤٢٨٫٠ ٪ من مستواها سنة ١٩٢٩ ، أما الإنتاج فى جميع الصناعات الكبيرة والصغيرة فأصبح فى سنة ١٩٣٨ يعادل ٣٧١٫٠ ٪ من المستوى الذى كان عليه فى سنة ١٩٢٩ (١) .

وفى سنة ١٩٢٩ وهى السنة التى بلغ فيها الرواج أقصاه بالبلدان الرأسمالية قبل حلول الأزمة ، كان انتاج الصناعة السوفيتية يعادل ٨,٣ ٪ من الإنتاج الصناعى فى بقية العالم ، فزاد الى ١١٫٠ ٪ سنة ١٩٣٣ (وهى أعنف سنوات الأزمة الرأسمالية) ، وارتفع الى ١٥,٢ فى سنة ١٩٣٦ ، وقدر مشروع السنوات الخمس الثالث أن يصل هذا الإنتاج فى الصناعة السوفيتية الى ثلث إنتاج العالم (٢) .

وقد استرعت ظاهرة التقدم المستر ج . ميلر الذى أقام بموسكو من مايو سنة ١٩٣٦ فكتب يقول(٣) : ان سرعة التقدم فى النواحى الإنتاجية وتحسين كفاية العمل فى بلاد الروسيا الاشتراكية السوفيتية ، والمشروعات الطويلة الأمد التى تضعها تلك البلاد لاستغلال مواردها الطبيعية الضخمة ، هذه كلها لا تجعل من غير المعقول أن نتنبأ أنه من خلال الجيل التالى سيصبح الاتحاد السوفيتى من الوجهة الصناعية أقوى من بقية العالم كله . ولكن هذا حكم يحمل قدراً من المغالاة .

وقد يقال بصدد الأعمال الانشائية التى تمت خلال سنوات المشروعات الثلاث فقال انه برغم ذلك فلا زالت الروسيا دون بلاد مثل انجلترا والولايات

(١) H. Johnson : opt. cit. p. 217.

(٢) شرحه ص ١٢٠ (٣) مقتبس من المصدر السابق ص ١٢١ .

المتحدة إذا راعينا الإنتاج بالنسبة الى الفرد الواحد .

وقد ودد ستالين هذا النقد أمام المؤتمر الثامن عشر للحزب وحاول الإجابة عليه فقال : « فى سنة ١٩٣٨ انتجنا من سبائك الحديد حوالى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ طن مقابل ٧,٠٠٠,٠٠٠ طن فى بريطانيا العظمى . وقد يبدو من هذا أننا أحسن حالا من بريطانيا العظمى ولكننا اذا قسمنا هذا العدد من الأطنان على عدد السكان لوجدنا أن الإنتاج من سبائك الحديد بالنسبة الى الفرد الواحد من السكان فى سنة ١٩٣٨ كان ١٤٥ كيلو جراماً فى بريطانيا العظمى مقابل ٨٧ كيلوجراما فقط فى الاتحاد السوفيتى ... وفى سنة ١٩٣٨ أنتجت بريطانيا ١٠,٨٠٠,٠٠٠ طن من الصلب وحوالى ٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات من الكهرباء بينما أنتج الاتحاد السوفيتى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ طن من الصلب وأكثر من ٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات من الكهرباء . وقد يبدو من هذا أننا أحسن حالا من بريطانيا العظمى ، ولكن اذا قسمنا هذا العدد من الأطنان والكيلوات على عدد السكان لوجدنا أن الإنتاج من الصلب ٢٢٦ كيلو جراماً ومن الكهرباء ٦٢٠ كيلوات (بالنسبة للفرد من السكان) فى انجلترا مقابل ١٩٧ كيلو جرام من الصلب ، ٢٣٣ كيلوات من الكهرباء للفرد الواحد فى الاتحاد السوفيتى . فماذا السبب فى هذا ؟ السبب أن عدد سكاننا أكبر عدة مرات من سكان بريطانيا العظمى ، ومن هنا فطالبنا أعظم . ان عدد السكان فى بلاد الاتحاد السوفيتى ١٧٠ مليونا من الأنفس مقابل ٤٦ مليوناً فى بريطانيا العظمى . ان القوة الاقتصادية لصناعة بلد مالا يعبر عنها حجم الانتاج الصناعى بوجه عام بغض النظر عن حجم السكان ، ولكن يعبر عنهـا حجم الانتاج الصناعى مع الإشارة المباشرة الى المقدار الذى يستهلكه الفرد الواحد » .

وثمت أمر اخر ، ذلك أن بعض الاقتصاديين والكتاب يقول انه لا يحق لنا الموازنة بين حالة الروسيا الاقتصادية فى سنة ١٩٣٩ مثلا وحالتها فى سنة ١٩١٣ وانما يجب أن نجعل الموازنة بشكل آخر فنقول : ماذا كان يحدث

بالنسبة للتطور الاقتصادى بالروسيا لولم تنشب الثورة سنة ١٩١٧ واستمر التقدم الذى بدأ قبل الحرب فى الروسيا القيصرية يسير فى مجراه . وهو نقد ضعيف لأننا رأينا أن التقدم الذى حدث فى أواخر العهد القيصرى كان مضطربا غير منتظم ، فضلا عن أنه لم يعنى بمختلف نواحى الحياة الاجتماعية وأكثر من هذا فقد كان ذلك التقدم مستندا الى رؤوس الأموال الأجنبية ولو نظرنا الى البلاد الرأسمالية الأخرى سواء العريق منها فى التقدم الصناعى والزراعى لرأينا أن سرعة التقدم فيها لم تكن كبيرة بعد الحرب كما تعرض ذلك التقدم للاضطراب بسبب فعل العوامل الاقتصادية العالمية . وليس من المعقول أن تشذ الروسيا القيصرية عن هذه القاعدة .

والعبارة التالية يصح أن تكون ردا على أمثال تلك الانتقادات . قال بول دى هيثيس « انى اشارك م . ن دى باسيلى رأيه وهو انه لو قدر للامبراطورية الروسية أن تظل على قيد الحياة لعظم معدل سرعة تقدمها . وكذلك أعتقد أنه لو بقيت إمبراطورية النمسا والمجر . . . لنزعت عن ذاتها كثيراً من الروح المحافظة التى غلبت عليها ، ولأصبحت أكثر تمشياً مع المثل الاجتماعية الحديثة . ولكن ، من المستحيل أن نعرف ماذا كان يستطيع النائم عمله لو كان فى حالة اليقظة ، أو ما كان يفعله الميت لو ظل على قيد الحياة [1]» .

---

(١) Wheat Production and Economic Planning in General, p. 224

الفصل التاسع

الثورة الزراعيـــة الثـانية

(١) الزراعة ومشروع السنوات الخمس الأول

كان من الطبيعي أن يعنى مشروع السنوات الخمس الأول بالزراعة وهى عنصر أساسى فى الاقتصاد القومى ، ورقيها وثيق الصلة بنجاح حركة التصنيع الواسعة النطاق . وقد رمى هذا المشروع إلى تحقيق أغراض رئيسية :

(أولا) العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بوجه عام ، فتقرر أن تزيد المساحة المنزرعة من ١١٥,٦ مليون هكتار فى سنة ١٩٢٨ إلى ١٤١,٣ مليونا فى نهاية السنة الأخيرة من المشروع ، وأن يرتفع الانتاج الـكلى من ٧٣١,٢ مليون قنطار إلى ١٠٥٨,٨ مليوناً ، وهذا يؤدى إلى ازدياد القيمة الـكلية للانتاج الزراعى من ١٣٩٨٠ مليون روبل (١٩٢٧/٢٨) إلى ٢١٦٢٩ مليوناً فى سنة (١٩٣٢ — ٣٣) وبذلك تبلغ نسبة الزيادة الأخيرة حوالى ٥٥ ٪ .

(ثانياً) السير قدما بحركة إقامة المزارع المشتركة والحـكومية بحيث تزيد مساحة النوع الأول من ١,٠ مليون هكتار إلى ١٤,٥ مليون هكتار ، كما تعظم مساحة النوع الثانى من ١,٥ إلى ٤,٥ من ملايين الهـكتارات . فاذا تحقق هذا أمكن أن تهيىء هذه المزارع فى نهاية فترة المشروع مقدار ٣٩ ٪ من الحبوب المعدة للتسويق .

(ثالثاً) ورأى أصحـاب المشروع أن يبذلوا قصارى الجهد فى تنمية المزارع الفردية التى ستظل تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد الزراعى السوفيتى إلى أن يحين الوقت الذى تزول فيه لتحل محلها المزارع الاشتراكية بمختلف أنواعها . وقد نص المشروع على زيادة مساحة المزارع الفردية من ١١٣,٣

مليون هكتار إلى ١٢٢ر٤ مليوناً تنتج ٨٩٥ر٨ مليوناً من القناطير « quintals » وقيمتها ١٨٤٥٩ مليون روبل أى ما يعادل ٨٥ر٣ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى كله .

(رابعاً) ولكى يتسنى تحقيق هذه الزيادة فى إنتاج كل من الزراعة المشتركة والحكومية والفردية نص المشروع على زيادة عدد الجرارات والآلات الزراعية ، والاكثار من استعمال الأسمدة المعدنية .

وقد لخص أحد الكتاب مغزى المشروع الأول فقال انه ينطوى على ثورة أعظم من التغيير الذى حدث حين استولى الفلاحون على الابعاديات الكبيرة فى سنة (١٩١٧ — ١٨) . فلم يقف الأمر عند تركيز الانتاج ، بل إن تصدير كل محصول زراعى كان فى أيدى هيئة موحدة trust تستطيع أن تشتريه — إن أرادت — بثمن يقل عن مستوى الثمن العالمى . ومن الناحية الاخرى كان المقصود من المشروع استغلال جميع الأراضى للأغراض التى تكون أصلح لها أى التوزيع الاقليمى الرشيد للأعمال الزراعية الأساسية »[1] .

بدأ تنفيذ المشروع وعملت الحكومة على تشجيع تكوين المزارع المشتركة وذلك بتقديم الآلات والتسهيلات المالية المباشرة وغير المباشرة إلى الفلاحين الذين ينضمون فيما بينهم لتكوين هذه المزارع ، وترك الأمر لرغبتهم واختيارهم وقد زاد عدد المزارع من ١٤٨٣٢ مزرعة فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ [2] إلى ٥٧٠٠٠ مزرعة فى أول يونية سنة ١٩٢٩ تضم من أسرات الفلاحين ما يزيد قليلا عن المليون . ولا شك أن هذه الظاهرة من حيث ضآلة التقدم فى إنشاء المزارع المشتركة ، قد استرعت نظر السلطات السوفيتية . ولوحظ كذلك أن الأغلبية العظمى من الفلاحين المنضمين إلى هذه المزارع من الفقراء الذين اضطرتهم ظروفهم إلى الانضمام حتى يتهيأ لهم سبيل الاستفادة من المساعدات الحكومية المتنوعة . أما أغنياء

---

(١) World Agriculture, An International Survey, p. 156.

(٢) وفى تقدير آخر كان عددها ١٦٠٠٠ فى سنة ١٩٢٦/٢٧ .

الفلاحين (الـكولاك) ومتوسطوهم فقد أعرضوا عن هذه الحركة وآثروا الاحتفاظ باستقلالهم ، بل وعمد بعضهم إلى مقاومتها ببث الدعاية ضدها فى صفوف أهل الريف . وإزاء هذا قررت الحـكومة السوفيتية فى صيف عام ١٩٢٩ تغيير سياستها الزراعية بصورة حاسمة شاملة حتى تنتهى من مشكلة الزراعة وأهل الزراعة .

(٢) الثورة الزراعية الثانية

أصبحت السياسة الزراعية الجديدة تقوم على دعامتين رئيسيتين وهما (١) تصفية الـكولاك كطبقة عليا فى الريف (٢) والإسراع بتحويل الزراعة إلى النظام المشترك بكافة الوسائل الممكنة .

دوافع الاتجاه الجديد:

قبل أن نتناول سياسة الحـكومة بالبحث والتحليل يحسن بنا أن نعرض بإيجاز الأسباب العامة والمباشرة التى يعزى إليها هذا التحول .

(١) لم يكن هذا الاتجاه الجـديد عملا مفاجئا أو من وحى الساعة . ففردريك إنجلز حينما رأى عجز الزراعة الصغيرة فى فرنسا وألمانيا عن منافسة الزراعة الـكبيرة صرح بأن من الواجب العمل على تحويل الإنتاج الفردى والملـكية الفردية إلى إنتاج تعاونى وملـكية تعاونية ، على أن يتم ذلك عن طريق المثال والإقناع لا بواسطة أساليب القهر . وعلى أثر اعتلاء السوفيت الحـكم قال لينين « لا يمكن أن يستمر ما ينطوى عليه اقتصاد الفلاحين الصغير من تبديد للقوة البشرية والعمل . فإذا استطعنا أن ننتقل من النظام الحالى القائم على القطع الصغيرة المنفصلة الى الزراعة الجماعية لأصبحت إنتاجية العمل والوفر فى المجهود فى الزراعة ضعف أو ثلاثة أمثال ما هما عليه الآن » . وكذلك كان تروتسكى يدعو إلى الإسراع بعملية تكوين المزارع المشتركة ولهذا كان ساخطاً على سياسة النيب التى أباحت

الزراعة الفردية . فالواقع أن هؤلاء الإشتراكيين كانوا من أنصار المزارع التعاونية الكبيرة التى تهيىء الفرصة لاتباع الطرق الميكانيكية فى عمليات الرى والحرث والبذر والحصاد على أوسع نطاق ممكن ، وعلى ذلك لا يعدو التحول فى سياسة الحكومة السوفيتية كونه تطبيقاً لرأى قديم له قيمته من ناحية وجهة النظر الاقتصادية، وقد أثبتت المزارع الكبيرة فى الولايات المتحدة وأستراليا وبلدان أخرى تفوقها على المزارع الصغيرة . ونظام الزراعة الكبيرة يظل اتباعه مستحيلا بالروسيا طالما كانت البلاد مقسمة الى ملايين القطع الصغيرة والمتوسطة . ولو فرض أن الحكومة تمكنت من حمل صغار الفلاحين على الاندماج فى مزارع مشتركة كبيرة ، وتركت أغنياءهم ومتوسطيهم يتمتعون باستقلالهم ، لكان فى هذا العمل مظهر كبير من التناقض ، كما أنه يصبح من الصعوبة بمكان عظيم استخدام الآلات الزراعية فى مناطق مندمج بعضها فى بعض ولكن تتخللها الأراضى التى يتولى الزراعة فيها الكولاك ومن هم فى حكمهم ، فتصبح أشبه بجزر كبيرة فى بحر واسع محيط بها .

(٢) فى عهد سياسة النيب حلت الضريبة النقدية محل الضريبة العينية واعتمدت الحكومة فى تسلم المقادير اللازمة من الحبوب على نوع من التعاقد بمقتضاه يسلم الفلاحون المقادير المطلوبة منهم مقابل إمدادها إياهم بما يحتاجون إليه من السلع الصناعية . ولكن فى سنة (١٩٢٧ — ٢٨) امتنع الفلاحون عن التسليم إما لأن الأثمان كانت منخفضة أو لأن مقادير السلع الصناعية كانت ضئيلة ، ولهذا نجد الحكومة تقرر فى مارس سنة ١٩٢٨ استخدام الإجبار ، وتفتيش المساكن بحثاً عن المخزون ، وإغلاق الأسواق القروية . وفى خلال العام الأول من فترة مشروع السنوات الخمس الأول عمد الكولاك ومتوسطو الحال من الفلاحين إلى إنقاص الإنتاج حتى لا يبيعوا أو يسلموا الفائض إلى السلطات الحكومية ، ولا شك أن هذه ظاهرة تنذر بالخطر لأن الأزمة الغذائية التى ظلت البلاد تتعرض لها أكثر

من مرة منذ سنة ١٩١٧ كانت أكبر ما يقض مضاجع الحكومة . وللغذاء أهميته ، القصوى بالنسبة إلى أهل المدن وعمال الصناعة وهم عماد النظام الجديد فاذا ما استمر هؤلاء يشعرون بالضيق والحرمان من ناحية غذائهم تحولوا عن تأييد ذلك النظام ، فضلا عن أن عدم توفير الغذاء للعمال الصناعيين بوجه خاص مما يعرقل المشروعات الخاصة بتصنيع البلاد .

(٣) قلنا إن هدف الزعماء كان سد الفجوة القائمة بين المدينة والريف أو التوحيد بينهما بعبارة أخرى . ولكن أحداث السنوات العشر السابقة دلت على إخفاق فى هذه الناحية ، وهى نتيجة ذات خطر . ولكن إذا ما استطاعت الدولة أن تعمم نظام الزراعة المشتركة الكبيرة وتزيد الإنتاج إلى درجة كافية توافر لديها الغذاء اللازم لعمال الصناعة فيزدادون إقبالا على العمل ويعظم الإنتاج الصناعى وتتوافر المقادير الكافية من السلع الصناعية مما يلزم الفلاحين، كما يتسنى الإكثار من إنتاج الآلات والجرارات وهى عنصر أساسى فى تنمية الزراعة الكبيرة. وبهذه الطريقة يشعر الفلاحون وأهل المدن بالرضاء وبذلك يمهد السبيل لاتحادهم وتحالفهم .

(٤) كانت سياسة الحكومة قائمة على تحويل البلاد إلى قطر صناعى يستطيع أن يدرك البلاد الأخرى الراقية صناعياً إن لم يتفوق عليها . ومثل هذا المشروع لا بد له من توافر عناصر كثيرة من بينها قوة العمل . ولهذا فتحويل المزارع الفردية الصغيرة إلى مزارع مشتركة كبيرة واستخدام الآلات الميكانيكية بدرجة واسعة معناها توفير عدد كبير من الأيدى العاملة من أهل الريف . وفى هذه الحالة يستطيع الفائض من هؤلاء أن يهجروا الريف إلى المدن حيث يعملون فى المصانع . وليس هذا الأمر مقصوراً على الروسيا فإننا نلاحظ فى حالة انجلترا أن الانقلاب الزراعى الذى حدث فى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر كان من مظاهره تكوين الملكيات الكبيرة على حساب الفلاحين الصغار والأراضى الشائعة التى استولى عليها كبار الملاك وأحاطوها بأسيجة . وقد كان من أثر هذه الأعمال ازدحام

الريف الإنجليزى بمن لا عمل لهم فى الزراعة فتدفقوا على المدن للاشتغال فى الصناعة . ويلاحظ أن الثورة الصناعية بدأت فى انجلترا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر وتطلبت قوة عمل وفيرة . ولعل حاجة الصناعة الآلية الجديدة إلى الأيدى العاملة كانت من أكبر العوامل التى أسرعت بحركة إقامة الأسيجة وتكوين الملكيات الكبيرة فى انجلترا حينذاك .

(٥) وإلى جانب تناقص الإنتاج الزراعى نجد أن التقدم الصناعى خلال العام الأول من مشروع السنوات الخمس قد فاق المقدر له حسب الخطة الصناعية العامة . وهنا أصبح أمام زعماء السوفيت أمران : إما الإبطاء فى تنفيذ مشروع الصناعة ، وإما تنشيط الإنتاج الزراعى بإجراءات حاسمة ؛ وبعبارة أخرى تحتم عليهم أن يقرروا الرجوع إلى الوراء أو السير إلى الأمام . كان من الجائز الإبطاء فى إجراء التصنيع ومعنى هذا تحويل الموارد الصناعية من عمل السلع الإنتاجية إلى صنع سلع الاستهلاك التى تعطى للفلاحين حثاً لهم على مضاعفة جهودهم ، ولكن لو تم هذا لأخر تقدم البلاد الصناعى من جهة ولأثر فى قوة الروسيا العسكرية من جهة أخرى . وهنا صمم ستالين ومن يشايعونه على تغيير الأساس الاقتصادى الذى تقوم عليه الزراعة الروسية إذ بهذا العمل وحده يمكن السير مراعياً بالتطور الصناعى وفى الوقت ذاته يزداد نشاط الإنتاج الزراعى . إن ترك الفلاحين يمارسون الزراعة الفردية معناه عجزهم عن إمداد البلاد بالمنتجات الزراعية اللازمة ما داموا يلاقون نقصاً فى السلع الصناعية . حسناً ! إن معنى هذا أنه يجب أن تزول الزراعة الفردية ليقوم محلها نظام جمعى يحقق إمكانية الرقابة والإشراف عليه من جانب السلطات التى تتولى الخطط الزراعية لآجال طويلة[1] .

(٦) لا ريب أن اختفاء نظام الزراعة الفردية معناه القضاء على طبقة الكولاك ، وإلا اطردت الزيادة فى عددهم وقوتهم فينتهى الأمر بأن يصبحوا خطراً مادياً حقيقياً على الدولة السوفيتية .

Cole: Practical Economics, p. 57. (١)

(٧) كان السوفيت يوجسون شراً من الفلاحين المتوسطى الحال لأن هؤلاء كانوا بالأمس من الفقراء وعاونتهم الظروف على الارتفاع وتحسين أحوالهم وأصبح أملهم الوحيد أن يزدادوا ثروة حتى يندرجوا فى زمرة طبقة الكولاك . رأت السلطات أن أفراد هذه الفئة الوسطى من الفلاحين أصبحت ذات ميول بورجوازية ، وأنهم لن ينضموا إلى المزارع المشتركة بمحض اختيارهم ، ولذا وجب اتخاذ سياسة أشد حزما إزاءهم وحملهم بالقهر على الاندماج فى هذه المزارع .

(٨) كان السوفيت يرون ضرورة توفير الحبوب للإصدار حتى يتسنى لهم الحصول على العملة الأجنبية التى تمكنهم من شراء مايلزمهم من البلاد الأجنبية [١] .

ومما جعل ذلك أمراً تمس الحاجة إليه أن العالم كان فى قبضة الأزمة الاقتصادية الكبرى التى بدأت سنة ١٩٢٩ وأخذت تزداد حدة وعمقاً سنة بعد أخرى ، وصاحبها اتساع الفجوة بين أثمان المواد الزراعية والسلع الصناعية . ولما كانت الروسيا بحاجة إلى استيراد الآلات وغيرها لهذا كان اعتمادها فى دفع ثمن هذه الواردات على ما تستطيع إصداره وإلا صار الميزان التجارى فى غير صالحها ، واضطرت إلى الاستدانة ولو لآجال قصيرة [٢] .

(٩) ورأى زعماء السوفيت ألا بد للبلاد أن تنتج المحصولات الفنية (الصناعية) كالقطن والكتان والقنب والصوف الخ . مما يسد حاجة الصناعة الآخذة فى النمو وأدركوا أن خير وسيلة لإنتاج هذه المحاصيل الصناعية ولتوفير الغلال المعدة للتصدير تكون بتكوين وحدات زراعية كبيرة .

وقد عبر ستالين عن الاتجاه الجديد ودوافعه فقال فى خطاب له بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٩ :

---

(١) World Agriculture, An International Survey, p. 153.

(٢) John Meynard: The Russian Peasant, p. 294.

« هل نستطيع أن ننمى صناعتنا التى أصبحت ملكية اجتماعية بقدر أكبر من السرعة حينما يتكون أساسها الزراعى من اقتصاد زراعى صغير عاجز عن زيادة مدى انتاجها وهو فى الوقت ذاته القوة الغالبة فى اقتصادنا القومى ؟ لا . اننا لانستطيع ذلك . هل نستطيع أن نقيم النظام السوفيتى والانشاء الاشتراكى لأى فترة من الزمن على أساسين مختلفين ، أى على الأساس الذى يتكون من صناعة كبيرة اشتراكية موحدة وعلى الأساس الذى يتكون من اقتصاد زراعى متأخر ومتناثر الأجزاء ؟ لا ، اننا لا نستطيع ذلك لابد أن ينتهى الأمر يوما من الأيام بانهيار تام للاقتصاد القومى بأسره . فما الذى يتعين علينا عمله إذن ؟ إن الذى ينبغى لنا عمله هو أن ندعم الزراعة وأن نجعلها قادرة على التجميع وزيادة نطاق الانتاج المتجدد ، وبذلك ينبغى أن نغير الأساس الزراعى للاقتصاد القومى . وكيف ندعم الزراعة ؟ أمامنا طريقان نختار أحدهما . فهناك الطريق الرأسمالى وينحصر فى دعم الزراعة عن طريق غرس الرأسمالية فيها — وهو طريق يؤدى إلى قيام المشروعات الرأسمالية فى الزراعة ، وإنا لنرفض سلوك هذا السبيل لأنه لا يتفق مع الاقتصاد السوفيتى . وهناك طريق آخر وهو الطريق الاشتراكى الذى ينحصر فى غرس المزارع المشتركة والمزارع الحكومية فى الاقتصاد الزراعى وهو طريق يؤدى إلى توحيد مزارع الفلاحين الصغيرة لتكوين مزارع مشتركة كبيرة مزودة بالأساليب الفنية والعلم . . . وقد اخترنا الطريق الثانى »[1].

الخلاف بشأن السياسة الجديدة :

ولم يحدث التحول فى سياسة الحكومة الزراعية إلا بعد نضال شديد وخلاف عنيف فى صفوف زعماء السوفيت . أما أهل اليمين بزعامة بوخارين فطالبوا بأمور عدة لمواجهة أزمة الزراعة منها خفض سرعة الإنتاج

---

(١) The Soviet Comes of Age, pp. 57–58.

الاشتراكى ، ومد فترة مشروع التصنيع حتى يتسنى تنمية الصناعات الخفيفة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، وتركيز الاهتمام فى تنشيط الزراعة الضرورية ، وتخفيف الحملة التى شنت لاستئصال شأفة الـكولاك ، وإلغاء الضرائب الجديدة ورفع أثمان الحبوب ، واستخدام التدرج والوسائل السلميـة فى إدخال الفلاحين إلى دائرة النظام المشترك لأن العنف لابد أن يصطدم بميولهم الفردية ويثير مقاومتهم وعداءهم .ومما قاله ريكوف (Rykov) (احد زعماء اليمين) فى هذا الصدد « إذا كنا نريد تنظيم المزارع المشتركة فيجب أن تـكون لدينا أولا الجرارات ، ولـكى نصنع الجرارات يجب أن نطعم العمال ، والغذاء فى أيدى الفلاحين المستقلين لا فى أيدى المزارع المشتركة » . ولـكن اليساريين بزعامة ستالين عارضوا فى ذلك ، وانتهى الأمر بفوز رأيهم .

تنفيذ السياسة الجديدة :

قررت الحـكومة السوفيتية إتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التى تكفل تنفيذ السياسة الجديدة ومن ذلك الدعاية الواسعة لصالح المزارع المشتركة تقوم بها لجان الحزب ومجالس السوفيت فى صفوف الفلاحين ، وزيادة إنتاج الجرارات والآلات الزراعية المختلفة ، وإقامة محطات الآلات والجرارات M. T. S. فى الجهات التى تقرر تحويلها كلها إلى الزراعة المشتركة كما تقرر فى هذه المناطق وقف العمل بالقانون الذى يجيز للفلاحين المستقلين استئجار الأرض والعمل .

كانت الحـكومة ترى إمكان نجاح الحركة بواسطة قوة الدعاية والتأثير الأدبى ولـكنها أغفلت حماس الهيئات المحلية وحرصها على تنفيذ التعليمات بحذافيرها ، ولهذا اقترنت العملية بقدر كبير من الضغط والشدة، كما دبرت حملة عنيفة للقضـاء على الـكولاك ، وبذلك انجلت المعركة عن تصـفية هذه الطبقة .

الثورة الزراعية الثانية :

فى عام ١٩١٧ ألغيت الملكية الخاصة فى الأرض التى تقرر اعتبارها ملكا للمجتمع ، وبهذا حدثت **الثورة الزراعية الاولى** . وبالرغم من هذا سمح للفلاحين بممارسة الزراعة بصورة فردية على ما أوضحناه فى الفصول السابقة . أما الآن فقد تقرر القضاء على الملكية الخاصة فى أدوات الانتاج وجعل هذه الأخيرة ملكاً للجماعة ممثلة فى المزارع المشتركة، وبهذا العمل تمت **الثورة الزراعية الثانية** . إذ بالغاء الملكية الخاصة فى أدوات الانتاج وضع الأساس الذى تبنى عليه الزراعة الاشتراكية الجمعية[1] .

نتائج الحركة :

أسفرت السياسة الجديدة بشأن تحويل مزارع الفلاحين المستقلين إلى مزارع مشتركة عن سير هذه الحركة بأسرع مما قدر لها المسئولون كما يتضح من البيان التالى :

عدد المزارع التى تم تكوينها	التاريخ
٥٩٤٠٠	٢٠ يناير سنة ١٩٣٠
٨٧٥٠٠	أول فبراير « »
١٠٣٧٠٠	١٠ فبراير « »
١٠٨٨٠٠	٢٠ فبراير « »
١١٠٢٠٠	أول مارس « »

(١) فيما يلى نص العبارت التي وردت فى قرار المؤتمر السادس عشر « بينما كانت مصادرة الأبعاديات الكبيرة الخطوة الأولى في ثورة أكتوبر بالريف ، فإن اتخاذ نظام الزراعة الجمعية يعد الخطوة الثانية » .

(٢) Baykov ; opt. cit. p. 196.

هذه السرعة الكبيرة ما لبثت أن اصطدمت بعقبات كبيرة وأدت إلى قيام مزارع كبيرة لاتتوافر لها مقومات النجاح من وجهة النظر الاقتصادية. لقد كان الغرض من هذه المزارع أن تكون ميداناً صالحاً لاستخدام الأساليب الميكانيكية فى مختلف عمليات الزراعة ، ولهذا كان من المفروض أن يتمشى تكوينها مع التوسع فى إنتاج الجرارات والآلات الزراعية الجديدة . ولكن الذى حدث كان العكس ، وهنا واجهت الحكومة صعوبة هائلة وهى قيام مزارع واسعة المساحة مع عدم توافر الوسائل الميكانيكية لزراعتها .

وبسبب سوء تصرف السلطات والهيئات المحلية ، وأهم من ذلك، بسبب مقاومة الكولاك والفلاحين المتوسطين ومحاولتهم القضاء على الحركة ، حدثت ظاهرة خطيرة وهى ذبح الحيوانات التى تعد عاملا أساسياً فى الزراعة خلال ذلك العهد الذى كان أكبر اعتماد الفلاح فيه على الحيوان . ونستطيع أن نتبين مدى خطورة هذه الظاهرة من البيان التالى[1] .

---

(١) Webb : Soviet Communism, pp. 189-190 (Foot-note, No.2.)
وقد أورد Colin Clarke الاحصاء التالى فى كتابه A Critque of Russian Statistics :

نوع الحيوان	١٩٢٩	١٩٣٣ (الربيع)	
الخيل	٣٤ر٦	١٦ر٦	بالملايين
الماشية	٧٦ر٢	٣٨ر٤	
الماشية عدا الأبقار	٣٠ر٤	١٩ر٧	
الأغنام والماعز	١٣٢ر٨	٥٠ر٢	
الخنازير	٢٠ر٥	١٢ر١	

عدد الحيوانات بالملايين

	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
خيل	٣٤	٣٠٫٢	٢٦٫٢	١٩٫٦	١٦٫٦
ماشية ذات القرون الكبيرة	٦٨٫١	٥٢٫٥	٤٧٫٩	٤٠٫٧	٣٨٫٦
أغنام وماعز	١٤٧٫٢	١٠٨٫٨	٧٧٫٧	٥٢٫١	٥٠٫٦
خنازير	٢٠٫٩	١٣٫٦	١٤٫٤	١١٫٦	١٢٫٥

وقد ارتاعت الحكومة لهذه الظاهرات وهنا نشر ستالين مقاله المشهور بعنوان « أسكرهم النجاح » DIZZY WITH SUCCESS وفيه أثنى على جهود أعضاء لجان الحزب والمجالس الاقليمية والمحلية بصدد تكوين المزارع المشتركة ولكنه أعلن ضرورة الإقلاع عن وسائل الإرغام بحيث يكون الانضمام إلى المزارع المشتركة وليد الرغبة والاختيار من جانب الفلاحين . وقد ترتب على هذه القواعد الجديدة أن حل عدد من المزارع غير الاقتصادية والتي يصعب إدارتها ، كما انسحب عدد كبير من الفلاحين بحيث هبط عدد المزارع المشتركة الى ٨٢٣٠٠ فى أول مايو سنة ١٩٣٠ مقابل ١١٠٫٢٠٠ فى أول مارس من نفس السنة . ولكن برغم هذا فقد كسرت شوكة الفلاحين وزال الخطر من جانبهم وأصبحوا يدركون أن تساهل الحكومة وسماحها لبعض منهم بالانسحاب من الأمور المؤقتة التى استلزمتها الضرورة القصوى .

وعلى أثر مقال ستالين أصدرت الحكومة تعليمات جديدة بقصر التأهيل على أدوات الانتاج الرئيسية ، وتنظيم الترقية إلى مراكز الإدارة بالمزارع وإنشاء المدارس والكليات والمعاهد الفنية الزراعية ، ومنحت تسهيلات عدة للمزارع فى مقدمتها إعفاؤها لمدة عامين من الضريبة المفروضة على حيوانات الجر المملوكة لمزرعة ، وكذلك الضريبة المفروضة على الأبقار والخنازير والأغنام سواء كانت ملكا للمزارع أو ملكا للعضو بصفة فردية . وكذلك

أعطى لأعضاء هذه المزارع الأولوية فى الحصول على السلع المصنوعة . وقد ترتب على هذه الظروف أن عادت حركة تكوين المزارع المشتركة إلى النشاط من جديد بعد أن توقفت قليلا وارتفع عددها إلى ٢٣٣,٣٠٠ مزرعة مساحتها ٩٣,٦ مليون هكتار فى سنة ١٩٣٧ مقابل ٨٥٩٠٠ مزرعة مساحتها ٣٨,١ مليون هكتار فى ختام عام ١٩٣٠ . وبهذا يكون مشروع السنوات الخمس الأول قد نجح فى القضاء على الكولاك والفلاحين المتوسطين ، وحطم مبدأ الزراعة الفردية بصورة نهائية ، وحول أغلبية المزارع الفردية المتناثرة إلى مزارع مشتركة كبيرة . ولكن بالرغم من هذا فقد تعرضت الزراعة خلال فترة المشروع الأول لأزمة ترجع إلى أسباب متعددة أشرنا إلى بعضها كذبح الماشية والأغنام وعدم توافر الآلات الزراعية والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لإدارة المزارع الكبيرة . ومن الأسباب أيضاً [1] هبوط أثمان الغلات الزراعية فى الأسواق العالمية ، وبدا أثر هذا الهبوط فى أن روسيا كانت تستورد مقادير كبيرة من الآلات والسلع الإنتاجية من الخارج مقابل دفع ثمنها من الصادرات من الحبوب . فلما انخفضت أثمان الغلات الزراعية بأسرع من انخفاض أثمان السلع المصنوعة بسبب الأزمة العالمية الكبرى ، اضطرت الحكومة إلى متابعة الإصدار والزيادة من مقاديره على حساب الاستهلاك المحلى حتى يتسنى لها أن تسد ثمن ما تشتريه من الخارج . وثمت عامل آخر كان له أثره فى الأزمة الزراعية خلال ذلك العهد ونقصد به الجفاف الذى أصاب محصول القمح فى مناطق حوض الفولجا الأدنى والأوسط ، وجنوب أورال ، وسيبريا الغربية ، وقازاخستان ، الأمر الذى اضطر الحكومة إلى أن تمد هذه المناطق بنحو ١,٨٠٠,٠٠٠ من الحبوب اللازمة للغذاء ولزراعة المحصول الجديد . وهذا المقدار أخذته الحكومة من أوكرانيا (سنة ١٩٣١) ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الصقيع كان شديداً بأوكرانيا فى العام التالى مما أدى إلى تضاؤل المحصول . وفضلا عن

(١) Twelve Studies' in Soviet Russia, p. 118.

هذا فإن التوسع فى زراعة المحاصيـل الفنيـة كالقطن والـكتان وسكر البنجر معناه نقص فى مساحة الأراضى التى كانت تزرع حبوبا . وكل هذه العوامل الطبيعية وغير الطبيعية المعاكسة مضافة إلى إطراد الزيادة فى عدد السكان تفسر لنا الأزمة الغذائية التى عانتها الروسيا خلال سنوات المشروع الأول . وفيما يلى بيـان يوضح التغييرات فى مقدار إنتـاج الحبوب [1]
(بملايين السنتنر centner = ١,٩٧ هندردويت) .

السنة	القمح	الشوفان	الشعير	القرطم	الذرة
١٩٢٨	٢١٩,٧	١٩٣,١	٥٦,٧	١٦٤,٨	٣٢,٩
١٩٢٩	١٨٨,٨	٢٠٣,٦	٧٢,١	١٥٧,٤	٣٠,٢
١٩٣٠	٢٦٩,٢	٢٣٦	٦٧,٧	١٦٦,٢	٢٦,٧
١٩٣١	٢٠٥	٢١٩,٩	٥١,٨	١٠٩,٦	٤٧,٥
١٩٣٢	٢٠٢,٥	٢٢٠,٢	٥٠,٣	١١٢,٤	٣٤,٩

(٣) دعم النظام الجديد

بابتداء تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثانى دخلت السياسة الزراعية فى دور الإنهاء المنظم المطرد الذى يقوم على أساس اعتبار المزرعة المشتركة الوحدة الزراعية فى جميع أنحاء بلاد الاتحاد السوفيتى . وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٣ نستطيع أن نتبين المعالم والاتجاهات التالية وهى :

(١) وضع نظام مستقر ثابت للمزارع المشتركة والعمل على زيادة عددها حتى يمكن أن تحل نهائياً محل نظام الزراعة الفردية .

(٢) التوسع فى إقامة المزارع الحكومية .

(٣) تحسين حال الزراعة من حيث مقدار الإنتاج ونوعه ورفع المستوى الاجتماعى والثقافى للفلاحين .

---

(١) Turin : The U. S. S. R. p.

(٤) الاكثار من محطات الجرارات والآلات .

أخذت الحكومة تعمل على تنظيم العلاقة بينها وبين الزراعة فتقرر ابتداء من سنة ١٩٣٣ تحديد نسبة معلومة ثابتة لما يتعين على المزارع المشتركة والفلاحين الفرديين توريده من المنتجات الزراعية، ويلاحظ أن هذه النسبة تزيد بمقدار ٥٪ — ١٠٪ فى حالة الفلاحين الفرديين عنها فى حالة المزارع المشتركة . والغرض من هذا التحديد اطمئنان أهل الزراعة إلى أن السلطات لن تشتط فى مطالبها منهم ، ولا شك أن الاستقرار من أكبر عوامل نجاح الزراعة . وأجاز القانون أيضاً للمزارع المشتركة أن تبيع مايفيض عن ذلك بالأسعار السائدة ، ولا شك أن هذا يشجع أعضاء المزرعة على بذل مجهود أكبر حتى يزداد الإنتاج وبالتالى الفائض الذى يتمكنون من بيعه فيزداد دخلهم . وفى الوقت ذاته تستفيد الحكومة من جهة أخرى لأن هذا الفائض يساعد على تفريج الأزمة الغذائية فى المدن . وفى سنة ١٩٤٠ خطت الحكومة خطوة أخرى فقررت أن المقادير التى يتعين توريدها من الحبوب والبطاطس والخضر وغيرها لاتحسب على أساس المساحة المخصصة لكل من هذه المحصولات ، وإنما تحسب على أساس مساحة جميع الأرض المزروعة التابعة للمزرعة المشتركة . وهذا الأمر فى صالح أعضاء المزرعة إذ مادامو مطالبين أن يوردوا للحكومة مقادير معينة عن كل فدان أو هكتار فإن من الأفضل لهم أن يزيدوا من كثافة الإنتاج وأن يعملوا على توزيع المحصولات التى يزرعونها ، إذ بهذه الوسيلة يتسنى لهم تخفيف عبء الالتزامات المفروضة عليهم . وبهذه التدابير وأمثالها أرضت الحكومة الجانب الفردى فى نفوس أعضاء المزرعة إلى جانب تنشيط الزراعة الجمعية ، وبعبارة أخرى نقول إن الهدف الذى كانت ترمى إليه هذه السياسة هو حل المشكلة الزراعية فى ذلك العهد عن طريق تنمية الزراعة المختلطة .

(٣) قانون تنظيم المزارع المشتركة

غير أن أعظم ماتميزت به الفترة التالية لبدء تنفيذ مشروع السنوات

الخمس الثانى ماعمدت إليه الحكومة من إصدار قانون أو دستور لتنظيم المزارع المشتركة وذلك فى ١٨ فبراير سنة١٩٣٥ [1] . وسنقدم خلاصة لأهم مواد هذا القانون ونصوصه .

الغرض من المزرعة المشتركة :

نصت المـادة الأولى على أن تكوين المزرعة المشتركة من نوع الأرتل (Artel) يكون بناء على رغبة الفلاحين ووليد رضائهم ، والغرض من هذه المزرعة أنها تؤدى عن طريق استغلال وسائل الانتاج العامة وتنظيم العمل المشترك إلى خلق وحدة اقتصادية اشتراكية تهيء الفرصة للقضاء على الفقر والجهل ومحو المشروعات الفردية الصغيرة ، مما يترتب عليه زيادة القوة الإنتاجية ثم رفع مستوى معيشة الأعضاء . وعلى أعضـاء المزرعة حماية الممتلكات العامة المتابعة للمزرعة والمحافظة على ما بها من جرارات وآلات وحيوانات .

الأرض : (المادة الثانية)

حينما ينضم الفلاحون إلى المزرعة تزال الحدود بين أراضيهم التى تصبح ملـكا للدولة ولا تعرض للتداول أو الإيجار : ويجوز لأى عضو الانسحاب من المزرعة ولـكنه فى هذه الحالة لايسترد نصيبه من الأرض وإنما تمنحه الدولة تعويضاً عنها من الأراضى الشائعة (غير المزروعة) . وعندما يتوافر للمزرعة عدد كاف من الماشية يخصص جزء لزراعة مايلزمها من العلف . وللنص التالى أهميته « تؤخذ من أرض الأرتل مســاحات صغيرة وتمنح

---

(١) تجـد النص الانجليزى لهذا القـانون فى كتاب Economics of Soviet Agriculture تأليف ل . هبارد ، وقد تضمن كتاب « الزراعة السوفيتية » للدكتور حسن اسماعيل الترجمة العربية لذلك القانون (ص ٩٢ — ١٠٧) ، وقد اعتمدنا فى هذه الخلاصة على الترجمة العربية المذكورة .

للأعضائها لاستعمالهم الخاص، وتتراوح مساحة هذه القطع الصغيرة من الأرض — باستثناء الحدائق التي تحيط بالمنازل مباشرة — بين ربع ونصف هكتار، وتصل في بعض المناطق إلى هكتار » (١) .

وسائل الانتاج : (المادة الثالثة)

(ا) تملك الارتل بصورة مشتركة الماشية العاملة ، والآلات الزراعية ، والحبوب المدخرة ، والعلف لماشية المزرعة ، والمباني المخصصة للإدارة ، والانتاج الزراعي .

(ب) ويظل لاستعمال الأعضاء الخاص المساكن والماشية الخاصة والدواجن والأدوات الزراعية المستعملة في زراعة قطعة الأرض الخاصة وحديقة المنزل.

(ح) يجوز للأعضاء مقابل أجر معلوم أن يقترضوا من المزرعة الماشية التي تلزمهم في ممارسة الزراعة في القطع الخاصة بهم .

ونصت المادة كذلك على حق كل أسرة في امتلاك عدد من الماشية الخاصة (وذلك حسب نسب مقررة) .

ادارة المزرعة المشتركة : (المادة الرابعة)

يقع على المزرعة واجب ممارسة كافة عمليات الزراعة داخل نطاق الخطة المرسومة . وعليها أن تعمل على زيادة القوة الإنتاجية للمزرعة باتباع الطرق السليمة ، ومراعاة حسن اختيار البذور ، وتوسيع المساحات المزروعة ، والمحافظة على الآلات وحيوانات الجر ، وإنشاء إدارة لتربية الماشية ، والتوسع في انتاج العلف اللازم لها ، وتوجيه أقصى الاهتمام إلى ما فيه رفع المستوى الفني والثقافي والصحي للأعضاء بتوفير الصحف والمجلات والكتب والأندية والمكتبات والحمامات . وأخيراً على المزرعة أن تشجع المرأة الروسية على ممارسة العمليات الزراعية ولهذا يتعين إعفاؤها من بعض الأعمال المنزلية بانشاء مدارس الحضانة ورياض الأطفال .

(١) الهكتار يعادل ٢ر٤٧ من الافدنة .

عضوية المزرعة : (المادة الخامسة)

لكل عامل بلغ السادسة عشرة من عمره الحق فى الانضمام إلى الأرتل (مع استثناء فئات وطوائف معينة من المعادية للنظام السوفيتى) ، ولا يجوز فصل العضو إلا بموافقة أغلبية الأعضاء بحيث لايقل عدد الحاضرين عن الثلثين .

الممتلكات التابعة للمزرعة المشتركة : (المادة السادسة)

يدفع العضو الجديد رسماً قدره ٢٠ — ٤٠ روبلا حسب مقدرة الأسرة. وهذه المبالغ تضاف إلى رأس المال المعد للاستهلاك إلى جانب ٢٥٪ — ٥٠٪ من المقارات التى يمتلكها الأعضاء ، أما الباقى فيقيد بصفة حصص شخصية لهم . وإذا شـاء أى عضو الانسحاب استرد قيمة حصته الشخصية نقداً . ويوزع انتاج المزرعة الزراعى والحيوانى بالشكل التالى :

(١) نصيب الحكومة من الإنتاج والقسط المستحق من القروض التى منحتها الحكومة للمزرعة ، والأجر عن الخدمات التى قدمتها محطات آلات الجر .

(٢) يعد جزء للبذر وغذاء الماشية فى السـنة التالية (ويراعى تحديد نسبة معينة للاحتياط فى حالة حدوث عجز طارىء) .

(٣) يخصص ٢ ٪ من الإنتاج لصـالح المرضى والمسـنين والعاجزين مؤقتاً عن العمل وأسرات الجنود وتغذية الأطفال فى مدارس الحضـانة والملاجىء .

(٤) يقرر الأعضاء فى اجتماع عام نسبة معينة تباع بالنقد للدولة أو فى السوق الحرة .

(٥) ويقسم الباقى بين الأعضـاء على أساس عدد أيام العمل لكل منهم فى السنة .

ويعتبر الناتج من البند (٥) الدخل النقدى للمزرعة ويجرى تقسيمه وفقاً للقواعد التالية :

أ — الضرائب النقدية وأقساط التأمين المستحقة للحكومة .

ب — إصلاح الآلات الزراعية ومعالجة الحيوانات الخ .

حـ — مصروفات الإدارة بحيث لا تتجاوز ٢ ٪ من الدخل النقدى

د — الأعمال الثقافية .

هـ — تضاف نسبة لا تزيد عن ١٠ ٪ إلى رأس المال المعد للاستهلاك .

و — توزع نسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٧٠ ٪ بين الأعضاء على أساس أيام العمل .

نظام العمل والاجور : (المادة السابعة)

يقوم الأعضاء بالعمل ويجوز للمزرعة فى حالة الضرورة أن تستعين بخبراء فنيين أو عمال بأجر للقيام بأعمال البناء . ويقسم الأعضاء إلى فرق ، وتمنح المرأة إجازة قدرها شهر قبل وبعد الوضع بنصف الأجر العادى . (ويلاحظ أنها تتمتع بالكثير من الخدمات الصحية والاجتماعية التى تقدمها المزرعة خلال هذه المدة مجانا) . ويدفع الجزاء عن العمل حسب نظام العمل بالقطعة أى أن الادارة تقدر مقدار العمل فى اليوم الواحد بعد موافقة الجمعية العمومية مع مراعاة التفاوت فيما يتطلبه العمل من صفات خاصة . وفى نهاية العام ينشر كشف (بعد مراجعة رؤساء الفرق ورئيس المزرعة) بأيام العمل لكل واحد من أعضاء المزرعة ليطلع عليه الجميع وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل . وتنص هذه المادة على منح الأعضاء المجدين مكافأة نظير اجتهادهم ، أما المقصرون فيخصم منهم مبلغ عقابا لهم . ويجوز لكل عضو إقتراض مبالغ نقدية تصل إلى نصف مايستحقه ، وله أن يقترض مقادير من الحبوب بعد انتهاء عملية الدوس لغاية ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ من الكميات المدروسة . وفى المزارع التى تزرع المحصولات الصناعية يجوز للمزرعة أن

تصرف نحو ٦٠٪ من قيمة المتحصل من المبيعات الجارية . وللأعضاء توقيع عقوبات أقصاها الفصل للأفراد الذين لا يؤدون أعمالهم بالقدر اللازم من الكفاية والأمانة . أما الإساءة للمتلكات المشتركة فيعاقب مرتكبها من قبل الحكومة لأن مثل هذا العمل يعد جريمة أو خيانة ضد المجتمع .

ادارة أعمال المزرعة المشتركة (المادة الثامنة)

ا — الجمعية العمومية هى السلطة العليا وتقوم بالمهام التالية :

(١) انتخاب مدير المزرعة ومجلس الادارة ولجنة المراقبة (وهذه الأخيرة يجب أن تصادق عليها السلطة الحكومية المحلية .

(٢) قبول وفصل الأعضاء .

(٣) الموافقة على الخطة السنوية والاشراف على تنفيذها وتقدير الإيرادات والمصروفات ، وتقرير معادل أيام العمل حسب الأعمال الزراعية المختلفة .

(٤) الموافقة على عقود الاتفاقات مع محطات آلات الجر .

(٥) المصادقة على التقرير السنوى وغيره من التقارير التى يعدها مجلس الادارة .

(٦) تصادق على مقادير رأس المال للاعمال المختلفة كما تقرر قيمة يوم العمل من الدخل العينى والنقدى ، وتصدق على اللائحة الداخلية .

فى حالة اتخاذ قرارات عادية يجب حضور نصف الأعضاء على الأقل ولكن لا بد من حضور الثلثين فى حالات انتخاب المدير والمجلس وطرد الأعضاء وتقدير الاعتمادات المالية . وتتخذ القرارات بموافقة الأغلبية وبطريقة التصويت العلنى .

ب — مجلس الإدارة ويتراوح عدده بين خمسة وتسعة أعضاء لمدة سنتين وفيما يلى أهم اختصاصاته :

(١) يعتبر الهيئة التنفيذية وهو مسئول أمام الجمعية العمومية .

(٢) يجتمع مرتين كل شهر على الأقل بنـاء على دعوة المدير للنظر فى المسائل العادية.

(٣) يعين رؤساء الفرق والمشرفين على اقسام تربية الحيوان ، وكاتبا للحسابات .

حـ — المدير وتنتخبه الجمعية العمومية ويعتبر رئيسا لمجلس الإدارة وله وكيل من أعضاء مجلس الادارة .

ء — لجنة المراقبة وعليهـا مراجعة كافة الأعمال الاقتصادية والمـالية التى يضطلع بها مجلس الإدارة للتأكد من ضبطها ودقتها ومطابقتها للانظمة، وهذا فضلا عن مراقبة الممتلكات التابعة للمزرعة . وعليهامراجعة الحسابات أربع مرات فى السنة ،كما تراجع التقرير السنوى وتوافق عليه قبل أن يقوم مجلس الإدارة برفعه إلى الجمعية العمومية المسئولة أمامها اللجنة .

هـ — كاتب الحسابات ويكون من اعضاء المزرعةأومن الخارج،ويوقع على كافة أوامر الدفع ، وليس له أن يتدخل فى شؤون دخل المزرعة أواقراض الأعضاء .

(٤) نقد قانون المزارع المشتركة

ظل قانون فبراير ١٩٣٥ الأساس الذىيقوم عليه نظام المزارع المشتركة، واذا كانت بعض مواده قد تعرضت للتعديل فيما بعـد ، فالملاحظ أن هذه التعديلات لم تتناول جوهر القانون ولم تمس قواعده الرئيسية .

وأول مايسترعى نظر الباحث فى نصوص ذلك الدستور الزراعى ومواده ان المزرعة عبـارة عن جماعة تحكم نفسها بنفسها وتنظم أمورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذاتها ، ولـكل فرد من أفرادها الحق الذى لغيره ؛ وعليه مثل واجبات الآخرين وأعبـاؤهم . فالأعضاء يملـكون الأرض وما عليها من ممتلـكات ، وما يكسب الواحد منهم ليس سوى نتيجة ما يبـذل من جهد وما يؤدى من عمل لخير الجماعة وصالحها . والقرارات التى تتخذ

بصدد تنظيم عمليات الزراعة وما اليها تصدر عن الجمعية العمومية أو الهيئات الأخرى المسئولة أمام هذه الهيئة العليا . وأ كثر من هذا فالمرأة والرجل متساويان فى الحقوق والواجبات وبهذا يتعاون القسمان اللذان تتكون منهما الجماعة . حقيقة لا بد أن تنسجم أعمال المزرعة وقراراتها وفق الخطة العامة المرسومة ، وهذا أمر تقتضيه طبيعة كون المزرعة جزءاً من مجتمع أكبر ذلك هو الشعب الروسى بأ كمله .

وثمت ظاهرة أخرى وهى وجود نوعين من الملكية بالمزرعة ، فهناك الملكية الاجتماعية أو المشتركة بالنسبة إلى الجانب الأكبر من الارض وكذلك بالنسبة إلى وسائل الإنتاج الرئيسية . وهناك الملكية الخاصة فى قطعة محدودة من الارض وعدد محدود من الماشية والآلات ، فضلا عن المسكن وأدوات الاستهلاك . ويحصل الفرد على نصيبه العينى والنقدى من جراء الملكية الاجتماعية وعمله من أجلها ، كما يحصل على نصيب آخر من الأشياء الخاصة به والتى له حرية التصرف فيها . فنحن إذن أمام نوع أو نظام جديد يحاول أن يوفق بين الاتجاه التعاونى والنزعة الفردية ، أو بين رغبة الفرد فى التعاون مع الآخرين وبين الميول الفردية التى تحركه فى بعض الحالات .

وكذلك نلاحظ أن الدستور الزراعى يجعل من المزرعة المشتركة وحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فهى التى تنظم شؤونها الإقتصادية والمالية المختلفة الجوانب والمتعددة الأشكال ، وهى التى ترصد المبالغ اللازمة لبناء المساكن والمستشفيات والمصحات والملاجىء والأندية والمدارس وغير ذلك ، فكأن المزرعة تريد أن تنطوى على ذاتها من حيث إشباع معظم مطالب أعضائها ، فى الوقت الذى هى فيه متصلة ببقية أجزاء النظام العام كله .

هذه أهم المميزات التى نلمسها فى دستور المزارع المشتركة عرضنا لها من الناحية النظرية البحتة . أما عن الناحية العملية فهناك خلاف بين الكتاب بشأنها ، فبينما يثنى جماعة وب كثيرا على طريقة تنفيذ نظام هذه المزارع ترى

هبارد ونفر سواه يقولون أن الروح التي ينفذ بها دستور المزارع المشتركة لا تنطبق تماما على النصوص الواردة فيه .

(٥) حالة الزراعة بعد صدور القانون

كان صدور القانون السالف الذكر نقطة تحول لها أهميتها في تاريخ الزراعة في الروسيا فأخذت تسير بخطوات سريعة نحو الأمام .

المزارع المشتركة Kolkhozy :

قلنا إن حركة تكوين المزارع المشتركة قد نشطت منذ خريف عام ١٩٣٠ بعد الركود الوقتي الذي أصابها للأسباب التي أوضحنا أمرها . وقد اطرد النشاط وبخاصة منذ صدور القانون ، وبدأنا نلمس اتجاها جديدا وهو اقبال الفلاحين الفرديين من تلقاء أنفسهم على الانحياز الى المزارع والدخول في حظيرتها بعدأن شهدوا مدى المزايا التي يتمتع بها أعضاؤها ، والتسهيلات المختلفة التي تمنح لهم ، ومما شجعهم على ذلك أن القانون نظم شؤون تلك الوحدات الزراعية ، وأقر بعض عناصر الملكية الخاصة إلى حد محدود وبذلك شعر الفلاحون بأنه يشبع مافيهم من ميول فردية خاصة . وكذلك نعتبر من العوامل المساعدة التوسع الكبير في انشاء محطات آلات الجر ، وفي صنع الآلات الزراعية المختلفة الأنواع . والجدول التالي يلقي ضوءا كافيا على مدى اتساع نطاق عملية تكوين المزارع المشتركة (١) :

---

(١) Baykov : opt. cit. p. 327.

السنوات	عدد المزارع (بالألوف)	عدد الأسرات (بالملايين)	مساحة المزارع (بملايين الهكتارات)	الماشية (بالألوف)
١٩٣٣	٢٢٤,٦	١٥,٣	٩٣,٦	٩٧,٤
١٩٣٤	٢٣٣,٣	١٥,٧	٩٨,٦	١٣٦,١
١٩٣٥	٢٤٥,٤	١٧,٣	١٠٤,٥	٢٣٦,٤
١٩٣٦	٢٤٤,٢	١٨,٤	١١٠,٥	٣٣٣,١
١٩٣٧	٢٤٣,٧	١٨,٥	١١٦	٣٧٠,٥
١٩٣٨	٢٤٢,٤	١٨,٨	١١٧,٢	٣٧٤,٦
١٩٣٩	٢٤١,١	١٩,٣	١١٤,٩	٤٠٦,٥
١٩٤٠	٢٣٦,٣	١٩,٢	١١٧,٦	٦٠٥,٥

ويلاحظ على الجدول انخفاض عدد المزارع بعد سنة ١٩٣٥ وهذا راجع الى انضمام بعض المزارع الصغيرة الى غيرها أكبر منها لا الى سبب آخر بدليل الزيادة المطردة فى عدد الأسرات فى السنوات نفسها .

والبيان التالى يوضح النسب المئوية لمختلف أنواع الاقتصاد الزراعى وذلك من حيث مساحة كل نوع [1] :

	١٩٢٨	١٩٣٧
المزارع الحكومية	١,٥	٩
المزارع المشتركة	١,٢	٨٩,٤
مزارع الفلاحين الفردية	٩٧,٣	٠,٨
الملكيات الصغيرة التى يحوزها العمال والمستخدمون لحاجياتهم الشخصية	—	٠,٨
المجموع الكلى	١٠٠	١٠٠

(١) The Soviet Comes of Age, p. 60.

الضرائب والالتزامات المالية الأخرى :

(١) يدفع أعضاء المزرعة المشتركة ضريبة مباشرة تعادل ١٥ ٪ من مجموع الانتاج الكلى حسب قول بايكوف ، أو ١٥ ٪ — ١٨ ٪ حسب تقدير مينارد . وهذه الضريبة عينية أى من نفس المحصول . ويلاحظ أن عبئها على مزارع المحصولات الفنية أخف نوعاً منها على مزارع الحبوب . وهذا التسهيل راجع الى الرغبة فى تشجيع تلك المحصولات . ويلاحظ أن الضريبة على المزارعين المستقلين أعلى منها على المزارعين المشتركين بقصد تبيان المزايا المترتبة على الانضمام الى المزارع المشتركة .

ويرى البعض أن الضريبة الزراعية مرتفعة ولكن إذا حسبنا ما يدفعه الفلاح المصرى من ضرائب ورسوم أخرى محلية لكانت النسبة فى حالته ١٢ ٪ . وإذا كان مستأجراً فهو يدفع ضعف هذه النسبة المئوية على هيئة إيجار لمالك الأرض، وفضلا عن هذا فهو غارق أبداً فى الديون وتراه واقعاً فى قبضة المرابين الذين يمتصون قدراً طيباً من دخله . وينطبق نفس الأمر على الفلاح الروسى الصغير (وهو الأغلبية الساحقة) قبل الحرب العظمى . ونستطيع أن ننظر إلى المسألة من زاوية أخرى فنفرض أن الضريبة الزراعية عبارة عن الايجار الذى تدفعه المزارع المشتركة للدولة بصفتها المالكة للارض جميعها ، وفى هذه الحالة يكون العبء معتدلا ولا نقول خفيفاً [١] .

(٢) وهناك الضرائب النقدية وهى ضريبة الدخل المفروضة على المزارع المشتركة ، والضريبة الزراعية التى يدفعها أعضاء المزرعة عن القطع الصغيرة الخاصة بهم ، وضريبة القرية للأغراض المحلية .

(٣) ويدفع الفلاح ضريبة مباشرة بصفته مشترياً للسلع ، أسوة بغيره من أفراد الشعب .

---

(١) Meynard: The Russian Peasant, p. 316.

(٤) وعلى المزارع المشتركة أن تبيع للهيئات التعاونية جانباً من الإنتاج بثمن مناسب مقابل ماتمده بها الأخيرة من السلع الصناعية بشروط ملاءمة.

(٥) وهناك نسبة من المحصول تدفع لمحطات آلات الجر، وهذه لاتعد ضريبة بالمعنى الصحيح إذ أنها في الواقع ثمن لما تؤديه تلك المحطات من خدمات للمزارع. ويلاحظ أن هذه النسبة أقل بكثير مما كان الفلاحون يدفعونه خلال عهد سياسة «النيب» للأفراد الذين كانوا يؤجرون مايملكون من حيوانات وآلات زراعية بسيطة للطبقة الفقيرة من المزارعين.

(٧) وعلى الفلاح أن يدفع رسم تأمين على مسكنه ضد الحرائق. والمبلغ بسيط في حد ذاته ولكن أهميته تنحصر في أنه يحمل الفلاحين على العناية والحرص حتى لاتقع مساكنهم ومعظمها من الخشب فريسة للحرائق التي كثيراً مايرجع نشوبها إلى الإهمال.

المزارع الحكومية (Sovkhozy) :

وإلى جانب المزارع المشتركة يوجد عدد كبير من المزارع الحكومية وهي أراض واسعة تقوم الدولة باستغلالها وإدارتها، وتعين لها المديرين الفنيين، كما تستأجر العمال وتنقدهم أجورهم لقاء الأعمال التي يؤدونها. وقد أُريد بها في بداية الأمر أن تكون محطات للتجارب الزراعية، وميادين لتطبيق مبادىء الزراعة الكبيرة التي تستخدم فيها الآلات والأساليب العلمية على نطاق واسع. وكذلك رمت الحكومة من وراء إنشاء هذا النوع من المزارع إلى الحصول على مقادير كبيرة من الحبوب اللازمة لغذاء أهل المدن. وقد تكونت المزارع الحكومية في الأصل من الأبعاديات والمالكيات الكبيرة التي كانت تابعة من قبل للكنيسة والدولة وكبار الملاك، ولهذا نلاحظ أن حركة تكوين هذا النوع كانت نشيطة للغاية خلال السنوات الأولى أو في فترة «شيوعية الحرب» بعبارة أخرى، وقد وضعت تحت اشراف «الشركة الموحدة الزراعية» (agricultural trust) في سنة ١٩٢٢ ولكن

الحكومة لم تمدها بحاجتها من المعدات ورأس المال ولذلك عانت خسائر كبيرة وأصبحت مثقلة بالديون للمصارف المختصة . وخلال عهد سياسة النيب سرى الاهمال إلى المزارع الحكومية إلا أن النجاح كان حليف بعضها وبخاصة ما كان منها في أوكرانيا وجمهورية الفولجا الألمانية. ولكن بابتداء مشروع السنوات الخمس الأول وجهت الحكومة عناية أكبر من ذي قبل إلى المزارع الحكومية وكان الغرض أن تتمكن من إنتاج مقدار من الغلال يعادل ما كان ينتجه الكولاك في سنة ١٩٢٧. ويلاحظ أن عدداً كبيراً من المزارع التي تكونت خلال السنوات الثلاث الأولى من مشروع السنوات الخمس الأول كان عبارة عن أراض مجدبة لم تستغل من قبل وهنا نستطيع أن نلمس سبباً آخر لانشاء المزارع الحكومية وهو استصلاح مساحات واسعة من الأراضي البور مما تعجز عنه موارد المزارع المشتركة أو الفلاحين الفرديين ، وقد عبر مينارد عن هذا الهدف بصورة أخرى فقال انه ينحصر في استعمار أراض ظلت حتى ذلك الوقت تستخدم مراعي للأغنام والماعز [1] . وشاهدت فترة مشروع السنوات الخمس الأول زيادة بالغة في عدد المزارع الحكومية ومساحتها بحيث قدر أن المساحة في سنة ١٩٣٢ كانت ثمانية أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩٢٨ . ولكن لوحظ أن بعض المزارع لم يحقق الغرض المنشود حيث لم يقم بتوريد المقادير من الحبوب ، كما كان البعض الآخر يعاني خسائر مستمرة ، وهنا ألفت الحكومة لجنة في سنة ١٩٣١ للقيام بتحقيق شامل فعملت ورفعت تقريراً نسبت فيه هذه الظواهر إلى الأسباب التالية :

(١) عظم مساحة المزارع ، وقد كان الغرض من انشاء مزارع كبيرة جدا التوصل الى الاقتصاد في نفقات الادارة ولكن المغالاة أنتجت عكس ما كان منتظراً ، ومن الأدلة على كبر المزارع أن « المزرعة الهائلة » gigant بلغت مساحتها ٦٠٠،٠٠٠ فدان كما بلغت مساحة بعض المزارع المعدة لتربية الماشية ما يقرب من ٦٣٠٠٠ ميل مربع للمزرعة الواحدة .

---

(١) John Meynard : The Russian Peasant, p. 299.

(٢) كانت الإدارة المشرفة على بعض المزارع تتطلب الأعداد الوفيرة من الحيوانات قبل أن تهيء لها الحظائر الكافية أو تمد الأشخاص اللازمين للعناية بها .

(٣) كانت بعض المزارع تعطى العمال نصيبا أكثر من المخصص لهم ولهذا أثره فى انقاص المقادير التى تسلم الى السلطات .

(٤) لم تراعى بعض المزارع القواعد الاقتصادية السليمة فى تقدير نفقات الانتاج فكانت هذه أعلى من مثيلتها فى المزارع المشتركة .

وعلى أثر هذا التقرير اتخذت اجراءات عدة منها التدقيق فى اختيار المشرفين على هذه المزارع ، وعينت الى جانبهم جماعات من افراد الحزب للمراقبة والعمل على تنفيذ التعليمات بدقة . وكذلك تقرر الخروج على مبدأ التخصص الدقيق فى انتاج محصول واحد وذلك باتباع دورات زراعية منتظمة . وفى سنة ١٩٣٢ جعل الحد الأقصى لمساحة المزرعة ١٠٨,٠٠٠ من الأفدنة على أن تقسم أجزاء يتولى أمرها مساعدون لمدير المزرعة العام . ولقد كان عدد العمال بالمزارع الحكومية فى سنة ١٩٣٤ أكثر من ٣ ملايين يزرعون ٤٠ مليونا من الأفدنة خصص حوالى ثلاثة أرباعها لزراعة الغلال . وكان بها من الخيول والماشية ذوات القرون الكبيرة والاغنام ماعدته ١٤ مليون رأساً ، ومن الجرارات ماقوته مليون ونصف مليون من الأحصنة البخارية . وكانت هذه المزارع تنتج ثمن ماتحصل عليه الدولة من الحبوب وبنجر السكر . وكانت قوميسيرية الزراعة للاتحاد السوفيتى تشرف على ٥٣١ مزرعة مساحتها ١٧ مليون فداناً حوالى ثلثيها لتربية الخيول . وكانت هناك مزارع للبذور وإنتاج القطن والكتان والقنب والنباتات النتروجينية والأرز والنباتات المدارية والحرير ، وكذلك مزارع لتربية الماشية والأغنام والخنازير . وكان تحت يد قوميسيريات الزراعة فى الجمهوريات حوالى ٦٠٠ مزرعة للخضر والدواجن والفواكه والكروم . وكان لقوميسيرية صناعات الغذاء نحو هذا العدد لبنجر السكر والخضر والبطاطس والطباق والدجاج

والخنازير والزيوت الأساسية . وكان لقوميسيرية التجارة الخارجية ٢٨ مزرعة مساحتها ١٧ مليون فدانا لتربيـة الثعالب ذوات الفراء الفضى ، والحملان الفارسية ، والأرانب ، وغيرها من الحيوانات ذوات الفراء . وكانت المزارع التابعة لقوميسيرية الصناعة الثقيلة تنتج المطاط وبديلاته فى أراض بلغت مساحتها ١٣٠,٠٠٠ فدان[1] .

ومع هذا ظل بعض المزارع لا يحقق أى ربح من عملياته الزراعية فحول جانب منه إلى مزارع لتربية الماشية ، وحل جانب آخر وأضيف إلى المزارع المشتركة التى تولت أيضاً شراء مابه من آلات وماشية . وفيما يلى بيان بعدد المزارع الحكومية فى سنة ١٩٣٨[2] :

(١) John Meynard : The Russian Peasant, pp. 299-300.

(٢) Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 334

نوع المزارع	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع الكلى
مزارع حكومية لانتاج الحبوب (بما في ذلك التي تنتج البذور)	٤٧١	١١,٧
» » » بنجر السكر	١٨٠	٤,٥
» » » محاصيل مخصوصة (الشاى، الطباق الخ)	١٠٠	٢,٥
» » » البطاطس والشيكوريا	٧٧	١,٩
» » » النباتات الليفية	٦٣	١,٦
» » » الفاكهة والكروم	٤٠٧	١٠,٢
» » لتربية الخيول	١١٩	٣
» » » الماشية	٧٥٥	١٨,٩
» » » الخنازير	٦٥٠	١٦,٣
» » » الأغنام	٢٠٠	٥
» » » الرنة والحيوانات ذوات الفراء	٣٩	١
» » » الدواجن	٩٥	٢,٤
مزارع حكومية متنوعة	٨٣٦	٢١
المجموع الكلى	٣٩٩٢	١٠٠

ويمكن إدراك أهمية الدور الذى تلعبه هذه المزارع فى الاقتصاد الزراعى السوفيتى من مراجعة الإحصائيات التالية عن سنة ١٩٣٨[١] :

(١) عدد الماشية والخنازير والأغنام والماعز ١٣,٥ مليوناً ومعنى هذا توافر مقادير كبيرة من اللحوم التى يمكن للحكومة توزيعهـا فى المدن والمراكز الصناعية .

(١) Baykov: The Development of the Soviet Economic System, p. 333.

(٢) بلغ الانتاج من الحبوب ٨٧،٦ مليون قنطاراً ، ومن القطن ١،٤ مليون من القناطير ، ومن الصوف ١٨٦،٠٠٠ قنطار .

(٣) وصل عدد مافيها من آلات الجر إلى ٨٥،٠٠٠ ، ومن آلات الحصاد ٢٧٠٠٠ ، ومن سيارات النقل ٣٠،٦٠٠ .

ومنذ سنة ١٩٤٠ اتخذت الحكومة تدابير مختلفة من وقت لآخر بقصد تحسين مستوى المزارع الحكومية من حيث الإدارة والإنتاج ، وحث مديريها والفنيين والإخصائيين فيها على بذل غاية جهدهم وذلك بتقرير المكافآت للمجدين منهم .

محطات آلات الجر M. T. S. :

هذه من أعظم الأعمال التي قامت بها الحكومة السوفيتية بقصد تحويل الزراعة إلى عملية ميكانيكية ، وهي دليل على التقدم الكيفي في الزراعة . وقد ظهرت أولى المحطات التي من هذا النوع سنة ١٩٢٨ على هيئة مراكز تعاونية تمد الفلاحين المشتركين فيها بالآلات الزراعية اللازمة لهم . وفي سنة (١٩٢٨/٢٩) تكونت « شركة Traktorotsenter مراكز آلات الجر » وهي شركة مساهمة تكونت من رأس مال حكومي ورأس مال تملكه الهيئات التعاونية ، وأخذ نطاق أعمالها يتسع بحيث أصبح لها ١٥٨ محطة ، ٧٠٠٠ آلة جر وذلك في سنة ١٩٣٠ . أما المراكز التعاونية الأخرى فكانت تملك في نفس التاريخ ٤٧٩ محطة لديها ٣٠٠٠٠ آلة من آلات الجر . فلما اشتدت عملية إنشاء المزارع المشتركة بعد صيف سنة ١٩٢٩ أصبح شاغل الحكومة أن تهيء لتلك المزارع أكبر عدد من الآلات الزراعية وخاصة بعد أن تبين لها أن سبب فشل بعض المزارع التي تكونت خلال أوائل سنة ١٩٣٠ يرجع إلى عدم توافر العدد الكافي من الآلات . ولهذا استولت الحكومة في سنة ١٩٣٢ على شركة مراكز آلات الجر ، ومنذ ذلك الحين تعتبر المحطات ملكا للدولة تستخدمها لصالح الزراعة المشتركة .

وتقوم الميزانيـة العامة بتمويل هذه المحطات وذلك عن طريق البنك الزراعى وبنك الدولة . فالحكومة هى التى تتولى إدارة هذه المحطات وإمدادها بكل مايلزمها من الورش والآلات والفنيين. وهناك فى المتوسط محطة واحدة لـكل ٣٠ مزرعة (سنة ١٩٣٨) بينما كانت المحطة الواحدة تقوم بخدمة ٧٣ مزرعة وذلك فى عام ١٩٣٠. «ويبلغ متوسط عدد الآلات الزراعية فى كل منها حوالى ٨٤ من آلات الجر ، ٢٢ من آلات الحصاد المركبة ، ١٤ من آلات درس الغلال ، ١٣ من آلات التذرية ، ٦٠ محراثاً تجره الآلة ، ٢٩ آلة للبذر ، ٢٢ آلة لخدمة الأرض ، وهذا خلاف الآلات الزراعية الأخرى . وما من شك أن هذا التوسع الـكبير فى إنشاء محطات الجر إنما ساعده تقدم الصناعات الثقيلة بالروسيا ، وازدياد إنتاج الفحم والبترول ، ونجاح مشروع توليد الـكهرباء فى مختلف أنحاء البلاد .

وهناك عقود بين المحطات والمزارع لتحديد العلاقات بينهـا ، وهذه العقود تسير على نسق الأنموذج الذى أصدرته الحـكومة فى سنة ١٩٣٤ . فالمحطات تقدم الآلات الزراعيـة بمختلف أنواعها فضلا عن الفنيين الذين تحتاج إليهم المزارع لمباشرة أو الإشراف على العمليات الزراعية . ولها مهمة ثقافية تضطلع بها وهى تقديم الإرشادات الفنية إلى أعضاء المزرعة حتى يستطيعوا أداء عملهم وفق الأساليب الحديثة . وتنص العقود المبرمة على مقدار ما تدفعه المزارع عيناً ونقداً مقابل ما تقدمه لها المحطات من آلات وخدمات . ولا شك أن هذه المحطات قد أفادت الزراعة إلى حد كبير على ما سنبين بعد . وفيما يلى بيان يعطينا فـكرة عن « التقدم الهائل » لعملية استخدام الآلات فى الإنتاج الزراعى على ما يقول بايكوف (ص ٣٣١) :

	١٩٣٠	١٩٣٣	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٠
عدد المحطات	١٥٨	٢٩١٦	٥٨١٨	٦٣٥٨	٦٩٨٠
عدد الجرارات (بالألوف)	٧٢,١	٢١٠,٩	٤٥٤,٥	٤٨٣,٥	٥٢٣
منها (١) بالمحطات	٣١و٢	١٢٣,٢	٣٦٥و٨	٣٩٤	—
(٢) بالمزارع الحكومية	٢٧,٧	٨٠و٢	٨٤,٥	٨٥	—
عدد الحاصدات الآلية (بالألوف)	١,٧	٢٥و٤	١٢٨و٨	١٥٣,٥	١٨٢

ومما يساعد على تكوين تلك الفكرة عن ضخامة التطور الذى طرأ على أساليب الزراعة بالروسيا البيان التالى عن مدى استخدام الكهرباء فى الزراعة :

	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٣٨
طاقة محطات توليد الكهرباء فى الريف (بألوف الكيلوات)	٢٩	٥٣	١٤٥,٥	١٦٢و٥
إنتاج الطاقة الكهربية (ملايين الكيلوات)	٣٤و٨	٧٤و٤	١٨٤,٢	٢٣٧
ما تستهلكه الزراعة (بملايين الكيلوات) من الطاقة الكهربية المستمدة من محطات توليدها بالريف وخلافه .	٣٥	٨٦	٣٣٠	٣٨٢

وقد سبق أن أشرنا إلى ما قررته مشروعات السنوات الخمس من التوسع الكبير فى استخدام الأسمدة المعدنية ، وقد نفذت الفكرة على نطاق كبير بحيث أصبح ما يستهلك منها فى سنة ١٩٣٨ عبارة ٣٠٠و٢١٦و٣ من الأطنان مقابل ١٨٨,٠٠٠ طن فى سنة ١٩١٣ ، ١٠٠و٢٣٤ طن سنة ١٩٢٨ **وهى** زيادة بالغة القدر .

وما من شك أن استعمال الآلات الزراعية قد عاد بفوائد ضخمة على الزراعة . وقد اختلف الكتاب فى حكمهم بصدد المسألة ، فالدكتور حسن اسماعيل مثلا يقول نقلا عن جون مينارد مايانى : « لقد ظنت السلطات السوفيتية سينتج نتائج خطيرة فى الزراعة الروسية ، ولكن كل ما أنتجه ينحصر فى توفير الأيدى العاملة لاستغلالها فى الصناعة ، ولو أن السكان الزراعيين فى الروسيا كانوا دائماً أكثر من حاجة الزراعة ، وفى الاستغناء عن كثير من حيوانات الجر ، ثم فى سرعة القيام بالعمليات الزراعية المختلفة توفيراً للوقت . ويعتبر توفير الوقت فى الروسيا من الأهمية بمكان نظراً لقصر الموسم الزراعى الذى يمكن العمل فيه بالحقول . وقد ساعدت آلات الجر الزاحفة على العمل فى الجو غير الملائم ، فى وقت ذوبان الثلوج ونزول الأمطار ولهذا أهميته الكبرى لبدء العمليات الزراعية فى المواعيد المقررة لها [1] ، والكاتب الفاضل إنما يذكر العبارة السابقة تأييداً لقوله فى موضع آخر (ص ١٥٠) « لقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة فى الروسياء فى عهد المزارعة المشتركة واستعمال الآلات الزراعية على نطاق واسع . . . ولكن الفضل فى ذلك يرجع إلى زيادة المساحة ، أكثر منه إلى زيادة غلة الأرض باتباع نظام المزارعة المشتركة واستعمال الآلات على نطاق واسع » .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن استعمال الآلات إذ يؤدى إلى سرعة أداء العمليات الزراعية بسبب قصر الفصل الزراعى إنما يؤدى إلى عدم تبديد جانب من المحصول كان يضيع حتما فى عهد الاعتماد على المجهود العضلى من جانب الانسان والحيوان . وهذه الآلات لاشك عامل هام فى زيادة الإنتاج الكلى مادامت جعلت من المستطاع ممارسة عملية الزراعة فى الأجواء غير الملائمة فهى إذن قد مكنت البلاد من الاستفادة من المناطق التى تغلب عليها هذه الأجواء . وفضلا عن ذلك فقد مهدت نشر الزراعة فى أماكن ظلت طوله عهد استعمال المجهود اليدوى جرداء مجدبة ولا تستغل .

(١) الزراعة الاشتراكية السوفيتية ص ١٥٣ .

وقد رد «وب» فى كتابه الذى أشرنا إليه مراراً على أمثال هذه الانتقادات فقال: «كثيراً ما يساء فهم الأثر الناجم عن العمل الميكانيكى فى الزراعة. فيقال مثلا إن آلة الجر وإن كانت تقلل من مقدار العمل المبذول إلا أنها لا تؤدى إلى زيادة الخصوبة لأنها ليست سماداً. ولكن، على كل حال، فإن المحراث الذى تجره الآلة وكذلك الحصاد الآلى يزيدان من مقدار الانتاج فى الهكتار الواحد». ثم «الخبير الزراعى الممتاز الذى ألحقته الحكومة الالمانية سنوات كثيرة بسفارتها فى موسكو والذى ظل يبعث بتقاريره عن الزراعة السوفيتية قد أكد أخيراً أهمية هذا السبب فى تعليل النجاح الذى يعترف بأن المزارع المشتركة قد أدركته. فقد أشار فى سنة ١٩٣٨ إلى أنه فى الأيام السالفة حينما كان العمل يتم أداؤه بواسطة الخيل أو بواسطة الفلاح تساعده زوجه، كانت هناك غالباً فترة غير كافية بين نهاية وبداية ثلوج الشتاء لاتتم خلالها عملية الحرث الخريفى لكل قطعة من الملكيات الصغيرة التى فى أيدى الفلاحين. وكان جانب كبير من الأرض لايحرث إلا حرثاً سطحياً، كما كان جانب آخر لايتناوله الحرث مطلقاً. أما الآن . . . فإن جميع الأرض الصالحة للزراعة يمكن حرثها إلى عمق ١٨ قدماً فى مدة قدرها عشرة أيام. وحدث أن توجه زائر إلى مزرعة مشتركة فى أوكرانيا وهناك علم فى سنة ١٩٣٦ أن الحرث لم يستغرق سوى خمسة أيام . . . وفضلا عن هذا فإن استخدام الحصاد الآلى يؤدى إلى جنى محصول الحبوب بسرعة وبطريقة كاملة وبذلك يقل طول الفترة التى يتعرض خلالها المحصول لخطر الجو السيء . . . ويمكن توزيع الأسمدة والسوائل القاتلة للحشرات بقدر أكبر من السرعة وبنفقة أقل» (١)

غير أن جون مينارد نفسه يقول بصدد العلاقة بين الخصوبة واستعمال الآلات: «إن مجرد الحرث العميق ليس من الضرورى أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج، فإن الأرض التى يقلبها المحراث قد تكون أقل خصباً من التربة الأقرب إلى السطح. والحرث الخريفى للأرض التى تترك بدون بذر لغاية

(١) مصدر سابق ص ٩٤٣ — ٩٤٤.

الربيع عملية ذات قيمة لأنها تمكن الثلج من التسرب . وليس هناك من جديد بشأن هذا العمل الذى كان يراعيه الفلاحون الأحسن حالا . ولكن بقدر ما يجعل استخدام الآلات من المستطاع الاكثار من الحرث الخريفي — ويبدو واضحاً أنه يفعل ذلك ، فإنه يؤدى مباشرة إلى زيادة الخصوبة » [١]

وهناك مسألة أخرى يغفل البعض أمرها وهى أنهم ينظرون إلى الزراعة على أنها كلٌ قائم بذاته ، وهذا خطأ لأن الزراعة فى النظام الاقتصادى السوفيتى الذى يسير وفق خطة مرسومة ، ليست سوى جزء من هذا النظام كله . وعلى ذلك فالقول بأن أهمية الآلات الزراعية تنحصر فى توفير الأيدى العاملة للصناعة ، أكبر دليل على قيمة هذا العمل من الناحية الاقتصادية العامة لأن سياسة الروسيا تتجه نحو جعل الروسيا وحدة صناعية كبرى بدلاً من الاقتصار على أن تعيش البلاد ذات طابع زراعى . وإذن فاستخدام الآلات الزراعية لتوفير الأيدى العاملة اللازمة للصناعة وسيلة لإدراك غاية ، وكذلك تتعاون الزراعة والصناعة على قدم المساواة فى سبيل النهوض بالاقتصاد القومى . وأكثر من هذا فإن تعميم الزراعة فى مناطق واسعة فى وسط آسيا مثلا حيث يقل السكان كان يصبح أمراً مستحيلا لولا استخدام الآلات ، وكثير من البلدان الأخرى تستخدم الآلات فى المناطق الزراعية الواسعة والقليلة السكان أى التى لا تتوافر لها الأيدى العاملة اللازمة لمزاولة عملية الزراعة . ومع ذلك ففى الوقت الذى تتوفر فيه الأعداد الوفيرة من الفلاحين فإن الانتاج الزراعى آخذ فى الزيادة المطردة .

وإذا قيل إن الحالة الغذائية دونها فى البلاد الأخرى برغم ازدياد الانتاج الانتاج الزراعى فهنا ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار الأمور الآتية :

(١) المراد الزيادة فى السكان منذ بداية العقد الرابع وبخاصة بسبب تحسين الأحوال الصحية [٢] .

---

(١) The Russian Peasant, p. 320.

(٢) فى مارس سنة ١٩٣٦ أعلن رئيس اللجنة الحكومية المشروعات المرسومة أن السكان يبلغون ١٧٣ مليوناً من الأنفس ، وتقول بعض المصادر أن الزيادة السنوية فى عدد السكان تبلغ ثلاثة ملايين من الأنفس .

(٢) تحويل مقدار كبير من المساحات المنزرعة نحو انتاج المحصولات الصناعية .

(٣) أن البلاد لم تعد معرضة للمجاعات التي كانت مألوفة في العهود الماضية وتحدث بانتظام برغم استقرار الأحوال الداخلية .

(٤) أن الحالة الغذائية في سنة ١٩٣٨ خير منها في سنة ١٩٣٢ ، ولم تكن أسوأ منها في بلاد أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا .

(٥) ازدياد الاستهلاك من القمح بالنسبة إلى الفرد الواحد فقد كان متوسط ما يستهلكه الفرد خلال الفترة (١٩٣٢/٣٣ — ١٩٣٦/٣٧) ٤,٠٩ بوشل مقابل ٣,٢٦ بوشل في الفترة (١٩٠٩/١٠ — ١٩١٣/ ١٤) (راجع ملحق رقم ٢٢ في كتاب World Wheat and Economic Planning in General تأليف Paul de Hevesy) .

توسيع نطاق الزراعة :

بسبب استخدام الآلات وتطبيق الأساليب العلمية الجديدة أمكن القيام بالزراعة في جهات لم تكن تستغل من قبل في المناطق الصحراوية الجرداء ، والشمالية الشديدة البرودة . ففي العهد القيصري كان توزيع الزراعة سيئاً فكانت منطقة الأرض السوداء الواقعة إلى جنوبي الخط الممتد من كييف إلى سفردلوفسك تقوم بانتاج الحبوب ، أما الاقليم الواقع شمالي هذا الخط فيستورد غذاءه من المناطق الجنوبية ، ولكن تمكنت الجهود الجديدة من زراعة القمح في الاقليم الواقع شمالي الخط المذكور ، بحيث يعتبر هيوليت جونسون عملية امتداد زراعة القمح في الشمال من أعظم الانتصارات التي أحرزها الاخصائيون الزراعيون (مصدر سابق ص١٥٩)[1] وكذلك امتدت زراعة الحبوب كثيراً نحو الشرق ويرجع السبب في هذا إلى قيام الصناعات في

---

(١) يزرع القمح الآن في جهات تقع عند خط عرض أيسلند وذلك بفضل كشف بذور سريعة النمو والنضج لتلاءم أيام الصيف القصير الأمد .

الأقاليم الشرقية الأمر الذى أدى إلى نشوء المدن الصناعية وتدفق السكان فكان لابد من تدبير الغذاء لهم . ولما كان نقل المواد الغذائية من الأماكن البعيدة التى تنتجها أمراً ينطوى على نفقات كثيرة بسبب النقل ، لهذا صار من الأوفق والأوفر أن يحاول كل إقليم أن ينتج — إذا استطاع — كل أو معظم مايحتاج إليه من مختلف أنواع الغذاء . وقد عبر ستالين عن ذلك بقوله « إذا أراد كل أقليم أن يتجنب الصعاب فعليه أن يقوم بإنتاج مايحتاج إليه من الخضر والزبد واللبن ، والحبوب إذا أمكن ، واللحوم . »

الانتاج الزراعى :

حينما اجتمع المؤتمر الثامن عشر للحزب أدلى ستالين بالبيانات التالية عن الزراعة (سنة ١٩٣٨)[1].

(ا) مساحة المحصولات المختلفة

(مقدرة بملايين هكتارات)

	١٩١٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	نسبة سنة ١٩٣٨ إلى ١٩١٣
المساحة المنزوعة	١٠٥	١٣١٫٥	١٣٢٫٨	١٣٣٫٨	١٣٥٫٣	١٣٩٫٩	١٣٠٫٤
مساحة الحبوب	٩٤٫٤	١٠٤٫٧	١٠٣٫٤	١٠٢٫٤	١٠٤٫٤	١٠٢٫٤	١٠٨٫٥
« المحصولات الصناعية	٤٫٥	١٠٫٧	١٠٫٦	١٠٫٨	١١٫٢	١١	٢٤٤٫٤
« محصولات الحدائق والخضر	٣٫٨	٨٫٨	٩٫٩	٩٫٨	٩	٩٫٤	٢٤٧٫٤

(١) الزراعة السوفيتية ص ١٥١ .

(ب) مقادير الحبوب والمحصولات الصناعية

(بملايين القناطير)

	١٩١٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	نسبة سنة ١٩٣٨ إلى ١٩١٣
حبوب	٨٠١	٨٩٤	٩٠١	٨٢٧,٣ (١)	١٢٠٢,٩	٩٤٩,٩	١١٨,٦
قطن	٧,٤	١١,٨	١٧,٢	٢٣,٩	٢٥,٨	٢٦,٩	٣٦٣,٥
كتان	٣,٣	٥,٣	٥,٥	٥,٨	٥,٧	٥,٤٦	١٦٥,٥
بنجر السكر	١٠٩	١١٣,٦	١٦٢,١	١٦٨,٣	٢١٨,٦	١٦٦,٨	١٥٣
حبوب زيتية	٢١,٥	٣٦,٩	٤٢,٧	٤٢,٣	٥١,١	٤٦,٦	٢١٦,٧

ومن البيانات السالفة الذكر نلاحظ زيادة كبيرة مطردة فى المساحة وإنتاج الغلات الزراعية بوجه عام . إلا أن أعظم الزيادة هى فى إنتاج المحصولات الصناعية . ولا ريب أن هذا التقدم راجع إلى تنظيم عمليات الزراعة ، وزيادة المساحات المزروعة ، وإقامة المزارع الكبيرة المساحة واستخدام الآلات على نطاق واسع ، وجهود علماء الزراعة الروس ، والاكثار من استخدام الأسمدة المعدنية . وفى الوقت ذاته زادت غلة الأرض كما يتضح من البيان التالى (٢) :

(١) نقص محصول الحبوب فى هذه السنة راجع إلى الجفاف كما أن قلة العلف بدورها أدت إلى ازدياد ذبح الحيوانات .

(٢) Turin : opt. cit. p. 109.

غلة الأرض (بالنسبة للفدان الواحد)

المحصول	قبل الثورة	بعد الثورة
القمح	١٣ ½ بوشل	١١ — ١٤,٧ (قمح الشتاء) عام ١٩٣٧
		٥,٩ — ١١,٢ (قمح الربيع) « ١٩٣٧
الشوفان	١٢ — ١٣ «	١٣ (١٩٢٩)
		١٤,١ (١٩٣٥)
		١٩,٧ (١٩٣٧) شوفان الشتاء
الشعير	١٧,٨ «	٢١,١ (١٩٣٧)
القرطم	٢٣,٢٣ « (١٩١٢)	
	٢٥,٦٩ « (١٩١٣)	٣٤,٤ (١٩٣٧)

ومن المحاصيل التي نمت زراعتها نمواً كبيراً البطاطس التي تمد غذاء هاما يحل محل الحبوب ، كما أنه يستخرج منها نبيذ الفودكا . ونظراً لهذه الأهمية تقرر في سنة ١٩٣٩ أن تقوم كل منطقة بزراعة ما تحتاج اليه من هذا المحصول فقبل الحرب العظمى كانت المساحة المزروعة بالبطاطس لا تزيد عن ٣,٠٦٣,٠٠٠ هكتار تفتج ٢٧ مليون طن في السنة ، ولكن في سنة ١٩٣٥ زادت المساحة إلى ٧,٣٧٥,٠٠٠ هكتار وارتفع الإنتاج السنوى الى ٧٠ مليوناً من الأطنان . ومعنى هذا أن نحو ⅛ من الأرض المزروعة في الروسيا مخصصة لإنتاج البطاطس ، وأصبحت الروسيا أول بلاد العالم إنتاجاً لها .

غير أن المحصولات الصناعية لقد لقيت أكثر قسط من التشجيع . فقبل الحرب العظمى كانت البلاد تصدر سكر البنجر بسعر منخفض بحيث كان يباع في انجلترا بأقل من الثمن الذي يباع به في بلاد الروسيا ذاتها . ولكن الحكومة السوفيتية وجهت قدراً كبيراً من الإهتمام نحو إنتاج هذه المادة اللازمة للاستهلاك المحلى فزادت المساحة المخصصة لزراعتها ،

وادخلت التحسينات على أسـاليب الزراعة والتكرير ، وزاد عدد المعامل ، وهكذا أصبح الإنتاج ضعف ما كان عليه سنة ١٩١٣ وقد قدر فى سنة ١٩٣٨ بمقدار ٦٦١ر١٦ مليون قنطار كما جاء فى البيان السالف الذكر (ص ٢٨١).
إلا أن أعظم التقـدم كان فى زراعة القطن . وقد كانت الروسيا القيصرية تستورد نحو نصف حاجتها من هذه المادة ، أما الآن فقد زالت هذه الظاهرة.
وللقطن أهميته بالنسبة إلى الروسيا السوفيتيـة لأنه يستوعب مقداراً من العمل أكثر مما يستوعبه أى محصول آخر ولهذا فانه يوفر العمل للأفراد فى مناطق زراعتـه ، كما يرسل الى الجهات المنتجة للغذاء مقابل ما تقدمه من مقادير المواد الغذائيـة ، كما أن بعضا منه يصدر إلى الخارج لدفع جانب من ثمن الواردات . وأعظم مراكز زراعة القطن جمهوريتا ازبكستان وتاجكستان فى آسيا الوسطى وهما تنتجان نصف المحصول . وقد نجح العلماء الروس فى كشف نوع من القطن يستطيع تحمل الجفاف كما فى القوقاز الشماليـة ودلتا نهر الفولجا والشواطىء الشمالية لبحر قزوين . وقد أصبحت المساحة المخصصة لزراعة القطن ٤٠٠ر١٢٤ر٢ هكتار فى سنة ١٩٣٧ مقابل ٠٠٠ر٦٨٨ هكتار فى سنة ١٩١٣ ، وزاد الانتاج من ٠٠٠ر٤٤٠ر٧ إلى ٧٠٠ر١١٥ر٢٥ من القناطير . وكانت المساحة المزروعة بالقنب ٠٠٠ر٦٠٠ هكتار سنة ١٩١٣ فزادت الى مليونين وأصبح الاتحاد السوفيتى ينتج كل ما يحتاج اليه ويصدر قدراً منه الى البلاد الأجنبيـة . [١] ويزرع الطباق فى أرض مساحتها ربع مليون هكتار أى ما يعادل أربعـة أمثـال المسـاحة قبل الحرب العظمى ، ووصل الإنتاج السنوى الى ٦٠٫٠٠٠ طن أى ستة أمثـال ما كان عليه قبل نشوب الحرب العظمى . غير أن الطبـاق الروسى ليس من النوع الجيد . ويزرع الـكتان بقصـد حمل الزيت من بذوره ، ولغزل أليافه ، ولـكن الروسيـا لم تعد تشغل المركز الذى كان لها قبل الحرب العظمى وهو أنها كانت تنتج حوالى ٨٠ ٪ من الـكتان فى العالم .

(١) يزرع هذا النبات لعمل الزيت .

وقد رأينا كيف تناقص عدد الخيل والماشية خلال السنوات الأولى من مشروع السنوات الخمس الأول، ولكن وجهت الحكومة عنايتها بعد ذلك إلى تربية الحيوانات للأغراض الزراعية وغيرها، فصدرت قوانين بفرض عقوبات صارمة على كل من يعمد الى قتل الحيوانات، ثم توسع حق أعضاء المزارع المشتركة فى امتلاك الحيوانات داخل حدود مرسومة، كما فرض على المزارع أن تمنى بذلك وبتوفير العلف اللازم، وخصص جانب كبير من المزارع الحكومية لتربية الخيل والماشية والخنازير الخ. وسرعان ما أثمرت هذه الجهود كما يتضح من البيان التالى : (١)

عدد الماشية فى الاتحاد السوفيتى

(بالملايين)

	١٩١٦	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٨
الخيل	٣٥,١	٣٤	١٦,٦	١٧
الماشية ذات القرون الكبيرة	٥٨,٩	٦٨,١	٣٨,٦	٦٣
الأغنام والماعز	١١٥,٢	١٤٧,٢	٥٠,٦	١٠٢
الخنازير	٢٠,٣	٢٠,٩	١٢,٢	٣٠

(١) Turin : The U. S. S. R. p. 117.

ويلاحظ أن المصادر تختلف من حيث الأرقام وفيما يلى ما أورده كولين كلارك فى كتابه « دراسة نقدية للاحصائيات الروسية » (لندن سنة ١٩٣٩) : ═

ولا شك أن الموازنة بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٨ فى تقديرى تورين وكوابن كلارك تدل على نقص خطير فى السنة الأخيرة ، وبخاصة فى عدد الخيل إذ بلغت النسبة حوالى ٥٠٪ ويرجع السبب فى حالة هذا الحيوان إلى تناقص أهميته فى العمليات الزراعية بسبب استخدام الآلات على ذلك النطاق الواسع الذى أوضحناه . وفضلا عن هذا فقد كانت مطالب الجيش من هذه الناحية شديدة.

وقد حاول مينارد أن يعلل الهبوط فى حالة الماشية ذوات القرون الكبيرة والأغنام والماعز فقال إن بافلوفسكى — الثقة فى شئون الزراعة الروسية قبل الثورة — لاحظ بدء التناقص فى الحيوانات نتيجة ازدياد استخدام النقل الآلى وامتداد الأرض المزروعة فى روسيا الأوربية . وكذلك يرى مينارد أن عملية ذبح الماشية وبخاصة فى خلال عهد التحول إلى الزراعة المشتركة كانت موجهة نحو الحيوانات الصغيرة السن . ولما كان المعروف أن البقرة لا تضع الإنتاج عامين ونصف عام من ولادتها هى ذاتها ، لهذا كان من الطبيعى أن تكون الزيادة فى عدد الحيوانات بطيئة وبخاصة فى حالة الأبقار . وهذا يفسر قلة العدد فى إحصاء سنة ١٩٣٨ الذى عمل فى الوقت الذى بدأت فيه عملية تشجيع تربية الحيوانات يبدو أثرها نحو التزايد المطرد [1] .

	١٩٢٩	ربيع ١٩٣٣	يوليو ١٩٣٤	أول يناير ١٩٣٧	أول يناير ١٩٣٨
خيل	٣٤ر٦	١٦ر٦	١٥ر٧	١٥ر٩	١٦ر٢
ماشية	٦٧ر٢	٣٨ر٤	٤٢ر٤	٤٧ر٥	٥٠ر٩
ماشية (بدون الأبقار)	٣٠ر٤	١٩ر٧	١٩ر٦	٢٠ر٩	٢٢ر٧
أغنام وماعز	١٢٢ر٨	٥٠ر٢	٥١ر٩	٥٣ر٨	٦٦ر٦
خنازير	٢٠ر٥	١٢ر١	١٧ر٥	٢٠	٢٥ر٧

وهذا البيان الأخير يدل على نقص عدد الماشية بنحو ١٦ر٣ مليون رأساً ، ونقص خطير فى عدد الأغنام والماعز يقدر بالنصف . غير أن أغلب المصادر الأخرى تقرب فى جملتها من الاحصاء الذى أورده تورين والذى اعتمدنا عليه .

(١) The Russian Peasant, pp. 317-318.

ولدى الموازنة بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ (نيان كولين كلارك) نجد زيادة بالنسب المئوية الآتية . ٢,٣ (الأبقار) ، ٢٢,٩ (الأغنام) ، ٢٨,٣ (الخنازير) ٢,١ (الخيل) . وكانت الزيادة واضحة بصفة خاصة سنة ١٩٣٧ فى أعداد الحيوانات التابعة لأعضاء المزارع المشتركة لاستعمالهم الخاص ، فقد زاد عدد الثيران بمقدار ١٢,٨ ٪ ، والأبقار ١٠,٨ ، والخنازير ٤٨,٥ ٪ ، والأغنام ٣٣,٧ ٪ ، والماعز ٣٥,٢ ٪ .[1] ومن العوامل الرئيسية فى هذه الزيادة ما كانت الحكومة تقدمه لأعضاء المزارع ممن لا يملكون ماشية .

الفن الزراعى :

وإذا كانت الروسيا قد استطاعت أن تحقق هذه الأعمال الكبيرة فى فى ميدان الزراعة من حيث توسيع نطاقها ، واستصلاح الأراضى البور ، وغرس المحاصيل فى أجواء جديدة ، وكشف أنواع جديدة من البذور ، وإقامة محطات الآلات ، وتحويل الزراعة إلى عملية ذات طابع ميكانيكى ، وتحسين نسل الحيوانات الخ ، فإن هذا كله يشهد بمقدار العناية التى توجه إلى العلوم الزراعية والإكثار من المعاهد والمعامل المختصة . ونرى أن الأرقام وحدها كفيلة بإيضاح مدى التقدم فى هذه الناحية بحيث تستطيع الدول الزراعية أن تشهد أمام أعينها صورة حية لقيمة العلم وذلك فى بلد كان إلى سنوات قليلة خلت من أقل الأمم الزراعية حظاً فى التقدم . إن العالم يتجه اليوم نحو استثمار موارده الطبيعية بأسلوب علمى منظم يرسم قواعده وتفصيلاته الفنيون والاخصائيون فإذا ما طبق الفلاح آراءهم وأقلع عن طرقه التقليدية العتيقة استطاع أن يؤدى أحسن الثمار والنتائج . ولكن ليست العبرة بانشاء المعاهد والكليات الزراعية ، ولكنها تنحصر فى الاستفادة منها وتطبيق العلم على العمل بصورة واقعية شاملة . إن بلداً كمصر يستطيع أن ينهض بزراعته ويرفع مستوى إنتاجه الزراعى لو عنى العناية الحقة بمختلف نواحى الدراسات

(1) The Soviet Comes of Age, p. 67.

الزراعية على أن يكون ذلك مصحوبا بخطة مرسومة لتنمية الزراعة ، فنحن نعيش فى عصر عظمت فيه أهمية العلم .

	١٩١٣	١٩٣٨
محطات الأبحاث الزراعية التجريبية (وحدات)	٤٤	٣٠٣
العمال العلميون بالمعاهد الزراعية ومحطات التجارب	٢٥٠	٩٨٠٠
عدد حقول التجارب	٧٨	٥٠٧
عدد المعامل الزراعية الفنية ومحطات فحص البذور	١٨	٢٧٠٠
عدد المعامل الزراعية بالمزارع المشتركة	لايوجد	١٢٣٦٣

تحسن مستوى الفلاحين :

ترتب على نمو الزراعة فى السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الثانية أن ازدادت دخول المزارع المشتركة العينيـة والنقدية ، وهذا كذ له أثر طيب بالنسبة الى الأعضاء كما يتضح من البيان التالى عن نصيب أسرة الفلاح من أعضاء المزرعة :

	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٣٨
الحبوب (بالبود)	٣٦,٦	١٠٦,٢	١٠٠ تقريبا
نقود (بالروبل)	١٠٨	٣٧٦	٤٨٠

وفضلا عن هذا كان الفلاح يستغل قطعـة الأرض الخاصة التى تقرر له مع ما فيها من ماشيـة ودواجن لـكى يحصل على دخل إضافى ، كما يتمكن من زيادة مقدار الغـذاء النباتى والحيوانى الذى يحتاج اليه هو وأسرته . ومما ساعد على ازدياد الرخاء ارتفاع أثمان بعض المنتجات الزراعية وهبوط أثمان السلع الصناعية التى توافرت تدريجا نظراً لتقدم الصناعة . وإذا تركنا

الناحية المادية جانبا لرأينا تحسنا واضحا فى النواحى الاجتماعية ولعل أبرزها ما كان متصلا بالثقافة ففى سنة ١٩٣٩ بلغ عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة فى المناطق الريفية ممن تزيد أعمارهم عن التاسعة ٧٦٫٨ ٪ مقابل ٤٥٫٢ ٪ سنة ١٩٢٦ ، وهذه نسب عالية إذا قيست بما كان عليه الحال قبل الحرب العظمى حيث بلغت نسبة الأمية أكثر من ٨٥ ٪ ووصلت إلى ١٠٠ ٪ فى الجهات المتأخرة فى وسط آسيا .

وقد تأثرت حالة الفلاح النفسية نتيجة للنظام الجديد ، وفى هذا يقول جون مينارد « لقد أثر التحول إلى نظام الزراعة المشتركة فى مركز الفلاح الاجتماعى ، وكان التأثير مخالفا لما كنا نتوقع . فهو إذ أصبح كعامل المصنع — إن صح القول — ربما جاز الظن بأنه فقد جانبا من الكرامة التى كان يحتفظ بها بصفته مالكا لقطعة الأرض التى فى حيازته ولكن هذه الكرامة لم يكن لها من وجود ، كما حاولت الفصول المقدمة من هذه الدراسات تبيانه ؛ ذلك أن الفلاح كان يقوم بعمل (العبيد) وحينما كان يفد إلى المدينة كان عامل المصنع معتبراً أرقى منه مرتبة .

كذلك ظلت عالقة بذهنه ذكرى الايام التى كان فيها وحده عرضة للجلد من جانب السلطات القضائية والإدارية ، ولم يكن هناك ما يشرف فى اطلاق كلمة Muzhik على الفلاح أو كلمة Baba على الفلاحة .

. . . أما فى المزرعة المشتركة فمن بين كل أربعة من الفلاحين تجد واحداً يشغل وظيفة أو يقوم بعمل من نوع ما . فهو خبير فى تربية الخنازير أو غير ذلك ، وزوجته تشتغل فى صناعة مستخرجات الألبان . . . إن نظام الزراعة المشتركة خطوة إلى أعلى فى السلم الاجتماعى ، وإنى لأخطىء كثيراً إذا لم يكن هذا عنصراً هاماً فى تفسير قبول الفلاحين لهذا التغيير » (١) .

ويقول نفس الكاتب (٢) أن الرأى السائد بين الناس هو أن نظام

(١) The Russian Peasant, p. 305.

(٢) شرحه ص ٣٠٦ .

الزراعة المشتركة ليس سوى تحويل الزراعة إلى مجموعة من المصانع فى الهواء الطلق لإنتاج الغذاء والمواد الأولية . ولكنه يضيف إلى ذلك أن المزارع المشتركة تختلف عن المصانع من حيث أن لأعضائها حقوقاً دائمة فى بعض أدوات الإنتاج ، كما أنهم يحصلون على نصيب من الدخل بخلاف عامل الصناعة الذى يتناول أجراً مقابل عمله . ومن العوامل التى دعت إلى رضاء أعضاء المزرعة المشتركة أن الحكومة أعطت لهذه المزارع شهادات بحقوقها الدائمة فى الارض وتوضح حدودها ومساحتها . ومن المستحيل المبالغة فى بيان مبلغ الثقة الذى أشاعته هذه الشهادات فى النفوس ، على ما يقول مينارد (الفلاح الروسى ص ٣٠٧) .

رأى فى التجربة الروسية :

هل جاءت التجربة بشىء جديد ؟ يرى هبارد أنها لم تؤد إلى أية نتائج طيبة كما كان منتظراً ، أما بايكوف الأستاذ المشرف على قسم « اقتصاديات ونظم الإتحاد السوفيتى » بجامعة برمنجهام فيرى :

« أن النتائج المترتبة على تجربة الإتحاد السوفيتى يمكن أن تكون ذات قيمة عالية بالنسبة للبلاد الزراعية الأخرى . إن ما عملته الروسيا من الجمع بين نظام المزارعة المشتركة التى تمنى أساليب الإنتاج الزراعى الكبير وبين الزراعة الخاصة الصغيرة التى يسمح لفلاحى المزارع المشتركة بمارستها ، عبارة عن محاولة لحل النواحى الاقتصادية والاجتماعية التى تنطوى عليها مشكلة الإنتاج الزراعى [1] » ويرى كذلك أن هذا الأمر جدير بالبحث من جانب الاقتصاديين .

---

(١) The Development of the Soviet Economic System, p. 329.

الفصل العاشر

الانقلاب الصناعي الحديث

(١) مشروع السنوات الخمس الأول

أشرنا في أكثر من موضع إلى الأهمية القصوى التي كان زعماء السوفييت ولا يزالون يعلقونها على إقامة الصناعة في بلادهم على أوسع نطاق ممكن، وبأكبر قدر من السرعة حسبما تسمح به الطاقة البشرية والمادية. وهم في هذا مدفوعون بعوامل متباينة. فمن الناحية الاقتصادية البحتة ما كان في وسعهم أن يهملوا استغلال موارد بلادهم الوفيرة والتي تؤهلها لان تكون دولة صناعية من الطراز الأول بعد أن ظلت في المؤخرة بالنسبة إلى الدول العظمى. وهناك المشروعات المرسومة لتنمية الإنتاج الزراعي باستخدام أحدث الأساليب الميكانيكية، وما كان هذا من الأمور المستطاعة بدون التوسع في الصناعات الإنتاجية التي تزود الزراعة بالآلات والعدد اللازمة. فإذا نهض الاقتصاد القومي بعنصريه الرئيسيين وهما الزراعة والصناعة ارتفع مستوى الشعب ماديا واجتماعياً وثقافياً. هذا ولا ننسى أن توفير المساكن الصالحة في طول البلاد وعرضها للشعب لابد له من تنمية الصناعات التي تتصل اتصالا مباشراً أو غير مباشر بذلك. أما الاعتبارات العسكرية فلها بدون شك الموضع الهام في تفكير الزعماء الروس، وهم يعيشون في جو يشعرون أنه غير سليم بالنسبة إليهم، وهم لا يريدون أن تتكرر مأساة الحرب العظمى حيث ضحت الملايين بحياتها بدون جدوى بسبب نقص المعدات الحربية وضعف وسائل النقل[1].

---

(١) كان السوفيت يرون الصناعة شرطاً أساسياً لكيانها كدولة وفي هذا المعنى قال ستالين « لا نستطيع أن نأمل المحافظة على استقلالنا إلا إذا كانت لدينا الصناعات اللازمة لدفاعنا القومي ».

وهناك الاعتبارات السياسية فهم يبغون تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي حتى يصبحوا أكثر استقلالا عن العالم الرأسمالي الخارجي من حيث إشباع مطالبهم من السلع والخدمات . وفضلا عن ذلك فقد قدروا أن التصنيع معناه الإكثار من عدد أفراد البروليتاريا الصناعية وهم عماد النظام السوفيتي [١] .

وقد أوردنا في فصل سابق نسب الزيادة التي قررها مشروع السنوات الخمس الأول ، ومن مراجعتها نستطيع أن نستخلص أهم الأغراض التي وضعها في المقدمة :

(١) زيادة الإنتاج الصناعي بوجه عام ، وبخاصة في الصناعات الخاصة بصنع أدوات الإنتاج والأسلحة والذخائر .

(٢) إصلاح الصناعات القائمة وإمدادها بالآلات والأجهزة الحديثة الطراز .

(٣) إنشاء صناعات جديدة وفي أقاليم خلاف الموجود منها منذ العصر السابق .

(٤) زيادة إنتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج .

(٥) تجميع مقادير وافرة من رأس المال لاستثمارها من جديد .

بدأ تنفيذ البرنامج الصناعي الذي اشتمل عليه المشروع وأسفرت نتيجة العام الأول (١٩٢٨ — ٢٩) عن زيادة الإنتاج الصناعي الكلي بمقدار ٣,٢٠٪ .

وبالرغم من هذا فقد كانت هناك نواح عدة لا تدعو الى الرضاء مطلقا ، ذلك أن الخفض في تكاليف الإنتاج لم يتجاوز ٤,٢ ٪ مع أن الخطة الأصلية كانت تتطلب هبوطا قدره ٧ ٪ وأهم من هذا أن العام الأول شهد انحطاطا شديداً في الإنتاج من حيث الكيف ، وتعالت الشكوى من المستهلكين والهيئات التجارية والتعاونية وإدارات المشروعات الصناعية لأن السلع

(١) L. Hubbard: Soviet Labour and Industry, p. 45.

المصنوعة رديئة النوع وسيئة الصنعة . وهذه الظاهرة التي ستظل ملازمة للإنتاج الصناعي سنوات طوالا ترجع الى أسباب عدة في مقدمتها أن المستويات العالية التي وضعها المشروع حملت المسئولين عن المشروعات الصناعية إلى توجيه الاهتمام الى المقادير المنتجة أكثر منه إلى جودة نوعها، وكذلك كانت الصناعة الروسية تعاني نقصا خطيراً في مختلف أنواع العمل الحاذق وهذا يشمل العمال اليدويين المهرة المدربين ، وجماعة المقدمين ، والمهندسين ، والخبراء الفنيين والإداريين . وقدر أنه في عام ١٩٢٩ كان ٤٧ ٪ من الوظائف التي تتطلب تدريبا فنيا وافيا يشغلها أفراد لم تتوافر لهم مطلقا هذه الكفاية الفنية والإدارية . وعلى سبيل رفع إنتاجية العمل عمدت المصانع إلى ما يقال له « المنافسة الاشتراكية » بين المصالح والمصانع والأقسام بقصد حث العمال على مضاعفة الجهد ، ثم ابتدع نظام العامل الذي يبذل في عمله مجهوداً يفوق مجهود زملائه من حيث الطاقة والكفاية، وشجعت السلطات مثل هذا الفرد بمنحه امتيازات معينة كالحصول على قدر أكبر من الحاجيات المعيشية . وإلى جانب هذا النوع من العمال ويقال لهم oudarniki ، سرت حركة التطوع للعمل في يوم السبت وهو موعد الراحة الأسبوعية ، وعرف هؤلاء المتطوعون باسم subbotniki نسبة الى الكلمة الروسية « subbot » ومعناها « السبت » .

وفي العام الثاني (١٩٢٩ — ٣٠) تضاعفت الجهود المبذولة فزاد عدد العمال في الصناعة كثيراً ، وكثرت الواردات من المواد الخام والآلات ، وارتفع نصيب الصناعة من ميزانية الدولة الى ٤٫٠٢ مليون روبل مقابل ٦٥٠ مليوناً في سنة (١٩٢٧ — ٢٨) . وحصلت الصناعات المختلفة على مبالغ كبيرة من المصارف المختصة ، واتخذت تدابير جديدة في ميدان العمل . ففي خريف عام ١٩٢٩ تقرر أن تشتغل المصانع والمشروعات طول أيام الأسبوع بلا انقطاع بحيث تجد فيها على الدوام أربعة أخماس العمال يشتغلون والخمس في إجازته الأسبوعية . ولا ريب أن تشغيل الآلات على

الدوام يساعد على ازدياد الإنتاج ، ولكن هذا الإجراء سبب ارتباكا شديداً للعناصر الإدارية والكتابية في المشروعات والمصانع . وفي سنة ١٩٣٠ خفض يوم العمل من ثمان ساعات الى سبع ، ثم إلى ست في الصناعات الخطرة . وكان الغرض من هذا الخفض أن تزداد فترة الراحة التي يستفيد منها العامل في الاستجمام ، كما أنها تهيء له الفرصة لتثقيف نفسه وتحسين معلوماته الفنية . ويعلق هبارد على هذا ساخراً بقوله إن العامل قضى وقت الفراغ هذا أمام المحلات منتظراً دوره حتى يتسلم السلع التي تخوله بطاقته حق الحصول عليها . ولكن المستر هالدين الذي زار روسيا سنة ١٩٣٢ قال إنه لاحظ اهتماما كبيراً بالتعليم بحيث أن كل مصنع كبير تقريبا كانت به مدرسته الملحقة به ، كما أنه شاهد الفصول الليلية والمعاهد الفنية والتسهيلات من كافة الأنواع التي تمكن العامل من اكتساب العلم والمران . (١) وإذا نظرنا الى ثمار العام الثاني لمسنا زيادة في إنتاج الصناعة الكبيرة قدرها ٢٤,٥ ٪ وهي نسبة أعلى مما نص عليه المشروع ، ولكننا في الوقت ذاته نرى أن إنتاجية العمل لم تزد كما كان منتظراً ، فضلا أن عن تكاليف الإنتاج لم تهبط بالقدر الكافي الذي يتطلبه البرنامج الصناعي ولهذا تقرر اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣١ أن تدفع أجور العمال حسب نظام القطعة لعل أن يكون في ذلك دافع على زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف .

وقد تشجعت السلطات السوفيتية بازدياد الانتاج خلال العامين الأولين فقررت رفع نسبة الزيادة لعام ١٩٣١ بمقدار ٤٢,١ ٪ مقابل ٢٣٨ ٪ حسب المشروع الأصلي ، وأخذت الأصوات تتعالى بإمكان تنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعي في أربع سنوات فقط ، ولكن حدث لأول مرة أن هبطت نسبة الزيادة إلى ما دون المقرر في المشروع العام (١٩٣١ — ٣٢) اذ لم تتعد سنة ١٩٣١ مبلغ ٢٠,٥ ٪ ، وفي الوقت ذاته زاد متوسط نفقات الإنتاج ، كما استمر انحطاط نوع السلع الصناعية . واستمرت نفس الظواهر

(١) Twelve Studies in Soviet Russia, p. 71.

(٢) شرحه ص ٦٢ — ٦٣ .

فى عام (١٩٣٢ — ٣٣) من حيث ازدياد نفقــات الانتـاج ، كما تراوحت نسبة الزيادة فى الصناعة الـكبيرة بين ٨٫٠٪ ، ١١٫٠٪ . ويلاحظ أنه لم تصدر احصائيات عن الصناعة الصغيرة فى ذلك العــام مما يرجح أن انتاجها كان فى هبوط وبخاصة اذا تذكرنا أن معظمها عند ابتداء مشروع السنوات الخمس الأول كان فى أيدى المشروعات الخاصة التى تعرضت للتصفية تدريجيا ، فضلا عن أن الحـكومة التى كانت تحتكر بيع المواد الخام كانت تفضل الصنــاعات الـكبيرة والحـكومية على ما عداها .

انتهت فترة المشروع الأول ونستطيع أن نستخلص النتائج الآتية :
(أولا) حدثت زيادة فى المقدار الـكلى للانتاج الصناعى ولـكن الزيادة لم تـكن متساوية فى الفروع المختلفة :

	١٩٢٩	١٩٣٣
الصناعات الهندسية والمعدنية	٣٠٥٤	١٠٨٢٢
عربات السكك الحديدية (بالألوف)	١٥,٩	١٨,٢
السيارات (»)	١,٤	٤٩,٧
القوة الكهربية (مليارات الكيلوات فى الساعة)	٦,٢	١٦,٤
الصلب (ملايين الأطنان)	٤,٩	٦,٩
الفحم (» »)	٤٠,١	٧٦,٣
زيت البترول (» »)	١٣,٨	٢٢,٥

(ثانياً) هناك نقص فى صناعة المنسوجات وغيرها من سلع الاستهلاك فقد كان الانتاج من المنسوجات القطنية مثلا ٢٧١٩ مليوناً من الأمتار (١٩٣٢) وهذا يعادل ٥٨ ٪ من الحد الذى قرره المشروع ، وقد كان الإنتاج منها فى سنة ١٩٢٩ عبارة عن ٣٠٦٨ مليون متراً .

(ثالثاً) نلاحظ زيادة فى عدد العمال أكثر مما كان مقرراً فى المشروع وقد بلغت نسبة الزيادة ٥٧,١ ٪ فى الصناعة الكبيرة . وهذا قد استتبع بطبيعة الحال تضخم مقدار الأجور التى تدفع للعمال والمستخدمين فى كافة فروع الاقتصاد القومى فهو فى سنة ١٩٣٢ يعادل ٢٠٨,٤ ٪ مما قدره المشروع لعام (١٩٣٢ — ٣٣) ، ٤٠٤,٤ ٪ بالنسبة لعام ١٩٢٨ .

(رابعاً) لم تكن الزيادة فى تسهيلات النقل متمشية مع التوسع الصناعى .

(خامسا) ظلت الصناعة تشكو من عقبتين رئيسيتين وهما ضعف إنتاجية العمل ورداءة أنواع السلع المصنوعة ، وعدم هبوط تكاليف الإنتاج . وهذه كلها حقائق شهد بها الكثيرون ممن زاروا روسيا فى أواخر عهد مشروع السنوات الخمس ، كما اعترف بها زعماء السوفييت فقال ستالين إنهم نجحوا خلال تلك الفترة فى إثارة وتنظيم حماس البلاد بصدد عملية الإنشاء الجديدة ولكنهم لم يستطيعوا السيطرة على القوى الإنتاجية التى خلقوها من النواحى الفنية والإدارية .

(سادسا) رصد المشروع مبالغ ومقادير ضخمة لعملية الإنشاء الإنتاجى ولكنه لم يستطع إتمام ذلك البرنامج ولذلك خلف قدراً كبيراً تعين إكماله فى عهد مشروع السنوات الخمس الثانى[1] :

	علايين الروبلات		
	الانفاق على الاستثمارات الرأسمالية	فى الإنتاج	إنشاء لم يتم
الصناعات الكبيرة كلها	٢٤٧٨٩	١٥٧٢٨	٩٠٦١
منها (ا) سلع الإنتاج	٢١٢٩٢	١٣٢١٤	٨٠٧٨
(ب) « الاستهلاك	٣٤٩٧	٢٥١٤	٩٨٣

(١) Baykov : opt. cit. p. 167.

(٢) مشروع السنوات الخمس الثاني

كان هذا المشروع كسابقه يهدف إلى التوسع في الإنتاج الصناعي بوجه عام . غير أن التجارب التي أسفر عنها المشروع الأول جعلت السلطات أشد حذراً في تقديراتها وأطماعها ، ولهذا تقرر أن تكون الزيادة السنوية في الإنتاج الكلي ١٦,٥٪ . وهذا الحذر نلقاه كذلك في ناحية أخرى حيث نص على خفض تكاليف الانتاج بالنسبة إلى الصناعة كلها بمقدار ٢٦٪ ، وعلى زيادة إنتاجية العمل بنسبة ٦٣٪ فقط[1] . ولكي تعالج الأخطاء التي وضحت في النظام الصناعي أصبح من المتعين على المشروعات أن تسعى إلى تحسين نوع السلع المصنوعة ، وقد عظم الاتجاه في هذا السبيل منذ إلغاء نظام البطاقات في سنة ١٩٣٥ . ويختلف المشروع الثاني عن الأول من حيث العزم على توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى تجديد وبناء وإنشاء المشروعات الصناعية التي تقوم بانتاج سلع الاستهلاك . وقد خصص في المشروع الجديد مبالغ ضخمة للأعمال الانشائية الجديدة ، ولكن نلاحظ هنا أن جانباً من هذه الأموال كان القصد منه إكمال المشروعات الجديدة التي خلفها المشروع الأول كما أشرنا ، وقدر لهذه العملية أن تستغرق العامين الأولين .

ونتيجة لهذه الإجراءات وغيرها كانت نتائج عام ١٩٣٥ داعية إلى الرضاء فقد سجلت الصناعة كلها زيادة قدرها ٢٠٪ بدلا من النسبة المقررة في البرنامج الأصلي وهي ١٦٪ . وكذلك ثبت إمكان إجراء تحسين في نوع السلع . وأهم من هذا جميعه أننا نجد لأول مرة منذ ابتداء عصر التوجيه زيادة في انتاجية العمل قدرها ١٦,٣٪ (مقابل ١٤,٣٪ كما في المشروع) ، وخفضاً في نفقات الانتاج أكثر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية . وفي هذا العام ظهرت إلى الوجود الحركة التي تنسب إلى ستاخانوف .

---

(١) وذلك مقابل ٣٥٠٪ ، ١١٠٪ على التوالي كما كان مقررا في مشروع السنوات الخمس الأول .

(٢) هبارد : مصدر سابق ص ٦٤ .

وقد أدت هذه الحركة إلى نمو إنتاجية العمل سنة ١٩٣٧ بمقدار ٧٢٪ بالقياس إلى ما كانت عليه سنة ١٩٣٢ (أى الى أكثر من النسبة التى قدرها مشروع السنوات الخمس الثانى) وفى هذا قال مولوتوف فى تقريره الى المؤتمر الثامن عشر (مارس ١٩٣٢) « ان الزيادة فى انتاجية العمل فاقت ما قدرناه لنا فى مشروع السنوات الخمس الثانى ، لأن أى مشروع لم يكن فى استطاعته أن يتنبأ بقيام الحركة الاستخانوفية » .

وكانت الزيادة أشد وضوحاً فى العامين الأخيرين من المشروع الثانى وفى الصناعة الثقيلة بنوع خاص . ففى صناعة الصلب كان متوسط إنتاج العامل الواحد ٢٥٣ طنا فى سنة ١٩٣٢ فزاد إلى ٥٧٥ طناً فى سنة ١٩٣٦ ، ٧٤٠ طنا فى سنة ١٩٣٧ . وتميزت سنة ١٩٣٥ وهى السنة التى نشأت فيها هذه الحركة بحدوث خفض فى نفقات الانتاج لأول مرة ، فضلا عن زيادة إنتاجية العمل بالقياس الى عامى ١٩٣٤ ، ١٩٣٣ .

وفى صناعة الفحم ارتفع الانتاج بالنسبة للعامل الواحد بمقدار ٢٢,٩٪ ومن الأدلة على الأثر الطيب الذى نجم عن تلك الحركة نتائج سنة ١٩٣٦ حيث هبطت نفقات الانتاج ، وحدثت زيادة قدرها ٣٠,٣٪ فى إنتاج الصناعات الرئيسية . واستمرت الزيادة كذلك فى عام ١٩٣٧ وإن تفاوت مقدارها بين صناعة وأخرى .

وإذا كانت العدد والمستحدثات الفنية الجديدة لها أهميتها فى خفض تكاليف الانتاج وزيادة إنتاجية العمل فإن أهمية الرجال القائمين بالعملية الإنتاجية لا يمكن الغض من شأنها ، وفى هذا المعنى تحدث ستالين فى سنة ١٩٣٥ فقال : لقد اعتدنا أن نقول إن العنصر الفنى technique يقرر كل شىء ، وقد أعاننا هذا الشعار على أن نضع حداً للجدب الذى كنا نعانيه فى هذه الناحية ... هذا حسن جداً ولكنه ليس كافيا . ... فبغير الأشخاص الذين يملكون ناصية الأسلوب الفنى ، يظل هذا الأسلوب ميتا لا حياة فيه . ولكنه يستطيع وينبغى أن يأتى بالمعجزات فى أيدى الذين تمكنوا

منه . . . لقد حان الوقت لـكي ندرك أن الشعب هو أثمن ما يملك العالم من رأس مال وأشدها أثراً حاسما » .

وإذا جمعنا كل ما تحقق خلال فترة المشروع الثانى وجدنا .

(١) زيادة سريعة وجوهرية فى إنتـاج كافة فروع الصناعة الثقيلة وبخاصة فى صناعات المعادن .

(٢) زيادة فى إنتاج سلع الاستهلاك ولـكنها دون ما كان مطلوبا .

(٣) نجاحا فى تنفيذ الإنشاءات الجديدة أكثر مما كان عليه الحال فى فترة المشروع الأول ، وهذا فضلا عن إتمام المشروعات الإنشائية المتخلفة. وقد ترتب على ضخـامة الاستثمارات فى الأعمال الجديدة خلال الفترة (١٩٢٨/٢٩ — ١٩٣٧) أن أصبح ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعى يخرج من مصانع جديدة أو مصانع أعيد تعميرها بصورة كاملة .

(٤) زيادة فى إنتاجية العمل قدرها ٨٢ ٪ مقابل ٦٣٪ وهى النسبة التى جعلها المشروع حداً أقصى .

ومعنى هذا كله أن الصناعة السوفيتية،إلى جانب الزيادة الكمية الـكبيرة فى إنتاجها ، قد استطاعت إلى درجة معينة التخلص من العيوب التى كانت ملازمة لها ، ذلك لأنها عيوب وقتيـة مترتبة على عوامل عرضية كما سبق أن أشرنا .

(٣) مشروع السنوات الخمس الثالث

لم يكد يدخل هذا المشروع فى دور التنفيذ حتى أخذت السحب تتكاثف فى سماء السياسة الدولية وإن كانت النذر واضحة جلية من قبل ذلك ، ولهذا انعكست هذه الصورة على قرارات الهيئات الموجهة للاقتصـاد السوفيتى .

وفيما يلى أهم المعالم البارزة فى البرنامج الصناعى الوارد فى المشروع الجديد :

(١) العمل على تنمية الإنتاج الصناعى إلى حد كبير كما يتبين من الجدول التالى[1] :

---

(١) بايكوف : مصدر سابق ص ٢٨٩ .

	١٩٣٧	١٩٤٢	نسبة ١٩٤٢ إلى ١٩٣٧ (فى المائة)
الانتاج الكلى لجميع الصناعة [١]	٩٥,٥	١٨٤	١٩٢
انتاج أدوات الانتاج	٥٥,٢	١١٤,٥	٢٠٧
انتاج سلع الاستهلاك	٤٠,٣	٦٩,٥	١٧٢
عمل الآلات وشغل المعادن	٢٧,٥	٦٣	٢٢٩
الصناعات الكيماوية	٥,٩	١٤	٢٣٧
الطاقة الكهربية (مليار كيلوات)	٣٦,٤	٧٥	٢٠٦
الفحم (ملايين الأطنان)	١٢٧,٣	٢٤٣	١٩٠
زيت البترول الخام والغاز («)	٣٠,٥	٥٤	١٧٧
سبائك الحديد (« «)	١٤,٥	٢٢	١٥٢
الصلب (« «)	١٧,٧	٢٨	١٥٨
الالمنيوم (ألوف «)	٤٦,٨	١٦٢	٣٤٦

(٢) توجيه أكبر الاهتمام إلى الصناعات الخاصة بعمل أدوات الإنتاج (وبخاصة مايعد منها وثيق الصلة بالأغراض الحربية) ، ولهذا خصص لها ٩٣,٩ ملياراً من الروبلات وهو مبلغ كبير وبخاصة إذا أضيف إليه ماخصص للنقل . أما نصيب صناعات سلع الاستهلاك فلا يزيد عن ١٨ مليار روبل . والواقع أن الزيادة التى تقررت فى هذا المشروع لانتاج السلع الاستهلاكية تعد ضئيلة بحيث لاتسمح بتحسين جوهرى فى ناحية إشباع مطالب الجماعة ، وخاصة إذا ذكرنا اطراد الزيادة فى عدد السكان .

---

(١) بمليارات الروبلات بحسب أثمان سنة (١٩٢٦/٢٧) .

	١٩٣٧	١٩٤٢	الزيادة (./.)
المصنوعات القطنية (ملايين الأمتار)	٣٤٤٢	٤٩٠٠	٤٢
« الصوفية (« «)	١٠٥,١	١٧٧	٦٧
الأحذية الجلدية (« الأزواج)	١٦٤,٢	٢٥٨	٤٣
السكر (« الأطنان)	٢٤٢١	٣٥٠٠	٤٤

(٣) العمل على التوسع فى تطبيق المبدأ الإقليمي من حيث نشر الصناعات . والواقع أن قيام الصناعات فى مختلف الأقاليم يعد من أبرز التغييرات التى طرأت على الخريطة الصناعية فى بلاد الاتحاد السوفيتى . ففى العهد القيصرى تركزت الصناعة فى القسم الأوربى من الإمبراطورية الروسية وبذلك أهمل استغلال موارد القسم الآسيوى من المواد الخام والثروة المعدنية . وفضلا عن هذا فقد كان توزيع الصناعات فى روسيا الأوربية غير منتظم ، وهاتان الظاهرتان تدلان على قصور فى استغلال الطاقة الصناعية للبلاد . ولقد قلب السوفيت هذه السياسة رأساً على عقب وساروا خطوات واسعة نحو مد الشبكة الصناعية فى اتجاه الشرق . ولقد نص المشروع الثالث على أن يقام ثلاثة أرباع أفران الصهر الجديدة فى الأقاليم الشرقية ، وأن تنشأ قاعدة جديدة هامة لعمل المنسوجات القطنية فى شرق بلاد الاتحاد السوفيتى حتى يتسنى بذلك الاستفادة إلى أكبر حد ممكن من محصول القطن فى آسيا الوسطى . وتقرر كذلك تنمية صناعة التعدين فى جهات الشرق الأقصى التابعة للاتحاد السوفيتى . ولقد كان السوفيت مدفوعين باعتبارات عدة . فهناك أولا مصلحة الاقتصاد القومى التى تستدعى قيام الصناعات على مقربة من مواطن المواد الأولية اللازمة لها وبذلك يحدث وفر كبير فى النفقات وبخاصة من حيث النقل . وهناك ثانياً ضرورة رفع مستوى أهالى المناطق الشرقية بتصنيعها . وأخيراً هناك الاعتبارات الاستراتيجية التى تحتم إبعاد مواطن الصناعات الرئيسية

عن أكثر أجزاء البلاد تعرضاً للهجوم والغزو من جانب الأعداء الوافدين من الغرب. لقد كانت أهم صناعات روسيا القيصرية قائمة فى بتروغراد وموسكو وروسيا البيضاء وأوكرانيا وفى هذا خطر كبير. وقد ثبتت سلامة الاتجاه السوفيتى من أحداث الحرب العالمية الثانية حين اجتاحت الجيوش النازية وأحلافها جانباً كبيراً من روسيا الأوربية، ولكن ظلت أداة الحرب الروسية تقاوم الغزاة معتمدة الى حد كبير على المعدات والمؤن التى ترد إليها من مناطق الأورال والشرق.

(٤) العناية بوسائل النقل ومدها فى مختلف أنحاء البلاد، وهذا عمل لابد منه لكى يصبح فى الإمكان إقامة الصناعات فى الأقاليم المتعددة فى تلك الإمبراطورية الواسعة الأرجاء، وحتى يجرى التبادل فيما بينها. ولهذا خصص لهذا الباب ٣٧,٣ مليارا من الروبلات.

(٥) بذل أكبر الجهود بحيث تزيد إنتاجية العمل بمقدار ٦٥٪ على أن يجرى فى الوقت ذاته خفض فى نفقات الإنتاج، وهو أمر ميسور بسبب التقدم الفنى من جهة والتوسع فى تطبيق مبدأ التوزيع الإقليمى للصناعة.

(٦) قرر المؤتمر الثامن عشر للحزب عند نظر المشروع القيام بحملة واسعة ضد « جنون الضخامة» gigantomania عند البدء بانشاء المشروعات الجديدة، ذلك لأن تجارب مشروع السنوات الخمس الأول أثبتت خطر إقامة المشروعات المتناهية فى الضخامة، فضلا عن أن هذا العمل يؤدى إلى إهمال إقامة المشروعات الصغيرة أو المتوسطة نسبيا التى يمكنها ممارسة الإنتاج فى فترة أقصر، كما يمكن جعلها أكثر من الكبيرة جداً مطابقة لاستغلال المطالب والموارد المحلية.

(٧) خلق احتياطيات كبيرة وبخاصة من الوقود والطاقة الكهربية وبعض الصناعات الضرورية للدفاع عن البلاد.

ولقد سارت البلاد فى طريق تحقيق الأهداف التى رسمها ذلك المشروع الثالث، وأدركت نجاحا ملموساً، كما يتضح من البيان التالى :

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
الإنتاج الصناعى مقدراً بمليارات الروبلات حسب أسعار ١٩٢٦/٢٧	٩٥,٥	١٠٦,٨	١٢٣,٩	١٣٧,٥
(أ) السلع الإنتاجية	٥٥,٢	٦٢,٦	٧٣,٧	٨٣,٩
(ب) السلع الاستهلاكية	٤٠,٣	٤٤,٢	٥٠,٢	٥٣,٦

ولـكن بالرغم مما حققته السنوات التالية لبدء تنفيذ نظام المشروعات المرسومة لآجال طويلة من نتائج باهرة فى الميدان الصناعى ، فلا زال النظام الصناعى السوفيتى يشكو من أمور أهمها :

(١) أن مستوى صنعة الـكثير من سلع الاستهلاك الشعبى دونه فى البلاد الغربية الأخرى ، ولعل هذه الظاهرة مرجعها إلى السرعة فى تنفيذ الأعمال الإنشائية والإنتاجية ، وإلى تأخر العنصر الفنى فى عمليات الصناعة . غير أن البعض يقول إن هذه الظاهرة ملازمـة للنظام الاقتصادى المرسوم الذى لا دخل فيه لعامل الربح الخاص ، ممـا يجعل السلطات الموجهة تضع خططها للإنتاج بدون مراعاة لأذواق المستهلـكين . ويرى البعض الآخر أنه عند ما تتوافر مقادير السلع الاستهلاكية ، وتتحسن الأساليب الفنية ، ويرتفع مستوى الشعب ، فلا بد أن يحرص المشرفون على الصناعات على إرضاء المستهلـكين بإنتاج سلع ترضى الأذواق .

(٢) النقص فى الفنيين من عمـال ومقدمين وخبراء ومهندسين . وذلك برغم ما حدث من تقدم فى هذه النواحى عن طريق استخدام الخبرة الأجنبية لتدريب أهل البلاد ، والإكثار من المدارس والمعاهد الفنيـة كما تدل على ذلك الأرقام التالية :

الخبراء المدربون

(بالالوف)

	الجامعات	المعاهد الفنية والمدارس الثانوية الخاصه لتدريب العمال
المجموع الكلى خلال السنوات العشر (١٩٢٨ — ٣٧) منه :	٥٦٨,٦	٩٤٢,٨
(ا) خلال المشروع الأول	١٧٠,—	٢٤١,٢
(ب) المشروع الثانى	٣٩٦,٩	٦٢٣

وقد أظهر العلماء الإخصائيون الروس كفاءة عظيمة ، ولكن لايزال هذا التقدم أبطأ سيراً منه فى النواحى الآخرى . وتعليل ذلك أن من الميسور أن تقيم مصنعا فى وقت سريع ، ولكن من الصعب أن تخلق طبقة مدربة تدريبا فنيا عاليا فى فترة وجيزة . وهذه الظاهرة لم تخل منها أمم كثيرة اقتبست الانقلاب الصناعى من غيرها ، وخاصة فى حالة الروسيا نظراً للسرعة الكبيرة التى تسير بها عملية تصنيع البلاد . وفضلا عن هذا فالمسألة أعمق من مجرد تخريج الألوف من الفنيين ، بل إنها فى نظرنا عبارة عن خلق مجموعة من التقاليد الفنية الراقية تشيع فى الصناعة وتسرى فى نفوس المشتغلين بها . وهذه عملية تتم ببطء وتستغرق وقتا طويلا . فانجلترا مثلا تبز غيرها من الامم فى بعض الصناعات لأن عمال هذه الصناعات لديهم ثروة من التقاليد والمهارة الفنية الموروثة والتى نمت خلال أجيال طوال .

وأينا القيود التى فرضتها الحكومة لتنظيم العمل ، ولكن المشروع الثالث بدأ فى وقت بدت فيه طلائع الحرب العالمية الثانية وبدت أهمية استغلال

قوة العمل إلى أقصى حد ممكن فى الصناعات الثقيلة والتى تتصل منها بالحرب بصفة خاصة ، ولهذه الأسباب صدرت عدة قوانين للعمل تعد شديدة بالقياس إلى سابقاتها ، ولكنها فى الوقت من باب الاحتياط للطوارىء المفاجئة . *

(٤) دراسة تفصيلية لبعض الصناعات الرئيسية

الفحم : قدرت رواسب الفحم والانتراسيت فى عام ١٩١٣ بمقدار ٢٣٠ ألف مليون طن ، ولكن تقديرات الجيولوجيين فى عام ١٩٣٧ تجعل المقدار سبعة أمثال الرقم الأول . وقد كان الإنتاج فى سنة ١٩١٣ عبارة عن ٢٩,١١٧,٠٠٠ من الأطنان فوصل فى عام ١٩٣٧ إلى ١٢٧,١٠٠,٠٠٠ طن ، فكأن الزيادة فى إنتاج المعدنين قد بلغت نحو ٤٠٠ ٪ . غير أن نسبة الصادر منهما قليلة وذلك راجع إلى عظم الاستهلاك الداخلى لسد مطالب الصناعات والنقل والزراعة الميكانيكية . فى سنة ١٩٣٧ بلغت صادرات الفحم ٤٧٠,٠٠٠ طن ، والانتراسيت ٨٠٤,٠٠٠ طن .

الحديد الخام : زاد الإنتاج من ٩,٢١٣,٥٠٠ طنا (سنة ١٩١٣) إلى ٢٧,٧٤٣,٠٠٠ طنا فى سنة ١٩٣٧ .

زيت البترول : وصل الانتاج السنوى إلى ٣٠,٦٠٠,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٣٧ ونظراً لاستخدام الأساليب الميكانيكية فى الزراعة والصناعة ، ونظراً لازدياد أهمية الأسلحة الميكانيكية فى الجيوش الحديثة نجد أن الزيادة فى إنتاج هذه المادة قد صحبتها أخرى فى الاستهلاك ، فقد ارتفع مقدار الاستهلاك المحلى من منتجات زيت البترول إلى ١٧,٤٩٧,٠٠٠ طن سنة ١٩٣٥ مقابل ٥,٩١٣,٠٠٠ من الأطنان فى سنة ١٩١٣ . ولهذا نجد تناقصاً واضحاً فى الصادرات . فى سنة ١٩٣٢ كان الصادر عبارة عن ستة ملايين من الأطنان ، فهبط المقدار إلى مليون طن فى سنة ١٩٣٨ والى نصف مليون طن فى السنة التالية .

المنجنيز : زاد الانتـاج من ١,٢٤٥,٣٠٠ طن سنة ١٩١٣ إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين طن سـنة ١٩٣٧ ، وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي أعظم بلاد العالم انتاجا لهذه المادة ، ولـكنه لا يصدر سوى ربع الـكمية المنتجة لأن الحاجيات الداخلية تستهلك الباقي .

صناعة المنسوجات : كان تقدمها ضئيلا خـلال فترة مشروع السنوات الخمس الاول ، ثم أخذنا نلمس زيادة في انتاجها .

الإنتاج	١٩٣٢	١٩٣٧
ألياف القطن (بألوف الأطنان)	٣٩٠	٧١٧
غزل القطن (« »)	٣٥٥	٥٣٣
خيط القطن (ملايين البكرات)	٥٤٠	٨٩٢
منسوجات القطن (« الأمتار)	٢٦٩٤	٣٤٤٨

وبرغم هذه الزيادة فلا زالت الروسـيا دون كثير من البلدان الأخرى من حيث الإنتاج بالنسبة للفرد الواحد من الأمتار المربعة (١٩٣٧) كما يتضح من الموازنة التالية :

الروسيا	١٦	الولايات المتحدة	٥٨
فرنسا	٣١	بريطانيا العظمى	٦٠

وقد بلغ الانتاج من الأقمشة المصنوعة من الـكتان ٢٨٥ مليون متراً . ومن المنسوجات الصوفية ١٠٨ مليون متر والحريرية ٥٩ مليوناً وذلك في عام ١٩٣٧ . ويلاحظ أنه برغم النقص الذي تعاونيه البـلاد من ناحية الـكساء بلغ ما صدره الاتحاد السوفيتي من المنسوجات (١٩٣٧) إلى بلاد أفغانستان وايران والصين ومنغوليا وتركيا ١٦٩٨٠ من الأطنان .

صنـاعة قطع الأخشـاب : تعد الروسيا السوفيتية من أغنى بلاد العالم في الغابات اذ تبلغ مساحة الأخيرة ١٤٠٠ مليون فدان أي ما يعادل ٣٠٪

من مساحة الغابات فى العالم ، ولكن دائرة المعارف السوفيتية الكبرى تجعل هذه المساحة ٩٥٦ مليون هكتار (= ٢٣٦١ مليون فدان) ، منها ٢٧./. فى القسم الأوربى من الاتحاد السوفيتى، ٧٣./. فى الأجزاء الأسيوية. ولقد أصيبت هذه الصناعة بانحطاط شديد فى بداية العهد السوفيتى نظراً لأعمال التخريب الواسعة النطاق ، ولكن شوهد تقدم ملحوظ منذ ابتداء عهد مشروعات السنوات الخمس فقدارتفع انتاج الخشب من ٣٠ مليون متراً مكعباً (١٩١٣) إلى ٢٠١ مليون (١٩٣٧) . غير أن زعماء السوفيت اعتبروا الانتاج ضئيلا بالقياس إلى إمكانياته الكبيرة . ويرجع عدم التقدم السريع الى عوامل متباينة منها عدم كفاية العدد والآلات المستعملة ، وعدم تنظيم العمل فى الغابات ، وبعد مواطن الانتاج عن مراكز الاصنعة لـ فنقل الخشب من سيبريا الى روسيا الاوربية ومن مناطق الاورال الى أوكرانيا يقتضى جهداً كبيراً ونفقات كثيرة . وبرغم ارتفاع الانتاج من الورق الى ٧٤ مليوناً من الاطنان المترية (١٩٣٧) مقابل ١٥ مليوناً فى سنة ١٩١٣ إلا أن أزمة الورق عنيفة فى البلاد . وقد أخذت الصادرات من الخشب تتناقص فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية نظراً للتوسع فى الأعمال الانشائية والنقل وبناء المساكن .

الصادرات من الأخشاب

(بالأمتار المكعبة)

١٩١٣	١٠,٣٥٨,٠٠٠
١٩٣٢	١٠,٣٠٠,٥٠٠
١٩٣٧	٨,٥٩٦,٢٦٢
١٩٣٨	٥,٣٢٠,٩١٩

(٥) التنظيم الصناعي [1]

تعرض تنظيم الصناعة منذ ابتداء العهد السوفيتي لتعديلات متعددة ولكنها جميعها مراحل متعاقبة في عملية من التطور المتقدم [2] الذي يطابق الظروف من وقت لآخر، ويتفق مع مقتضيات التوسع الصناعي . وانتظمت الرقابة على الصناعة كلها حتى عام ١٩٣٢ مركزة في «المجلس الاقتصادي الأعلى» S. E. C. وكانت مهامه تنحصر فيما يأتي :

(١) تركيز الاهتمام في وضع مشروعات الإنتاج والخطط المالية لتنمية الصناعة وتعميرها من الناحية الفنية .

(٢) تنسيق عمل مختلف فروع الصناعة .

(٣) صوغ المبادىء العامة للاشراف على سير الصناعة وملاحظة تنفيذ الخطط المرسومة .

(٤) تعيين هيئات الإدارة في الاتحادات (combines) الصناعية ، ومراجعة ميزانياتها وحساباتها ، وتحديد الأرباح والخسائر ، والتصريح بانفاق مبالغ خاصة ، وتعيين أثمان البيع ، وفحص أعمال الاتحادات .

ولكن نظراً للتوسع في عدد المشروعات وازدياد فروع الصناعة بدا الاتجاه نحو مبدأ اللامركزية في الإشراف على الصناعة وتكونت أربع قوميسيريات منفصلة وهي قوميسيريات الشعب للصناعات الثقيلة والصناعة الخفيفة وصناعة الخشب وصناعة الغذاء . ولكن اطراد نمو الصناعة استلزم

---

(١) راجع المصادر التالية في هذا الموضوع :

Baykov: Soviet Economic System.
Webb: Seviet Communism.
Hoover: Economic Life in Soviet Russia.
Hubbard: Soviet Labour and Industry.
Lawton: An Economic History of Soviet Russia.

(٢) Hoover: opt. cit. p. 41.

التوسع فى اللامركزية والتخصص ولم يحل شهر أغسطس من عام ١٩٤٠ حتى كانت هناك ثلاث وعشرون قوميسيرية منفصلة وهى :

(١) قوميسيريات الاتحاد للفروع التالية : الفحم ، وزيت البترول ، والمعادن المعدنية ، والمعادن غير المعدنية ، والصناعات الكيماوية ، وصناعة الطيران ، وبناء السفن ، والعتاد الحربى ، والأسلحة ، وصناعة الآلات الثقيلة ، وصناعة الآلات المتوسطة ، وصناعة الآلات العامة ، ومحطات توليد الكهرباء والآلات والمعدات الكهربية ، والبناء ، والسيلولوز والورق .

وهذه القوميسيريات تسيطر على الصناعات التى لها أهمية عامة بالنسبة للاقتصاد القومى والتى يقتضى الحال أن تشرف عليها السلطات المركزية فى الاتحاد السوفيتى .

(٢) قوميساريات جمهوريات الاتحاد للصناعات التالية : الصناعة الخفيفة والمنسوجات ، والخشب ، والغذاء والأسماك وصيدها ، واللحوم ومنتجات الألبان ، ومواد البناء . وكل جمهورية من الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى بها قوميسارياتها لهذه الصناعات ، وهى خاضعة للقوميساريات المركزية فى عاصمة الاتحاد . وقوميساريات جمهوريات الاتحاد السوفيتى تعنى بالصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية والسلع التى تصنع من المواد الخام المحلية بقصد الاستهلاك المحلى . وتقوم القوميساريات المركزية بتحديد مستويات الأثمان العامة ، ولكن يجوز للقوميساريات المحلية أن تجرى بعض التعديل وبخاصة فى أثمان السلع التى يجرى إنتاجها من المواد الخام المحلية للاستهلاك المحلى الصرف .

وتتكون كل قوميسارية من مصالح أو إدارات تشرف على نوع معين من المشروعات ، أو على المصانع الواقعة فى جهة معينة . وهناك إدارات أخرى تعنى بالمالية ، والمواد الأولية ، وتصريف الإنتاج ، والمعدات ، والمستخدمين ، والعمل ، وغير ذلك . وكذلك توجد أقسام أو مكاتب تختص برسم الخطط ، والخدمات الاجتماعية ، والنقل ، والمسائل القانونية .

ولما اجتمع المؤتمر السادس عشر للحزب رأى ضرورة تنظيم إدارة الصناعة على الأسس التالية وهى :

(١) المشروع وهو الوحدة الأساسية فى الإدارة الصناعية والذى يقوم بعمليـة الانتاج ويقرر النفقات اللازمة للسنة ويرفعهـا الى الهيئات المختصة .

(٢) الاتحاد combine وهذه الهيئة تضع الخطة اللازمة للانتاج ، وترسم طريق الإنشاء وتوجهه الوجهة السليمة ، وتدير الجانب الفنى لفرع أو آخر بوجه عام ، وتنظم المبيعات وموارد المواد الاوليـة ، وتسيطر على الأعمال التجارية والماليـة والعمل وتدريب الموظفين والمستخدمين ، وتعين مديرى المشروعات وتفصلهم . وكانت هناك ثلاثة أنواع من هذه الاتحادات فالأول يضم المشروعات والهيئات الموحدة ذات الاهمية بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، والثانى يشمل المشروعات المهمة للاتحادكله ، وكذلك المشروعات ذات الأهمية المحلية ، والثالث يتكون من المشروعات والهيئات الموحدة ذات الأهمية الجمهورية والمحلية فقط . ونقول بالمجاز إن الواجب الرئيسى للاتحاد ينحصر فى توجيه العمل الانتاجى الفنى الذى تقوم به المشروعات والهيئات الموحدة التى يتكون منها .

(٣) الهيئات الموحدة trusts وتعنى بالتوجيه الفنى ، وليس لها دخل فى مسائل بيع الإنتاج أو شراء ما يلزم المشروعات من المواد وغيرها .

هذه العناصر الثلاثة وهى المشروع والاتحاد والهيئة الموحدة عبارة عن الصرح الإدارى الذى يلى المجلس الاقتصادى الأعلى والقوميساويات المتعددة المختصة بالصناعات المختلفة . وفى سنة ١٩٣١ تقرر خفض عدد الوحدات التى يتكون منها الاتحاد ، كما نزع منه اختصاص وضع خطة الإنتاج لفرع من الصناعات بأ كله ، وأصبح ما له من التوجيه الفنى يشمل دائرة صغيرة من المشروعات المرتبطة به . وعادت الهيئات الموحدة إلى الظهور بصفتها منظمات تتولى توجيه الأعمال الإنتاجية التى تقوم بها المشروعات الصناعية.

وخلال عام (١٩٣١ — ٣٢) زيد من الاستقلال الذاتى الممنوح للمشروعات، وأخيراً تقرر عام ١٩٣٤ إلغاء الاتحادات وخفض عدد الهيئات الموحدة.

فاذا انتقلنا إلى المشروع أو المصنع وجدنا المدير وهو مسئول مباشرة عن تنفيذ الخطة الانتاجية والمالية وكافة الشؤون المتصلة بالانتاج . وهو المشرف على الأداة الادارية والعمليات الفنية فى المشروع، وأوامره ملزمة على مرؤسيه والعمال . وهو يعين كافة الموظفين الاداريين والفنيين، وله أن يقرر فصل العامل ولكن عليه فى هذه الحالة أن يأخذ رأى الحزب ونقابة (اتحاد) العمال . ولاتحادات العمال واجب هام وهو المساهمة فى تنمية الانتاج بوسائلها الخاصة . كما أن على خلية الحزب أن تتولى القيادة فى الحياة السياسية والاقتصادية بالمصنع، إلا أنه ليس لها أن تتدخل فى تفصيلات عمل المدير أو النقابة، وبخاصة فيما يتعلق بالقرارات التى يتخذها المدير ويراها ضرورية لحسن إدارة العمل بالمشروع . وفى سنة ١٩٣٣ تقرر تقوية مبدأ وحدة الرقابة، وجعل شخص واحد مسئولا عن العمل كله فى القسم الذى يتولاه . وكذلك صدرت قرارات تحدد مهام مقدم العمال، وتزيد من سلطة المدير . ولقد حرصت الحكومة السوفيتية فيما بعد على رفع مستوى وشأن المقدمين فتقرر ضرورة إجراء امتحان أو اختبار للعمال الذين لم يحصلوا على تعليم فنى ونظرى إذا أريد ترقيتهم إلى وظائف المقدمين.

هذه هى العناصر التى يتركب منها صرح التنظيم الصناعى فى البلاد وهو لم تبدو بشكلها الحالى إلا بعد مراحل من التجربة . ويلاحظ أن التطور كان يتجه صوب الأهداف الآتية :

(١) تحقيق مبدأ اللامركزية بحيث لا يتعارض مع مقتضيات تنظيم الاقتصاد القومى بوجه عام .

(٢) تنظيم وتحسين الادارات المختلفة المشرفة على الصناعة .

(٣) دعم مبدأ المسئولية الفردية عن العمل الذى يضطلع به شخص أو هيئة .

(٤) زيادة سلطة الرؤساء المباشرين المسئولين عن الإنتاج .
(٥) القضاء تدريجا على مساوىء النظام البيروقراطى .

ولا مراء أن أمام الروس مهمة شاقة وهى القضاء على مايشوب تنظيمهم الصناعى من عيوب ونقائص . ولكن بالرغم مما نلقاه لديهم من نقص فى الكفاية ومن مظاهر بيروقراطية فلا يسع المرء إلا أن يعترف بأن نظامهم الصناعى قد أظهر مقدرته على هضم وتشكيل الأشكال التنظيمية التى اقترضها من النظام الرأسمالى لتعاونه على التقدم وتحقيق أهدافه . هذا ما كتبه كلشن هوفر منذ سبعة عشر عاما أى قبل انتهاء فترة المشروع الأول ولكنه أعقب ذلك الكلام بالعبارة التالية « وإن الموازنة مع أشكال التنظيم الصناعى فى بلد رأسمالى لن تكون فى غير صالح الصناعة السوفيتية من كل وجه ». [1] ولا شك أن هذه الصناعة قد خطت منذ ذلك التاريخ خطوات تقدمية واسعة من حيث الإنتاج والنظام والتنظيم .

(٦) الحرف اليدوية وتنظيمها [2]

تلعب الحرف اليدوية والصناعة المنزلية الصغيرة دوراً هاما فى الإنتاج الصناعى وبخاصة فى البلدان المتأخرة فى الأخذ بنظام الصناعة الكبيرة الحديثة على نطاق كبير ، كما هو الحال فى بلاد مثل المجر ويوغوسلافيا والهند . وحتى فى حالة قيام وتقدم الصناعة الكبيرة تظل الصناعات الصغيرة قائمة ، ولو بدرجة محدودة وبخاصة فى المدن الصغيرة والقرى . وقد كانت الروسيا منذ العصور الوسطى تضم عدداً كبيراً من أرباب الحرف اليدوية فى المدن والقرى حيث يمدون الناس بقدر من السلع الصناعية اللازمة لمعاشهم واستهلاكهم . وكانت العادة أن يتفق بعض هؤلاء الصناع على القيام بعمل صناعى لمدة محدودة مؤقتة على أساس الاشتراك فى الإدارة والمسئولية ،

---

(١) The Economic Life of Soviet Russia, p. 41.
(٢) Webb : Soviet Communism, pp. 170-175.

ومن أمثلة ذلك التعاون بين المشتغلين بمهنة البناء . وهذه الجمعيات الإنتاجية التعاونية كانت تعرف باسم أرتل Artels وهي كلمة يمتد استعمالها الى القرن الثاني عشر .

وبرغم قيام الصناعة الحديثة بالروسيا منذ أواخر القرن التاسع عشر لم تفقد هذه الحرف أهميتها ، وقدر عدد المشتغلين بها عشية الحرب العالمية الأولى بخمسة ملايين وربع المليون ، وبلغت قيمة إنتاجهم ٢٤٠٠ مليون روبل في السنة . إلا أن أحداث الحرب العظمى التي جند فيها الكثيرون من أهل المدن ، والاضطراب الذي عم البلاد في السنوات التي أعقبت الحرب ، كل هذا كان له أسوأ الأثر بالنسبة إلى هذه الطائفة بحيث هبط عددها إلى ثلث ما كانت عليه عام ١٩١٣ . فلما استقرت الأحوال وأطلق السوفيت بعض العنان للمشروعات الفردية منذ سنة ١٩٢١ دب النشاط من جديد في الصناعات الصغيرة ، وعملت الحكومة من ناحيتها على إسداء المعونة والتشجيع حتى تتمكن هذه الحرف من إنتاج مقدار من السلع الاستهلاكية فتسد بعض النقص الشديد فيها . وفي مقدمة وسائل التشجيع السماح لأربابها بتكوين جمعيات انتاجية تعاونية ينتظمون في سلكها ، وتمدها الدولة بالمال الذي يمكنها من شراء الآلات اللازمة والمواد الخام وكانت الجمعيات تلقى مساعدات أخرى من الهيئات الحكومية والتعاونية المختلفة ، فضلا عن أن خبراء « الهيئات الموحدة » trusts كانوا يقدمون إلى هذه الجمعيات الإرشادات العلمية والفنية التي تؤدي إلى تغيير شامل في أساليب الإنتاج مما يترتب عليه ازدياد الإنتاج بشكل بارز . وقد نشط تكوين هذه الجمعيات بحيث بلغ عددها حوالى ٢٠٫٠٠٠ جمعية تملك ٣٠٫٠٠٠ ورشة وتضم ٢٫٣٥٠٫٠٠٠ من الأعضاء وهؤلاء يبلغون هم وأسراتهم ما بين سبعة وثمانية ملايين من الأفراد . ومن مظاهر التقدم والنشاط أن بعض الجمعيات كان يدير مناجم ومصانع ومحاجر صغيرة . إلا أن العمل الأهم كان ينحصر في إعداد شتى أنواع المنتجات الغذائية واصلاح الكثير من الادوات والأشياء

التى كان النـاس يستخدمونها فى بيوتهم ولأغراضهم المنزلية ، وصنع بعض أنواع من السلع الاستهلاكية البسيطة .

وكانت هناك ثلاثة أنواع من تلك الجمعيات :

(١) النوع الأول وفيه يشتغل العمال فى بيوتهم أو محـالهم الصغيرة بأنفسهم أو بمعاونة أفراد أسرهم ، ولـكنهم يبيعون الجانب الأكبر من انتاجهم أو كله عن طريق الجمعية التى تزودهم بمـا يلزمهم من مواد أولية وخلافها . وكانت السلطات تشجعهم بخفض الضريبة على ذلك المقدار الذى يبيعونه عن طريق الجمعية التى ينضوون تحت لوائها .

(٢) والنوع الثانى عبارة عن جمعيات للانتاج المشترك ، بمعنى أن جميع الأعضاء يعملون فى بيوتهم أو محالهم ، ولـكن المواد الأوليـة والمنتجات تـكون ملـكا للجمعية لا للاعضاء بصفتهم الشخصية .

(٣) أما النوع الثالث فجمعيات تملك الورش التى يشتغل فيها الصناع سويا .

وللاعضاء جمعية عمومية يتدارسون فيها أمورهم ويبحثون كل ما يعود عليهم بالنفع أو يؤدى الى تحسين حالهم . ولما صدر القرار فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٣ أصبح من المتعين على الجمعيات التى من هذا القبيل فى اقليم معين أن تتحد سويا لتـكوين مجلس اقليمى مهمته التنظيم والارشاد ، ومراقبة أعمـال وحسابات الجمعيـات الأعضـاء ، والاشراف على مدى تنفيـذها للاغراض التى تـكونت من أجل العمل على تحقيقهـا . وفى قمة هذا الصرح الذى تنتظم فيه جميع هذه الجمعيات الممثلة للحرف اليدوية نجد مجلساً أعلى للجمعيات الصناعية التعاونية فى بلاد الاتحاد السوفيتى كله ويجتمع بانتظام فى أوقات محدودة معينة . وعلى هذا المجلس الأعلى أن يعاون اللجنة المختصة برسم المشروعات المعدة لآجال طويلة فى وضع الخطة الصناعية العـامة التى يجب على هذه الجمعيات فى جميع أنحاء البلاد اتباعها .

هكذا نرى أن للجمعيات التى تشمل الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة

دورها المحدود فى الاقتصاد القومى . ولكن الى جانب هذه الناحية الاقتصادية فمن المشاهد أنها تضطلع بمهام اجتماعية وثقافية قبل الأعضاء وأسراتهم فهى تفتح مدارس وفصولا فنية خاصة بها ، كما أن لبعضها فى المدن الكبرى كليات يقتصر الالتحاق بها على أعضاء الجمعيات وأفراد أسرهم حتى يحصلوا على أحدث الاراء العلمية التى تمكنهم من مزاولة حرفهم بنجاح . وتدفع كل جمعية رسما معلوما للمجلس الأعلى يتكون منه رصيد بلغ مقداره مائةمليون روبل فى سنة ١٩٣٤ أى ثمانية أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٢٩ ، ومن هذا الرصيد تنفق الأموال اللازمة لعلاج الأعضاء وأهليهم، ولإسداء الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى .

ونظراً للدور الذى تقوم به الحرف اليدوية فى انتاج السلع البسيطة والاستهلاكية نراها تلقى المعاونة والتشجيع باطراد وبخاصة منذ بدأ عصر المشروعات المرسومة ، وقد بلغ عدد رجال الحرف اليدوية المنتظمة فى سلك هذه الجمعيات ٣,٨٨٨,٤٣٤ فى سنة ١٩٣٩ ، كما قدر إنتاجهم بنحو ٤٥٠٠ مليون روبل . ولكن إلى جانب هذا نجد كثيرين من الصناع وأهل الحرف ممن لم ينضموا الى هذه الجمعيات الصناعية التعاونية وقد بلغ عددهم ١,٣٩٦,٢٠٣ سنة ١٩٣٩ الا أنهم أقلية لا تتجاوز ٠,٨٢ من مجموع السكان وعددهم آخذ فى النقص .

الفصل الحادي عشر

النقـــل والمواصلات

(١) الخطوط الحديدية

كان من أثر الحرب العالمية الأولى أن نقصت مساحة الإمبراطورية الروسية بسبب التغييرات التي طرأت على الحدود الغربية (١) ، وكذلك آلت ملكية سكة حديد الصين الشرقية إلى الدولة الصينية . وهذان الأمران ترتب عليهما هبوط طول الخطوط الحديدية في الروسيا إلى ٣٦,٥٦٠ ميلا . وجاءت الحرب الأهلية فأحدثت دماراً في شبكة المواصلات الحديدية بحيث دمر نحو ٥٠٠٠ من أبنية السكك الحديدية وحوالي ٤٠٠٠ من القناطر اللازمة لها ، فلما استقرت الأمور نوعاً بذلت الجهود لإصلاح ما تخرب بحيث أمكن في عام (١٩٢٦—٢٧) إعادة الحالة إلى ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ . وهذه عملية لم تكن هينة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية بوجه عام خلال هذه الفترة .

وفي أواخر عام ١٩٢٨ بدأ تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول ، ولكن عظم الانصراف إلى إنشاء الصناعة الثقيلة حال دون تخصيص مبالغ كافية للبدء في عملية إنشاء الخطوط الحديدية على نطاق واسع ، ولكن لم يأت عام ١٩٣٢ حتى أثيرت مسألة توسيع نطاق شبكة السكك الحديدية حتى تتمشى مع التقدم في الصناعة ، والبرنامج المرسوم لتصنيع أقاليم مختلفة من بلاد الاتحاد السوفيتي. ولهذه الأسباب وجه مشروع السنوات الخمس الثاني قدراً

---

(١) اعتمدنا في هذا القسم على كتاب Soviet Transport تأليف V. Obraztsov & Others.

كافياً من الاهتمام إلى موضوع المواصلات ، وزادت العناية خلال عهد المشروع الثالث حيث خصص للنقل مبلغ ضخم قدره ٣٧ مليارا من الروبلات .

وحينما بدأت الحكومة السوفيتية سياستها ازاء تحسين المواصلات الحديدية استهلت تنفيذهذا باتمام الخطوط التى بدأ مدها خلال الحرب العظمى مثل خط مورمانسك والخط بين قازان وسفردلوفسك وغيرها . وذلك لاعتبارات ستراتيجية واقتصادية . أما المنشآت الجديدة فشملت مد خطوط متفرعة من خط سيبريا الكبير حتى مدينة فلاديفوستك ، وكذلك إقامة خطوط بحذاء مجرى كل من نهرى دونا الغربى والدنيبر، فضلا عن الاهتمام بتنظيم وترقية شبكة الخطوط المتجهة نحو الحدود الغربية وهذا العمل أريد به تسهيل نقل الجنود والمعدات فى حالة ما إذا تعرضت البلاد للهجوم من ناحية الغرب .

وقد ترتب على نمو الصناعة الثقيلة مد خطوط حديدية جديدة فى منطقة الأورال ومن أمثلة ذلك أن خط كزباس — ماجنيتو كورسك Kuzbas- Magnitogorsk جعل فى الإمكان نقل الفحم من كزباس إلى الأورال ، ثم تعود القطرات محملة بالحديد الخام من الأورال إلى كزباس . وهذا قلل بدون شك نفقات النقل ، كما يسر إقامة مصانع الحديد والصلب فى نهايتي الخط . وهذا الخط إلى جانب نمو الصناعة الثقيلة فى الشرق أدى إلى التوسع السريع فى صناعة الأسلحة والذخائر خلال الحرب العالمية الثانية . ومن الأعمال الإنشائية التى تمت فى العهد السوفيتي مد الخط الذى يربط سيبريا بالتركستان وبذلك أوجد منفذاً سهلا لقمح سيبريا فى المناطق القاحلة بزراعة القطن فى آسيا الوسطى . . . والبيان التالى يوضح التطور الذى طرأ على الخطوط الحديدية حتى عام ١٩٣٧ مع الموازنة بالحالة فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا :

(أ) طول الخطوط الحديدية بألوف الكيلومترات	١٩١٣	١٩٢٥/٢٦	١٩٢٩	١٩٣٥	١٩٣٧
	٥٨,٥	٧٤و٤	٧٧	٨٣,٨	٨٥

(ب) طول الخطوط فى سنة ١٩٣٧ (بالألوف)	الروسيا	الولايات المتحدة	ألمانيا
	٨٥	٤٠٢	٥٩

وقد اقترنت هذه الزيادة بالتقدم فى نواح أخرى مل خفض تكاليف النقل، وزيادة طاقة القاطرات وحجم العربات، واستخدام العنصر الآلى فى كثير من العمليات كالشحن والتفريغ والفرملة. ويلاحظ أن هذه التحسينات وغيرها سببت زيادة فى سرعة القطرات ومقدار ما تحمله من السلع والبضائع. فقطار مكون من خمسين عربة كبيرة يبلغ طوله ٧٢٠ متراً ويستطيع أن يحمل ٣٠٠و٢,٥٠٠ من الأطنان. وكذلك يلاحظ أن من مظاهر التقدم الإكثار من استخدام القاطرات الكهربائية القوية لأول مرة، وهذه القاطرات يمكن استخدامها كمحطات متنقلة لتوليد الكهرباء. وتستخدم القاطرات ذات القوة الكهربية الصغيرة لسد حاجيات النقل الداخلى. ومن الأعمال الهامة التى تمت إنشاء خط حديدى كهربى يسير تحت سطح الأرض بموسكو وافتتح القسم الأول منه فى عام ١٩٣٥ ثم واصلت السلطات العمل فيه حتى فى خلال سنوات الحرب الأخيرة ويعد هذا الخط من أجمل الخطوط التى من نوعه فى العالم بفضل الاستفادة من خبرة البلدان الأخرى فى هذا الميدان. غير أن السكك الحديدية السوفيتية لا تزال تعانى مشكلة لم تستطع التغلب عليها تماماً حتى اليوم، ونقصد بها عدم توافر الفنيين والعمال الحاذقين بالعدد اللازم وذلك بالرغم من الجهود التى تبذل كإعداد فصول ومدارس خاصة لرجال وعمال السكك الحديدية.

(٢) النقل الجوى

فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ تألف مجلس للطيران المدنى بقصد تنظيم النقل الجوى فى بلاد الاتحاد السوفيتى ولكن ظلت البلاد تعتمد على غيرها من حيث

الحصول على الطائرات . فلما بدأ عصر المشروعات المرسومة وجه اهتمام كبير الى هذه الناحية بحيث لم تكد تنتهى فترة المشروع الأول حتى أصبح بالبلاد صناعة نامية تستطيع أن تسد حاجتها من الطائرات والأجهزة والعدد اللازمة . واستمرت الجهود تبذل لتنمية صناعة الطيران بدون انقطاع ، وقد بلغ طول الخطوط الجوية ١٤٣,٠٠٠ من الكيلومترات ووصل عدد الركاب إلى ٣٩٠,٠٠٠ وذلك سنة ١٩٤٠ مقابل ٤٢٠ كيلومتراً ، ٢٢٩ من المسافرين فى سنة ١٩٢٣ . وتقوم الطائرات بمهام اقتصادية واجتماعية على جانب كبير من الأهمية كرش المواد السامة على المستنقعات بقصد ابادة البعوض حتى يقضى على مرض الملاريا ، ورش المواد التى تستطيع قتل الحشرات فى الحقول وبذلك يمكن انقاذ المحاصيل الزراعية . وفضلا عن هذا تستخدم الطائرات فى إلقاء البذور من الجو فى المناطق التى يتعذر فيها القيام بمثل هذه العملية بغير هذا السبيل . ومن المعلوم أن الحرائق من أكبر الأخطار التى تهدد الغابات ، ولهذا تستخدم الطائرات فى إطفاء الحرائق فى أسرع وقت وبذلك يمكن انقاذ ثروة كبيرة .

(٣) النقل البحرى

تقع روسيا السوفيتية بين المحيط المتجمد الشمالى والمحيط الهادى ، كما أنها تطل على بحر قزوين والبحر الأسود . ويبلغ طول الشواطىء السوفيتية من الحدود الفنلندية حتى شمال شبه جزيرة كوريا ٢٠,٠٠٠ كيلو متر أى ما يعادل ٧٠ ٪ من الحدود الروسية . وللنقل البحرى أهمية كبرى بالنسبة إلى البلاد حيث تستورد حاجياتها من البلاد الأجنبية ، كما تصدر الحبوب وزيت البترول والأخشاب وغيرها من السلع الكبيرة الحجم . وقد خرجت الروسيا من الحرب العظمى وقد فقدت نحو نصف حمولتها من السفن البحرية ، وكان ما تبقى من الأسطول التجارى فى حالة سيئة تستدعى العلاج السريع . وقد بدأوا فى سنة ١٩٢٥ تنفيذ برنامج واسع النطاق بقصد زيادة الأسطول

التجارى بحيث أصبح حجمه سنة أمثال ما كان عليه فى ختام الحرب العظمى. وفى الوقت ذاته تحسنت حالة الموانى وبنيت الأرصفة وأقيمت الأحواض واستخدمت الآلات على نطاق واسع لأداء الكثير من العمليات المألوفة. وقد أنشئت ثغور فى مناطق مختلفة لأغراض خاصة فهناك ثغر تصدير الخشب فى لنجراد، وأرصفة خاصة للاخشاب فى مينائى مورمانسك ونوفوروسيسك.

(٤) المواصلات المائية الداخلية

تلعب الأنهار دوراً بالغ الأهمية فى المواصلات الداخلية بالروسيا الواسعة الأرجاء. ولقد استتبع برنامج الإنشاء الصناعى والزراعى العناية الكبيرة بوسائط النقل، ولهذا كان من الطبيعى أن تلقى المواصلات المائية الداخلية إهتماماً كبيراً. ولقد ورثت الحكومة السوفيتية تركة ناقصة وبسبب الحرب الأهلية نقص عدد المراكب التى تسير فى نهر الفولجا إلى أقل من خمس ما كان عليه، ولهذا كان لا بد من معالجة هذا النقص، وأمكن بصعوبة الوصول إلى مستوى سنة ١٩١٣ أو ما يعلوه كما يتضح من البيان التالى:

	١٩١٣	١٩٠٩
حمولة السلع المنقولة بملايين الأطنان	٤٨	٥٠
عدد الركاب بالملايين	١١	٥٣

وبابتداء عهد المشروعات المرسومة حدثت نهضة كبيرة وفيما يلى خلاصة لأهم المظاهر التى تميزت بها:

(١) زاد عدد السفن والزوارق البخارية حتى أصبح سنة ١٩٤١ أكثر من ضعف ما كان عليه فى سنة ١٩٢٥. ووصلت حمولة البضائع والمتاع إلى ٧٤ مليونا من الأطنان. ويبلغ طول المجارى المائية الداخلية التى تستخدم فى الملاحة ٤٧٠٠٠ كيلو متر مقابل ١٢٠٠٠ فى فرنسا، ٧٥٠٠ فى بريطانيا العظمى.

(٢) إقامة محطات توليد الكهرباء على نهرى ڤولخوف وسڤير أدت إلى رفع مستويهما وجعلهما صالحين للسفن الكبيرة . ومن المعروف منذ القدم أن الشلالات الضخمة عند Zaporozhie تقسم نهر الدنيبر إلى قسمين ، ولكن بواسطة المحطة العظيمة لتوليد الكهرباء على هذا النهر رفع مستواه بحيث اختفت هذه الشلالات وصار النهر صالحاً للملاحة بالنسبة إلى السفن الكبيرة الحجم من منابعه العليا حتى البحر الأسود . وهكذا أصبح الدنيبر ثالث نهر فى الأهمية بأوربا بعد الڤولجا والدانوب .

(٣) وفى سنة ١٩٣٣ حفرت القناة التى تصل البحر الأبيض (فى الشمال) وبحر بلطيق ، وبذلك أمكن نقل الخشب فى يسر من الجهات الشمالية إلى البلطيق ، كما سهل النقل من البحر الأبيض إلى لننجراد ومنها إلى نهر الڤولجا .

(٤) فى سنة ١٩٣٧ تم حفر الترعة التى تصل مدينة موسكو بنهر الڤولجا ، ويبلغ طولها ١٢٨ كيلو متراً واستلزم العمل فيها إزالة ما زنته ٢٠٠ مليون متر مكعب من الأتربة والصخر ، ووضع ٣ ملايين متر مكعب من الأسمنت المسلح . وعلى القناة ١١ هويسا ، ١١ سداً ، ٨ محطات لتوليد الكهرباء ، وخمس محطات للطلمبات الرافعة للمياه . وقد تم الحفر فى أربع سنوات وثمانية شهور . وبواسطة هذه القناة الكبيرة تستطيع سفن الڤولجا الضخمة أن تسير رأساً إلى موسكو ، وكذلك نقصت المسافة بين موسكو وميناء جوركى الكبير على الڤولجا بمقدار ١١٠ كيلو متر ، وإلى ريبنسك بمقدار ١١٠٠ من الكيلومترات . والآن تستطيع السفن المزودة بالثلاجات أن تنقل السمك رأساً من بحر قزوين إلى موسكو .

هذه صورة موجزة لأهم نواحى التقدم فى النقل والمواصلات وبخاصة فى الفترة التالية لعام ١٩٢٨ حينما بدأ مشروع السنوات الخمس الأول .

الفصل الثاني عشر

مسائل العمـــل والأجور

كان من الطبيعي فى عهد نظام الاقتصاد المرسوم أن توجه العناية الواجبة إلى شؤون العمل والعمال ، إذ التحسن فى هذه الناحية من القواعد الأساسية التى يقوم عليها الصرح الاقتصادى بكافة عناصره . وقد كانت كافة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة السوفيتية بعد البدء فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول تهـدف إلى حسن توزيع العمل على مختلف فروع الاقتصاد القومى ، وزيادة الكفاية الإنتاجية ، ورفع مستوى العمال من النواحى المادية والاجتماعيـة ، وتحديد العلاقة بين العمل ومختلف المشروعات الإنتاجية وبخاصة فى الصناعة.

(١) تنظيم العمل

كان أول واجب مفروض على الحكومة أن تجبر العمال على التزام حدود النظام بعد ما لوحظ من أن كثرة غياب العمال عن المصانع بغير مبرر أو عذر مقبول قد ترتبت عليهـا خسارة قدرها ٢٧,٨ مليوناً من أيام العمل خلال مشروع السنوات الخمس الأول ، وهى خسـارة بالغة معناها بلغة النقود نقص فى الانتاج الصناعى بمقدار ٨٦٤ مليون روبل . وللقضاء على الخطر الناجم من هذه الظاهرة صدر فى ١٥ نوفبر سنة ١٩٣٢ قانون بفرض عقوبة الفصل العـاجل على كل عامل يتغيب عن عمله يوما بدون مسوغ مقبول . ولهذه العقوبة مغزاها العظيم الأهميـة ذلك أن العامل الذى يفصل فى مثل هذه الحالة تسحب منه البطاقة التى يستطيع بواسطتها الحصول على ما يلزمه من ضروريات الحياة ، كما أنه يطرد من المسكن الذى يقيم فيه إذا كان الأخير

تابعا للمصنع أو المشروع . وفى الشهر التالى لصدور ذلك القانون تقرر العمل بنظام الجوازات الداخلية بمعنى أن على كل مواطن فى جميع أرجاء الاتحاد السوفيتى ألا يتغيب عن موطنه لمدة ٢٤ ساعة بدون أن يحصل على تأشيرة أو ترخيص بذلك من السلطات المختصة . والغرض من هذا الاجراء وقف عملية هجرة العمال من أعمالهم وبلادهم والانتقال إلى غيرها إذا راق لهم ذلك أو كانت شروط الاستخدام الجديدة أفضل وأعظم كسبا . وفى الوقت ذاته صار من المتعين على السلطات فى كثير من المدن الكبرى أن تطرد من دائرتها الأفراد الذين ليس لهم عمل يتكسبون منه . وكذلك عمم نظام الأجور بالقطعة فى كافة الأعمال الصناعية ، بل أنه طبق فيما بعد على الأعمال الكتابيـة على أنه إجراء أريد به محاربة كل ميل إلى الكسل أو التراخى فى أداء الواجب .

ولـكن بالرغم من هذه القيود ظلت الشكاوى قائمة من تغيب العمال وكثرة تنقلهم من مشروع أو عمل إلى آخر . ثم بدأ مشروع السنوات الخمس الثالث فى وقت بدت فيه نذر الحرب العالمية الثانية وأصبح من الضرورى استغلال قوة العمل إلى أقصى حد ممكن فى الصناعات الثقيلة والتى تتصل منها بمطالب الحرب بصفة خاصة . ولهذه الأسباب صدرت مجموعة جديدة من قوانين العمل تعد شديدة بالقياس إلى سابقاتها . ففى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أصدر «مجلس الوزراء» قرارا جاء فيه أن العامل أو المستخدم الذى يتأخر ليلا بدون مبرر أو سبب كاف ، أو يخرج لتناول الغداء قبل الموعد المقرر ، أو يعود إلى العمل بعد ذلك متأخرا أو يغادر المشروع أو المؤسسة قبل موعد الانصراف ، أو يتغافل أثناء وقت العمل ، يعرض نفسه لتأديب إدارى مثل التوبيخ ، أو التوبيخ مصحوبا بانذار بالرفت ، أو النقل إلى عمل آخر يقل فيه الأجر ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر ، أو ينقل إلى عمل من مرتبة أدنى من التى يشغلها . أما الذين يرتكبون ثلاثا من هذه المخالفات فى شهر واحد ، أو أربعا فى شهرين فانهم يطردون وفق قانون التغيب عن

العمل . واعتبر القرار المديرين فى المشروعات والمؤسسات مسئولين عن تنفيذ هذه القاعدة أمام السلطات العليا . وغير القرار كذلك طريقة منح إعانات العجز ، والإجازات ، ومعاشات كبر السن والمرض ، والإجازات التى تمنح قبل وبعد الولادة فى حالة النساء العاملات الخ .

وفى ٢٨ يونية سنة ١٩٤٠ صدر قرار باطالة يوم العمل من سبع إلى ثمان ساعات ، وألغى أسبوع الايام الستة وأعاد نظام أسبوع الايام السبعة على أن يكون الاحد يوم العطلة الاسبوعية . وحرم على العمال أن يتركوا العمل بدون ترخيص وإلا وقعت عليهم عقوبة « العمل التأديبى » لمدة ٦ شهور ومع خصم ربع الأجر . وبمقتضى القرار الصادر فى ١٩ أكتوبر من نفس السنة أجيز للقوميسيريات المختصة أن تنقل العمال وأسراتهم من أى جزء فى الاتحاد السوفيتى إلى آخر . وكان قد صدر فى ٢ أكتوبر قرار بدعوة مليون حدث تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة وتدريبهم للصناعة ، فاذا ماتم التدريب صاروا تحت تصرف الحكومة وعليهم أن يشتغلوا مدة أربع سنوات أينما شاءت الحكومة .

ولا شك أن هذه القوانين أفادت من حيث العمل على زيادة الإنتاج ، ولكنها من غير شك قيود على حرية العمل .

(٢) الحركة الاستخانوفية (العمل الممتاز)

Stakhanovism

كان أشد ما تحرص عليه الهيئات المسئولة السعى بكافة الوسائل إلى زيادة إنتاجية العمل . ومن أجل إدراك هذه الغاية عمدت المصانع إلى مايقال له « المنافسة الاشتراكية » بقصد حث العمال على بذل أكبر قسط من الجهود يقدرون عليه . ثم ظهر نظام العمال الذين يعرفون باسم Oudarniki وهم الذين يقومون من تلقاء أنفسهم وبدون انتظار أى جزاء بأعمال تزيد عن المستوى المطلوب ، وبأداء مهام خارج أعمالهم الاصلية ، وببذل أكثر مايسعهم من قوة العمل ، وبذلك يبزون زملاءهم ويضربون لهم مثلا يحتذى . وقد تكونت

أول جماعة من هؤلاء العمال فى أواخر عام ١٩٢٨ بمصنع ليستفلسكى، ثم انتشرت الحركة سراعاً فى مختلف أنحاء البلاد، واجتمع بموسكو فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ مؤتمر يمثل هؤلاء الأفراد. والجدول التالى يبين عددهم فى أول يناير سنة ١٩٣٢[(١)]

	عدد العمال	عدد عمال الأودارنيكى
الصناعة	٥,٩٤٠,٦٠٠	٣,٢٣٦,١٠٠
النقل	١,٢٥٣,٣٠٠	٦٤٣,٠٠٠
المجموع الكلى	٦,٢٩٣,٩٠٠	٣,٨٧٩,١٠٠

وعلى سبيل تشجيع هؤلاء العمال المجدين كانت السلطات تمنحهم امتيازات عدة كالحصول على كمية من المواد الضرورية أكبر مما يخص العمال العاديين ، وإرسالهم فى رحلات إلى الموانى الأجنبية .

وإلى جانب هذا النوع من العمال سرت بسرعة حركة «عمال أيام السبت» Subbotniki ، وهم الذين يتطوعون للعمل فى يوم السبت وهو موعد الراحة وقد بدأت هذه الحركة خلال فترة الحرب الأهلية ، ولكنها عظمت خلال عهد مشروع السنوات الخمس الأول وما بعد ذلك . ومن أبرز الأمثلة على هذا التطوع فى أيام الفراغ ماحدث خلال الفترة (١٩٣٣ — ١٩٣٤) حيث تقدم الألوف من المواطنين من كافة الأعمار والحرف ومن الجنسين للمساعدة فى إنشاء السكة الحديدية الكهربائية التى تسير تحت سطح الأرض بمدينة موسكو وقد بلغ عدد هؤلاء مائتى ألف شخص بحيث أمكن الاحتفال بإتمام القسم الأول من الخط وطوله ٢٥ ميلا فى يوم الذكرى السابعة عشرة لثورة أكتوبر. وكان من بين المتطوعين أفراد لهم مراكزهم الرسمية العالية مثل ل. كاجانوفتش أحد سكرتارى الحزب الرئيسيين ، وأعضاء لجنة الحزب فى موسكو ، وقائد حامية مدينة موسكو . ولم تقتصر حركة التطوع على أهل العاصمة بل

(١) Webb : Soviet Communism, p. 609. (footnote).

تعدتها إلى المدن الأخرى حيث كان العمال يساهمون فى بعض أوقات راحتهم بأداء بعض الأعمال التى تساعد زملاءهم بالعاصمة على بناء ذلك الخط الحديدى.(١)

ولكن يلاحظ أن الحركتين السالفتى الذكر جوهرهما زيادة الإنتاج ببذل مجهود أكبر أو العمل وقتاً أكثر، وهما فى هذا أقل شأناً من الحركة الاستخانوفية التى تقوم على تحسين العمل من ناحية النوع على أن ذلك سبيل لزيادة إنتاجيته.

الاستخانوفية أو مركز العمل الحاذق :

بينما كان ألكسى ستخانوف (Alexei Stakhanov) المعدن فى أحد مناجم الفحم بأقليم الدونتز يؤدى عمله المعتاد خلال نوبة العمل الليلية فى ليلة (٣٠ — ٣١) أغسطس سنة ١٩٣٥ لاحظ أن كمية الفحم التى يقطعها تتأثر إلى حد بالغ بسبب ما يضطر إلى أدائه من عمليات ثانوية لا اتصال لها مطلقاً بعمله الأصلى. وهنا خطر بباله أنه لو عهد بهذه العمليات الثانوية إلى غيره من العمال لاستطاع أن يركز جهوده كلها فى عمله الأصلى وبذا يحصل على نتائج طيبة للغاية. فلما نال موافقة رؤسائه على إجراء التجربة التى اهتدى إليها استطاع أن ينحت فى فترة واحدة مائة طن من الفحم، وهذا مقدار يزيد أربع عشرة مرة على ما يستطيعه العامل فى الأحوال العادية السائدة. وقد يكون فى التقدير مغالاة كبيرة، إلا أن هذا لا يقلل من حقيقة الأمر، وإذا طبقنا مبدأ استخانوف على الصناعة لوجدناه ينحصر فى تهيئة كافة الظروف الفنية التى تمكن العامل من أداء أكبر قدر من العمل المنتج فى أقل وقت ممكن وبأقل مقدار من المجهود الإضافى الذى لا لزوم له، وبعبارة أخرى إن هذا المبدأ يدعمه نظام « الترشيد » rationalisation فى البلدان الأخرى وقد وصفه (Ordjonikidze) قوميسير الصناعة الثقيلة فى خطاب له بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ فقال « ليس فى هذا الأمر ما يدعو إلى الغرابة أو الحيرة...

---

(١) شرحه ص ٦١٢ — ٦١٤.

إن التقسيم الصحيح للعمل ، والتنظيم الصحيح لمكان العمل ، والترتيب الصحيح لعملية العمل ... فى هذا كله تلتقى سر الحركة الاستخانوفية » .

وقد أثار عمل ذلك المعدن موجة من الحماس والاعجاب فى كافة أنحاء البلاد وأصبح الشعار العام تحقيق مبدأ « الاستخانوفية » فى الصناعة ، وتنافست المشروعات الصناعية فى إعداد الأفراد الذين يبرزون فى هذا الميدان وكانت تدربهم لذلك تدريباً خاصاً ويمكن أن نعرف العامل الاستخانوفى بأنه ذلك الذى تثبت التجربة أنه أعظم كفاية وإنتاجية من زملائه . ولاشك أن وصول أى فرد إلى هذه المرتبة معناه أن يتميز من نواح عدة على أقرانه . ويقول هبارد إن هذا النظام يحمل بعض أوجه الشبه بطريقة تايلور من حيث أن كلا منهما يسعى إلى زيادة إنتاجية العمل بالطرق العلمية أو بواسطة التنظيم العلمى الرشيد . ولكن الفارق بين الاثنين أن طريقة تايلور تفرض من أعلى أى أن أصحاب الأعمال هم الذين يطبقونها فى مصانعهم ومشروعاتهم ويحملون العمال على اتباع قواعدها بناء على أوامر رؤسائهم المباشرين . أما الحركة الاستخانوفية فآتية من أسفل أى أن مصدرها العمال أنفسهم الذين يبتدعون الفكرة الجديدة ويعملون على تطبيقها . وتجد كل جماعة تشترك فى أداء عمل من الأعمال تتعاون على تقسيم أجزائها فيما بين أفرادها بحيث يتوفر كل فرد منهم على ناحية واحدة ، فهم إذن ليسوا مجرد آلات تتحرك . ولقد انتشرت هذه الحركة وقدرتها الدولة حق قدرها وقررت لأصحابها امتيازات معينة منها الزيادة فى الأجر ، والسكنى فى أفضل أجزاء المساكن التابعة للمصنع ، والرحلات إلى المصايف والعاصمة ، والحق فى اقتناء السيارات الخاصة الخ . وقبل نهاية عام ١٩٣٥ عقد بموسكو المؤتمر الأول الذى يمثل عمال الحركة الاستخانوفية فى الاتحاد السوفيتى ، والجدول الثانى يوضح نسبة هؤلاء العمال الممتازين بين العمال الصناعيين فى أول أغسطس سنة ١٩٣٦ (١)

---

(١) Wepp. Soviet Communiom, p. 935,Footnote, No. 2.

فروع الصناعة	الرجال والنساء	النساء	الشبان
الكهرباء	٤٢	٣٢٫١	٥٥٫١
البترول (ا) الآبار	٣٦٫٤	١٤٫٧	٣٣٫٥
(ب) معامل التكرير	٥٧٫٧	٣٨٫٥	٥٧٫٥
مناجم الحديد	٢١٫٦	٥٫٣	١٩٫٤
الحديد الزهر	٢٦٫٢	١٤٫١	٢٥٫١
الصناعة المعدنية	٢٧٫٧	١٩٫٤	٢٦٫٢
الصناعة الكيماوية	٢٦٫٧	١٦٫٥	٣٤٫٦
المنسوجات	١٩٫٧	٢١٫٣	١٦٫١
الجلد	٣٩٫٨	٤٠٫٤	٣٦٫٩
الأحذية	٤١٫٤	—	—
اللحم	٣٨٫٨	٣٢	٣٧٫٦
الحلويات	٣٥٫٥	٣٩	٢٩٫٥
صناعة الخشب	٣٠٫٥	٢٦	٣٢٫٥
صناعة الورق	٢٣٫٨	١٩٫٢	٢٥٫٥

وفى المؤتمر السالف الذكر خطب ستالين فقال : أين نلقى المغزى الذى تدل عليه الحركة الاستخانوفية ؟ لماذا حطمت الرأسمالية الإقطاع ودحرته لأنها خلقت مستويات أعلى من إنتاجية العمل ، ومكنت المجتمع من إنتاج كمية من المنتجات أكبر بشكل لايحتمل الموازنة عما كان عليـه فى النظام الإقطاعى . وبعبارة أخرى لأنها جعلت المجتمع أغنى وأوفر ثروة . وماالسبب الذى من أجله يمكن للإشتراكيـة وينبغى لها أن تهزم النظام الرأسمالى كما ستفعل بكل تأكيد ؟ لأنها تستطيع أن تهيء نماذج أعلى للعمل وإنتاجيـة أكبر للعمل ، مما يقدر عليه النظام الاقتصادى الرأسمالى . وبمعنى آخر لأنها تستطيع أن تمد المجتمع بقدر أكبر من المنتجات ، وأن تجعله أغنى وأوفر

ثروة ، بما يقدر عليه نظام الاقتصاد الرأسمالي»[1]

وقد يبدو على أقوال ستالين طابع المغالاة والإغراق في الإشادة بحركة لم تزل حينذاك في المهد وفي بوتقة الاختبار . ولا نزاع أن الاستخانوفية قد ضخمت الدعاية من أمرها ونتائجها ، وكذلك لا ننكر أن هذه الحركة كانت تلازمها أخطاء وبعض عناصر الضعف . فلقد كانت في بعض الأحيان تتمثل في محاولة زيادة الإنتاج في فترة قصيرة على حساب معدل ومستوى سرعة الإنتاج في الأجل الطويل . وفي بعض مؤسسات الغزل كانت الزيادة في عدد المغازل تحدث على حساب كفاية كل مغزل ، وأحياناً كانت تؤدى إلى تغييرات سريعة ومفاجئة في الإنتاج بدون اهتمام أو اكتراث لما يسببه ذلك من اضطراب في الأقسام الأخرى من الخطة أو البرنامج المرسوم ، نظراً لأن هذه الزيادة التي تتحقق في الناتج معناها اشتداد الطلب على المواد الخام والمعدات بما لا يتناسب مع البرنامج الموضوع .[2]

ولكن على الرغم من هذه التحفظات والإعتبارات فقد أدت هذه الحركة إلى نمو إنتاجية العمل إلى درجة كبيرة خلال عهد مشروع السنوات الخمس الثاني .

إذا كانت العدد والمستحدثات الفنية الجديدة لها أهميتها في خفض تكاليف الإنتاج ورفع إنتاجية العمل ، فإن أهمية الرجال الذين يقومون بالعملية الإنتاجية لا يمكن الغض من شأنها ، وفي هذا المعنى تحدث ستالين عام ١٩٢٥ فقال :

ولقد اعتدنا أن نقول إن الجانب الفني technique يقرر ويعين كل شيء ، وقد أعاننا هذا الشعار على أن نضع حداً للجدب الذي كنا نعانيه في هذه الناحية . . . هذا حسن جداً ، ولكنه ليس كافياً . . . فبدون الرجال

(١) و ب : مصدر سابق ص ١٣٨ حاشية رقم (١) نقلا عن كتاب « العمل في أرض الاشتراكية » (ص ١٥ — ١٦) .

(٢) M. Dobb : Soviet Planning and Labour in Peace and War, p. 75.

الذين يمتلكون ناصية الأسلوب الفني فان هذا الأسلوب يظل ميتا لا حياة فيه . ولكنه يستطيع ، بل وينبغي ، أن يأتي بالمعجزات في أيدي أولئك الذين تمكنوا منه . . . لقد حان الوقت لكي ندرك أن الشعب هو أثمن ما يملك العالم من رأس مال وأشدها أثراً حاسماً »(١) .

(٣) نظام الاجور

إن نظام الأجور جزء من عملية التوجيه الاقتصادي للبلاد كلها والخطة الخاصة بمقدار الأجور وتوزيعها على الصناعات والأعمال المختلفة تقوم بوضعها أداة دقيقة . كما تلعب في ذلك إتحادات العمال دوراً هاماً . وينبغي على السلطات المسئولة أن تراعي الصلة الوثيقة بين المبلغ الكلي للاجور وبين مقدار سلع الإستهلاك الموجودة في سوق تجارة التجزئة . وإذا حدث أن كانت الزيادة في المبلغ الكلي للاجور غير متناسبة مع الزيادة في عرض السلع تعين على السلطات رفع الأثمان حتى تحول دون حدث نقص .

مقاييس الاجور :

في كل مشروع نجد مكتبا فنياً « Technical Normalisation Bureau » ملحقاً بقسم اقتصاديات العمل مهمته وضع معدلات للانتاج والأجور أي تحديد معدل الوقت اللازم لاداء عمل معين باستخدام معدات معينة ، ثم تعيين مقدار الأجر الذي يدفع للعامل مقابل تلك الوحدة من العمل . وهؤلاء المختصون بتحديد معيار الأجر « rate-fixers » لا بد لهم من توافر الدراية الفنية والخبرة الكافية . ويلاحظ أنه من الضروري تعديل هذا المعيار مرة كل سنة على الأقل ، وذلك بسبب ما يطرأ من تغييرات على عمليات العمل الفنية أو ما يدخل من أساليب جديدة في العمل . وتتكون الطريقة المتبعة من مراحل ثلاث وهي :

---

(١) Hubbarq : Soviet Labour and Industry, pp. 104 — 105.

(١) يقوم الشخص المختص بدراسة وملاحظة مختلف العمال أثناء أداء العمل ، ويعين بواسطة ساعة معه الوقت اللازم لانجاز عمليات معينة .

(٢) وبعد أن يصل إلى نتائج محدودة عن طريق التجربة ويعين الطاقة الفعلية للآلات والعدد ، فان عليه أن يضع نظاما جديداً وسليما للعمل، وأن يحدد معيار الإنتاج والوقت اللازم لإنجاز العمل .

(٣) وأخيراً يقوم ببث هـذا النظـام الجديد فى العمال بطريقة عمليـة بأن يبين لهم الأساليب الصحيحة الواجب اتباعها ، والأعمال التى لا بد من القيام بها ، والحركات والأخطاء التى ينبغى تلافيها والتخلص منها .

وبعد قيـام الحركة الاستخانوفية تقرر اشتراك المهندسـين والموظفين الفنيين مع مدير المشروع فى تحديد معايير جديدة تقدير الأجور على أساسها على أن يطلب إلى العمال الممتازين أن يقدموا الدليل الفنى والعمل على إمكانية إتباع هذه المعايير . ولما انعقد مؤتمر الحزب فى ديسمبر من عام ١٩٣٥ قرر رفع المعايير بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ . مع بقاء الأجور على ما هى عليه حتى يتسنى زيادة إنتاجية العمل وتحقيق خفض تكاليف الإنتاج . ولم يأت شهر يونيو سنة ١٩٣٦ حتى سادت المعايير الجديدة فى جميع الصناعات الثقيلة ، ولم ينته العام نفسه حتى كان ٧٥ ٪ — ٩٠ ٪ من العمال فى الصناعات المختلفة يؤدون أعمالهم وفق هذه المعايير . غير أن عنصر الضعف الذى ظل موضع الشكوى زمنـا طويلا عدم وجود العـدد الـكافى من الأفراد الذين يناط بهم وضـع مقاييس الأجور ، وهى عمليـة تطلب تدريبا خاصا لفترة ليست بالقصيرة .

رفع الاجور حسب نظام القطعة :

أبانت نتـائج العامين الأولين من مشروع السنوات الخمس أن إنتاجية العمل لم تزد كما كان مقررا ، كما أن تـكاليف الانتاج لم تهـبط حسـب النسب المرسومة فى المشروع . وعلاجا لهذه الحال تقرر اعتبـاراً من أول سبتمبر

سنة ١٩٣١ أن تدفع الأجور حسب نظام القطعة piece-rate system ، وانتشر ذلك النظام حتى شمل ثلاثة أرباع العمال في نهاية فترة مشروع السنوات الخمس الثانية.[1]

وقد عبر شفرنيك Shvernik السكرتير العام للجنة المركزية العامة لاتحادات العمال عن مزايا هذا النظام فقال أمام المؤتمر التاسع لاتحادات العمال في سنة ١٩٣٢ : « إن نظام الدفع بالقطعة يجعل العامل من الوجهة المادية أكثر اهتماما بزيادة إنتاجية العمل وتحسين مستوى مؤهلاته ومقدرته . وينبغي أن نؤكد أن نظام القطعة في بلادنا يختلف اختلافاً جوهرياً عنه في البلاد الرأسمالية فهناك يتخذ نظام القطعة أداة للاستغلال . أما هنا حيث تبذل الدولة قصارى جهدها في حماية العمل وحيث لدينا يوم عمل طوله سبع ساعات ، فإن نظام القطعة يزيد من سرعة الإنشاء الاشتراكي ، ومن انتاجية العمل ، ويكفل تحسين الأحوال المعيشة المادية والعامة للعمال » :[2]

وقد علق هبارد على تطبيق ذلك النظام ساخراً فقال إن اتحادات العمال في البلدان الأخرى تحارب عادة هذه الطريقة في دفع الأجور إذ تعدها خدعة يعمد إليها أصحاب رؤوس الأموال كي يستخلصوا من العامل أكبر قدر من العمل ، وليتخذوا من مهارته التي تفوق ما لدى زملائه وسيلة لخفض الأجور بالنسبة إلى أغلبية العمال . ويتابع الكاتب كلامه قائلا إن اتباع هذا النظام في الصناعة السوفيتية يبرره أنصاره زاعمين أن لنظام الصناعة اعتبارات لابد من التسليم بوجاهتها وصحتها ، ومن هذه الاعتبارات أن العامل الذي يبذل من الجهد مقداراً كبيراً لا يفعل ذلك لكي يزيد مبلغ القيمة الفائضة surplus value التي يستولى عليها صاحب رأس المال ، ولكنه يتحمل هذا الجهد المضاعف ليزيد من ثروة المجتمع الذي هو عضو من أعضائه . وفضلا عن هذا فنظام القطعة أفضل وسيلة عملية لتطبيق المبدأ القائل

(١) Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 339

(٢) Webb : Soviet Communism, p. 574.

بمكافأة الفرد حسب مبلغ ما يساهم به فى خدمة الصالح العام للجماعة كلها . (١)

نظام مكافأة تجاوز المعيار المرسوم :

ويقال له أحياناً نظام أجر القطعة التصاعدى ، ومعناه أنه بعد انتاج عدد محدود من الوحدات فان كل وحدة تزيد عن ذلك يدفع أجرها وفق معدلات تصاعدية ، بمعنى أنه إذا كان على العامل أن ينتج ٢٠ وحدة مقابل ٢٥ كوبك للوحدة الواحدة ، فإن الوحدة الحادية والعشرين يدفع عنها أجر أعلى . والوحدة الثانية والعشرون يكون معدل جزائها أكبر منه بالنسبة إلى سابقتها وهكذا . وفى هذه الطريقة دافع للعمال على بذل مجهود أكبر بقصد زيادة إنتاجية العمل . ولكن هناك بعض أخطار تصاحب هذه الطريقة (٢) لأنه سرعان ما تنتشر هذه المعايير المتفوقة الجديدة بين أغلبية العمال ويأخذ بها حتى النفر البطىء منهم ، كما أن تمكنهم من تطبيقها قد يكون نتيجة التحسين فى الآلات مما يؤدى إلى زيادة الانتاجية . وفى هذه الحالة لابد من اجراء التعديل من حين إلى آخر لأن ازدياد الأجور بنفس الدرجة التى تزيد بها الانتاجية مما لا يسبب خفض نفقات الانتاج .

تدرج الأجور (Grading of Wages) :

يقسم العمال إلى فئات أو مراتب تتراوح بين سبع وثمان فى الصناعة الثقيلة ، وتبلغ أكثر من ذلك فى الصناعة الخفيفة . ويرجع السبب فى اتباع هذا النظام إلى كونه وسيلة عملية لتحسين مستوى العمال الفنى بحملهم على التماس المعرفة والخبرة من النواحى النظرية والعملية وأسبابهما متوافرة فى المدارس والفصول الليلية والمعاهد الخاصة . وتقسيم العمال (أو الأجور) إلى درجات لا يقوم على أساس الحرفة أو السن أو الأقدمية أو تقدير المهارة

(١) Soviet Labour anb Industry, pp. 62 — 63.

(٢) Dobb : Soviet Planning and Laour Pieace and War, p. 84

النسبيـة ، وإنما معيار التقسيم هو مطالب المشروع أو المشروعات ذات المطالب المماثلة إلى مختلف أنواع العمال الحاذقين ، وتبدو أهمية هذه الوسيلة إذا ذكرنا أنه في استطاعة أي فرد أن يدخل في زمرة العمال الحاذقين إذ ليس هناك تحديد بصدد عددهم . وكذلك الباب مفتوح أمام العامل لـكي يقفز عدة درجات دفعة واحدة ، بمعنى أن العامل الذي يشغل درجة (١) يمكنه أن يطلب نقله إلى درجة (٣) أو (٤) إذا أثبت صلاحيتـه بعد اختبار دقيق لمدى مهارته . وما من شك أن هذه الأساليب تدفع العامل إلى العمل على رفع مستوى مؤهلاتهم لأن الارتقاء من مرتبـة إلى أخرى أعلى منها معناه زيادة في الأجر وفي امتيازات أخرى . ويقول « و ب » في هذا الصدد « في أثناء زياراتنا عام ١٩٣٢ المصانع من جميع الأنواع وجدنا في كل مكان المديرين ولجان اتحادات العمال المحلية يؤكدون لنا أن الأثر الناجم من اتباع نظام درجات العمال بواسطة معدلات أجر مختلفة كان رائعاً . وفي كل مكان رأينا العمال من الشبان ، ومن النساء والرجال ، شديدي الرغبة في تحسين مؤهلاتهم ، وشاهدنا الفصول الليلية التي تدرس الموضوعات الفنية مزدحمة بالطلاب . وبلغنا عن مصنع كبير أن ٩٠ ٪ من العاملين فيه كانوا يتابعون مثل هذه الدراسة [١] .

وثمت سبب آخر يفسر هذه الدرجات المتفاوتة وهو مبدأ دفع الأجر حسب القيمة الاجتماعية . فمثلا إذا لوحظ نقص في العمال الأكفاء الحاذقين في الصناعة الثقيلة . وهذه الأخيرة ذات أهمية للبلاد أكبر من أهمية صناعات أخرى ، ففي هذه تـكون الصناعة الثقيلة أكثر قيمـة اجتماعية من غيرها ، وحتى يتسنى تشجيع الصغار على الاتجاه نحوها يوضع عمالها في درجات أعلى من زملائهم في الصناعات الخفيفة مثلا .

ويمـكن القول إن أجر العامل يتوقف على عوامل عدة منها :

(١) المرتبة أو الدرجة التي يوضع فيها .

(١) مصدر سابق ص ٥٨٠ — ٥٨١ .

(٢) نوع العمل الذى يقوم به .
(٣) القيمة الاجتماعية للعمل .
(٤) مقدار ما ينتجه .
(٥) المنطقة التى يعمل فيها ، فعمال المهن الواحدة لا يتناولون أجوراً واحدة فى مختلف المشروعات والمناطق .

وقد كان نظام الاجور فى الاتحاد السوفيتى إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية يشكو من عيوب متباينة كان لا بد من علاجها . فقد كانت درجات العمال ومعدلات الاجور كثيرة العدد إلى حد كفيل باشاعة الارتباك والاضطراب . وكان العمال الذين يتناولون أجورهم وفق نظام الوقت Time — Wage System لا يعطى لهم الأجر الذى يتناوله زملاؤهم الخاضعون لنظام الدفع بالقطعة ، مع تماثل العمل ودرجة المهارة فى الحالين . وفى الوقت ذاته كان فى استطاعة الأخيرين زيادة ما يحصلون عليه إذا بذلوا قدراً أكبر من الجهد والطاقة ، أما الاولون فلم يكن لهم سبيل إلى ذلك . وقد ترتب على هذه الظاهرة إباء العمال الانتقال إلى المشروعات التى لا يلائمها سوى نظام الدفع بالوقت ، بل إن الكثيرين من عمال هذه المشروعات كانوا يطالبون باعفائهم من العمل فيها حتى يتسنى لهم التمتع بمزايا نظام الدفع بالقطعة ، وهو ما دعا مديرى المشروعات إلى محاولة استبقائهم بأن يدفعوا لهم مبالغ إضافية بغض النظر عن ثمرة العمل ، وهذه الزيادة نجم عنها ازدياد تكاليف الانتاج أكثر من البرنامج المرسوم . وأكثر من هذا فـ كثيراً ما كانت أجور مقدمى العمال أقل منها فى حالة العمال الحاذقين بحيث قل الاقبال على المهنة الأولى مع أهميتها ، بل لاحظ هبارد على مصانع كيروف أن أجر المهندس المشرف على أفران الصهر حوالى ٧٠٠ روبل فى الشهر ، وأجر المقدم ٥٠٠ روبل ، ولذلك نجد أنه على أثر خطاب ألقاه ستالين فى سنة ١٩٣١ رفعت معدلات الأجور للمهندسين والفنيين من ذوى المؤهلات الخاصة فضلا عن تمتعهم بامتيازات عدة خاصة بالسكنى والخدمات الاجتماعية اللازمة لهم .

وابتداء من أول يونيه سنة ١٩٤ رفعت معدلات الأجور التي يتناولها مقدمو العمال فأصبح الحد الأدنى يتراوح بين ٥٠٠ ، ٥٥٠ روبلا في الشهر ، والحد الأعلى ما بين ٩٥٠ ، ١١٠٠ من الروبلات . وتقرر كذلك منحهم مكافآت في حالة ازدياد الإنتاج في الأقسام التي يتولون الإشراف عليها . وقد ذكر إثنان من مندوبي مكتب العمل الدولي سنة ١٩٣٦ أنهما قابلا عدداً من مديري المصانع فوجدوا أنه إلى جانب المزايا التي يتمتعون بها لا يزيد أجر الواحد منهم عن ٢٠٠٠ روبل في الشهر ويعيشون عيشة متواضعة، بينما تحصل زملاؤهم في انجلترا أو الولايات المتحدة على ٥٠٠٠٠ ريال في الشهر[١] ولا شك أن هذا الأمر من عيوب نظام الأجر بالروسيا .

متوسط الأجور في الصناعة[٢]

(بالروبلات)

	١٩٣٧	١٩٤٢	نسبة (٪) ١٩١٢ إلى ١٩٣٧
العمال	٢٨٢٠	٤٠٥٠	١٤٤
المهندسون والفنيون	٦٥٣٣	٨٣٦٠	١٢٨
المستخدمون	٣٤٧١	٤٠٠٠	١١٥,٢

ازدياد عدد العمال :

خلال الفترة (١٩٢٩ — ١٩٣٩) ارتفع عدد العمال من ١٢ مليوناً إلى حوالى ٢٧,٥ مليوناً . ويقدر هبارد أن ١٠ ملايين من هؤلاء وفدوا من الريف أما الخمسة الباقية فمن طريق الزيادة الطبيعية في عدد أهل المدن[٣] . وقد أورد بايكوف (مصدر سابق ص ٣٤٢ — ٣٤٣) البيان التالي عن عدد العمال والمستخدمين .

---

(١) Dobb : Soviet Planning and Labour in Peace and War. p. 95.

(٢) بايكوف : مصدر سابق ص ٣٤٩ (٣) مصدر سابق ص ١٤٣ — ١٤٤ .

(١)

عدد العمال والمستخدمين فى الاقتصاد القومي (بالملايين)		متوسط الأجر السنوى للعمال والمستخدمين فى الاقتصاد القومي عموما (بالروبلات)
١٩٢٨	١١,٦	٧٠٣
١٩٢٩	١٢,٢	٨٠٠
١٩٣٠	١٤,٥	٩٣٦
١٩٣١	١٩,٤	١١٢٧
١٩٣٢	٢٢,٩	١٤٢٧
١٩٣٣	٢٢,٣	١٥٦٦
١٩٣٤	٢٣,٧	١٨٥٨
١٩٣٥	٢٤,٨	٢٢٦٩
١٩٣٦	٢٥,٨	٢٧٧٦
١٩٣٧	٢٧	٣٠٣٨
١٩٣٨	٢٧,٨	٣٤٦٧
١٩٣٩	٣٠,٤	—
١٩٤٢ (حسب الخطة المرسومة) ٣٢		٤١٠٠

(ب)

	عدد العمال المستخدمين (بالألوف)			المتوسط السنوى لأجور العمال والمستخدمين (بالروبلات)		
	١٩٣٢	١٩٣٧	النسبة المئوية للزيادة	١٩٣٢	١٩٣٧	النسبة المئوية للزيادة
كافة فروع الاقتصاد القومى منها :	٢٢٩٤٣	٢٦٩٨٩	١١٧,٦	١٤٢٧	٣٠٤٧	٢١٣,٥
الصناعة	٨٠٠٠	١٠١١٢	١٢٦,٤	١٤٣٤	٣٠٠٥	٢٠٩,٥
البناء والانشاء	٢٨٣٥	٢٠٢٣	٧١,٤	١٥٠٧	٣٠٨٧	٢٠٤,٨
السكك الحديدية	١٢٩٧	١٥١٢	١١٦,٦	١٤٦٣	٣٢٧١	٢٢٣,٦
الطرق المائية	١٤٦	١٨٠	١٢٣,٤	١٣٨٤	٣٣٩٧	٢٤٥,٤
وسائل النقل الأخرى	٥٩٩	١٠٩٢	١٨٢,٥	١٥٣٩	٣٢١٨	٢٠٩,١
المواصلات (بريد . تلغراف . تليفون)	٢٢٤	٣٧٥	١٦٧,٢	١٣٣٣	٢٣٥٦	١٧٦,٧
التجارة	١٤١١	١٩٩٤	١٤١,٣	١٣٥١	٢٥٢٨	١٨٧,١
التغذية الحكومية (المشتركة)	٥١٥	٣٩٦	٧٦,٨	١٠٥٩	٢٠٤٥	١٩٣,١

تابع (ب)

	عدد العمال والمستخدمين (بالألوف)			المتوسط السنوى لأجور العمال والمستخدمين (بالروبلات)		
	١٩٣٢	١٩٣٧	النسبة المئوية للزيادة	١٩٣٢	١٩٣٧	النسبة المئوية للزيادة
المصرفية	١٢٨	١٩٣	١٥٠,٢	١٨٣٤	٣٤٢٥	١٨٦و٨
التعليم	١٣٥١	٢٣٠٣	١٧٠,٥	١٦٣٣	٣٤٤٢	٢١٠و٨
الفنون	٨٥	١٢٢	١٤٤و٤	١٩٨٩	٣٧٥٧	١٨٨و٩
الخدمات الصحية	٦٤٧	١١١٨	١٧٢و٧	١٢٤٨	٢٤٥٥	١٩٦,٧
المؤسسات الحكومية والاجتماعية	١٨٣٣	١٧٤٣	٩٥,١	١٩٤١	٣٩٣٧	٢٨٢,٨
الخدمات البلدية والخاصة بالمساكن	٣٩٤	٧٥٤	١٩١,١	١٤٠٩	٢٣٠٦	١٦٣و٧
فروع الاقتصاد القومى الأخرى (عدا الزراعة)	٣٤٢	٢٤٦	٧٢,٢	٨٢٨	١٢٤١	١٤٨,٧
الزراعة (العمال والمستخدمون بأجر فقط)	٢٨٥٨	٢٤٨٣	٨٦و٩	٨٦٦	٢١٢١	٢٤٤,٩
صناعة الخشب (الغابات)	١٩٦	٢٤٨	١٢٦,٤	٩١٦	١٩٢٠	٢٠٩,٥

(٤) النساء في الصناعة

من المستحيل أن نتصور تقدماً حقيقياً سليما للمجتمع بغير اشتراك المرأة، فالمجتمع الذي لا يعرف كيف يستغل القوة الكامنة في المرأة مجتمع عاجز مصاب بالشلل . هذه حقائق أدركها الكتاب والفلاسفة ونادوا بها ودعوا إليها .
ولعل أنصار الاشتراكية أبلغ في دعوتهم إلى تحرير المرأة ، فحينما انعقد مؤتمر الدولية الأولى بمدينة جنيف في سنة ١٨٦٦ أعلن كارل ماركس ضرورة تحرير النساء من مختلف قيودهن الاقتصادية . وليس الغرض خلاص المرأة من بعض القيود القانونية التي تجعلها دون الرجل ، أو منحها حق التصويت في الانتخابات البرلمانية . إن المسألة أعمق من هذا لأنها تنطوي على التحرر الاقتصادي ، والمساواة التامة بين الرجل والمرأة في المركز والحقوق والواجبات والجزاء عن العمل . ولهذا كان السوفييت منذ اعتلائهم أعنة الحكم يجعلون تحقيق هذه المساواة غايتهم . ولم تكن المسألة هينة يسيرة إذا ذكرنا ما كان عليه المجتمع الروسي من جمود وتأخر ، وما كان للتقاليد من تأثير قوي في النفوس . ولكن هذه العوامل لم تكن بعقبة لا يمكن تذليلها ، وأخذت الجهود العملية تبذل في سبيل التحرير الحقيقي للمرأة ، وأقر الدستور ذلك ، فأوردت المادة ١٢٢ النص الآتي « يمنح النساء في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حقوقا متساوية كالرجال في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والحكومية والثقافية والاجتماعية والسياسية » . ومعنى هذا أن تشتغل المرأة في أي عمل ، وأن تحترف أية مهنة ، وأن ترتقي إلى أي منصب ، وأن تحصل على نفس أجر الرجل إذا تماثل العملان . وفي هذا قال جواهر لال نهرو في عام ١٩٣٣ « لعل نساء الروسيا ينعمن بحرية أعظم مما يتمتع به أقرانهن في أي بلد آخر ، وهن يلقين في الوقت ذاته حماية خاصة من الدولة . فهن يدخلن في جميع المهن ، وأعداد كبيرة جداً منهن مهندسات . لقد كانت البلشفية العجوز مدام كولونتاي أول سفيرة عينتها دولة ، وتشغل السيدة كروبسكايا ـ أرملة لينين ـ منصب رئيسة أحد فروع إدارة التعليم السوفيتية »[1] . ولا

(١) Glimpses of World History, p. 862.

شك أن الروسيا فى هذا سارت فى الطريق الذى سبقتها إليها دول عدة فالمرأة فى الولايات المتحدة تنعم بقدر كبير من الحرية من جميع النواحى .

أسباب اشتغال المرأة بالصناعة :

تلعب المرأة الروسية فى الصناعة بكافة فروعها دورا أهم مما تقوم به زميلتها فى البلدان الاخرى ! وهذه ظاهرة ترجع الى أسباب عدة . فهناك أولا رد الفعل الناجم من تحريرها بعد قرون طويلة من الاسترقاق . أحست المرأة أنها عضو ذو كيان اقتصادى له أهميته ، فعملت على استغلال ذلك المركز باحتراف مختلف الاعمال من أخفها الى أشدها عبئا ، وأبدت فى ذلك نشاطاو حماساً كبيرين بل إنها لتفوق الرجل العادى وبخاصة فى هاتين الناحيتين وهو الأمر الذى شهد به الكثير من السياح والمراقبين والصحفيين. وهناك سبب آخر وهو أن المشروعات التى وضعتها الحكومة السوفيتية لاقامة الصناعة على نطاق واسع جدا كانت تستلزم تعبئة قوة العمل بالبلاد ، ولما كانت الأيدى العاملة مطلوبة على الدوام بشدة وجدت المرأة الروسية مجالا واسعالها فى الصناعات الآخذة فى النمو المطرد . ويعلل البعض كثرة استخدام المرأة فى الصناعات والمشروعات المختلفة بأن مستوى الأجور منخفض من حيث قوتها الشرائية الامر الذى ترتب عليه عجز الرجل عن كسب ما يكفل له ولأسرته حياة هينة ميسورة ، ولهذا كان لا بد للمرأة من أن تنزل الى ميدان العمل حتى تحصل على أجر إضافى . ولقد سهلت الدولة الامور اذ خففت عن المرأة عبء الأعمال المنزلية فأقامت مدارس الحضانة وأمثالها لرعاية الاطفال الذين تضطر الظروف أمهاتهم الى العمل والتغيب عن المنزل .

المرأة فى الاعمال المختلفة :

زاد عدد النساء المشتغلات فى الصناعة والحرف المختلفة كما يستدل من البيان الآتى [1] :

(١) Bakov : opt. cit. p. 348.

عدد النساء (من طوائف العمال والمستخدمين)

(بالألوف)

	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	نسبة النساء إلى العمال من الجنسين ١٩٣٧ (٠/٠)
فى الاقتصاد القومى كله	٣٣٠٤	٦٠٠٧	٩٣٥٧	٣٥,٤
الصناعة الكثيرة	٩٣٩	٢٠٤٣	٣٢٩٨	٣٩,٨
أعمال الإنشاء والبناء	٦٤	٣٨٠	٤٨٨	٢٠,٦
النقل	١٠٤	٢٤٣	٤٧٧	١٨,٣
التجارة	١٣٤	٦٧٥	٦٤٠	٣٤
التغذية الكومينية			٢٣٦	٦٢,٢
التعليم			١٢٥٢	٥٦,٦
الخدمات الصحية	٩٦١	١٥٩٣	٧٢٥	٧٢,٤
المؤسسات الحكومية والاجتماعية			٥٨٠	٣١
الزراعة	٤٤١	٣٩٤	٥٤٥	٢٥,٧

والجدول الآتى يوضح مدى استخدام النساء فى فروع الصناعة الثقيلة[1]

نسبة النساء الى مجموع العمال (سنة ١٩٣٨)

صناعة استخراج الفحم	٢٤,٥	الصناعة الكيماوية	٣٨,٩
الصناعات المعدنية والهندسية	٣١,١	صناعة البناء	٢٠,٦
محطات توليد الكهرباء	٢٠,٦	النقل	١٨,٣
صناعة البترول	٣٠,٢		

(١) Hubbard : Soviet Labour and Industry, p. 256.

غير أن للنساء الأغلبية فى الصناعات الخفيفة وبخاصة فى صناعة المنسوجات وعمل الأغذية المحفوظة . ومن الظواهر البـارزة التى تلفت النظر أن عدد النساء من المهندسين والإخصـائيين والخبراء الفنيين قد ارتفع من ٣٠٠٠ (أى ٤ ./.) فى سنة ١٩٣٠ إلى ١٤٠,٠٠٠ (أى ١٨ ./.) فى سنة ١٩٣٨ .

وهنا نتساءل : هل يستمر اشتغال المرأة على هذا النطاق الواسع وبمثل الحدة الحالية ؟ يرى البعض من الـكتاب أن تقدم الصناعة والزراعة الآلية وازدياد قوة العمل من الذكور، وارتفاع مستوى المعيشة ، عوامل قد تقلل الحاجة إلى استخدام النساء وبخاصـة فى الصناعات الثقيلة . ولـكن لا نزاع أن المرأة الروسية ، كزميلاتها فى البلدان الراقية ، ستظل حريصة على التمتع بالحقوق التى منحت لها ، والعمل إلى جانب الرجل فى كثير من المهن والحرف .

الفصل الثالث عشر

اتحـــادات العمـــال

(١) عرض تاريخي موجز

تأخر قيـام الاتحادات العماليـة فى الروسيا القيصرية نظراً لأن الصناعة الحديثة لم تبـدأ فى تلك البلاد إلا فى أواخر القرن التاسع عشر . ولم تكن الظروف مواتية لنمو النقابات والاتحادات إذ كانت السلطات تحاربها بأقصى وسـائل الشـدة والعنف وتلجأ إلى حل ما يتكون منها وتعمد الى سجن زعمائها أو تشريدهم . ويرجع هذا الى اعتقاد سيطر على العقول بأن تلك المنظمات مباءة للآراء الجديدة المقتبسـة من الغرب . والواقع لقد كانت الروسيـا القديمة — على ما يقول الدكتور بارو — جنة لمن فيها من الرأسماليين ، إذ كانت الحـكومة ومعها البوليس أداة وأسلحة يستخدمونها لمقاومة مطالب العمال [1] حتى ولو كانت متعلقة بمسائل اقتصادية بحتة كرفع الأجور وتحديد ساعات العمل وتنظيم شروط الاستخدام وما إلى ذلك . وفضلا عن هذا كان العمال — مثل غيرهم من مختلف الطوائف والهيئات — يرون ضرورة وضع حد لأساليب نظام الحكم المطلق والرجعية بقيام نظام دستورى شبيـه بمـا هو قائم فى كثير من البلدان الأوربية ، وهذا الأمر يفسر لنا كيف أن الحركات العمالية كانت لها جوانبها السياسية والاقتصادية فى الوقت ذاته . ويلاحظ أن سياسة القمع والضغط وعدم التفطن الى ضرورة اصلاح شؤون العمال كان لها خطرها إذ جعلت الحركات العمالية تفقد ثقتها بالوسائل البرلمانية ، وتتحول الى طريق السرية ، وتقع تحت تأثير الأحزاب السـياسية .

---

(١) M. Cole : Our Soviet Ally, p. 128.

ويبدو أن أول محاولة بقصد تكتيل أفراد الطبقة العاملة حدثت فى سنة ١٨٧٥ حينما أقدم داعية يقال له زاسلافسكي على تأسيس نقابة عمال جنوب الروسيا لتحقيق أهداف سياسيــة واقتصادية ، ولــكن الحــكومة قضت عليها وأوقعت أشــد العقوبات بالذين ساهموا فى إنشائها . وفى سنة ١٨٧٩ تــكونت فى بتروغراد « نقابة عمال الروسيا الشمالية » فلم تتوان الحــكومة عن حلها . فلما نشبت ثورة سنة ١٩٠٥ قامت بالمناطق الصناعية أعداد وفيرة من الهيئات والتنظيمات العمالية ، وانعقد بموسكو فى عامى ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ مؤتمر اتحاد العمال الروسى العام ممثلا لستمائة اتحاد عمالى تبلغ عدة أعضائها نحو ربع المليون . وفى سنة ١٩٠٧ عقد مؤتمر ثان عمل على الاتصال بالحركة العماليــة فى غرب أوروبا ، وأرسل وفداً الى هيئة العمل الدولية والمؤتمر الاشتراكى فى بلدة شتتجارت . ولــكن هذا النشاط كان قصير الأمد، ففى عام ١٩٠٨ أقدمت السلطات على حل ١٧٠ اتحاداً دفعــة واحدة وحاق نفس المصير من إغلاق وتقييد بالاتحادات الباقيــة (١) فحرم عليها أن تساعد العمال على الإضراب وطبقت عليهــا عقوبة الحل لهذا الأمر . ونفى زعماؤها الى سيبريا ، وصودرت أموالها ، وكان البوليس يحضر اجتماعاتها ثم تصدر الأوامر بحلهــا لأوهى الأسباب ، بل وبدون أى سبب مطلقا . فلما حدث الرواج الكبير الذى بدأ فى عام ١٩١٠ عاد النشاط يدب من جديد ، وعظم مداه بعد انقلاب فبراير ١٩١٧ فانتشرت اتحادات ومجالس العمال فى كافة أنحاء البلاد بحيث لم تقرب هذه السنة من نهايتها حتى بلغ أعضاء الاتحادات أكثر من مليونين . وفى يناير سنة ١٩١٩ اجتمع المؤتمر الأول لاتحــادات العمال All-Russian Congress of Trade-Unions الذى قرر أن تساهم الطبقة العاملة بكافة جهودها فى سبيل تنفيذ سياسة الحــكومة وأهدافها ، وأعلن أن الهيئات المحلية التى تمثله هى لجان المصانع . وخلال الفترة الممتدة من قيام الحكم السوفيتى حتى نهاية عهد مشروع السنوات الخمس الأول ثار

(١) Wepp : Soviet Communism p. 126.

الجدل العنيف بين القادة والزعماء بشأن ما تكون عليه اتحادات العمال .

ففى عهد شيوعية الحرب كرست الاتحادات جهودها لتدعيم المجهود الحربى، واشتغلت مكاتبها وإداراتها بعملية مكاتب التجنيد ، وأخذت تحث العمال فى المصانع على بذل أقصى ما يملكون من جهد فى إنتاج معدات الحرب، وكانت العضوية إجبارية بمجرد أن تقرر ذلك أغلبية العمال بالمصنع على أن تخصم الاشتراكات من الأجور. فهنا يصح القول بأن اتحادات العمال كانت جزءاً من الأداة الحكومية . ولم تكد تتخلص البلاد من أخطار الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى حتى بدأ التساؤل عن مصير الاتحادات . فرأى تروتسكى إدماجها فى الحكومة وتحويلها الى ادارات منها تقوم بمهمة تعبئة العمال فى جيش الصناعة والمحافظة على النظام بالمصانع . وعارض الزعماء الآخرون فى هذا الرأى وطالبوا بأن تكون الاتحادات عبارة عن جهاز الاتصال بين الحكومة والشعب فتصبح أشبه بالجهاز الذى ينقل القوة المحركة من مكان توليدها الى الآلات بالمصنع . وفضلا عن هذا فان سياسة « النيب » ستسمح بقيام المشروعات الفردية والخاصة ، الأمر الذى ستظل معه الاتحادات تقوم بمهمة الدفاع عن مصالح العمال والمستخدمين . فلما بدأ تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول وضح النزاع بين وجهتى نظر متعارضتين. فلما انعقد مؤتمر اتحادات العمال الثامن (١٩٢٨ — ١٩٢٩) أعلن تومسكى ضرورة بقاء الاتحادات مستقلة وصرح بأن من الواجب أن تكون لها الحرية فى السعى الى كل مافيه تحسين الاحوال المادية للأعضاء كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية ، إذ ليس لها أن تتدخل فى المسائل الخاصة بتحسين الناحية الفنية فى الانتاج . ولكن هذا الرأى لم ينجح فى حمل أغلبية المؤتمر على الأخذ به ونجحت وجهة النظر المعارضة التى تريد أن تجعل من الاتحادات صلة بين الشعب والحكومة ، وتحدد لها مهمتها فى العناية بشؤون الانتاج وما اليه مما هو عليه الحال اليوم . وفى هذا قال ستالين « إن اتحادات العمال عبارة عن الصلة بين العناصر المتقدمة والعناصر المتأخرة فى الطبقة العاملة ».

وزادت أعمال اتحادات العمال وضمت اليهـا مهام قوميسيرية العمل فى سنة ١٩٣٣ وأهم هذه المهام الاشراف على كافة فروع التأمين الاجتماعى ، والمسئوليـة الكاملة عن التفتيش على المصانع ، واعداد وإدارة المصحات وأماكن قضاء الإجازات ، وتجنيد العمال للصناعات الجديدة الناشئة .

(٢) أوجه الاختلاف بين اتحادات العمال فى الروسيا والبلاد الأخرى

من الطبيعى أن تختلف اتحادات العمال بالاتحاد السوفيتى من حيث تكوينها ومهامها ومسئولياتها ، عن زميلاتهـا فى البلدان الرأسمالية . وهذا التباين الجوهرى فى نواح عدة راجع إلى طبيعة النظام الاقتصادى السوفيتى الذى يقوم على ملـكية المجتمع كافة لأدوات الإنتاج ، الأمر الذى ترتب عليـه زوال التعارض بين العمل ورأس المال . ففى البلدان الرأسمالية نجد أن الواجب الأول — أو السبب الرئيسى لقيام اتحادات العمال — ينحصر فى الدفاع عن مصالح الطبقـة العاملة ضد أصحاب الأعمال ، وهى تسعى إلى تحقيق هذا الغرض بوسائل مختلفة منها السيطرة على موارد العمل والحيلولة دون التجاء أصحاب الأعمال إلى العاطلين اذا ما وضحت رغبة الأولين فى خفض الأجور . ومن هذه الوسائل أيضا اتبـاع نظام المساومة الفردية والجمعيـة فى سبيل رفع الأجور ، وكذلك العمل على خفض ساعات العمل والاضراب على إجازة أسبوعيـة أو سنوية . والسعى إلى تحسين أحوال العمال والمطالبـة بالتعويض عن الأضرار وبدفع الأجور فى أيام العطلة ، وما الى ذلك . وكذلك تتجه اتحادات العمال نحو زيادة القوة السياسيـة ورفع المستوى الثقافى للطبقـة العاملة بوجه عام . غير أن هذه المسائل أصبح أغلبها لا معنى له فى الاتحاد السوفيتى فلم تعد الاتحادات العماليـة تخشى المنافسة من قبل العاطلين أو جيش الصناعة الاحتياطى . وأساليب الصراع بين العمل ورأس المال لم يعد لها وجود بعد أن زال اعتبار العمل

سلعة تباع فى الأسواق وتخضع لقوانين العرض والطلب وتتأثر بأحوال الرواج وظروف الكساد . وأصبحت الأجور وتقديرها جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاقتصادية العامة التى توضع للبلاد كلها بقصد تنمية الاقتصاد القومى من شتى جوانبه ومختلف نواحيه . فالسلطات التى تتولى عملية رسم الخطط تحدد مقدار الأجور بوجه عام وتوزيعه على مختلف الصناعات طبقا للأغراض المراد تحقيقها من حيث توسيع نطاق صناعة وانكماش أخرى . فاذا ما تقررت الأجور السنوية لصناعة معينة تبدأ اتحادات العمال تلعب دوراً هاما فتتفاوض مع مختلف ادارات المصانع بشأن الاتفاقات الجماعية . وهذه الاتفاقات تقرر مقدار الانتاج المطلوب ، ومعدلات الأجور التى تدفع لفئات العمال . ومبلغ ما يدفع لقاء العمل بعد الوقت المحدود ، ونقل العمال من مرتبة إلى أخرى ، والمكافآت التى تمنح عن الجهد الفائق أو التحسينات والمخترعات التى يوفق اليها العمال . وينبغى ألا ننسى أن اتحادات العمال تشترك فى الوقت ذاته عن طريق مندوبيها وممثليها فى صوغ الخطة العامة بشأن الأجور .

أما وجه الاختلاف الآخر فيتعلق بمسئولية الاتحادات العمالية السوفيتية عن الانتاج ، فهى تقوم بدور رئيسى فى كافة المحاولات التى تبذل لزيادة انتاجية العامل ، وإثارة ما يقال له المنافسة الاشتراكية بين العمال ، ورفع مقدار الانتاج وتنظيمه ، ذلك لأن الاعضاء يدركون أن كل تحسن أو تقدم تعود ثمرته عليهم وعلى البلاد بوجه عام . أما فى البلاد الاخرى فان الاتحادات كثيرا ما تقاوم المستحدثات الفنية خشية أن تؤدى الى تعطل بعض العمال ، ولا تجد لها صالحا فى حمل العمال على بذل جهد أكبر من المعتاد اللهم إلا إذا استثنينا فترات الحروب حينما يحدق الخطر الأجنبى بالبلاد . وهى أحيانا تحمل العمال على الاضراب والتوقف عن العمل حتى تجاب لهم مطالب معينة الامر الذى يعود بالضرر على الجماعة لما يترتب عليه من نقص الانتاج . هذه المظاهر كلها مردها الى حقيقة هامة وهى أن العمال لايعدون

أنفسهم أصحابا أو شركاء فى التجارة أو الصناعة .

وثمت وجه آخر للاختلاف وهو ما يتعلق بالأســاس الذى يرتكز إليه تكوين هذه الاتحادات . فى انجلترا مثلا تجد اتحادات صناعية أو مهنية وأخرى تضم حرفاً عدة أو مجموعة من الصــناعات . والحال خلاف هذا فى بلاد الاتحاد السوفيتى حيث تجد الاتحاد منظماً على أساس صناعى بمعنى أنه يضم كافة العاملين فى مصنع تابع لفرع معين من الصناعة ، لا فرق بين أكبر مستخدم وأصغر عامل . ومثل هذا التنظيم « وضع الأسس اللازمة لنمو الديمقراطية الصناعية المهنية فى داخل كل وحدة ، ولنمو أداة عامة للتوجيه الصناعى ، وساعد على حل مشكلة العلاقات بين الفنيين وأرباب الأجور . . . وجعل من المستطاع قيام تنظيم الضمان الاجتماعى وتحقيق التنظيم التعليمى والثقافى » [1] .

(٣) التنظيم الهرمى لاتحادات العمال

أن النواة الأساسية لهيكل اتحادات العمال عبــارة عن لجنة المصنع fabkom أو اللجنة المحلية mestkom بالمصــالح والإدارات الحكومية والمؤسسات التجارية والمنشئات غير الصناعية . والقاعدة المتبعة أن تكون هناك لجنة لكل مشروع أو مؤسسة . ولـكن فى حالة المشروعات الصغيرة جداً تجد أن عدداً منها تمثله لجنة واحدة . ويتراوح عدد أعضــاء اللجنة مابين خمسة أعضاء وثلاثين عضواً ، وأحياناً يصل العدد إلى خمسين عضواً ، وتجرى الانتخابات للجان والموظفين بعد مناقشــة علنية بشأن مؤهلات ومزايا المرشحين . ويجوز للشخص أن يرشح نفسه بعد أن يقدم المبررات لذلك ، فاذا ما انتهت المناقشــة جرى الاقتراع السرى ، ولا بد للمرشح من الحصول على نصف الأصوات . ويلاحظ أنه يجوز عزل الأعضاء والموظفين المنتخبين إذا ثبت فيما بعد أنهم غير جديرين بما عهد إليهم به . وتضطلع لجنة المصنع أو اللجنة المحلية بمهام كثيرة مثل :

---

(1) M. Cole : Our Soviet Ally, p. 137.

(١) الاشراف على مختلف شؤون التأمين الاجتماعي .
(٢) اتخاذ التدابير اللازمة لذهاب العمال إلى المصحات أو الاماكن التى يقضون فيها أوقات اجازاتهم .
(٣) إدارة كانتين المصنع وغرف الطعام وما فى حكمها .
(٤) إدارة شؤون المؤسسات الثقافية التابعة لمكان العمل .

وهناك لجان فرعية لمزاولة هذه الأعمال المتشعبة ويمكن انتخاب أعضائها ممن لم ينتخبوا فى اللجنة الرئيسية . وهناك لجان فرعية كثيرة تتولى المسائل الآتية :

(١) حماية العمال وتحسين صحتهم بما فى ذلك رقابة الآلات ومعالجة مسائل السكنى .
(٢) شؤون الثقافة والتعليم وتشمل فصول الدراسات الفنية والمكتبات وتذاكر المسارح التى تعطى للأعضاء .
(٣) تقدير الأجور وفض المنازعات .
(٤) الإنتاج وزيادته .
(٥) مراجعة الحسابات .
(٦) الشؤون المالية للجنة .
(٧) النظر فى أمور الجمعيات التعاونية .
(٨) إدارة النادى .

وتمارس اتحادات العمال وظيفتها فى تنظيم العمل عن طريق لجان الأجور بالمصانع ، وهى هيئات ينحصر واجبها فى رفع مستوى إنتاجية العمل ، وتقيمها اللجان المحلية ولجان المصنع من بين أعضائها ، كما أنها تشمل العمال الاستخانوفيين والمهندسين والعمال الفنيين والمستخدمين . ويتراوح أعضاء مثل هذه اللجنة بين ثلاثة وثلاثة وعشرين عضواً حسب عدد العمال وحجم المشروع . أما واجباتها فتشمل [١] :

(١) Hubbard : Soviet Labour and Industry, pp. 157-158

(١) تنظيم المنافسة الاشتراكية بين العمال والمستخدمين عن طريق تحديد وتعيين الأحوال التي تهيء السبيل لزيادة إنتاجية العمل .

(٢) مراقبة ما تقوم به الادارة من تقسيم العمال إلى درجات وفئات .

(٣) تنظيم تبادل الخبرة بين الاستخانوفيين والمستخدمين عن طريق المدارس الاستخانوفية والمحاضرات ، وبتمجيد المتنافسين الممتازين في صحف المصانع وبواسطة المذياع وفي الأندية وغير ذلك .

(٤) بث الأشكال والوسائل الجديدة من الاستخانوفية .

(٥) تنظيم التدريب الفني .

(٦) وضع نظم لمعدلات الأجور تتفق مع التحسينات في انتاجية العمل ونوع الانتاج .

(٧) التعاون مع إدارات المشروعات في اتقان نظم تحديد معايير العمل وإعادة النظر فيها ، وتنظيم عملية تدريب العمال الذين يعجزون عن التمشي مع هذه المعايير ، ومساعدة الادارة في القضاء على الأسباب التي تحول بين بعض العمال وتحقيقهم هذه المعايير .

(٨) محاربة الاسراف والعيوب الموجودة في الانتاج وذلك بكشف الأسباب الداعية إلى ذلك وإطلاع لجان المصانع على أسماء الأشخاص المسئولين عن هذه العيوب والأخطاء .

(٩) التأكد من قيام العلاقات السليمة بين الأجور في الحرف المختلفة ، وتقديم التوصيات للجان المصانع حتى تقضي على مظاهر التناقض والشذوذ .

(١٠) التأكد من حسن توزيع العمال بين الأقسام المختلفة ، ومن أن عملهم يستخدم طبقاً لمؤهلاتهم ، وكذلك مساعدة الإدارة في تقسيم العمال إلى فئات ودرجات .

(١١) مراجعة ميزانيات الأجور ، والتيقن من أن الإدارة تراعي القوانين الصادرة بشأن دفع الأجور .

---

(١) أقتبسنا « و ب » (ص ١٤٩) من كتاب Soviet Trade Unions تأليف Robert W. Dum (طبعة سنة ١٩٢٨) .

(١٢) التأكد من أن مقدار الأجور الكلى الذى يدفع للعمال والمستخدمين يتفق مع مدى تنفيذ المشروع لخطة الانتاج التى رسمت له .

(١٣) مراقبة تنفيذ الاوامر والقوانين الخاصة بمحافظة العمال على النظام .

(١٤) تنظيم مؤتمرات لبحث شؤون الإنتاج ، وملاحظة مدى تقبل وتقدير إدارة المصنع للمقترحات والتوصيات التى يتقدم بها العمال .

(١٥) تنظيم التفتيش على المعدات والادوات والعناية بها ، والاشراف على نوع الانتاج .

(١٦) المعاونة فى تشجيع الابتكار والاختراع ، وترشيد العمل ، ومد يد المعونة الفنية للمخترعين .

ولجان الأجور هذه تقوم بعملها وفق الخطة التى ترسمها لها لجنة المصنع . وعليها أن تنبه ادارة المصنع إلى أى مخالفة أو نقض لقوانين المصانع واللوائح والاتفاقات الخاصة بالأجور . وإذا لم تعر الادارة التوصيات المقدمة اليها التفاتا كافيا ، فعلى اللجنة أن ترفع الأمر الى لجنة المصنع لاتخاذ الاجراءات المناسبة .

ومما تقدم جميعه نستطيع أن نتفهم أهمية الدور الذى تقوم به لجان المصانع واللجان المحلية بالنسبة الى العمال من جهة والى الانتاج والاقتصاد القومى من جهة أخرى .

يلى ذلك المجلس الاقليمى regional council الذى يمثل المؤسسات التابعة لاتحاد معين فى منطقة معينة ، ويجرى انتخابه بواسطة مندوبين عن لجان المصانع واللجان المحلية التى تنتمى إلى اتحاد العمال فى هذه المنطقة . وهناك كذلك المجلس الجمهورى republican الخاص بكل واحد من اتحادات العمال ولكن إلى جانب هذا نجد لكل اتحاد هيئة مركزية تشرف على أمور هذا الاتحاد المعين ، أعضائه وهيئاته ، فى جميع اتحاد الاتحاد السوفيتى . وهذه الهيئة أو مؤتمر الاتحاد العام « AZRG » تجتمع مرة فى كل عامين لمدة أيام قلائل للمناقشة فى المسائل العامة ولانتخاب مجلس مركزى دائم ZK ورئيس

وسكرتير عام وهيئة تنفيذية تقوم بالإدارة الفعلية لشؤون هذا الاتحاد .
ولقد تقرر فى عام ١٩٣٢ أن « على اللجان المركزية للاتحادات أن تركز جهودها أولا فى المسائل المتعلقة بتنظيم الأجور وتسوية معدلاتها وفئاتها وتنظيم العمل والإنتاج ، وبناء المساكن ، وتحسين أحوال العمل والمعيشة لأعضائها » .

وفى أعلى الصرح كله نجد المؤتمر العام الذى يمثل جميع اتحادات العمال المختلفة فى بلاد الروسيا من حدودها الغربية المطلة على أوربا والبحر البلطى حتى المحيط الهادى شرقاً . ويجتمع هذا المؤتمر مرة كل سنتين للمناقشة العامة واختيار « اللجنة المركزية العامة » All-Union Central- AUCCTU « Committee of Trade Unions » ، وانتخاب الرئيس والسكرتير ومجلس الإدارة . ولما كان المؤتمر لا ينعقد سوى مرة كل عامين أصبحت المسئولية كلها ملقاة على عاتق اللجنة المركزية السالفة الذكر التى يتعين عليها أن تقدم المساعدة اللازمة للجان المركزية التابعة لمختلف الاتحادات ، وأن تتخذ كافة الوسائل اللازمة لضمان دفع أجور العمال فى أوقاتها ، وتحسين العلاقات المالية بين اللجان المركزية للاتحادات واللجنة المركزية العامة ، والعمل على زيادة استقلال الاتحادات الصناعية .

ومن الظواهر التى تلفت النظر العلاقات القائمة بين الهيئات المحلية التى تمثل مختلف اتحادات العمال . ومن ذلك أنه فى كل مدينة كبيرة وفى كل منطقة صناعية خارج المدن نجد مجلساً يتكون من مندوبين يمثلون اللجان بالمدينة أو المنطقة ، والتى تنتمى إلى مختلف أنواع الاتحادات . والغرض من أمثال هذه المجالس تنسيق العلاقات وتنظيمها بين مختلف الهيئات العمالية .

من هذا الذى تقدم جميعه نرى أن الهيئات الممثلة للعمال متدرجة فى تنظيمها ، كما أنها متشابكة فى صلاتها وعلاقاتها . ونستطيع أن نقول إن بينها اتصالا رأسياً وارتباطاً أفقياً .

(٤) العضوية والميزانية

العضوية فى الاتحادات اختيارية وتبذل الجهود الواسعة بقصد تحقيق انضمام جميع العمال والمستخدمين إلى الاتحادات. وبلغ عدد أعضاء الاتحادات عند نشوب الحرب حوالى ٨٤ ./. من جميع أصحاب الأجور والرواتب فى البلاد . والجدول التالى يوضح نشاط حركة الانضمام الى الاتحادات منذ سنة ١٩٢٨ [1] .

السنوات	عدد الذين يتناولون أجوراً أو مرتبات	عدد أعضاء اتحادات العمال	مجموع اشتراكات الأعضاء (بالروبلات)
١٩٢٨	١١,٦٠٠,٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠	—
١٩٣٣	٢٢,٣٠٠,٠٠٠	١٥,٩٠٠,٠٠٠	—
١٩٣٥	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٧٣,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٣٨	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٢٣,٣٥٨,٠٠٠	٦٧١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٤٠	٣٠,٤٠٠,٠٠٠	٢٥,٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠

وإذا كان ازدياد عدد الأعضاء دليلا على اتساع نطاق الاتحادات ، فانه برهان قائم على المدى الذى بلغته حركة تصنيع البلاد منذ بدء مشروع السنوات الخمس الأول ، إذ ارتفع عدد العمال والمستخدمين من ١١,٦٠٠,٠٠٠ (١٩٢٨) إلى ٣٠,٤٠٠,٠٠٠ (١٩٤٠) .

وإيرادات الاتحادات مصدرها اشتراكات الأعضاء وهى عبارة عن ١ ./. من أجور العمال . وكذلك تدفع المشروعات نسبة مئوية للأعمال الثقافية . وينبغى أن ننبه إلى أن جميع المزايا التى يتمتع بها الأعضاء تمنح لهم مجانا أى بدون مقابل . ويستدل هيارد على ذلك بالقرار الذى أصدرته سكرتارية المجلس المركزى العام فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٧ محدداً قيمة الاقامة شهراً فى المصحات

(١) M. Cole : Our Soviet Ally, p. 132.

المختلفة بمبالغ تتراوح بين ٩٤٠٠٧٥٠ روبلا وكذلك نصت تعليمات صادرة فى مارس سنة ١٩٤٠ على أنه يتعين على الأعضاء أن يدفعوا ٣٠ ٪ من نفقة الرحلة التى يقومون بهـا فى إجازاتهم إذا لم يزد أجر الواحد منهم عن ٣٠٠ روبل فى الشهر .[١]

وفيما يلى بيان بميزانية اتحـادات العمال ومنها تعرف نوع الايرادات والمصروفات ، كما أن الناحية الأخيرة توضح مدى الأعمال والواجبات التى تقوم بها هذه الهيئات فى النواحى الاجتماعية والثقافية .

ميزانية اتحادات العمال فى عام ١٩٣٨

فيما يلى بيان بتقديرات اللجان المركزية والهيئات المتوسطة ولجان المصانع واللجان المحلية[٢] .

الايرادات

	ملايين الروبلات
المجموع الـكلى	٢٢٩٧,٥
وفيما يلى البنود الرئيسية منها :	
١ — مايدفعه الأعضاء من رسوم	٨٠٥,٤
٢ — الايرادات من «التدابير الثقافية» (ويقصد بها مايدفعه الأعضـاء لقاء المزايا الاجتماعية كقضاء الاجازات فى المصحات الخ) .	١٨٠,٤
٣ — المبالغ التى تساهم بها المشروعات للأعمال والأغراض الثقافية .	٨١٨,٩

(١) Soviet Labour and Industry, p. 154.

(٢) Hubbard : Soviet Labour and Industry, pp. 154-156

المصروفات

ملايين الروبلات

(أ) مصروفات الادارة والتنظيم :

المجموع الكلى	٤٦٠٫٨
ومنها البنود الآتية :	
١ — الأجور والمرتبات .	٣١٢٫٢
(أعضاء اللجان المركزية ٤٩٠٣ والمتوسط لكل منهم ٧٠٠٠ روبل) .	
١٤١٧٣ موظفاً فى الهيئات المتوسطة والمتوسط لكل منهم ٦٠٠٠ روبل .	
٢٨٣٢١ عاملا فى لجن المصانع واللجان المحلية والمتوسط لكل منهم ٥٠٠٠ روبل .	
٥٩٧٣ مفتشا والمتوسط لكل منهم ٨٠٠٠ روبل .	
٢ — مصروفات المكاتب الخ .	٣٧٫٨
٣ — مصروفات التنظيم :	١١٠٫٨
(من المبالغ المذكورة يغطى ٣٢٣٫٥ روبل طريق الرسوم التى يدفعها الأعضاء)	

(ب) المعونة التى تقدم للاعضاء :

المجموع الكلى	٢٢٩٫٨
ومنها البنود الآتية :	
(١) منح لجمعيات التسليف التعاونية	٧٥٫٣
(٢) مصروفات الأعضاء الذين يزورون المصحات الخ .	٦١٫٩

(تابع) المصروفات

	ملايين الروبلات
(٣) بيوت الأطفال والمعسكرات الصيفية الخ .	٣٣,٤
(٤) منح لمساعدة أعضاء اتحادات العمال .	٥٢
(٥) منح لمساعدة العمال الذين فى الهيئة الإدارية لاتحادات العمال .	٦,٨
(حـ) الخدمات الثقافية والاجتماعية .	
المجموع الكلى	١٣٨٧,٩
ومنها البنود الآتية :	
١ — التثقيف السياسى والدعاية .	٢٨٣,١
٢ — التعليم الأولى .	١٢٥,٢
٣ — المدارس الفنية الخ .	٣٠٠,٩
٤ — التدريب الثقافى .	٤٩,٢
٥ — الراديو .	٢٣,٩
٦ — العناية بالأطفال .	٦٤,١
٧ — المكتبات .	١٣١,٨
٨ — الألعاب الرياضية والتربية البدنية	١٧٤,٤
٩ — العناية بالنوادى الخ .	١٢٤,٨
١٠ — المنح للمطبوعات .	٣٢,٨
١١ — أشكال أخرى من الأعمال الثقافية	٧٨
(ى) نواحى النشاط الدولى :	٢,٠٠

(تابع) المصروفات

		ملايين الروبلات
(هـ) المصروفات الرأسمالية (الانشائية).		
المجموع الكلى		٢٦,٤
ومنها البنود الآتية :		
١ — النوادى وبيوت الثقافة الخ .	١١,١	
٢ — التربية البدنية (الملاعب الخ).	٢,٣	
٣ — المدارس الفنية (لتعليم الحرف).	١,٧	
٤ — مقر الاتحاد الخ .	١,٦	
٥ — المساكن .	٩,٧	
(و) المعدات والأجهزة .		
المجموع الكلى		٩٦,١
ومنها البنود الآتية :		
١ — الألعاب الرياضية .	١٣	
٢ — الثقافة .	٦٦,٩	
٣ — المكاتب .	٧,٢	
٤ — النقل والأندية .	٩	
(ز) مخصصات المجلس المركزى للاتحاد العام .		٢٤,٩
(ح) لتغطية العجز السابق .		٦,٤
(ط) رصيد الاحتياطى .		٦٣,٢
الجملة		٢٢٩٧,٥

ويلاحظ من الميزانية السالفة الذكر أن عدد الموظفين ويبلغ ٥٣,٠٠٠ شخص يبلغ أجرهم إلى جانب المصروفات الإدارية الاخرى حوالى ٢٠ ٪

من الإيرادات جميعها . ويعلق هبارد على هذا بقوله إن النسبة لاتعد كبيرة أو مسرفة الطابع إذا ذكرنا أن الأجور ومصروفات الادارة فى اتحادات العمال البريطانية تبلغ ٣٧ ٪ من الرسوم التى يدفعها الأعضاء . ولكن بينما ٩٠ ٪ من إيرادات الاتحادات البريطانية مصدرها اشتراكات الأعضاء ، فان الرسوم التى يدفعها اعضاء الاتحادات السوفيتية لاتبلغ سوى ٣٥ ٪ من مجموع الإيرادات ، وعلى ذلك يكون كشف الأجور والمهايا والمصروفات الإدارية حوالى ٥٧ ٪ من مجموع الاشتراكات ، وهذه النسبة أعلى منها فى حالة اتحادات العمال ببريطانيا العظمى [١] . ولعلاج مشكلة تضخم ميزانية المهايا والأجور والمصروفات الإدارية وقرر المؤتمر السنوى المنعقد فى موسكو (٢٧ يوليه — ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠) خفض عدد الذين يتقاضون مرتبات ومهايا بالشكل الآتى [٢] :

	من	إلى
اللجان المركزية	١٣,٨٠٣	٧,٣٧٢
اللجان الإقليمية	٢٨,٧٧٣	١٥,٩٤٧
لجان المصانع واللجان المحلية	٥٠,٧٩٧	١٤,٦٥٨
النوادى الاجتماعية	٨٧,١٥٠	٣٢,٦٤٧
الجمعيات الرياضية	٣٣,١٤٥	٨,٧١٧

ولما اعتمد مجلس إدارة اللجنة المركزية العامة لاتحادات العمال ميزانية ١٩٣٨ وجه الأنظار إلى أن الرسوم المستحقة على الأعضاء لم تجمع كلها بل بلغ ماسدد منها ٨٥,٥ ٪ من المبالغ المستحقة ، وأشار بضرورة الحرص على التحصيل بدون إهمال .

---

(١) Soviet Labour and Industry.

ويلاحظ أن رقم ٥٣٠٠٠ لا يشمل النوادى الاجتماعية والجمعيات الرياضية .

(٢) Hubbard : opt. cit., p. 156.

(٥) أهم وظائف اتحادات العمال

تقوم اتحادات العمال فى الاتحاد السوفيتى بوظائف متباينة نورد أهمها فيما يلى

(أولا) العمل على تنمية مبدأ المنافسة الاشتراكية . وبدلا من أن تنظم هذه المسابقات التنافسية من أعلى ، فإن عليها أن تشجع العمال على أن يقوموا بها من تلقاء أنفسهم وبدافع ذاتى .

(ثانيا) على لجان المصانع التابعة لاتحادات العمال أن تساعد العمال على تحسين مؤهلاتهم ومهاراتهم الفنية . ويجب عليها أن تتخذ من الحركة الاستخانوفية وسيلة لتنمية روح الابتكار الفردى فى نفوس العمال ولترشيد العمل ، كما يجب عليها أن تشارك فى تنظيم العمل بالمصانع بقصد زيادة الكفاية والتقليل من الوقت الذى يضيع هباء .

(ثالثا) ومن أهم واجبات الاتحادات المساعدة فى حمل العمال والمستخدمين على التزام جادة النظام . ويتعين عليها كذلك ان تتأكد من أن العمال لا يحصلون على إجازات أكثر مما تخولهم إياه اللوائح والنظم .

تلك وظائف هامة أشار اليها المجلس العام فى سنة ١٩٣٩ ، ولكن هناك واجبات أخرى لاتقل عن ذلك أهمية .

(رابعا) الاشتراك فى تحديد معدلات الأجور وذلك بالقضاء على ما فيها من تناقض أو شذوذ ، وتحديد مقاييس العمل العادية والمكافآت التى تمنح للعمال الذين يتجاوزون الحد المقرر للانتاج .

(خامسا) الاشتراك فى المؤتمرات التى تعقد بانتظام للنظر فى وضع خطة الانتاج لمدة شهر أو ثلاثة شهور . وكذلك تقوم بالتفتيش على المصانع والاحوال السائدة فيها ، أما التفتيش الصحى فمن اختصاص قوميسيرية الصحة .

(سادسا) تقدم عن طريق هيآتها المحلية الاقتراحات بشأن ترقية العمال الى المناصب الادارية وغيرها فى داخل المصنع أو المؤسسات التى يعملون

فيها . وعليهـا أيضا تقديم المساعدة أو المشورة القانونيـة للأعضاء إذا لزم الأمر .

(سابعا) ولعل أكبر ما تمتاز به الاتحادات السوفيتية الناحية التعليمية التي تقوم بها ذلك « ان اتحادات العمال ليست منظمة حكومية أو إجبارية . إنها منظمة تعليمية ، للزعامة والتعليم . إنها مدرسة للادارة » وتمشيا مع هذه الفكرة لعبت اتحادات العمال دوراً هاما في تدريب أعضائها على ما يجب عليهم عمله بشأن المشروعات السنوية ومشروعات السنوات الخمس ، وكذلك ساعدت على تعبئة مئات الألوف من العمال ووضعهم تحت تصرف الهيئات الادارية في الصناعات والحرف . وهي الصلة بين العمال والحكومة وتعمل على إفهام كل ما تقدم عليه الحكومة من مشروعات وما تنتهجه من سياسات ولكن الاتحادات تضطلع بدور رئيسي في المسائل التعليمية والثقافية والرياضية البحتة ، فقد كان لها قبيل الحرب العالمية الثانية ٦٠٠٠ ناد ، ١٠٠٠٠ سينما ، ١٧٤ ستاديوم ، ٦٦٧ من الملاعب الرياضية ، ١٣٠٠٠ مكتبة . وأشرف كذلك على بناء المساكن ودور الحضانة ومدارس رياض الأطفال والمدارس وغير ذلك .

(ثامنا) وتلعب اتحادات العمال دوراً بالغ الأهميـة في مسائل التأمين الاجتماعي . ويلاحظ أن هذا لا يشمل إعانة التعطل نظراً لانعـدام هذه الظاهرة في الروسيا ، ولكنه يتضمن الأمور التالية : [١]

(ا) إعانة الوضع لجميع العاملات سواء كن من أعضاء الاتحاد أو لم يكن أعضاء به . وهي تعادل ١٠٠ ٪ من الأجر المادي ، فضلا عن المبلغ الذي يخصص لملابس الطفل . والغذاء الإضافي للأم وطفلها .

(ب) إعانة المرض والحوادث وقدرها ١٠٠ ٪ من الأجر في معظم الحالات ولكنها تقل عن ذلك بالنسبة للعمال الذين لم يقضوا عامين فأكثر

---

(١) Our Soviet Ally, p. 144.

فى صناعة ما . ويلاحظ أن غير الأعضاء يتناولون نصف المقرر للداخلين فى زمرة الاتحاد .

(حـ) وللأعضاء فقط حق التمتع بامتيازات معينة كالاقتراض لأغراض معينة ، والإقامة بالمصحات والأماكن المعدة لقضاء الاجازات ومراكز السياحة . وبالرغم من أن المصحات وأماكن قضاء الاجازات ملك قوميسيرية الصحة إلا أن اتحادات العمال هى التى تتولى إدارتها ؛ ولا شك أن هذا الأمر — مضافاً إلى الامتيازات الممنوحة للأعضاء وحدهم — يهدف الى اجتذاب جميع العمال إلى نطاق الاتحادات .

والأرقام التاليـة تلق ضوءاً على اتساع نطاق التأمين الاجتماعى منذ سنة ١٩٢٨ وهى السنة التى شهدت بدء مشروع السنوات الخمس الأول .[1]

السنة	المصروفات على التأمين الاجتماعى (بملايين الروبلات)
١٩٢٨	١٠٥٠
١٩٣٣	٤٧٩٩
١٩٣٨	٦٣٢٣
١٩٤٠	٨٨٢٨
١٩٤١[2]	٩٩٩٨

والرقم الخاص بسنـة ١٩٤١ يشمل ٣٠٤٢ مليونا على هيئة معاشات ، ٢٣٠٩ مليون روبل للعمال الذين يقعدون عن العمل بصورة وقتية .

(١) نفس المصدر ص ١٤٥

(٢) هذا ما قدره مشروع السنوات الخمس الثلاث لتلك السنة ، ويزيد بنسبة ١٠ ٪ عما خصص لعام ١٩٤٠ .

الفصل الرابع عشر

التجـــارة الداخليـــة
ونظام التوزيع بالبطـــاقات

(١) أسباب اتباع ذلك النظام

فى عام (١٩٢٨ — ١٩٢٩) أدخلت الحكومة السوفيتية نظاما يرمى الى توزيع المنتجات والسلع الضرورية بواسطة البطاقات. ولقد تجمعت عوامل عدة دفعت الحكومة الى انتهاج هذا السبيل. فقد كان هناك نقص ملحوظ فى مقادير عدد من السلع والضروريات، ومن ذلك اللحم نتيجة لما حدث من إقدام الفلاحين الأغنياء والمتوسطين على ذبح ما يملكون من ماشية وأغنام حينما أقدمت الدولة على توسيع نطاق حركة تكوين المزارع المشتركة وقد ترتب على هذا أيضا تضاؤل كبير الشأن فى مستخرجات الألبان وهى من العناصر الأساسية فى غذاء جماهير الشعب. وكذلك شاهدت السنوات الأولى من فترة مشروع السنوات الخمس الأول تراجعا فى مقـدار الانتاج الزراعى وبخاصة فى انتاج الحبوب. وفضلا عن هذا كان التقـدم بطيئا خلال تلك السنوات فى صنع السلع الاستهلاكية الصناعية بسبب انصراف الجهود جميعها صوب التوسع فى الصناعات الانتاجيـة على ما سبق لنا بيانه فى أكثر من موضع. وإزاء هذه الظروف والاعتبارات المتنوعة صار من المتعين على الحكومة أن تأخذ الأمر فى يدها فتنظم عمليـة توزيع المقادير المحدودة من السلع الزراعية والصناعية حتى تكفل لكل فرد من أفراد الشعب حداً أدنى وهو القـدر الذى لا يمكن الاستغناء عنه ولا تستقيم الحياة بدونه. وفى ذلك العهد زادت مقادير العملة المتداولة بسرعة مطردة

وارتفع مستوى الدخول النقدية للأفراد . فلو ترك أمر التوزيع لفعل قانون العرض والطلب لارتفعت الأثمان ارتفاعا فاحشا نظراً لانعدام التوازن بين العرض القليل والطلب الواسع النطاق ، وهنا تروج التجارة غير المشروعة والمضاربة والسوق السوداء ويحصل ذوو الدخول العالية على ما هم في حاجة ماسة أو غير ماسة اليه على حساب سواهم ممن هم أقل حظا ودخلا ، وهذه ظاهرة خطيرة لا يسع أية حكومة مسئولة أن تغض النظر عنها وإلا تولدت عنها نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة .

وإلى جانب ما تقدم كان لابد من تقييد استهلاك سلع وأشياء معينة كالمنسوجات مثلا وبذلك تستطيع الدولة التقليل من الواردات منها ومن أشباهها من السلع الاستهلاكية الصناعية وبذلك يتسنى لها التوفر على استيراد أشد السلع والمواد ضرورة لمطالب الصناعة الكبيرة والجانب الانتاجي منها بوجه خاص . ومما زاد من أهمية هذا الأمر أن الروسيا وقد كانت مضطرة إلى دفع ثمن وارداتها مما تصدره من منتجات زراعية وجدت نفسها في مأزق بسبب هبوط أثمان غلاتها الزراعية كثيراً في الأسواق الخارجية نتيجة للأزمة الاقتصادية الكبرى الآخذة بخناق العالم في ذلك الوقت .

وفي بعض الحالات كان لابد من تقييد الاستهلاك المحلي — مهما ترتب على ذلك من عنت للشعب — حتى يصبح في الإمكان توفير أكبر مقدار ممكن للاصدار وبذلك تتهيأ الفرصة لدفع ثمن الأشياء الأجنبية التي يتطلبها مشروع السنوات الخمس .

وثمت سبب آخر له قدره من الأهمية ويتصل بالغرض المنشود من حيث تنمية الانتاج الصناعي ، وذلك بأن يكون توزيع الأشياء والحاجيات على أساس التفضيل . فمثلا كانت حصة العمال اليدويين في سنة ١٩٣٠ ضعفها في حالة غير اليدويين ، وفي سنة ١٩٣١ أصبح جميع عمال الصناعة الثقيلة في قائمة الطوائف من حيث المقادير المصرح لهم بها . وبهذه الوسيلة يمكن اجتذاب أكبر عدد ممكن من الأفراد صوب الصناعات الثقيلة وهي أهم عنصر مشروع

السنوات الخمس . وفضلا عن هذا فقد كان المشتغلون بالأعمال الثقيلة والعنيفة يبذلون من المجهود الجثماني أكثر من غيرهم مما يستلزم قدراً أكبر من المواد الغذائية للتعويض عما يفقدون من طاقة . ومن الطبيعي أن ينفل العمال المتفوقون حثاً لهم على مضاعفة الجهود ، وتشجيعا لغيرهم على أن يحذوا حذوهم ويختطوا سبيلهم . ومثل هذه الأساليب من عوامل تنمية الفروع الهامة من الاقتصاد القومي . وعلاوة على هذا فنظام توزيع الاستهلاك وفق سلم من التفضيل يتفق والمبدأ السائد وهو أن يكون الجزاء متفقا مع نوع العمل ودرجته ومقداره .

ومن الأسباب التي يعزى اليها اتباع نظام البطاقات أن الأفراد كانوا يحصلون على حاجتهم من السلع الضرورية والمواد الأساسية بالمقادير المقررة بأثمان منخفضة نسبيا . ونظراً لتباين الأجور والمرتبات وغيرها من أنواع الدخول النقدية تباينا كبيرا ، يتفاوت مقدار ما يتبقى منها لدى أربابها بعد أن يدفعوا ثمن الضروريات التي يصرح لهم بها طبقا لما بأيديهم من بطاقات . وإذن فمن الممكن وضع تنظيم لبعض أنواع من السلع تباع في أماكن خاصة وبأثمان مرتفعة ارتفاعا تصاعديا يشتري بها القادرون من الأفراد ، وبذلك تستطيع الدولة أن تمتص الفائض من القوة الشرائية لدى الشعب . ومن المعلوم أن الحكومة كانت تبيع السلع من مختلف الرتب بأثمان تتضمن ربحا معلوما فضلا عن ضرائب مقررة ومصروفات إضافية مرسومة . فثمن البيع كان يزيد كثيرا عن ثمن التكلفة بالنسبة لمنتجات المشروعات الحكومية ، وعن ثمن المنتجات الزراعية التي تشتريها الهيئات التجارية الحكومية من المزارعين المشتركين والمستقلين . وبهذا تحصل الدولة على الأموال الوفيرة التي لا بد منها لمواصلة عملية الانشاء والتعمير والتجديد . وإذن فتنظيم الاستهلاك وتحديد الأثمان من الوسائل التي تهيء الفرصة لتنمية عملية تجميع رأس المال اللازم لنهوض بمختلف فروع الاقتصاد القومي ، ولتقوية أسباب الدفاع الوطني في البلاد في وقت أكفهر فيه جو السياسة الدولية بسبب سياسة اليابان في الشرق الأقصى

وازدياد قوة النازية في ألمانيا .

وقد علق أحد الكتاب على نظام التوزيع بالبطاقات فقال رأنه « أوجد نوعاً من النظام في وقت كان فيه نظام التوزيع تسوده الفوضى ، وهيأ وسيلة مناسبة لتنسيق نظام الدخول الحقيقية ، وضمن عدم حصول أي فرد على قدر أكبر مما يجب من المقادير المعروضة التي تناقص حجمها ، وأتاح طريقة آلية لفرض ضريبة شديدة على أي دخل نقدي آت من موارد غير مشروعة » (١)

(٢) تنظيم عملية التوزيع بالبطاقات

كان أول ما عنيت الهيئات الرسمية بأمره موضوع توزيع المنتجات الزراعية المعدة للأسواق فتقرر أن تقوم المنظمات الحكومية بالتعاقد مع المزارع على شراء المقادير اللازمة بأسعار محدودة ، وقد سهل أداء هذه العملية ازدياد السرعة التي تم بها تكوين المزارع المشتركة على ما سبق لنا بيانه . وقد ترتب على هذا الإجراء أن منظمات الشراء السالفة الذكر أصبحت في سنة ١٩٣٢ تستحوذ على نحو ٩٥,٤٪ من محصول الحبوب في البلاد كلها ، كما كانت تقوم بشراء جميع المحاصيل الصناعية وكل الانتاج الصناعي ، أما الباقي من المنتجات الزراعية المعدة للتسويق فكانت الهيئات الحكومية التعاونية تشتريه من المزارع المشتركة والفلاحين الفرديين بثمن أعلى نوعاً ، وبهذا يمكن القول إنه بحلول سنة ١٩٣٣ انتهت التجارة الخاصة في الغلات الزراعية .

وهنا ينبغي أن ننبه إلى أمر له أهميته وخطورته وهو أن تلك العقود التي كانت تتم بين هيئات الشراء الحكومية والتعاونية من جهة والمنتجين الزراعيين من جهة كانت في الواقع صورية ولم تختلف عن التوريدات الاجبارية التي سبق أن تحدثنا عنها من قبل . ولهذا لم تلق قبولا من نفوس المزارعين . ولعل هذا من الأسباب التي يعزى إليها تناقص الانتاج

(١) Reddaway, W. B. The Russian Financial System, p. 75.

الزراعى خلال تلك السنوات . ونظراً لما ترتب عليها من إثارة الاستياء تقرر إلغاؤها فى سنة ١٩٣٣ وحلت محلها حصص معينة من الانتاج الزراعى يتعين تسليمها للدولة بالأثمان المنخفضة التى تحددها الأخيرة . أما ما يتبقى بعد ذلك فسمح للمزارع المشتركة والفلاحين الفرديين ابتداء من تلك السنة ببيعه فى السوق المحلية للمستهلك مباشرة .

وكانت السلع مقسمة إلى هذين النوعين :

(أولا) السلع غير المعدة للسوق وتشمل السلع اللازمة لحاجيات الصناعة والجيش والمراد تصديرها إلى الخارج ، وغير ذلك من مختلف الأغراض الحكومية .

(ثانياً) السلع المعدة للسوق أى للاستهلاك « Market supply » وهى على ضربين أولهما يشمل أهم السلع الاستهلاكية والبضائع الأكثر ندرة من غيرها وهذه تقوم السلطات المركزية بتحديد نظام توزيعها . ولذا يقال لها البضائع الموجهة أو المرسومة (Planned goods) أما الضرب الثانى فعبارة عن السلع الأقل أهمية أو ندرة وترك أمر تنظيم توزيعها للسلطات الاقليمية ، ولذا كانوا يدعونها السلع « البضائع المنظمة » regulated goods . وكانت السلع المعدة للسوق أو الاستهلاك مقسمة إلى أربعة أنواع مختلفة وهى :

(١) السلع اللازمة لإشباع حاجة سكان المدن ورجال الصناعة .

(٢) السلع اللازمة لسد مطالب أهل الريف .

(٣) السلع التجارية « Commercial goods » وتباع فى محال الهيئات التجارية الحكومية المختصة بسعر أعلى .

(٤) السلع المعدة للجاليات الأجنبية ، وسنعرض للنوعين الأخيرين بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد .

وكان توزيع السلع يجرى وفق مبدأ التفضيل ولذلك قسمت إلى مقادير مختلفة لفئات مختلفة من السكان ، والغرض من هذا التنظيم التفاضلى اعطاء

مقادير أكبر من الضروريات للعمال الذين يشتغلون في أكثر الصناعات أهمية من ناحية الاقتصاد القومي والدفاع الوطني ، والذين يمارسون الأعمال الشاقة أو الثقيلة بالنسبة إلى غيرها ، والأفراد الذين يضطرون إلى العمل في أحوال غير صحية ، وكذلك لفئة مخصوصة من مديري المشروعات والمؤسسات تبعاً لأهمية العمل الذين يضطلعون به وتشجيعاً لهم على العناية القصوى به .

وفي حالة المصانع والمؤسسات الإدارية الأعظم أهمية من غيرها فتحت محال خاصة أو مغلقة Closed Distributors يمكن الحصول منها على سلع بمقادير أكبر ومن نوع أفضل .

أما بالنسبة إلى أهل الزراعة فكان توزيع المواد الغذائية وفق نظام البطاقات غير مطبق عليهم ، وهو أمر طبيعي . وكانوا يبيعون الشطر الأعظم من إنتاجهم للدولة بأثمان منخفضة وذلك مقابل مدهم بما هم في حاجة اليه من السلع المصنوعة الخاضعة لنظام البطاقات . ولقد سبق أن قلنا إن هذا البيع كان صوريا إذ لم يكن من الممكن التخلص منه . وفضلا عن هذا فمقادير السلع المصنوعة التي كانت الدولة تقرر توزيعها على الفلاحين كانت محدودة إلى درجة كبيرة ولا تشبع حاجتهم الأمر الذي أشاع التذمر في نفوسهم .

ومنذ عام ١٩٣٢ أخذت تظهر في المدن الكبيرة والمتوسطة المحال « التجارية » (التي أسلفنا الاشارة اليها) لبيع المواد الغذائية والسلع المصنوعة من غير تحديد وبدون قيد ولكن مقابل أثمان تزيد كثيراً عن الأثمان المقررة للسلع الخاضعة لنظام البطاقات .

ومثال ذلك أن العامل الذي تخوله بطاقته حق الحصول على كيلو جرام من السكر يشتريه بروبلين فقط ، ولكنه إذا أراد شراء مقدار يزيد عن ذلك أمكنه الحصول عليه من المحال التجارية مقابل دفع عشر روبلات للكيلو

الواحد [1] . وكان الغرض من فتح هذه المحال أن تتمكن الحكومة من استخلاص ما يتبقى من الدخول النقدية الكبيرة وكذلك كانت هذه المحال وسيلة للقضاء على التجارة غير المشروعة .

وهى أيضا تتفق مع المبدأ التفاضلى لأنه مادامت الاجور متفاوتة فلابد من إعطاء فرصة لذوى الدخول العالية من الحصول على مقادير من الغذاء وبأثمان أكبر مما يتاح لغيرهم ، فضلا من شراء الكماليات القليلة التى لم يكن فى وسع الاغلبية التمتع بها . ويقول هبارد (ص٧٠) إن الذين كانوا يستفيدون فعلا من هذه المحلات « التجارية » هم مديرو المشروعات وكبار موظفيها وكبار موظفى الحكومة ورجال الجيش والعمال الاستخانوفيين وأمثالهم .

وإلى جانب ماتقدم كانت هناك محلات يقال لها Torgsin لبيع مختلف أنواع السلع من الأغذية والأدوية والملابس والأدوات المنزلية من أفضل الأنواع وذلك مقابل دفع الثمن بالنقود الذهبية أو المعادن النفيسة مهما كان الشكل الذى توجد عليه ، أو العملة الأجنبية . وكانت هذه المحلات خاضعة لقوميسيرية التجارة الخارجية ، والغرض منها الحصول على العملة الأجنبية من الخبراء والفنيين الأجانب والجاليات الأجنبية مما كان يرد من البلاد التى ينتمى اليها هؤلاء الاجانب . وكذلك كان الغرض حمل أفراد الشعب على تسليم مايملكون من نقود وأدوات ذهبية وفضية بدلا من اختزانها بعد أن أخفقت أساليب العسف والعنف التى سبق استخدامها لاستخلاص ما يخفى الناس من العملات والمعادن النفيسة [2] وعند ابتداء عام ١٩٣٦ زالت هذه المحلات نهائياً بعد إلغاء نظام البطاقات ، كما قلت نسبياً حاجة الحكومة إلى العملة الأجنبية ، فضلا عن أنها نجحت فى استخلاص مايختزن الناس من نفائس معدنية .

(١) Hubbard Soviet Labour and Industry, p. 69.

(٢) شرحه ص ٧١ .

(٣) الهيئات القائمة بتحرير الأثمان (١)

رأينا أن السلع كانت مقسمة إلى فئات ودرجات مما استتبع وجود التفاوت فى أثمانها . ولهذا نجد أنه من حيث تحديد الأثمان التى تباع بها السلع المختلفة قسمت إلى مجموعات ثلاث :

(١) فالسلع العظيمة الأهمية من وجهة نظر الاقتصاد القومى والاستهلاك الشعبى العام تقوم بتحديد مستويات أثمانها لجنة تابعة لمجلس العمل والدفاع فى الاتحاد السوفيتى .

(٢) وتقوم السلطات الجمهورية والاقليمية بنفس هذا العمل بصدد السلع الأقل أهمية أو ندرة من وجهتى نظر الاقتصاد القومى والاستهلاك الشعبى العام .

(٣) أما السلع التى تشترى من الصناعة المحلية والحرفية فيجرى تعيين أثمانها من قبل الهيئات التجارية ذاتها بعد مصادقة السلطة الاقليمية المختصة بتنظيم التجارة .

(٤) نقد نظام التوزيع بالبطاقات

كان ذلك النظام إجراء أملتــه الظروف القائمة من حيث وجود نقص خطير فى المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية الصناعيــة ، الأمر الذى اقتضى وضع حد أدنى لما يستطيع كل فرد أن يحصل عليه من الضروريات الأوليــة . وينبغى أن ننبه إلى أن هذا الحد الأدنى كان ضئيلا بالقياس إلى المستوى السائد فى البلاد الغربية الراقية ، والى ما أصبح عليه الحال بعد الغاء نظام البطاقات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى زادت الدخول النقدية ابتداء من سنة ١٩٢٩ فأرادت الحكومة أن تتخذ من بيع السلع وسيلة

(١) Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 247.

لاسترداد جانب كبير من هذه الدخول فتعود الفائدة على الميزانيـة الأمر الذي يسهل عملية الإنشاء الاقتصادى كما يتضح من البيان الآتى :[١]

السنوات	ضريبة المبيعات	المجموع الكلى لقيمة مبيعات تجارة التجزئة (عدا تجارة المزارع المشتركة والتغذية العامة)	صافى قيمة تجارة التجزئة	المجموع الكلى لما حصلت عليه الميزانية الحكومية
	١	٢	٢ ÷ ١	
١٩٣١	١١,٦٤٣	٢٤,٧٢٥	١٣,٠٨٢	٢٠,٣٤٢
١٩٣٢	١٩,٥١٤	٣٥,٥٠٤	١٥,٩٩٠	٣٠,٥٧٤
١٩٣٣	٢٦,٩٨٣	٤٣,٤٠٣	١٦,٤٢٠	٤٠,١٥٣
١٩٣٤	٣٧,٦١٥	٥٤,٧٧٢	١٧,١٥٧	٥٠,٧٦٠
١٩٣٥	٥٢,٠٢٦	٤٣,٧٢٢	٢١,٦٩٦	٦٧,٤٨٨

غير أننا نلاحظ أن ذلك النظام كان مصحوبا بمساوىء عدة نذكر منها :

(١) نظراً لتركيز توزيع مثل هذه المقادير الهائلة من السلع فكثيرا ما حدث أن التوزيع لم يكن عادلا أو متساويا بالنسبة للمناطق أو المؤسسات التجارية المختلفة . فقد كانت بعض الأماكن تشكو ندرة فى السلع فى الوقت الذى كانت فيـه السلع فى بعض الأنحاء الأخرى متراكمة وتزيد عن المقادير المقررة لها .

(٢) وترتب على هذه المركزية الشـديدة أن بعض السلع أو المنتجات السريعة العطب لا تصل إلى الأماكن التى توزع فيها إلا بعد مضى وقت مما يؤدى إلى فسادها .

(٣) كان المبـدأ التفاضلى سببا فى توسيع الهوة بين أفراد الشعب من حيث التمتع والحرمان .

(١) بايكوف ص ٢٤٨ .

(٤) فى الوقت الذى كان فيه الفلاحون يرغمون على تسليم منتجاتهم بالأثمان المنخفضة التى تحددها الحكومة لم يكونوا يحصلون من السلع الصناعية إلا على قدر ضئيل لا غناء فيه .

(٥) كان المستهلك مضطرا الى أن يأخذ حصته حسب البطاقة من الأنواع التى تقدمها المحال المختصة بدون مراعاة لحاجته أو ذوقه . ولذا كان هناك تفاوت ، فبعض الأفراد يميزون بنجحهم السلع التى من أنواع أفضل من غيرها .

(٦) كانت الهيئات الحكومية والتعاونية القائمة بالبيع لا تعامل المستهلكين فى كثير من الحالات معاملة طيبة .

(٧) ان وجود الفئات الممتازة من المستهلكين معناه أن النسبة التى تنفق من دخل معلوم فى الأسواق المختلفة وبالتالى أن القوة الشرائية لذلك الدخل كانت تتفاوت بالنسبة للأفراد المختلفين طبقا للفئة التى يتصادف انتماؤهم اليها . والنتيجة المترتبة على هذا انتفاء التناسق بين الدخل والاستهلاك [١]. وسرعان ما اتضح أن نظام الفئات الممتازة يتعارض مع مبدأ الحوافز وهو الغرض المنشود من نظام الأجور .

(٨) نظراً لانعدام المنافسة فى تجارة التجزئة هيأ ذلك النظام الفرصة لوجود المحاباة والمحسوبية والإهمال فى أداء الواجب وعدم الاهتمام بجمهور المستهلكين .

(٥) الغاء نظام البطاقات

أخذت الحكومة تتوسع فى فتح المحلات « التجارية » ابتداء من سنة ١٩٣٣ فكان ذلك عملا له مغزاه . ثم تقرر اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٣٥ اخراج الخبز وبقية الحبوب من نظام البطاقات ، واستمرت عملية تصفية ذلك النظام تدريجيا حتى انتهى تماما فى يناير سنة ١٩٣٦ ، وأصبح الناس أحراراً فى شراء السلع التى تلزمهم وصارت لهم كذلك حرية الاختيار فيما

(١) Dobb : Soviet Planning and Labour in Peace and War, p.58.

يشترون . أما الأسباب التى أدت الى الغاء ذلك النظام فيمكن اجمالها فيما يلى :

(١) منذ ابتداء تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثانى أخذ الانتاج الزراعى يزداد باطراد وكذلك حدث نفس الأمر بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية الصناعية . وبهذا لم يعد هناك محل لتقييد الاستهلاك وحرمان الأفراد القادرين من الحصول على أكثر من الحد الأدنى .

(٢) بدأت الزيادة فى عدد المشتغلين بالصناعة والنقل وفى عدد أهل المدن تبطىء قليلا بالقياس الى ما كان عليه الحال قبلا وذلك فى الوقت الذى زادت فيه سرعة ازدياد كل من الإنتاج الزراعى والصناعى . ومعنى هذا أن العرض كان يزيد بسرعة أكبر من تلك التى يزداد بها الطلب على المنتجات .

(٣) بسبب التوسع الصناعى ازداد انتاج السلع الانتاجية كما كثرت مقادير بعض المواد الخام وبهذا أخذت البلاد تقلل من وارداتها من هذه الأصناف . وقد ترتب على ذلك أن أخذت الحكومة تخفض مقادير الصادرات ، وذلك يخالف ما كان حادثا من قبل الغاء نظام البطاقات إذ كانت الحكومة تعمل على استيراد أكبر مقادير ممكنة مما يلزم للنهضة الصناعية ، وهو ما كان يتطلب تحديد الاستهلاك من المنتجات المحلية حتى يمكن تصدير الفائض لدفع ثمن الواردات .

ولقد عانى الناس الكثير من الحرمان خلال السنوات التى جرى فيها العمل بنظام البطاقات ، فلو أن الحكومة أطلقت بيع السلع وهى ذات مقادير لم تزل محدودة لاشتد الطلب عليها وارتفعت الأثمان ارتفاعا فاحشا مما كان يسبب مصادر الضيق . ولهذا عندما استقر الرأى على الغاء ذلك النظام تقرر تحديد أثمان موحدة للسلع . وينبغى ألا نفهم من نظام الثمن الواحد أنه كانت هناك أثمان واحدة للسلع فى كافة أنحاء البلاد ، بل الواقع أن الأثمان كانت تتفاوت من منطقة الى أخرى بالنسبة للسلعة الواحدة . أما الأثمان

الجديدة فكانت وسطا بين الأثمان المنخفضة التي كانت تباع بها السلع الخاضعة لنظام البطاقات وبين الأثمان العالية التي كانت تتقاضاها المحال « التجارية » كما يتضح من البيان التالي : (١)

السلعة	أسعار البطاقة	أسعار السلع التجارية	الأثمان الموحدة في موسكو بعد الالغاء
الكيلوجرام	روبل	روبل	روبل
خبز الشوفان	٠,٥٠	١,٥٠	١
خبز القمح	٠,٦٠	٣	٢
السكر	٢	١٠	٤,٢٠
الزبد	٨	٢٧	١٥

غير أن الأثمان الجديدة كانت في غير صالح ذوي الأجور البسيطة إذ معناها أنهم مضطرون إلى دفع أثمان الضروريات بأعلى مما كانوا يفعلون من قبل ، بينما استفاد ذوو الدخول الكبيرة لأن الأثمان الجديدة وهي أقل من تلك التي كانوا يشترون بها السلع « التجارية » معناها حدوث خفض محسوس في نفقات المعيشة بالنسبة إلى هؤلاء . ولذلك نجد أن الحكومة ألفت نفسها مضطرة إلى تدبير العلاج فقررت زيادة الأجور المنخفضة بمقدار ١٠ ٪ حتى يستطيع أربابها مواجهة الارتفاع الممثل في الأثمان الجديدة .

ولما تم إلغاء نظام البطاقات أصبحت بالبلاد أنواع ثلاثة من التجارة وهي :

(١) التجارة الحكومية وتقوم بها هيئات تجارية خاصة ، أما تجارة التجزئة فتتولاها منظمات تنتمي إلى فروع مختلفة من الصناعة ، وإلى عدة قوميسيريات وبخاصة قوميسيرية التجارة الداخلية .

(١) هبارد ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

(٢) التجارة التعاونية ، وهي في أيدي الجمعيات التعاونية المكونة من أعضاء المزارع المشتركة أو أرباب الحرف اليدوية .

(٣) تجارة المزارع المشتركة ومعناها أن تبيع هذه المزارع وأعضاؤها الفائض من الانتاج بعد أن يدفعوا حصة الحكومة ، بشرط أن يتم البيع بالأسواق المحلية للمستهلكين مباشرة .

القيمة الكلية لتجارة التجزئة

(ببلايين الروبلات) [1]

	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
التجارة الحكومية	٧٩,٨	٩٢,٨	٩٩,٩	١١٤,٢
التجارة التعاونية	٢٦,٩	٣٣,١	٤٠,١	٤٩,٢
تجارة المزارع المشتركة	١٥,٦	١٧,٧	٢٤,٤	٣٠

وعند تحديد الأثمان كانت السلطات والهيئات المختصة تسترشد بالاعتبارات التالية [1] :

(١) أثمان التكلفة للسلع .

(٢) مقدار أو حجم السلع مع مراعاة التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لمجموعة معينة منها .

(٣) الحاجة إلى تنشيط أو تنمية انتاج سلع معينة ويكون ذلك بتغيير صافي التكلفة المرسوم أو بتغيير سعر ضريبة المبيعات .

(٤) الرغبة في الاقتصاد في استهلاك نوع من المواد الخام ، أو الحاجة إلى احلال مادة أولية مكان أخرى .

(٥) الحاجة إلى الاقتصاد في نفقات النقل .

(٦) الرغبة في تشجيع استهلاك سلعة معينة وتقييده بالنسبة إلى سلعة أخرى .

---

(١) بايكوف مصدر سابق ص ٢٥٤ .

(٧) الاعتبارات الثقافية والاجتماعية كان لها دخل فى توسيع نطاق أو تحديد استهلاك شيء معين ، فالكتب مثلا والأدوات الكتابية كانت تباع بأثمان هى دون صافى نفقة الانتاج ، بينما كانت الكماليات تباع بأثمان عالية جداً .

(٦) الخطط المرسومة للتجارة الداخلية

تقوم الخطة الاقتصادية العامة بتنظيم وتوجيه التجارة الداخلية التى تعد لهذا السبب خاضعة للمؤثرات الناجمة من التقلبات التى تطرأ على حالة السوق . فالتجارة تنظم بحيث تسد حاجيات السكان تبعاً للزيادة المطردة فى أحوالهم المادية وأذواقهم وظروفهم الثقافية والقومية .

والخطط المرسومة للتجارة فى مختلف الجمهوريات والاقاليم يراعى فيها أن تكون مطابقة لمطالب وخواص الشعوب التى تسكنها ، وفى الوقت ذاته فكل من هذه الخطط جزء من الخطة الحكومية العامة للتجارة . ولكل مشروع تجارى خطته الخاصة به بشأن مقدار مبيعاته ، وصفة التجارة التى يمارسها ومقدار اعداده الفنى ، وهذه الخطة توضع لسنوات عدة .

وتقوم بعملية التجارة محلات حكومية وبخاصة بالمدن والمراكز الصناعية ، ومخازن تعاونية فى الجهات الريفية . وفضلا عن هذا فان الفلاحين المستقلين وأعضاء المزارع المشتركة يبيعون الفائض لديهم بأسواق المزرعة المشتركة للمستهلكين مباشرة أو للدولة والهيئات التعاونية . وقد أقيمت بالمدن ومناطق سكنى العمال وغيرها مبان خاصة تعرف باسم أسواق المزارع المشتركة وهى مزودة بالمخازن للسلع ، والثلاجات للسلع القابلة للعطب ، وأقسام معينة للحم واللبن والخضر .

أما عن تحديد الأثمان فان الحكومة هى التى تعينها بالنسبة إلى التجارة التعاونية والحكومية ، وهى أثمان لابد لجميع المؤسسات التجارية من مراعاتها ، كما أن مخالفتها توقع صاحبها تحت طائلة القانون . وسياسة الأثمان

تعين وتحدد الأرباح فى كل المراحل التى تمر بها السلعة منذ خروجها من يد المنتج حتى وصولها إلى أيدى المستهلك. ونظراً للشكاوى الكثيرة التى تقدم بها الأفراد تتخذ الحكومة التدابير من وقت لآخر بشأن خفض النفقات الإضافية التى تزيد من الثمن الذى تباع به السلعة للجمهور. وبالرغم من ذلك فقد ظلت الشكوى قائمة إلى حين نشوب الحرب العالمية الثانية.

ولكن الحكومة لاتضع الأثمان فى المزرعة المشتركة أو تجارة الفلاحين المستقلين، لأن هذه تتقرر طبقا للظروف القائمة فى أسواق المزارع المشتركة. ألا أن هذه الأثمان تتأثر فعلا بمثيلتها السائدة فى التجارة الحكومية التعاونية نظراً لأن تجارة المزارع المشتركة والفلاحين المستقلين جزء من الخطة العامة للتجارة.

وكلما زاد الانتاج وقلت نفقاته عمدت السلطات إلى خفض أثمان السلع فقد بلغ الخفض فى حالة التجارة الحكومية والتعاونية حوالى ٥٠٠٠ مليون روبل فى كل من عامى ١٩٣٥، ١٩٣٦، وهذا يؤدى إلى خفض مماثل فى تجارة المزارع والفلاحين المستقلين بحيث قدر أن الأثمان فى حالة هذه التجارة الأخيرة قد هبطت بنسبة ٦٦,٦٪ خلال فترة مشروع السنوات الخمس الثانى[1]. وبالرغم من نجاح الحكومة فى تثبيت الأثمان وخفضها فان الأثمان فى حالة بعض السلع أخذت تميل نحو الارتفاع منذ سنة ١٩٤٠ بصفة خاصة.

(٧) نشاط التجارة الداخلية

منذ الغاء نظام البطاقات نلاحظ زيادة مطردة فى قيمة التجارة الداخلية، وقدرت نسبة الزيادة فى حالة التجارة الحكومية والتعاونية بالنسب الآتية فى فترات مختلفة: أكثر من ١٠٠٪ (١٩٢٥ — ٢٨)، ٢٥٠٪ (١٩٢٥ — ٣٢)، أكثر من ٢٠٠٪ فى نهاية مشروع السنوات الخمس الثانى كما يتضح من الجدول التالى:[2]

(١) The Soviet Comes of Age, p. 86.

(٢) شرحه ص ٨٦ — ٨٧.

السنوات	التجارة الحكومية	التجارة التعاونية	المجموع الكلى
	(بملايين الروبلات)		
١٩٣٢	١٤,٥٠٠	٢٥,٨٠٠	٤٠,٣٠٠
١٩٣٣	٢٥,١٠٠	٢٤,٧٠٠	٤٩,٨٠٠
١٩٣٤	٣٦,٨٠٠	٢٥,٠٠٠	٦١,٨٠٠
١٩٣٥	٦٣,٨٠٠	١٨,٦٠٠	٨١,٤٠٠
١٩٣٦	٨٠,٨٠٠	٢٦,٠٠٠	١٠٦,٩٠٠
١٩٣٧	٩٢,١٠٠	٣٢,٩٠٠	١٢٥,٠٠٠
	(ببلايين الروبلات)		
١٩٣٨	٩٩,٩	٤٠,١	١٤٠ (١)
١٩٣٩	١١٤,٢	٤٩,٢	١٦٣,٣ (١)

وخلال الفترة (١٩٣٢ — ٣٧) زاد الرقم الخاص بتجارة الفلاحين الفرديين والمزارع المشتركة من ٧٥٠٠ مليون روبل إلى ١٨٠٠٠ مليون روبل وبلاحظ أن الأرقام السالفة الذكر — على ما يقول Belonozkho — لا تدل على حقيقة مستوى الاستهلاك لأن أهل الريف يشترون المنتجات الزراعية (مثل الخبز واللحم واللبن والزبد والخضر والفاكهة) من المزارع المشتركة مباشرة أو ينتجونها بأنفسهم . وفضلا عن هذا فالأرقام الخاصة بتجارة التجزئة لاتشمل المقادير التي تستهلك في المستشفيات والمصحات وأطفال مدارس الحضانة والرياض وغيرها . ويقول نفس الكاتب إن الزيادة المطردة في الاستهلاك يمكن تقديرها من مراجعة ازدياد المقادير التي باعتها المحال الحكومية والتعاونية (تجارة التجزئة خلال الفترة (١٩٣٢—٣٧) حيث نجد زيادة في الاستهلاك بالنسب الآتية : ٢٠٠ ٪ (الزبد) ، ١٢٠ ٪

(١) Baykov : opt. cit, p. 254.

(الجبن) ٥١٠ ٪ (البيض) ٢٤٠ ٪ (السكر) ، ١٣٢ ٪ (المنسوجات التيلية) ، ٦٠ ٪ (المنسوجات القطنية) ، ٤٠ ٪ (الملابس الجاهزة) ، ١٤٠ ٪ (الأحذية الجلدية) ، ٣٠ ٪ (الأحذية من المطاط) ٢١٠ ٪ (الصابون الذى يستعمل فى الأغراض المنزلية) . وتقدر الزيادة بنسبة ٢٠٠ ٪ فى سنة ١٩٣٧ بالقياس الى سنة ١٩٣٢ . (١)

وكذلك حدثت زيادة فى عدد المحلات التى تشتغل بتجارة التجزئة فصار عددها ٣٢٦٠٠٠ فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ . ولكن يلاحظ أن المحلات والدكاكين الصغيرة جداً تضاءل عددها بدرجة كبيرة ، بينما زاد فتح المحلات والمخازن الكبيرة التى يقدر مقدار ماتبيعه فى اليوم الواحد بعدة ملايين من الروبلات . (٢) وقد بلغ ماتقرر انفاقه فى سنة ١٩٣٨ على انشاء محلات جديدة ٣٤٠ مليون روبلا وهذا يعادل ضعف المبلغ الذى خصص لهذا الغرض فى سنة ١٩٣٧ .

وحدثت زيادة كبيرة فى مجال التغذية العامة كالمطاعم والمقاهى وما إليها كما يتضح من الموازنة التالية : (٣)

	١٩٢٩	١٩٣٤
عدد الأشخاص الذين يستخدمون هذه الاماكن	٧٥٠,٠٠٠	١٨ مليونا
مقدار مبيعاتها	٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل	٧,٢٣٣,٠٠٠ (١٩٣٦)

ويلاحظ أن الأرقام السابقة خاصة بأهل المدن وعمال الصناعة

الاشراف على التجارة الداخلية :

تقوم بالتوجيه القوميسيرية المختصة للاتحاد السوفيتى عن طريق

(١) The Soviet Comes of Age, pp. 87-88.

(٢) نجد هذا النوع من المخازن الضخمة منتشرا فى العواصم والمدن الكبيرة فى بلاد عدة مثل انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة .

(٣) The Soviet Comes of Age, pp. 91-92

لا شك أن الأرقام الخاصة ببلد كالولايات المتحدة أعظم من هذه بكثير .

قوميسيريات الشعب بجمهوريات الاتحاد . فالأولى تضع الخطط لتنمية تجارتى الجملة والتجزئة والمنشئات التجارية والمطاعم وتداول السلع بوجه عام ، وتشرف على تنفيذ هذه الخطط بعد أن تقرها الهيئات الحكومية العليا . وهى تحدد كذلك أثمان التجزئة والرسوم وتراقب تنفيذها ، وتضع التشريعات اللازمة والقواعد التى تسير بمقتضاها المشروعات التجارية . وهى تضع النظام الذى به يجرى تمويل المنشئات التجارية ، وتصدر الأوامر للمشروعات الصناعية بانتاج السلع والأدوات اللازمة للاستهلاك الخ . ولقوميسيرية التجارة معهد خاص ومعامل للابحاث العلمية والاحصائية .

(٨) العيوب القائمة

وبالرغم من التنظيم الخاص بالتجارة الداخلية فقد كانت هناك عيوب ونقائص باعثة على كثير من النقد والشكوى . فى سنة ١٩٣٩ ارتفعت الشكوى من وجود أثمان مختلفة للمنتجات المتشابهة ، لا فى الأقاليم المختلفة فحسب ، بل وفى نفس الإقليم الواحد ، ولا شك أن هذا الأمر راجع إلى الاضطراب الذى لازم عملية تنظيم الأثمان ، وقد أشار اليه قوميسير الشعب للتجارة الداخلية أمام المؤتمر الثامن عشر فى مارس ١٩٣٩ فقال « لقد وجد الاضطراب بصدد تحديد الأثمان وذلك راجع إلى أن الحكومة تحدد ثمن الجملة بينما كانت أثمان التجزئة تحددها المصالح التجارية المحلية وفروعها والهيئات التعاونية » .

ولهذا تقرر فى سنة ١٩٣٩ وضع أثمان محدودة لتجارة التجزئة بالنسبة إلى جميع السلع الصناعية المعدة للاستهلاك الشعبى ، وبالنسبة إلى الجانب الاكبر من المنتجات الغذائية . وبالرغم من ذلك ظلت الانتقادات توجه بسبب عدم القضاء نهائياً على ذلك الاضطراب المشار اليه ، وكذلك اختلف الرأى بصدد أفضلية الأثمان الموحدة للاتحاد السوفيتى أو الاثمان التى تختلف من منطقة إلى أخرى .

ومن العيوب الواضحة مايسود الهيئات القائمة بالبيع من روح عدم العناية بالمستهلكين الأمر الذى تحله الهيئات التجارية التى تسعى إلى الربح الخاص محل الاعتبار .

وكذلك لا زال المستوى منخفضاً من حيث عدم كفاية مقادير السلع الصناعية الاستهلاكية وعدم تنوعها كما هو الحال فى البلدان الاخرى .

الفصل الخامس عشر

التجـــارة الخـــارجية

الصادرات والواردات (١٩٢٩ – ١٩٣٧)

الصادرات [1]

السنوات	بملايين الروبلات		بألوف الأطنان
	١	٢	
١٩٢٩	٩٢٣,٧	٤٠٤٥,٨	١٤١٤٥
١٩٣٠	١٠٣٦,٤	٤٥٣٩,٣	٢١٤٨٦,٤
١٩٣١	٨١١,٢	٣٥٥٣,١	٢١٧٧٨,٩
١٩٣٢	٥٧٤,٩	٢٥١٨,٢	١٧٩٦٧,٩
١٩٣٣	٤٩٤,٩	٢١٦٧,٥	١٧٩١٦,٣
١٩٣٤	٤١٨,٣	١٨٣٢,٤	١٧٣٤٠,٢
١٩٣٥	٣٦٧,٤	١٦٠٩,٣	١٧١٩٠,٤
١٩٣٦	٣١٠,٣	١٣٥٩,١	١٢٢٠٤
١٩٣٧	٣٩٤,٦	١٧٢٨,٦	١٢٩٦٩,٤
١٩٣٨	٣٠٤,١	١٣٣١,٩	٩٦٨٢,٣

(١) المصدر في الحاشية رقم (١) بالصفحة التالية .

الواردات (١)

السنوات	بملايين الروبلات		بألوف الأطنان
	١	٢	
١٩٢٩	٨٨٠,٦	٣٨٥٧	١٩٣٦,٧
١٩٣٠	١٠٥٨,٨	٤٦٣٧,٥	٢٨٥٥,٩
١٩٣١	١١٠٥	٤٨٣٩,٩	٣٥٦٤,٤
١٩٣٢	٧٠٤	٣٠٨٣,٥	٢٣٢٢,١
١٩٣٣	٣٤٨,٢	١٥٢٥,١	١٢٣٦,١
١٩٣٤	٢٣٢,٤	١٠١٨	١٠٢٥,٢
١٩٣٥	٢٤١,٤	١٠٥٧,٢	١٢٥٩,١
١٩٣٦	٣٠٨,٨	١٣٥٢,٥	١١٥٥,٣
١٩٣٧	٣٠٦,٢	١٣٤١,٣	١٢٨٩,٨
١٩٣٨	٣٢٠,٥	١٤٢٢,٩	١١٢٧,٢

(١) Turin : The U.S.S.R., pp. 144-145. Baykov : The Economic Development of Soviet Russia, pp. 274-275.

الأرقام المذكورة في (١) هي الواردة في الاحصائيات السوفيتية قبل خفض قيمة الروبل في عام ١٩٣٥ ، والواردة في (٢) هي تقدير معهد الأبحاث العلمية لاحتكار التجارة الخارجية ، وسعر الصرف للروبل الشرفونتز هو كالآتي روبل واحد = ٤ فرنكات ، ٢٥ سنتيم ، وبعد ذلك الدولار الامريكي = ٥ روبلات ، ٣٠ كوبك .

الصادرات والواردات

بملايين الروبلات حسب قيمة الروبل سنة ١٩٣٦

السنوات	الصادرات	المواد الغذائية		المواد الخام والسلع شبه المصنوعة		الحيوانات		السلع المصنوعة	
			٪		٪		٪		٪
١٩٢٩	٤٠٤٥,٨	٨٥٧,٧	٢١,٢	٢٥٣٦,٧	٦٢,٧	١٢,١	٠,٣	٦٣٩,٣	١٥,٨
١٩٣٠	٤٥٣٩,٣	١٤٣٤,٤	٣١,٦	٢٤١٤,٩	٥٣,٢	٠,١	—	٦٩٠	١٥,٢
١٩٣١	٣٥٥٣,١	١٢٥٠,٧	٣٥,٢	١٦٩٤,٨	٤٧,٧	—	—	٦٠٧,٦	١٧,١
١٩٣٢	٢٥١٨,٢	٥٦٦,٦	٢٢,٥	١٣٤٧,٢	٥٣,٥	—	٠,٤	٦٠٤,٤	٢٤
١٩٣٣	٢١٦٧,٥	٤١١,٨	١٩	١٢٦٠,٢	٥٨,١	٠,١	—	٤٩٥,٤	٢٢,٩
١٩٣٤	١٨٣٢,٤	٢٩٥,٨	١٦,١	١١٠٤,٤	٦٠,٣	٠,٢	—	٤٣٢,٢	٢٣,٦
١٩٣٥	١٦٠٩,٣	٣٠٥,٢	١٩	٩٩٧,١	٦٢	٠,٢	—	٢٠٦,٨	١٩
١٩٣٦	١٣٥٩,١	١٨٢	١٣,٤	٩٠٧,٧	٦٦,٨	٠,١	—	٢٦٩,٣	١٩,٨
١٩٣٧	١٧٢٨,٦	٣٩٦,٦	٢٢,٩	١٠١٢,١	٥٨,٦	٠,١	—	٣١٩,٨	١٨,٥

(١) بايكوف ، مصدر سابق ص ٢٧٥ .

الواردات

بملايين الروبلات حسب قيمة الروبل سنة ١٩٣٦

السنوات	الواردات	المواد الغذائية	٪	المواد الخام والسلع شبه المصنوعة	٪	الحيوانات	٪	السلع المصنوعة	٪
١٩٢٩	٣٨٥٧	٣٢٢,٤	٨,٤	١٦٨١,٩	٤٣,٦	٥٥,٤	١,٤	١٧٩٧,٣	٤٦,٦
١٩٣٠	٤٦٣٧,٥	٤١٤,٣	٨,٩	١١٧١,٧	٢٥,٣	٩٩,١	٢,١	٢٩٥٢,٤	٦٣,٧
١٩٣١	٤٨٣٩,٩	٢٠٤,٨	٤,٢	٩٣٠,٣	١٩,٢	١١٤,٩	٢,٤	٣٥٨٩,٩	٧٤,٢
١٩٣٢	٣٠٨٣,٥	٢٣٢,٢	٧,٥	٥٠٧,٣	١٦,٥	٨١,٢	٢,٦	٢٢٦٢,٨	٧٣,٤
١٩٣٣	١٥٢٥,١	٦٩,٤	٤,٦	٣٨٨,٦	٢٥,٥	٥٩,٥	٣,٩	١٠٠٧,٦	٦٦
١٩٣٤	١٠١٨	٩٥,٣	٩,٤	٣٩٦,٢	٣٨,٩	٤٧,٦	٤,٧	٤٧٨,٩	٤٧
١٩٣٥	١٠٥٧,٢	٩٢,٣	٨,٧	٤٦٤,١	٤٣,٩	٤١,١	٣,٩	٤٥٩,٧	٤٣,٥
١٩٣٦	١٣٥٢,٥	٨٨,٢	٦,٥	٤٧٢,٦	٣٤,٩	٥٢,٩	٤,١	٧٣٦,٨	٥٤,٥
١٩٣٧	١٣٤١,٣	٨٥,٩	٦,٤	٦٦٩	٤٩,٩	٤٦,١	٣,٤	٥٤٠,٣	٤٠,٣

من الجداول الاحصائية التي أوردناها في مستهل هذا الفصل نستطيع أن نميز الجوانب والظواهر التالية في التجارة الخارجية لبلاد الاتحاد السوفيتي منذ ابتداء عهد مشروعات السنوات الخمس إلى ماقبل نشوب الحرب الاخيرة:

(١) خلال سنوات المشروع الاول زادت الواردات إلى حد كبير فارتفعت من ٥ر١٨٤٦ ألف طن (١٩٢٦ – ٢٧) إلى ٤ر٣٥٦٤ ألفاً في نهاية سنة ١٩٣١ وهذا الرقم الأخير لم تبلغه مطلقا في السنوات التالية . هذه الزيادة الكبيرة راجعة إلى أن المشروع المشار اليه كان يهدف قبل كل شيء إلى اقامة الصناعة الكبيرة وبخاصة لانتاج المنتجات المعدنية والهندسية ، ولهذا السبب كان مايقرب من ٤٥ ٪ من مجموع الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية .

(٢) ولما كانت البلاد مضطرة إلى أن تدفع ثمن الواردات الكثيرة لهذا عمدت إلى الاكثار من الصادرات حتى على حساب الاستهلاك المحلي . ومن أدلة ذلك ارتفاع مقدار الصادرات من ٩,٥٧٣,٠٠٠ طن في سنة (١٩٢٦ – ١٩٢٧) إلى ٢١,٧٧٨,٩٠٠ من الأطنان في سنة ١٩٣١ .

(٣) ومع أن مابدأ أثر نجاح حركة اقامة الصناعة ولذلك يبدأ الهبوط في الواردات في سنة ١٩٣٣ وطرد في السنوات التالية ، وابتداء من سنة ١٩٣٥ تحدث زيادة ولكنها في بعض المواد الأولية وأنواع من الأغذية والبن الخ .

وهذا النقص في الواردات منذ السنة الأخيرة من المشروع الاول ترتب عليه هبوط أيضاً في حركة الإصدار وأمكن تخصيص جانب من المنتجات المحلية لاستهلاك الشعب .

(٤) برغم الأزمة الاقتصادية العالميــة وأثرها في تناقص حجم التجارة الخارجية لكثير من البلدان نجد خلاف هذه الظاهرة في حالة الروسيا ومن ذلك أن حجم الصادرات والواردات كان ٢٤,٣٤٢,٣٠٠ ، ٢٥,٣٤٣,٣٠٠ من الأطنان في عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣١ وهما العامان اللذان شهدا أشد مظاهر حدة الأزمة العالمية .

(٥) كان الميزان التجارى فى غير صالح الروسيا فى سنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ واضطرت البلاد إزاء ذلك وحتى لايتوقف تنفيذ برنامج إقامة الصناعة إلى أن تصبح مدينة للموردين الاجانب وقد ارتفعت قيمة الالتزامات إلى ٦١٠٠ مليون روبل سنة ١٩٣٢ ، ولكن أخذ الميزان التجارى يتعدل إلى صالح الروسيا واستطاعت أن تسدد ماعليها بحيث هبطت هذه الالتزامات المالية إلى ٥٠٠ مليون روبل فى نهاية سنة ١٩٣٥ . وقد تمكنت البلاد بفضل تحسن ميزانها التجارى من تجميع احتياطى من العملة الأجنبية .

(٦) خلال السنوات العشر السابقة لنشوب الحرب العالمية الثانية أخذت صادرات الروسيا تتضمن أشياء لم يكن لها وجود من قبل فمنذ سنة ١٩٣٣ أخذت البلاد فى تصدير الأسمدة الكماوية ، وبدأ إصدار الفوسفات سنة ١٩٣٠ ، وبفضل نجاح الحركة الصناعية خلال عهد مشروع السنوات الخمس الأول استطاعت الروسيا أن تصدر إلى الخارج منتجات مثل الجرارات والسيارات والمعدات الكهربية وآلات الحياكة لصناعة عمل المنسوجات وسلفات النشادر وغير ذلك[1] . وكذلك نلاحظ تغييراً فى عنصر الواردات ومثال ذلك أن الروسيا كانت تستورد قبل سنة ١٩١٤ حوالى ٤٠ ./. من الآلات الزراعية وحتى الانواع البسيطة منها . وترتب على سرعة تكوين المزارع المشتركة خلال الفترة (١٩٢٩ — ٣١) كثرة استيراد الجرارات وما فى حكمها ، ولكن فى الوقت ذاته أقيمت مصانع ضخمة لانتاج هذه الانواع مثل مصانع ستالنجراد وخاركوف لعمل الجرارات ومصانع روستوف لعمل الآلات الزراعية ، ولهذا نجد أنه ابتداء من سنة ١٩٣٢ أخذت البلاد تقلل من الواردات من الآلات الزراعية إلى أن استغنت عنها نهائياً . ودفعت روسيا مايعادل ٣٥٥ مليون روبل من العملة الاجنبية فى سنوات (١٩٢٩ — ٣١) ثمناً لمشترياتها من السيارات ولكن إنشاء مصانع السيارات فى موسكو وجوركى أدى إلى خفض كبير من واردات السيارات سنة ١٩٣٢ ثم توقف استيرادها بعد ذلك . وخلال سنوات المشروع الاول استوردت الروسيا من المعادن المعدنية ماقيمته ٢٥٠٠ مليون روبل فهبطت هذه القيمة كثيراً خلال المشروع الثانى .

(١) The Soviet Comes of Age; p. 100.

التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي مع البلاد الاجنبية

(بألوف الروبلات)

البلدان	١٩٣٣		١٩٣٨	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
استراليا	٤	٤٨٢	٧	٥٠٨٥٥
النمسا	٣٨٣٧	٥٦٠٦	٢٢٣٦	٤٥٥٦
بريطانيا العظمى	٣٨٠٩٣٦	١٣٣٩٣٤	٣٧٥١٢٤	٢٤٠٣٠٩
الأرجنتين	٣٨٩٤	٩٧٧	٣١٢	٤٢٢٦
أفغانستان	٣٠٩٤٩	٢٤٦٢٩	١٤٧٦٣	١٣٧١٦
بلجيكا	١٢١٠٤٦	١١٢٣٠	١١٦٨٠٣	٦٤٢٤٩
البرازيل	—	٧٠	—	٤١٩٨
هنغاريا	٣١١	٧٥٣	١٠٣	—
ألمانيا	٣٧٥٥٧٢	٦٤٨٥٠٧	٨٨٣٢٧	٦٧١٩٣
هولنده	١١٣٣٩٨	٢٦١٦٦	٩٢٨٤٨	١٠٢٥٣٥
اليونان	٢٨٦٦٧	٢٢٦٤	١٧٣٤٤	١٤٧٤
الدنمرك	٤٠٩٥٣	٧٥٥٦	٢٧٤٣٢	٥١٤٣
دانزج	٥٢٦٩	—	—	—
مصر	١٧٧١٣	—	١٢٠٧٤	٢٧٩
الهند	١٤٩٨٤	١٢٨٥٥	٣٦٢٦	—
إيران	٥٢٥٩٥	٣٦٦١	٥٧٩٨٤	٦٣٧٧٢
ارلنده	٢٠٣١٠	—	١٨	—
أسبانيا	٢٤٢٢٦	٥٢٢١	٥٢٤٥٠	٢٦٣٠٧
إيطاليا	٩٧٣٥٠	٧٤٠٢٦	—	٥٦
كندا	١٠١	٣٣٣٣	١٥٤٧	٣٠٦٤٩
الصين الشرقية	٣١٤٠٩	١١٥٥٩	٧٦٧	٣٣٣٠٢

(١) Turin : The U. S. S. R. pp. 207-208.

(تابع) التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي مع البلاد الاجنبية

(بألوف الروبلات)

البلدان	١٩٣٣		١٩٣٨	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الصين الغربية	٤٧٥٤٩	٨٢٤٤٠	٤٣٣٨١	٣٥١٥٩
لاتفيا	١٠٤٩٠	١٤٧٢	٨٧٩٧	٨٤٤٠
لتوانيا	١١٩٤٩	٢٣٩١	١١٦٤٦	١٢٦٩٥
منغوليا	١٦٨٩٠٢	٧٥٦٣٨	٦٩٨٣٨	٣٨٥١٠
نيوزيلند	٧٥٣	٢	٧	—
النرويج	١٦٧٧٥	٣٧٢٧٤	٢١٦٢٦	٩٨٨٣
بولنده	١٨٧٠٧	٥٦٨٢٢	٧٨٢٢	١٤٦٠
البرتغال	١٣	٩٢	—	٥٠٣٤
رومانيا	٤٢٥	—	٥٧٧	٨٠٥
الولايات المتحدة	٦١١٦٧	٧٢٦٢٠	٩٦٧٤٩	٤٠٥٨٥٨
جاوه	٢٤٠٦٨	٧٥٦٤	٥٨٩٣	٢٦٧
تركيا	١٦٦٣٥	٢٠٣٩٨	٢٢٧٤٦	٢٢٧٤٠
فنلنده	٢٣٧٦٦	١٢٦٤٩	١٠٨١٥	٣٤٤١
فرنسا	١٠٠٢٧١	٢٢٩٣٨	٥٩٧٤٥	٣٩٣٩٦
تشكوسلوفاكيا	٤٧٩٦	٣١٣٢٢	١٣٢٣١	١٩٤٢٢
سويسرا	١٠٥٦	١٤٩٥٣	١٢١٧٩	١١٨٤٦
السويد	٢٥٨٣٠	٢٠١٠٩	١٣٤٥٣	٢٧٣٩٠
استونيا	٨٥٨٠	١٦٣٤	٧٠٩٩	٧٠٨٠
يوغوسلافيا	١٤٥	—	١٠٧	—
اليابان	٣٩٩٦٣	٣٢١٨٩	٦٠٨٦	١٧٥٩٧

ونلاحظ أن بريطانيا العظمى كانت تشغل المحل الأول فقد بلغ حجم تجارتها ٢١ ٪ من مجموع التجارة الخارجية السوفيتية (١٩٣٦) ، ٢٥ ٪ فى سنة ١٩٣٧ . ومما ينبغى ذكره أن الميزان التجارى كان فى غير صالح بريطانيا .

وبينما كانت ألمانيا فى سنة ١٩٣٣ تشغل المحل الثانى فى الصادرات والأول فى الواردات إذا بها فى سنة ١٩٣٨ تفقد هذه المنزلة إلى درجة كبيرة ، والهبوط فى الواردات أعنف وأعظم حدة منه فى حالة الصادرات . أما الواردات من الولايات المتحدة إلى الروسيا فتسجل ارتفاعا هائلا خلال الفترة (١٩٣٣ — ٣٨) اذ زادت قيمتها من ٧٢,٦٢٠,٠٠٠ روبل الى ٤٠٥,٢٥٨,٠٠٠ روبل فى أى أكثر من ٥٦٠ ٪ . ويلاحظ أن ازدياد الواردات راجع الى كثرة ما كانت الروسيا تشتريه من الآلات والمعدات الانتاجية وبعض المواد الخام من الولايات المتحدة .

تنظيم التجارة الخارجية

فى سنة ١٩٣٠ تحولت شركات التصدير والاستيراد القائمة الى هيئات احتكارية monopolistic corporations صارت أجزاء من قوميسيرية التجارة التى قصرت عملها على التوجيه ورسم الخطة ومراقبة مختلف العمليات التجارية . وفى ٢٩ نوفبر سنة ١٩٣٠ قسمت القوميسيرية الى اثنتين احداهما للتجارة الخارجية بالاتحاد السوفيتى . وفى أوائل سنة ١٩٣١ خول للاخيرة أن يكون لها قوميسيريوها فى الجمهوريات والأقاليم والمديريات . وفى سبتمبر من نفس السنة أنشئت لجان أو مؤتمرات خاصة بشؤون التصدير وملحقة بمجالس القوميسيرين والمجالس الاقتصادية فى الجمهوريات وكذلك بالهيئات الادارية بالأقاليم والمدن . ومهمة هذه اللجان مساعدة نواب قوميسيرية التجارة والهيئات المشتغلة بمسائل التصدير والاستيراد . وفى صيف سنة ١٩٣٥ أعيد تنظيم العمل الذى تضطلع به هذه الهيئات وفق النظام التالى :

(١) خول لها الحق فى عقد اتفـاقات تجارية مع الشركات الأجنبيـة بغير الحاجة إلى موافقة قوميسيرية التجارة الخارجية مقدما ، وكذلك صار لها الحق فى اصدار الـكمبيالات وقبولها من الشركات الأجنبية .

(٢) تقوم الشركات نفسها بتسليم البضائع فى داخل الاتحاد السوفيتى .

(٣) تتم المدفوعات وتسوية المنازعات فى داخل الاتحاد السوفيتى .

(٤) صفيت بعض الهيئات الصغيرة وأضيفت أعمالها الى غيرها .

أما أهم وظائف الهيئات المشتغلة بالتصدير فهى :

(١) وضع الخطط الخاصة بتصدير السلع التى تخصصت فى شؤونها .

(٢) تنفيذ هذه الخطط .

(٣) اتخاذ التدابير اللازمة لهذا التنفيذ ، وتحسين نوع السلع الصادرة وخفض النفقات التجارية والاضافية ، وحسن استغلال الأسواق الأجنبية .

(٤) دراسة الأسواق الأجنبية وعقود الشركات بالخارج .

وعلى قوميسيرية التجارة الخارجية أن تفحص وتعتمد الخطط الموضوعة بشأن الصادرات والواردات والتى تقدمها الهيئات الاحتـكارية السالفـة الذكر ، وأن تراقب هذه الهيئات وعملياتها ومصاريفهـا بشأن الادارة والصيانة ، وأن تحدد مقاييس المصروفات الإضافيـة وهى تقوم بتنظيم التجارة الخارجية والاشراف عليها فى البلدان الأجنبية عن طريق الوفود (البعثات) التجارية .

وعند وضع الخطة العامة للصادرات لا بد من مراعاة اعتبـارات مهمة منها مقدرة البلاد على التصدير ، واحتمالات بيع السلع بالخارج ، وسياسة الحكومة السوفيتية التجارية والسياسيـة ازاء البلدان المختلفة ومختلف أنواع السلع . وعند رسم خطة الواردات لا بد من مراعاة كميـة البضائع وكيفيتهـا ، وتاريخ استحقاق المدفوعات ، ومطالب الاقتصـاد القومى ، والموقف السياسى العام .

هذا عرض موجز لتنظيم التجارة الخارجية ومما يلفت النظر أن النجاح فى هذه الناحية كان أكبر منه فى حالة التجارة الداخلية .

الفصل السادس عشر

المالية العـــامة ونظـــام الائتمان

قلنا إنه فى أواخر عام ١٩٢٨ بدأ تنفيذ مشروع السنوات الخمس الاولى، وكان هذا العمل يقتضى تعبئة الموارد المالية للبلاد إلى أقصى حد ممكن . وكانت الخطة المالية العامة المرسومة قائمة على الاعتبارات التالية :

(١) تقدم الانتاج الصناعى والزراعى طبقاً للنسب وفى الاوقات التى حددها المشروع .

(٢) تحسين إنتاجية العمل ، وخفض نفقات الانتاج .

(٣) إزدياد الفرق بين الأثمان بحيث يعظم تجميع رأس المال اللازم للأعمال الانشائية .

(٤) إتساع نطاق المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية .

(٥) السير قدما بعملية تعبئة موارد الشعب عن طريقى نظام الائتمان والميزانية ، وذلك بقصد النهوض بالاقتصاد القومى .

غير أن النتائج التى أسفرت عنها تجربة السنوات الاولى من المشروع بصفة خاصة لم تكن مشجعة من نواح عدة . فالانتاج لم يتقدم حسب النسب المقررة وبخاصة فى الزراعة ، ولم تزد إنتاجية العمل بل بالعكس كان استخدام العمل أكثر مما يجب ، وظلت نفقات الانتاج عالية برغم الجهود المبذولة فى سبيل خفضها . واتضح أيضاً أن نظام الضرائب المعمول به منذ عهد سياسة «النيب» كان متميزاً بالتعقيد الشديد ولا يمكن أن يساعد على تعبئة موارد السكان كما كان المنتظر . وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن عملية تجميع رأس المال لم تسر حسب الخطة الموضوعة ، وبذلك زاد العبء الواقع على الميزانية ونظام

الاً عـاق أ كثر مما كان مقرراً فى المشروع ، وخصوصا بسـبب اضطراب الموقف الدولى نتيجة لسياسة اليابان فى الشرق الأقصى وهى السياسـة التى أسفرت عن اقتطاع منشوريا من الصين وتحويلها إلى دولة مستقلة إسما وتابعة لليابان فعلا . ثم جاءت الأزمة العالمية وبدا أثرها سيئا إذ أصبح الميزان التجارى فى غير صالح الروسيا التى تعين عليها أن تزيد من صادراتها على حساب السوق المحلية حتى تتمكن من شراء المعدات والمواد الأولية من الخارج وإن كانت مقاديرها صارت أقل من النسـبة المقررة من قبل . وفضلا عن هذا سارت عملية تكوين المؤسسات والمشروعات الحكومية والتعاونية بأسرع مما قدر لهـا وبخاصة فى ناحية الزراعة على مارأينا ، وهذا كله سبب ازدياد المركزية فى إدارة هذا الجانب الجماعى من الاقتصاد القومى . وفى الوقت ذاته كان لابد من مواصلة تنفيذ الناحية المادية من المشروع وهى القيام بالأعمال الإنشـائية وتوسيع نطاق الإنتاج الصناعى الخ . ولهذه الأسـباب جميعها أصبح من الضرورى إعادة النظر فى النظام المالى بأسره حتى يتفق مع الظروف الجديدة ، وهذا يفسر صدور قانون إصلاح سنة ١٩٣٠ .

(١) اللائحة الجديدة لبنك الدولة

فى يونية سنة ١٩٢٩ تمت الموافقة من جانب اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسيرى الشعب على اللائحة التى تنظم شؤون بنك الدولة وأعماله وتحدد أهدافه :

(١) نصت المادة الأولى على أن الغرض من البنك « تنظيم تداول العملة ومنح قروض قصيرة الأجل للصناعة والزراعة والتجارة والنقل والفروع الأخرى من الاقتصاد طبقا للخطة العامة التى توضع لتنمية الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفيتى » . وبهذا فقد البنك ما كان له من حق فى منح القروض لآجال طويلة .

(٢) يرخص للبنك أن يزيد رأسماله إلى ٤٠٠ مليون روبل على أن يوافق

مجلس قوميسيرى الشعب على الزيادة . وينبغى أن يكون للبنك فائض أو احتياطى مصدره جانب من الأرباح التى يحققها ، ولـكن ينبغى ألا يزيد الفائض على رأس المال المرخص به . ويلاحظ أن أرباح البنك الصافية توزع حسب النظام الآتى وهو ٥٠ ٪ للخزانة ، ٥ ٪ للانفاق منه على رفاهية المستخدمين والعمال والخدمات الاجتماعية اللازمة لهم ، ونسبة لاتتعدى ٢٥٫٠ ٪ لرصيد المكافآت ، والباقى ينقل إلى حساب الفائض أو الاحتياطى .

(٣) ونصت المادة الثانية على أن البنك وحدة قانونية تقوم بعملها على أساس تجارى ، فهى غير مسئولة عن ديون الدولة أو أية إدارة فرعية سياسية ، كما أن الدولة ومصالحها غير مسئولة عن الالتزامات التى يتعهد بها البنك . ولـكن إذا زادت الخسارة التى يتحملها البنك فى سنة معينة عن مقدار الفائض الذى لديه ، فعلى ميزانية الاتحاد أن تغطى الفرق . وكذلك نصت المادة الخامسة على استقلال البنك فى سياسته وعملياته ، بخلاف ماكان عليه الحال فى النظام القديم من حيث اعتباره جزءاً من الخزانة . إلا أن هذا غير صحيح من الوجهة العملية الواقعية لأن السلطة المركزية العليا هى التى ترسم الخطة العامة لكل من الخزانة والبنك . وإلى جانب هذا فقوميسير المالية هو الذى يحدد الصادر من أوراق النقد ويوافق على أعضاء مجلس إدارة البنك ، كما تبسط هذه القوميسيرية إشرافها على البنك أسوة بنفس الإشراف الذى تمارسه بصدد كافة مؤسسات الائتمان فى جميع أرجاء الاتحاد السوفيتى .

(٤) يقوم البنك بتسلم الإيرادات الخاصة بالميزانية الموحدة للاتحاد وبالميزانيات المحلية ، ويحتفظ بها ويتولى صرفها . وله أن يشترك بمقتضى اتفاق مع قوميسيرية المالية للاتحاد السوفيتى فى طرح أو ترويج القروض التى تعقدها الدولة أو الجمهوريات المختلفة ، وكذلك أذونات الخزانة .

(٥) تحتفظ كافة المؤسسات الائتمانية فيه باحتياطياتها النقدية الحرة (مع استثناء المنظمات التعاونية المشتغلة بمسائل الائتمان) . ويجوز لقوميسير المالية أن يستثنى من هذه القاعدة نظام الائتمان الزراعى وصناديق الإدخار الخاصة بالعمال والتابعة للدولة .

(٦) تنص اللائحة الجديدة على حق البنك فى إصـدار أوراق النقد (وهذا الأمر لم يتضمنه قانون إنشاء البنك لأن هذا الإنشاء حدث قبل أن ينال البنك حق الإصدار) .

(٧) وخول للبنك القيام بالعمليات التالية :

١) أن يشترى ويبيع لحسابه الذهب والمعادن النفيسة والعملة الأجنبية.

٢) خصم الأوراق التجارية وكذلك الأذونات والسندات التى لاتدفع عنها فائدة .

٣) منح قروض لأجل وفتح اعتمادات «على الطلب» والحسابات الجارية.

٤) منح قروض بضمانة مستندات تجارية .

٥) ضمان المدفوعات فى الداخل أو الخارج ، وقبول الـكمبيالات الخاصة بالدفع فى الخارج .

٦) قبول الودائع .

٧) تسلم وإجراء المدفوعات نيابة عن الغير .

٨) قبول الاشتراكات فى السندات الحـكومية وما فى حكمها .

٩) تسوية الحسابات بين العملاء بناء على طلبهم .

١٠) شراء وبيع الأوراق المالية لحسابه ولحساب الغير .

١١) أن يشترى ويبيع لحسـاب الغير الذهب والمعادن الثمينة والعملة الأجنبية .

١٢) يحتفظ فى خزائنه بمـا يقدم إليه من أوراق مالية ومعادن ثمينة، وكذلك يتسلم الأوراق المالية للاحتفاظ بها وإدارتها .

١٣) قبول البضائع ليحفظها فى مخازنه ، وكذلك له أن يؤجر الخزائن والأقبية .

١٤) يشتغل فى أى عمليات أخرى يوافق عليها مجلس البنك .

(٢) قانون اصلاح نظام الائتمان (١٩٣٠)

كان قانون الإصلاح الصادر فى سنة ١٩٣٠ يرمى إلى تحقيق الغرضين الرئيسيين التاليين :

(١) تركيز كافة الاعتمادات القصيرة الأجل فى بنك الدولة ، ومنح الاعتمادات للمشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية طبقاً للخطط الموضوعة لها من قبل السلطات المسئولة . ولتحقيق هذا الغرض حرم على المشروعات الحكومية والتعاونية أن تصدر أوراقا تجارية أو تمنح اعتمادات ، وأصبحت القاعدة المتبعة أن تقوم الاتحادات والهيئات الموحدة بتقديم الخطط الخاصة بها وبالمشروعات الداخلة فى نطاقها ، وهنا يتولى بنك الدولة عن طريق فروعه الكثيرة تقديم الاعتمادات اللازمة مباشرة الى المشروعات.

(٢) يقوم البنك باجراء التسويات حسب طريقة المقاصة بين المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية .

ونص القانون على تصفية الفروع التابعة للمصرفين التعاونيين المركزيين ومعنى هذا أن يعجز المصرفان عن القيام بعملية تقديم الاعتمادات القصيرة الآجال ، وأصبح هذا العمل من اختصاص بنك الدولة . وحدد القانون كذلك الصلة المباشرة بين البنك وبين الهيئات الصغرى من نظام الائتمان الزراعى ، وبذلك أصبحت جمعيات الائتمان الزراعية عبارة عن فروع تابعة لبنك الدولة . وقد ترتب على هذا التشريع أن سيطر البنك على ٩٠٪ من نظام منح الاعتمادات القصيرة الأجل [1] . وهكذا نرى أن البنك يقوم بتمويل الاقتصاد القومى بمليارات كثيرة من الروبلات كل سنة . أما موارده فتأتى من النواحى الآتية :

(١) على جميع المشروعات والهيئات أن تودع حساباتها النقدية فى البنك وهو يقوم من جانبه باجراء كافة المدفوعات بالنيابة عنها .

---

(١) صدرت فيما بعد قرارات أخرى الهدف منها القضاء على بعض العيوب التى تكشفت خلال تطبيق قانون سنة ١٩٣٠ .

ميزانية بنك الدولة

١٩٢٩ —

(بملايين

	أول أكتوبر			أول يناير	أول مايو
	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٢
الأصول					
نقدية	٧٦	٤١٫٧	١٧٧	٢٠٨,٩	١٦٥٫٤
سبائك ذهبية وعملة معدنية ومعادن ثمينة وعملة أجنبية	٤٣٨٫٥	٥٦٠٫١	٦٩٠,٥	٧١١,٤	٧٢٩٫٦
سندات البنك للاعتمادات الطويلة الآجال	—	—	—	٣٩٤٧,٨	٥٥٠١,٩
أوراق مالية حكومية	٣٤٨٫٧	٣١٣,٨	—	—	—
مدينون لآجال قصيرة	٣٨٣٣٫٧	٦١٢٤,٨	٨٤٨٧٫٨	١٠٥٢٤٫٦	٨٥٣٣٫٧
قروض خاصة للصناعة والتجارة لحساب قوميسيرية المالية	١١٣٫٩	٩٠,٩	٥٦,٣	٢٠٦,٤	٢٠٨,٧
قروض خاصة للزراعة	٢٤٤,٦	—	—	١٨٣٥٫٢	٢٠٩٤,٥
أصول أخرى	٤٠٣,٨	٦٦٨,٨	٦١٩٫٥	١١٤٧٫٧	٢٢٥٣,١
المجموع الكلى للاصول	٥٤٠٥,٢	٧٨٠٠٫١	١٠٠٣١,١	١٨٥٨١	١٩٤٨٦٫٩

للاتحاد السوفيتي

١٩٣٢

الروبلات)

	أول اكتوبر			أول يناير	أول مايو
	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٢
رأس المال والخصوم					
رأس المال	٢٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
رصيد الاحتياطى	٩٩و٩	١٧٦و٣	١٧٦و٣	١٧٦,٣	٣٠٢,٣
الاحتياطى الخاص	٣٣	—	—	—	—
أرباح لم توزع	٥٠,٩	—	٥٨٩,١	٧٦٨و١	٥٧٢,٧
إصدار أوراق النقد	١٤٦٦,٣	٢١٤٥و٥	٢٥٢٧و٢	٢٧٨٤و٤	٢٧٣٩و٨
حساب أوراق العملة القوميسيرية المالية (منذ سنة ١٩٣٠)	—	١٨٤٨,٧	٢٣٣٨و٦	٢٥٧٧,٤	٢٦٤١و٦
الودائع والحسابات الجارية	٢٠٢٨,٧	٢٠٧٩,٢	١٩٢١,٣	٧٠٧٧,٣	٨١٣٥و٨
أرصدة الحكومة لقروض خاصة	١١٨و٩	١٠٠و٢	٧٤و٢	٢٤٥,٥	٢٧٤و٤
أوراق مالية حكومية	—	—	٩٥و٩	—	—
عمولة وفائدة	٣٠٧,١	٢١٥و٢	—	—	—
نقود الخزانة للقروض الزراعيـة الطويلة الاجال	—	—	—	١٦٧٢,٧	١٨٢١و٤
المـكاتب والفروع	٢٥	—	٧٥٦و٢	٩٧٥	٩٧٥,٥
خصوم أخرى	١٠٢٥,٤	٨٣٠	١١٥٢,٤	١٩٠٥,٣	١٦٢٣و٤
المجموع الـكلى لرأس المال والخصوم	٥٤٠٥,٢	٧٨٠٠,١	١٠٠٣١و١	١٨٥٨٢	١٩٤٨٦,٩

(١) موارد البنك ذاته عن طريق ما تخصصه له الميزانية العامة ، وكذلك من جزء من الأرباح التى يحققها .

(٢) الايراد الناجم من قيامه بعملية إصدار النقود .

ويتكون جهاز البنك من مكتب رئيسى (إدارة مركزية) وفروع عدة منتشرة فى مختلف أنحاء البلاد . وبالمكتب الرئيسى إدارات خاصة برسم الخطط ، والشؤون الاقتصادية ، والعملة . وله أيضا إدارات فرعية خاصة مقرها مدينة موسكو . وكان الاتجاه منذ سنة ١٩٣٥ يرمى إلى أن تنشأ بالمكتب الرئيسى إدارات تختص كل واحدة منها بتقديم الاعتمادات لفروع الاقتصاد القومى المختلفة .

بنك الدولة وفروعه

	أول يناير ١٩٣٣	أول يناير ١٩٣٧	أول يناير ١٩٣٨
المكتب الرئيسى	١	١	١
مكاتب الجمهوريات المتحالفة	٥	٧	٩
المكاتب الفرعية بالجمهوريات المتحالفة (عدا الروسيا)	٢٥	٢٢	٢٥
المكاتب بالمديريات والأقاليم فى جمهورية الروسيا	٣٩	٥٤	٦٣
مكاتب المدن	—	—	—
المكاتب المحلية	٢١٢٩	٢٦٩٩	٢٩٢٦
المجموع الكلى	٢١٩٩	٢٧٨٣	٣٠٢٤
وكالات بالجهات الصغيرة (لم تذكر أعلاه)	—	٩٨	١٢٥

ويقوم الفرع الرئيسى بالعمليات الآتية :

(١) منح الاعتمادات للهيئات فى المنطقة التى تقع فى دائرته ، ويسوى الحسابات فيما بينها .

(٢) الاشتراك فى وضع الخطة العامة للبنك بصدد الاعتمادات .

(٣) تنفيذ العمليات المتعلقة بتوجيه (رسم خطط) التداول النقدى .

(٤) القيام بالعمليات اللازمة نيابة عن البنوك المختصة بتقديم الاعتمادات الطويلة الأجل .

(٥) تسوية الحسابات النقدية الخاصة بالمؤسسات التى تدفع نفقاتها من قبل ميزانية الدولة والميزانيات المحلية .

(٦) تسلم المدفوعات المستحقة للميزانية .

(٧) شراء الذهب وغيره من المعادن النفيسة .

(٨) مبادلة العملة الأجنبية بالعملة السوفيتية .

(٣) قانون الاصلاح المالى والميزانية

فى سبتمبر من عام ١٩٣٠ صدر قانون الإصلاح المالى لأنه « نظراً لأن الجانب الجماعى socialised sector من الاقتصاد القومى (أى المشروعات الحكومية والتعاونية) قد ازداد نمواً وقوة بينما تضاءل الجانب الخاص (أى المشروعات الخاصة) بحدة لم يعد نظام الضرائب الحالى مطابقاً لأحوال الاقتصاد القومى وتنظيمه » . وهذا راجع إلى كثرة الضرائب والرسوم أى تعددها ، وإلى التعقيد البالغ الذى يصحب تقديرها وجبايتها ، مما يحول دون تنظيم الانتاج والتبادل ، كما يعرقل بصفة خاصة سياسة الائتمان . ولتصحيح هذا الوضع غير السليم تقرر أن تكون إيرادات الميزانية عن طريقين وهما :

(١) الايراد الذى تغله المشروعات الحكومية والتعاونية (أى الجانب الجماعى من الاقتصاد القومى) .

(٢) تعبئة موارد السكان بقصد العمل على تنمية مختلف نواحى الاقتصاد القومى .

الايرادات التى تدرها المشروعات الحكومية والتعاونية :

(١) ضريبة البيعات Turnover tax وهى تأتى فى قائمة الايرادات من حيث الاهمية وعظم الحصيلة ففى سـنة ١٩٤٠ كان مقدار هذه الضريبـة فى ميزانية الاتحاد السوفيتى والميزانيات الجمهورية ١٠٥٫٩ مليار روبل من مجموع الايرادات البالغ ١٨٠٫١ مليارا من الروبلات. وهذه الضريبة عبارة عن الفرق بين النفقة الصافية لانتاج السـلعة وبين الثمن الذى تباع به لتجـارة القطاعى[1]. ولتوضيح الامر نرى لزاما علينا أن نتحدث قليلا عن موضوع الاثمان . فالمعلوم أن لـكل مصنع مايقال له « الثمن المرسوم » لما ينتجه ، وهذا الثمن يحدد بحيث أن ما ينفق على انتاج سلعة معينة يجب أن يكون مساويا لهذا « الثمن المرسوم » الذى يؤدى فى هـذه الحالة وظيفتين ، فهو مقياس للتكلفة من جهة ، ووسيلة للحكم على مدى كفاية الانتاج من جهة أخرى . وللمصنع « ثمن بيع » محدود ، وهو الثمن الذى تجرى بمقتضـاه تبادل المنتجات الصناعية بين المشروعات الحـكومية . والفرق بين « ثمن التكلفة » و « ثمن البيع » المحدود عبارة عن « الربح المرسوم » الذى تحدده الخطة . وعلى ذلك إذا أمكن خفض نفقة الانتاج الفعلية إلى مادون « الثمن المرسوم » كان الربح الفعلى أعلى من « الربح المرسوم » . وعند تحـديد السلطات المسئولة للأثمان التى بها تبيع الهيئات المشتغلة بتجارة الجملة السلع لتجارة التجزئة ، لابد من مراعاة العناصر الثلاثة الآتية وهى ثمن البيع المرسوم ، والربح المرسوم ، ويضاف اليهما نسبة مئوية معينة تذهب رأسا إلى الميزانية . ولنضرب مثلا يوضح الأمر . لنفرض أن ثمن بيع سلعة لتجارة التجزئة حدد بمبلغ مائة روبل، فهذا المبلغ يتكون من الأجزاء التالية :

١) ٥٠ روبلا تمثل « نفقة البيع » التى بمقتضاها يسلم المصنع السلعة إلى الهيئة المشتغلة أو المختصة بتجارة الجملة .

---

(١) أى يسد الفجوة القائمة بين ثمن التكلفة وثمن القطاعى على مايقول موريس دوب.

ب) ٢٠ روبلا تمثل النفقات الأخرى التى تتكبدها تلك الهيئة المشتغلة بتجارة الجملة .

حـ) ١٠ روبلات تمثل « الربح المرسوم » لهذه الهيئة ذاتها .

ويلاحظ أن هذه الأجزاء الثلاثة عبارة عن ٨٠ روبلا وهذا المبلغ هو صافى الثمن . أما العشرون روبلا الباقية فهى الضريبة (turn-over tax) التى يجب نقلها بصورة أوتوماتيكية إلى الميزانية . فكأن هذه الضريبة من الوجهة الفنية عبارة عن نسبة مئوية معينة من الثمن الذى بمقتضاه تبيع الهيئات المشتغلة بتجارة الجملة السلع للمنظمات التى تتولى عملية تجارة التجزئة .

ويختلف سعر الضريبة حسب مراتب السلع ، والمنطقة التى يجرى فيها تسويقها ، وحسبما إذا كانت معدة للسوق العامة أو لكى تستهلكها الصناعة . والجدول التالى يوضح سعر هذه الضريبة على بعض أنواع السلع ، وإذا وجد فيه سعران فهما يبينان الحد الأعلى والحد الأدنى[1] . وعلى كل فمتوسط سعر الضريبة على جميع سلع الاستهلاك يعادل ٥٠ ٪ من سعر التجزئة

السلعة	سعر الضريبة
خبز الشوفان	٥ ٪
اللحم البقرى	٦٧ ٪ — ٧٢ ٪
لحم الضأن والخنزير	٦٠ ٪ — ٦٧ ٪
الزبد	٦٠ ٪
الجبن	٣٠ ٪ — ٦٦ ٪
السكر	٧٨ ٪
الصابون	٢٠ ٪ — ٧٠ ٪
السجاير	٧٥ ٪ — ٨٨ ٪
الشاى	٢٥ ٪ — ٦٠ ٪
الحديد	٢١ ٪ — ٣٧ ٪
الأحذية	١٢ ٪ — ٣٥ ٪

(١) Hubbard : Soviet Labour and Industry, p. 218.

ومن القواعد التى تراعى بدقة أن السلعة إذا فرضت عليها الضريبة مرة فإنهـا لاتتعرض لفرض ضريبة أخرى عليها . ولـكن إذا كانت سلعة معينة غير تامة الصنع تصلح للإنتاج فى مصنع آخر فيجوز بعد تحويلها إلى منتج آخر فى ذلك المصنع أن تفرض عليهـا ضريبة ثانية مخفضة وإن كان هذا العمل ليس من الأمور الضرورية ، لأن إعادة فرض الضريبة راجع إلى الهدف الاقتصادى الذى ترمى الضريبة إلى تحقيقه .

وهذه الضريبة المفروضة على بيع السلع والمنتجات تقوم بدور هام فى السياسة الاقتصادية . فهى أولا تمـكن الحـكومة من تنظيم الارباح فى كافة فروع الاقتصاد الذى تملـكه الدولة ، فبدون هذه الضريبة لكانت الصناعات التى تباع منتجاتها فى سوق التجزئة بثمن عال تدر أرباحاً مرتفعة بشكل غير عادى ، وبهذا تتمتع هذه الصناعات بمزايا لا تتناسب مع أهميتها بالقياس إلى الصناعات الأخرى ومقـدار الايراد الناجم من هذه الضريبة يتوقف على عاملين أحدهما كمية البضائع التى تبيعها المشروعات الحكومية والتعاونية بسعر الجملة المرسوم ، وثانيهما سعر هذه الضريبة . ولهذا السبب يستخدم سعر الضريبة كوسيلة لجعل الأثمان التى تباع بها السلعة من جانب الهيئات المشتغلة بتجارة الجملة متناسبة مع عرض السلعة والطلب عليها ومع نفقة الإنتاج . ومثال ذلك أنه إذا ارتفع ثمن التكلفة بينما انخفض ثمن الجملة فان سعر الضريبة يخفض . وكذلك إذا ظلت كمية البضائع المباعة بدون تغيير ، وظل الطلب عليها بدون تغيير ، بينما هبط ثمن التكلفة وبالتالى زاد الفارق بين ثمن التكلفة والثمن المرسوم للجملة فان سعر الضريبة يرفع .

وبعبارة أخرى نقول إن تعديل سعر الضريبة سلاح يستخدم لجعل الأثمان مطابقة لسياسة الثمن التى تضعها الدولة . فإذا كان العرض دون الطلب مما يخشى معه حدوث ندرة فى هذه السلع ففى هذه الحالة يرفع ثمنها عن طريق رفع سعر الضريبة بدون أن يحدث تغيير فى العناصر الأخرى التى يتكون منها الثمن . وكذلك إذا أريد خفض ثمن سلعة معينة أمكن تحقيق هذه الغاية

عن طريق خفض سعر الضريبة . وتجعل السلطات المسئولة من هذه الضريبة أداة تمكنها من مراقبة المشروعات وتعرّف مقدار كفايتها ومدى نشاطها .

(٢) المستقطع من الأرباح . قلنا إن المصنع يعمل على تحقيق « الربح المرسوم » وهذا الأخير يقسم بالشكل التالى :

ا) جزء لتكوين احتياطى للمشروع ذاته .

ب) جزء يخصص « لرصيد المدير » للإنفاق فيه على رفاهيــة العمال والمستخدمين ، ودفع مكافآت لهيئة الإدارة والعمال الفرديين .

حـ) جزء للميزانية .

فهذا الجزء الأخير الذى يزيد عما هو لازم لتوسيع نطاق طاقة المشروع الإنتاجية ، هو الذى يطلق عليه عبــارة « المستقطعات من أرباح المشروعات » ، وهى المصدر الرئيسى الثانى للإيرادات .

وتحدد هذه الإستقطاعات كل ثلاثة أشهر ، ولـكن المشروعات تدفعها للميزانية على أقساط شهرية .

وهناك ضرائب أخرى هى فى الواقع صورة من ضريبة المبيعات أو من الاستقطاعات من الأرباح .

وضريبة الدخل يدفعها كل شخص يزيد ايراده عن ١٥٠ روبلا فى الشهر مع استثناء الجنود والطلبة والفلاحين الذين يدفعون الضريبة الزراعيـة . وبمقتضى القرار الصــادر فى ٤ ابريل ١٩٤٠ حددت فئات ضريبة الدخل بالشكل الآتى : (١)

(١) هبارد ، المصدر السابق ص ٢١٩ .

الدخل الشهرى			سعر الضريبة				
روبل		روبل	روبل		٪		روبل
١٥١	إلى	٢٠٠	١,٢٠	+	٣	للمقدار الذى يزيد عن	١٥٠
٢٠١	»	٣٠٠	٢,٧٠	+	٣,٣	» »	٢٠٠
٣٠١	»	٥٠٠	٦,٠٠	+	٤	» »	٣٠٠
٥٠١	»	٧٠٠	١٤,٠٠	+	٥	» »	٥٠٠
٧٠١	»	١٠٠٠	٢٤,٠٠	+	٦	» »	٧٠٠
أكثر من ١٠٠٠			٤٢,٠٠	+	٧	» »	١٠٠٠

والفئات المذكورة خاصة بذوى الأجور والمرتبات فى المشروعات الحكومية . أما الذين يعملون فى المشروعات والمؤسسات التعاونية فيدفعون ١٠ ٪ زيادة عن الأولين، بينما يدفع أرباب الحرف اليدوية المستقلون وغيرهم من أهل المشروع الخاص ضريبة تصاعدية تبدأ من ٤ ٪ على الدخل السنوى الذى يبلغ ١٢٠٠ روبل وتصل إلى ٨٩٥٢ روبلا زائداً ٦٠ ٪ من أى دخل يزيد عن ٢٤٠٠٠ روبل .

وتفرض الضريبة أيضاً على الكتاب والفنانين والأطباء والمحامين وغيرهم من أهل المهن الحرة ، وعلى الفائدة التى يحصل عليها الأفراد من صناديق الادخار ومن استثماراتهم فى اليانصيب والقروض الحكومية . ويقدم لنا هبارد (نفس المصدر ص ٢٢٠) البيان التالى عن نسبة الضريبة على مختلف فئات الدخل :

سعر الضريبة

(النسبة المئوية الى الدخل)

الدخل السنوى	الراتب والأجر	الحصص الخ	الانتاج التعاونى	الحرف اليدوية الحرة	المهن والأعمال الخاصة
روبل					
٢٤٠٠	١,٣٥	١,٣٥	١,٤٩	٦	١,٧٦
٦٠٠٠	٢,٨٠	٢,٨٠	٣,٠٨	١٣,٤٠	٣,٥٨
١٢٠٠٠	٤,٢٠	٤,٢٠	٤,٨٢	٢٤,١٠	١١,٤٦
٢٤٠٠٠	٥,٦٠	٥,٧٧	٦,١٦	٣٧,٣٠	٢٢,٩٠
٥٠٠٠٠	٦,٣٣	٧,٧٣	٦,٩٦	٤٩,١٠	٣٠,٧٥

وهناك ضريبة مباشرة أخرى هى ضريبة البناء والثقافة وهى نوع من ضريبة إضافية لتجميع الأموال اللازمة لبناء المساكن والمدارس وأندية العمال الخ . وهى تجبى على صافى الدخل بعد دفع ضريبة الدخل . وفيما يلى فئاتها على الأجور والرواتب[1]

الدخل الشهرى			الضريبة		
روبل		روبل	روبل	٪	روبل
١٥١	إلى	٢٠٠	١,٠٥	زائدا ٢,٥ من المبلغ الزائد عن	١٥٠
٢٠١	»	٣٠٠	٣,٣	» ٣ »	٢٠٠
٣٠١	»	٥٠٠	٥,٣	» ٣,٥ »	٣٠٠
٥٠١	»	٧٠٠	١٢,٣	» ٤,٥ »	٥٠٠
٧٠١	»	١٠٠٠	٢١,٣	» ٥,٥ »	٧٠٠
أكثر من		١٠٠٠	٣٧,٨	» ٦ »	١٠٠٠

(١) هبارد ، شرحه ، ص ٢٢١ .

وسعر الضريبة أعلى نسبة على الدخول من المشروعات الخاصة والتعاونية.
وهناك ضريبة دخل نقدية على المزارع المشتركة، وقد أدخلت منذ سنة ١٩٣٦ مكان الضريبة الزراعية النقدية التي كانت مفروضة على تلك المزارع.

وترجع أهمية هذه الضريبة إلى أنهـا تمكن السلطات من مراقبة أعمال المزارع، لأن المفتشين المختصين الذين يقومون بتقدير الضريبة ويراجعون الحسابات والتقارير السنوية للمزارع يستطيعون أن يعرفوا من ذلك مدى قيام المزارع بتوزيع دخولها حسب القواعد المقررة.

وقد قدر هبارد سعر الضريبة على الدخل النقدي لأعضاء المزارع المشتركة بالشكل الآتي [1]:

الدخل السنوي		سعر الضريبة		
لغاية ٧٠٠ روبل		٥٠ روبلا		
روبل	روبل	روبل	٪	روبل
٧٠٠	إلى ١٠٠٠	٥٠	زائدا ٨	عما يزيد عن ٧٠٠
١٠٠٠	» ٢٠٠٠	٧٤	» ٩	١٠٠٠
٢٠٠٠	» ٣٠٠٠	١٦٤	» ١١	٢٠٠٠
٣٠٠٠	» ٤٠٠٠	٢٧٤	» ١٣	٣٠٠٠
أكثر من ٤٠٠٠ روبل		٤٠٤	» ١٥	٤٠٠٠

وهناك ضرائب أخرى صغيرة، ولـكن يلاحظ أن مقدار ما يدفعه الشعب ضئيل إذا قيس بالمتحصل من ضريبة المبيعات، ومن الجزء الذي يستقطع من أرباح المشروعات الحـكومية والتعاونية فقد كان إيراد الميزانية من هذين المصدرين ١٢٧,٦ مليارا من الروبلات في سنة ١٩٤٠ من المجموع الـكلي للإيرادات وقدره ١٨٠,٢ مليارا.

(١) شرحه ص ٢٢٥.

تعبئة موارد السكان :

ويتم ذلك عن طريق القروض التى تصدر لمناسبات خاصة أو لمواجهة حالات معينة كما هو الحال فى البلدان الرأسمالية ، وإنما تعد عنصراً ثابتاً فى ميزانية الإيرادات. وتقوم القروض بالوظائف الاقتصادية والمالية الآتية :

(١) عن طريقها يساهم الشعب أو يشترك فى عملية تصنيع البلاد وهى أهم عناصر السياسة الاقتصادية فى العهد السوفيتى .

(٢) تقترض الدولة من صناديق الإدخار ومنظمات التأمين والجمعيات التعاونية الأموال التى تملكها هذه الهيئات ولا تحتاج إليها لأداء أعمالها العادية . وعلى ذلك فالغرض من هذا الاقتراض اعادة توزيع الأموال المتجمعة أو المتراكمة بين فروع الاقتصاد القومى المختلفة.

(٣) القصد من القروض التى تحصل عليها الحكومة من الشعب إعادة توزيع الدخل الأهلى ، وتشجيع الأفراد على الادخار .

وفى سنة ١٩٣٦ أدخلت تعديلات هامة على نظام القروض ، فخفضت الفائدة ولذلك حولت القروض التى سبق عقدها قبل تلك السنة إلى قروض جديدة بفائدة قدرها ٤ ٪ ، ومدت مدة القرض إلى ٢٠ سنة بعد أن كانت ١٠ سنوات . وبقصد تشجيع الأفراد على استثمار مدخراتهم فى القروض الحكومية أجيز لهم الحق فى بيعها وشرائها على ألا يكون الغرض من ذلك المضاربة .

وفى الوقت ذاته أصبح فى استطاعة حملة السندات أن يرهنوها لدى صناديق الإدخار لمدة قدرها ٦ شهور ، وأن يحصلوا على سلفة لاتتجاوز ٣٠ ٪ من قيمة السندات . والجدول التالى يوضح حالة الدين الأهلى فى أول يناير من عام ١٩٣٨ :

الدين الأهلى

(بملايين الروبلات)

	(١) الدين المستحق للسكان					(٢) الدين المستحق للمشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية		(٣) المجموع الكلى للدين	
	الدين الثابت								
	جميع المستحق للسكان	للعمال والمستخدمين	للاعضاء المزارع المشتركة والفلاحين الفرديين	الدين السائر	المجموع الكلى للدين	المجموع الكلى	لصناديق الادخار	المجموع الكلى	الدين الثابت
أول يناير ١٩٣٣	٥٤٤٢,٨	٣٧٦٦,٢	١٢٧٠,٨	٢٧٠,٣	٥٧١٣,١	٤٣٢٨,٦	١٢٨٦,٩	١٠٠٤١,٧	٩٧٧١,٤
« « ١٩٣٦	١٤٩٣٧	١٠٩٧٦,٩	٣١٤٤,١	٤٥٠,١	١٥٣٨٧,١	٧١٨٢,٨	٢٥٥٧,٢	٢٢٥٦٩,٩	٢٢١١٩,٨
« « ١٩٣٧	١٨٠٠٤,٣	١٣٤٤٤,٥	٣٦٣١,٢	٢٦٩,٧	١٨٢٧٤	٨٢٨٧,٨	٣٥٥٦,٧	٢٦٥٦١,٨	٢٦٢٩٢,١
« « ١٩٣٨	٢٠٩٣٤,١	١٥٨٥٠	٣٩٠٠	٢٢٠,٥	٢١١٥٤,٦	٤٦٥٢,٩	٧٦١٠,٩	٢٨٧٦٥,٥	٢٨٥٤٥

ويلاحظ أن القروض نوعان أحدهما بفائدة ، والآخر بدون فائدة وهو عبارة عن اليانصيب التى تتولى الدولة إصداره .

والجدول التالى يوضح لنا مختلف الأبواب التى تحصل منها الميزانية على الأموال اللازمة .

الايرادات فى عام ١٩٤٠

(بمليارات الروبلات)

	ميزانية الاتحاد	الميزانيات الجمهورية	المجموع الكلى
(١) ضريبة المبيعات	٩٥,٦	١٠و٣	١٠٥,٩
(٢) الاستقطاعات من أرباح المشروعات الحكومية والتعاونية	١٢,٨	٨,٩	٢١و٧
(٣) الدخل من محطات آلات الجر	١	١	٢
(٤) ضرائب على السكان	١,٩	٧و٥	٩,٤
(٥) ضرائب محلية	—	١,٩	١,٩
(٦) قروض حكومية	٦,٢	٥,٣	١١و٥
(٧) ضريبة دخل على الهيئات التعاونية ، والضريبة على العمليات التى لادخل لها بالسلع	٠,٢	٣	٣,٢
(٨) أموال التأمين الاجتماعى	٦,٦	٢	٨و٦
(٩) الرسوم الجمركية	٢,٩	—	٢,٩
(١٠) ايرادات أخرى	٨,٧	٤,٤	١٣,١
المجموع الكلى للايرادات	١٣٥,٩	٤٤,٣	١٨٠و٢

نظام الميزانية :

يتكون نظام الميزانية فى الاتحاد السوفيتى من (١) ميزانية الدولة للاتحاد

كله (٢) ميزانيات الجمهوريات المتحالفة والتى لها استقلال ذاتى (٣) الميزانيات المحلية أى ميزانيات الأقاليم والمديريات والمراكز والقرى . وجرت العادة حتى سنة ١٩٣٨ أن ينشر ملخص الميزانية السنوى بالشكل التالى (١) الميزانية الموحدة وتشمل ميزانية الاتحاد كله وميزانيات الجمهوريات المتحالفة وذات الاستقلال الذاتى (ب) الميزانية المتحدة (Combined) وتشمل بالإضافة إلى ماسبق الميزانيات المحلية . ومنذ سنة ١٩٣٩ حدث تعديل جديد فأصبح الملخص الذى ينشر تحت عنوان « ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى » يشمل ميزانية الاتحاد ، وميزانيات الجمهوريات المتحالفة وذات الاستقلال الذاتى ، وميزانيات المجالس (السوفيت) المحلية ، وميزانية التأمين الاجتماعى .

والضرائب الآتية تتكون منها إيرادات ميزانية الاتحاد : (١) ضريبة المبيعات (٢) الاستقطاعات من أرباح المشروعات والمؤسسات ذات الأهمية الاتحادية والجمهورية (٣) إيرادالقروض الحكومية (٤) ضريبة الدخل والضريبة الثقافية مما يدفعه أهل المدن والريف (٥) الرسوم المفروضة على التركات والهبات (٦) إيرادات الجمارك ودار الضرب ، وهذا فضلا عن أبواب إيراد أخرى صغيرة . أما الإيرادات المحلية فعبارة عن الاستقطاعات من أرباح المشروعات ذات الأهمية المحلية وغير ذلك من الضرائب والرسوم المحلية .

أبواب المصروفات :

المصروفات فى عام ١٩٤٠

(بمليارات الروبلات)

وجوه الانفاق	ميزانية الاتحاد السوفيتى	الميزانيات الجمهورية والمحلية	المجموع الكلى
(١) الاقتصاد القومى	٤٩,٩	٨,٤	٥٨,٣
(٢) الخدمات الاجتماعية والثقافية	١٢,٩	٢٨,٩	٤١,٨
(٣) الدفاع الوطنى	٥٦,٨	—	٥٦,٨
(٤) سداد الدين الأهلى	٢,٨	—	٢,٨
(٥) مصروفات أخرى	٩,٨	٥,٧	١٥,٥
	١٣٢,٢	٤٢	١٧٥,٢

ومن البيان السابق نلاحظ الأمور التالية :

(أولا) إن عبء تمويل الاقتصاد القومى يقع على عاتق الميزانية المركزية الخاصة بالاتحاد السوفيتى . وأهم مايدخل فى هذه الناحية تمويل الصناعة الثقيلة والنقل ومحطات آلات الجر .

(ثانيا) يقع عبء إعداد وسائل الدفاع الوطنى على عاتق الميزانية المركزية ولكن بمقتضى القرار الذى أصدره السوفيت الأعلى فى سنة ١٩٤٤ صار على جمهوريات الاتحاد أن تنظم ما يخصها من وسائل الدفاع وهذا العمل سيؤدى إلى ظهور بند جديد فى ميزانياتها خاص بالدفاع الوطنى ، كما أن إيراداتها تزيد نتيجة نقل بعض الإيرادات من الميزانية المركزية إليها .

(ثالثا) من مراجعة مصروفات الميزانيات الجمهورية والمحلية نلاحظ أن أكثر من ٦٥ ./. منها ينفق على الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وهذا راجع إلى أن ذلك البند يشمل أعمالا هامة مثل التعليم العام الاجبارى والخدمات الصحية وغير ذلك .

الميزانية (١٩٣١ — ١٩٣٩)[1]

(بمليارات الروبلات)

سنوات	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
الميزانية المتحدة للدولة	٢٥,٩	٣٨,٩	٤٩	٦٠,٦	٧٨,٦	٩٧,٢	١٠٩,٣	١٢٧,٤	١٥٥,٩
الايرادات الكلية منها :	٢٣,٤	٣٤,٦	٤٤,٣	٥٥,١	٧١,٧	٨٨,٨	١٠٤,٣	١٢٧,٤	١٥٥,٩
(١) الايراد من الاقتصاد الجماعى									
(ا) ضريبة المبيعات	١١,٦	١٩,٥	٢٧	٣٧,٦	٥٢	٦٥,٩	٧٥,٩	٨٠,٤	٩٦,٨
(ب) استقطاعات من الأرباح	٢,٤	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٢,١	٣,٧	٦,٥	١٠,٦	—
(٢) تعبئة موارد السكان									
(ا) قروض حكومية	٣,٣	٣,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٨	٤,٩	٦	٦,٧	٩,٩
(ب) ضرائب ورسوم	١	١,٦	٢,٨	—	—	—	—	٥	—
المصروفات الكلية منها :	٢٣,٤	٣٤,٤	٣٩,٨	٥٢,٤	٦٨,١	٨٦,٤	١٠٠,٧	١٢٤	١٥٣,١
(١) تمويل الاقتصاد القومى	١٦,٥	٢٤,٨	٢٥,١	٣٢,٣	٣٧,٢	٤١,٩	٤٣,٤	٥١,٧	٥٩,٣
(٢) الخدمات الثقافية الاجتماعية	٣,٤	٤,٦	٥,٨	—	—	—	—	٣٥,٣	٣٨,٣
(ا) التعليم	٢,٧	٣,٧	٤,٩	٦,٢	٨,٨	١٣,٩	١٦,٣	١٨,٨	٢٠,٦
(٣) الدفاع	١,٣	١,٣	١,٤	٥	٨,٢	١٤,٩	١٧,٥	٢٣,١	٤٠,٩
(٤) الادارة والقضاء (عدا المصروفات على قوميسيرية الداخلية)	١,٢	١,٥	٢	٣	٤,٤	٥,٢	—	٥,٤	—

(١) بايكوف مصدر سابق ص ٣٩٧ .

(رابعاً) يلاحظ أن حوالى ٤٢٪ من الميزانية المركزية مخصص للدفاع فى هذه السنة وذلك راجع لظروف الدولية . والواقع أن مخصصات الدفاع الوطنى قد زادت كثيراً عهداً ما بعد آخر ، فقد كانت ١,٣ مليار روبل سنة ١٩٣١ فوصلت إلى ٥٦,٨ ملياراً سنة ١٩٤٠ وفى خلال هذه الفترة زادت المصروفات الكلية من ٢٣,٤ مليار روبل إلى ١٧٥,٢ ملياراً فى خلال المدة نفسها . ومن المسائل التى تسترعى النظر أن الزيادة فى نفقات الدفاع كانت مصحوبة بزيادة مماثلة فى ضريبة المبيعات .

(٤) مؤسسات الاستثمارات الطويلة الأجل

كان المعتقد أنه إذا خضعت هذه المؤسسات لرقابة وإشراف قومسيرية المالية كان ذلك أدعى إلى ضمان التنسيق بين أعمالها بحيث يتسنى لها أن تضطلع بوظيفتها على وجه أفضل . وبناء على هذا صدر قرار فى ٥ مايو سنة ١٩٣٢ يقضى بأن يتكون نظام الائتمان الآجل من المصارف الأربعة الآتية وكل منها متخصص فى فرع واحد من فروع الاقتصاد القومى :

(١) البنك الصناعى Prombank ويقوم بتمويل انشاء المشروعات الصناعية الحكومية والنقل والمواصلات ، وبناء المساكن التى تتولاها قومسيريات الصناعة .

(٢) البنك الزراعى Selkhozbank وينحصر عمله فى تحويل الاستثمارات الرأسمالية فى المزارع الحكومية ومحطات آلات الجر ، ومنح القروض الطويلة الأجل للمزارع المشتركة .

(٣) البنك التعاونى للاتحاد السوفيتى Vseko bank لتمويل الاستثمارات الرأسمالية فى الهيئات الحكومية المشتغلة بالتجارة ، ولمنح اعتمادات طويلة الأجل للانشاءات الرأسمالية الخاصة بالجمعيات التعاونية المكونة من المستهلكين ورجال الحرف والمنتجين .

(٤) بنك البلديات المركزى Tsekom bank وله شبكة من البنوك المحلية

ويقوم بتمويل ومنح اعتمادات طويلة الأجل لمنشئات الهيئات البلدية وبناء المساكن والمنشئات الخاصة بالأغراض الثقافية والإجتماعية كالمدارس والمستشفيات والأندية . وتقرر ابتداء من سنة ١٩٣٨ أن يتولى البنك تمويل الإنشاء الصناعي الذي تقوم به القوميسيرات غير المختصة بالصناعات ، كأن يمول مشروعات قوميسيرية الصحة ولجنة شؤون السينما .

فكأن واجب هذه البنوك ينحصر في القيام بعملية التمويل الفعلية وذلك بطريق الاعانات التي لا ترد اليها ، وبواسطة اعتمادات طويلة الآجال. أما موارد البنوك فبعضها من ميزانية الدولة ، والبعض الآخر من الاموال المتجمعة لدى المشروعات والتي تخصصها الأخيرة لهذا الغرض ولا بد أن تحتفظ بها لدى هذه البنوك . وعلى البنوك أن تتوقف عن تمويل أعمال الانشاء إذا كان ماأنفق عليها يزيد عن النفقات المقررة أو المنح التي يسمح بها كل ثلاثة شهور . وفضلا عن الرقابة التي تتولاها البنوك على ماتقدمه من الأموال ، فان عليها أن تراجع الحسابات الخاصة بالانشاء وتفتش على الأعمال الانشائية ذاتها في الحال . وإلى جانب هذا تؤدي هذه البنوك لعملائها بعض عمليات مصرفية معينة مثل تسوية الحسابات مع الهيئات القائمة بعملية البناء واجراء المدفوعات لمواد البناء والمعدات ، ومنح قروض قصيرة الأجل للهيئات القائمة بأعمال البناء لتساعدها على الحصول على المواد اللازمة لأعمال الانشاء ، وإصلاح آلات البناء وغير ذلك . ولما كانت هذه المصارف ذات الوظائف الخاصة لها أهميتها بالنسبة لبلاد اتحاد السوفيتي كلها ، لهذا نراها تخضع لقوميسيرية المالية . وليس لبنك البلديات المركزي فروع ولذا تقوم بأعماله نيابة عنه المصارف البلدية المحلية . أما البنوك الثلاثة الأخرى فلها فروعها الخاصة بها .

ويلاحظ أن الدولة تتخذ من المصارف وسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة ، ولا تمنح القروض (الاعتمادات) إلا للاغراض الخاصة التي تحددها الخطة العامة للمشروعات . ولما كانت الهيئات المقرضة والمقترضة عبارة عن

مشروعات ومؤسسات حكومية أو تعاونية وعليها جميعاً تنفيــذ التعليمات الصادرة إليها من الهيئات الموجهةالعليا ؛ لهذا يصبح من المستحيل حدوث الظاهرات المألوفة من أمثال الذعر المالى وتدفق العملاء على البنوك لسحب ودائعهم .

(٥) النقود [١]

كان المقرر حسب مشروع السنوات الخمس الأول ألا يزيد الصادر من أوراق النقد عن ١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل خلال الفترة كلها . ولما كانت العملة المتداولة فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ عبارة عن ١,٩٧١,٤٠٠,٠٠٠ روبل كان المفروض إذن أن يبلغ مقدارها ٣,١٢١,٤٠٠,٠٠٠ روبل فى أول أكتوبر من عام ١٩٣٣ أى فى نهاية المدة كلها . ولكن لم تجر الأمور وفق هذا البرنامج المرسوم كما يتضح من البيان التالى :

---

(١) اعتمدنا فى كتابة هذا القسم على الفصل الرابع عشر (ص ٤٠٤ — ٤٤٩) من كتاب Banks, Credit, And Money in Soviet Russia تأليف الدكتور أرنولد Arthur Z. Arnold من قسم الاقتصاد بكلية مدينة نيويرك ، وهو من أوثق المصادر والمؤلفات التى وضعت فى هذا الموضوع الأنظمة المالية فى روسيا السوفيتية .

العملة المتداولة وتجارة التجزئة (١٩٢٨ — ١٩٣٣)

(بألوف الروبلات)

	أوراق النقد	أوراق الخزانة والعملة المعدنية	المجموع الكلى للعملة المتداولة	الرقم القياسى (أول اكتوبر ١٩٢٨=١٠٠)	المجموع الكلى لمقدار تداول تجارة التجزئة		الرقم القياسى (أول اكتوبر ١٩٢٨=١٠٠)
أول يناير ١٩٢٨	١,٠٠٢,٩٠٠	٦٦٤,٩٠٠	١,٦٦٧,٨٠٠	—	—	—	—
» اكتوبر ١٩٢٨	١,٠٦٣,٧٠٠	٩٠٧,٧٠٠	١,٩٧١,٤٠٠	١٠٠	٢٨/١٩٢٧	١٤,٧٤٠,٥٠٠	١٠٠
» يناير ١٩٢٩	١,٠٩٠,٧٠٠	٩٣٧,١٠٠	٢,٠٢٧,٨٠٠	١٠٣	—	—	—
» اكتوبر ١٩٢٩	١,٤٢٨,٢٠٠	١,٢١٤,٠٠٠	٢,٦٤٢,٢٠٠	١٣٤	٢٩/١٩٢٨	١٦,٦٣٤,٧٠٠	١١٣
» يناير ١٩٣٠	١,٥٠١,٠٠٠	١,٢٧٢,٠٠٠	٢,٧٧٣,٠٠٠	١٤١	—	—	—
» اكتوبر ١٩٣٠	٢,١٣٠,٣٠٠	٢,١٣٣,٦٠٠	٤,٢٦٣,٩٠٠	٢١٦	٣٠/١٩٢٩	١٧,٥٦٤,٠٠٠	١١٩
» يناير ١٩٣١	٢,٠٨٠,٤٠٠	٢,٢٢١,٦٠٠	٤,٣٠٢,٠٠٠	٢١٨	—	—	—
» يناير ١٩٣٢	٢,٧٨٤,٤١٣	٢,٨٨٨,٨٩٧	٥,٦٧٣,٣١٠	٢٨٨	١٩٣١	٢٤,٧٢٥,٢٠٠	١٦٨
» يونيه ١٩٣٢	٢,٧٦٦,٦٤٠	٣,٠١٩,٦٤٠	٥,٧٨٦,٤٨٠	٢٩٣	١٩٣٢	٣٥,٥٠٤,٣٠٠	٢٤١
» يوليه ١٩٣٣	٣,٣٥٦,٢٥٣	٣,٤٦٨,٧٩٣	٦,٨٢٥,٠٤٦	٣٤٦	—	—	
» يناير ١٩٣٤	٣,٣٥٦,٢٥٣	٣,٤٦٨,٧٩٣	٦,٨٦١,٠٤٨	٣٤٨	١٩٣٣	٤٨,٧٠٠,٠٠٠	٣٣١

ومن هذا أن العملة المتداولة فى أول يوليه سنة ١٩٣٣ بلغت ٦,٨٢٥,٠٤٦,٠٠٠ روبل ، ٦,٨٦١,٥٤٨,٠٠٠ فى آخر تلك السنة . والرقم الأخير يقرب من ثلاثة أمثال ونصف المبلغ الذى كان موجوداً فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ ، ويزيد بنسبة ١١٣ ٪ عن الحد الأقصى الذى قرره المشروع الأول أكتوبر من سنة ١٩٣٣ . وفى خلال فترة المشروع الأول عمدت الحكومة الى توسيع نطاق القروض الحكومية حتى تتمكن من سد العجز فى الميزانية نظراً لازدياد المصروفات بالنسبة إلى الايرادات .

ويلاحظ أن العملة المتداولة فى أول يناير سنة ١٩٣٤ كان نصفها من أوراق النقد والنصف الآخر من أوراق (عملة) الخزانة وهذا يخالف نص المادة الثالثة من قانون ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ .

ولذلك عدلت هذه المادة فى ١٨ سبتمبر ١٩٣٠ حيث تقرر ألا يزيد مبلغ أوراق الخزانة عن حجم أوراق النقد المتداولة ، نظراً لأن « اتساع نطاق التسويات التى لا تحتاج إلى الدفع نقداً وبخاصة فى المشروعات الحكومية والتعاونية قلل إلى حد كبير من الحاجة إلى العملة من الفئات العالية (الشرفونتز) وزاد من الحاجة إلى العملة ذات الفئات الصغيرة (أوراق الخزانة) » . وكذلك تقرر أن يجرى تحديد حجم كل إصدار جديد بواسطة قوميسير مالية الاتحاد السوفيتى طبقاً لما يشير به مجلس العمل والدفاع ، بعد أن كانت القاعدة أن يصدر قرار خاص من هذا المجلس بصدد حجم كل إصدار جديد .

أوراق الخزانة والعملة المعدنية المتداولة والتي تصدرها قوميسيرية المالية للاتحاد السوفيتي (أي الخزانة)

« بألوف الروبلات »

التاريخ	أوراق الخزانة	العملة الفضية	العملة النحاسية	العملة البرونزية	المجموع الكلى
أول يناير ١٩٢٨	٤٧٩,٨٠٠	١٧١,٩٠٠	٩٠٠٠	٤٢٠٠	٦٦٤,٩٠٠
« أكتوبر ١٩٢٨	٧١١,٠٠٠	١٨١,٨٠٠	٩٤٠٠	٥٥٠٠	٩٠٧,٧٠٠
« يناير ١٩٢٩	٧٣٠,٤٠٠	١٩٠,٦٠٠	٩٧٠٠	٦٤٠٠	٩٣٧,١٠٠
« أكتوبر ١٩٢٩	٩٨٣,٤٠٠	٢١٢,٠٠٠	٩٤٠٠	٩٢٠٠	١,٢١٤,٠٠٠
« يناير ١٩٣٠	١,٠٢٨,٢٠٠		٢٤٣,٨٠٠		١,٢٧٢,٠٠٠
« أكتوبر ١٩٣٠	١,٨٥٩,١٠٠		٢٧٤,٥٠٠		٢,١٣٣,٦٠٠
« يناير ١٩٣١	١,٩٤٦,٣٠٠		٢٧٥,٣٠٠		٢,٢٢١,٦٠٠
« يناير ١٩٣٢	٢,٥٧٧,٤٥٤,١	٢٦٧,٥٥٢,٢	٨١٠٥,١	٣٥,٧٨٥,٣	٢,٨٨٨,٨٩٦,٧
« يونيه ١٩٣٢	٢,٦٨٧,٨٦٦,٤	٢٨٦,٠٨٦,٩	٧٧٥٧,٩	٣٢,٩٢٨,٩	٣,٠١٩,٦٤٠,١
« يوليه ١٩٣٣	٣,١٠٢,٥٧٣,٢	٣١٦,٤٨٦,٨	٧٤٥١,٦	٤٢,٢٨١,٧	٣,٤٦٨,٧٩٣,٣
« يناير ١٩٣٤	٣,٠٦٠,٥٨٦	٣١٧,١٤١,٨	٧٣٧٣,٧	٤٣,٩٤٤,٧	٣,٤٢٩,٠٤٦,٢
« يناير ١٩٣٥	٣,٤٩٩,٠٢٤,٧	٣٤١,١٤٢,٦	٧٢٥٤,٣	٤٧,٩٤٩,١	٣,٨٩٥,٣٧٠,٧
« ابريل ١٩٣٥	٣,٥٠٠,٩٢٥,٥	٣٤٤,٥٦٩,٣	٧٢٣٤,٦	٤٨,٦٣٧,٢	٣,٩٠١,٣٦٦,٨

احتياطى الذهب والرصيد الثابت :

كان مقدار الرصيد الثابت فى بنك الدولة (من احتياطى الذهب والمعادن النفيسة والعملات الأجنبية) ٢٨٢,٢٣٠,٠٠٠ روبل فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ فزاد إلى ٨٦١,٩٤٢,٣٠٠ روبل فى أول يناير سنة ١٩٣٤ .

ونسبة الزيادة أقل منها فى حالة النقد . وكانت نسبة الاحتياطى ٢٥,٩ ٪ فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ فهبطت إلى ٢٥,١ ٪ فى أول يناير سنة ١٩٣٤ ، ثم إلى ٢٢,٧ ٪ فى أول أبريل سنة ١٩٣٥ أى دون النسبة المقررة حسب القانون . إلا أن هذه الظاهرة لا أهمية لها فى نظر العالم الخارجى الذى يعنيه أن يعلم أن لدى الاتحاد السوفيتى المقدرة على دفع ما عليه . وهنا كان العالم الخارجى مطمئناً نظراً لازدياد مقادير الذهب وما فى حكمها كما يتضح من الجدول التالى :

النقد والغطاء الثابت

(بملايين الروبلات)

	أوراق النقد المنقولة إلى المركز الرئيسى	المقدار الكلى للغطاء الثابت	النسبة المئوية
أول أكتوبر ١٩٢٨	١٠٩٠,١	٢٨٢,٢	٢٥,٩
أول أكتوبر ١٩٢٩	١٤٦٦,٣	٣٧٢	٢٥,٤
أول أكتوبر ١٩٣٠	٢١٤٥,٦	٥٥٧,٩	٢٦
أول أكتوبر ١٩٣١	٢٥٢٧,١	٦٤٤,٣	٢٥,٥
أول يناير ١٩٣٢	٢٧٨٤,٤	٧٠٧,٢	٢٥,٤
أول يوليه ١٩٣٣	٣٣٥٦,٢	٨٢١,٧	٢٤,٥
أول أكتوبر ١٩٣٣	٣٣٨٧,٤	٨٥٨,٦	٢٥,٣
أول يناير ١٩٣٤	٣٤٣٢,٥	٨٦١,٩	٢٥,١
أول أكتوبر ١٩٣٥	٤٩٩٨,٥	١٠٠٥,٥	٢٠,١
أول ابريل ١٩٣٦	٥٩٣٥	١٥٧٧,٧	٢٥,٥

وهذه الزيادة لاترجع إلى أن الميزان التجارى كان فى صالح الروسيا على الدوام وإنما مردها إلى الزيادة فى إنتاج الذهب :

انتاج الذهب فى الاتحاد السوفيتى

السنة	المقدار بالأوقية
١٩٢٩	١,٠٨٥,٠٠٠
١٩٣٠	١,٤٣٤,٠٠٠
١٩٣١	١,٧٠١,٠٠٠
١٩٣٢	١,٩٩٠,٠٠٠
١٩٣٣	٢,٤٩٠,٠٠٠
١٩٣٤	٤,٢٠٠,٠٠٠
١٩٣٥	٥,٦٥٠,٠٠٠[1]
١٩٣٦	٧,٣٥٠,٠٠٠

(يعادل نصف الانتاج فى جنوب افريقية) وفى تقدير آخر بلغ الانتاج فى سنة ١٩٣٥ : ٥,٨٣١,٠٠٠ أوقية) .

المحاولات لوقف الزيادة فى اصدار العملة :

بذلت الحكومة السوفيتية جهوداً كبيرة فى تشجيع تسوية المعاملات بغير الحاجة إلى استعمال النقود (non-cash payments) ، وبخاصة فى حالة المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية .

(١) فى أبريل سنة ١٩٢٩ بدأ فى مدينة موسكو استخدام نظام الجيرو[2] بشأن المدفوعات المتعلقة باستخدام الكهرباء والتليفون ، ثم عم استخدام الطريقة فى أشياء عدة وفى مدن أخرى ، إلا أن النجاح الكبير لم يكن حليفها نظراً لجهل الشعب بها وعدم توافر الأداة الفنية التى تتولى أمرها .

(١) وهذا المقدار يعادل أربعة أمثال الانتاج فى الروسيا قبل الحرب العظمى ، وتبلغ قيمته حوالى ٤٠ مليونا من الجنيهات على أساس أن الأوقية تساوى ٧ جنيهات .
Turin : The U. S. S. R., p. 138.

(٢) كان قانون اصلاح نظام الائتمان فى البلاد (١٩٣٠) والذى ترتب عليه تركيز العمليات الائتمانية القصيرة الأجل فى بنك الدولة ، والنص على أن تودع فيه المشروعات مواردها ، مما أدى إلى تسوية الديون بين المشروعات المختلفة بدون الحاجة إلى استخدام النقود .

(٣) استخدام نوع من الشيكات تعرف باسم Valuta-Trade-Sttlement Cheques (V.T.R.Ch.) وهى عبارة عن أوراق تجمع بين بعض خواص كل من أوراق النقد والشيكات ، وكان بنك الدولة يصدرها من فئات مختلفة.

فالشيك (من هذا النوع) عليه المبلغ وتوقيع البنك ، ويمكن نقله من يد إلى أخرى بعد توقيعها من الشخص الذى ينقلها إلى آخر . وإذا قدم إلى البنك قبله الأخير للايداع لا لصرفه . ومدة هذه الورقة عشرون يوما من تاريخ إصدارها . وكان لهذه الأوراق مزايا من وجهة نظر البنك إذ جعلت فى إمكانه التقليل من إصدار أوراق النقد ، كما أن تداولها قلل من عمليات المحاسبة التى يقوم بها البنك .

أزمة العملة المعدنية :

فى عام ١٩٣٠ اختفت الفضة من التداول إذ عمد الناس إلى اختزانها فلجأت الحكومة إلى اتخاذ التدابير الشديدة وانزال العقوبات بالذين تثبت عليهم تهمة ارتكاب هذا العمل . غير أنها قررت فى ٢٧ فبراير ١٩٣٢ سك عملة من النيكل من فئات ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ كوبك ، بحيث لا يتشجع أحد على اختزان هذه العملة إذ أن قيمتها الحقيقية ضئيلة ، كما أن القرار الصادر بشأنها جعل قيمتها معادلة لقيمة العملة الفضية .

اعادة تقويم الروبل :

بقصد تشجيع السياحة فى بلاد الإتحاد السوفيتى واجتذاب العملة الأجنبية خول لبنك الدولة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ أن يبادل فى سنة ١٩٣٦ العملة

الروسية (الشرفونتز) بالأجنبية على أساس أن الفرنك الفرنسي الواحد = ٣٣ ½ كوبك ، أو ٣ فرنكات = روبل واحد . وسبب اختيار الفرنك الفرنسي أن فرنسا كانت من الناحية العملية الدولة الكبرى المتمسكة بعيار الذهب . ولما كان قرار ١٤ نوفمبر خاصاً بالأجانب داخل الاتحاد السوفيتي ، كان لابد من إجراء مماثل بشأن التجارة الخارجية . وهنا أصدر مجلس قوميسيري الشعب قراراً في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٦ يقتضاه يقوم بنك الدولة وقوميسيريتا التجارة والمالية اعتباراً من أول ابريل من نفس السنة باتخاذ سعر صرف بالنسبة الآتية وهي الروبل الواحد يساوي ٣ فرنكات . ولما خفضت الحكومة الفرنسية ما يحتويه الفرنك الذهب من ٦٥,٥ ميللجرام إلى ٤٣ — ٤٩ ميللجرام ، غيرت الحكومة السوفيتية سعر الروبل فجعلته يساوي ٤,٢٥ من الفرنكات .

والخلاصة أن بالروسيا نظاما نقديا يطابق حاجياتها ومقتضيات التجارة الخارجية ، وفي هذا المعنى قال ستالين في تقريره إلى المؤتمر السابع عشر سنة ١٩٣٤ وهو يحمل على الذين يقولون بانتفاء الحاجة إلى النقود والتجارة « يبدو أن هؤلاء الناس الذين يبعدون عن الماركسية بعد السماء عن الأرض لا يفهمون أننا سنظل بحاجة إلى النقود لأمد طويل . إنهم لا يفهمون أن النقود أداة الاقتصاد البورجوازي التي اقتبستها الحكومة السوفيتية وشكلتها لتطابق مصالح الاشتراكية بقصد تنمية التجارة السوفيتية » .

(٦) الخطط المالية الثمرث [1]

الخطة الإئتمانية (Credit Plan) :

ترسل الهيئات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة طلباتها بشأن حاجتها من

(1) See, Baykov : The Development of the Soviet Economic System, pp. 412-416.

الائتمان والنقود إلى مؤسسات البنك حسب الترتيب القائم [1] . وعلى ضوء هذه الخطط الإئتمانية الواردة من قبل تلك الهيئات تقوم أقسام البنك المختصة بهذا الأمر [2] بوضع خطط مؤقتة ، مستعينة فى ذلك بما لديها من بيانات ومعلومات عن الموارد المالية الموجودة . بعد ذلك تقوم الأقسام بارسال الخطط المؤقتة إلى الادارة المختصة برسم الخطط فى البنك ، وهناك يتم التنسيق بين مشروع الخطة الإئتمانية النهائى وبين الخطة العامة الموضوعة لتنمية الاقتصاد القومى ، وميزانيه الدولة ، والإيرادات النقدية والمصروفات المرسومة بشأن بنك الدولة والبنوك المتخصصة وصناديق الادخار . وبعد أن يعتمد مجلس قوميسيرى الشعب الخطة الإئتمانية العامة تدخل فى دائرة التنفيذ وترسل منها نسخ إلى الوحدات الأدنى من النظام الإئتمانى ، مصحوبة بالتعليمات التفسيرية . ويلاحظ فى الواقع أن الخطط المرسومة لكل ثلاثة أشهر هى التى يجرى تنفيذها والعمل بها ، أما الخطة السنوية فالغرض منها أن تربط مابين هذه الخطط الثلاثية .

الخطة النقدية (Cash Plan) :

ويضعها بنك الدولةوهى وثيقة الصلة بالخطة الإئتمانية بحيث تعد ملحقاً لها . والغرض من الخطة النقدية تقدير حجم ومصادر إيرادات البنك النقدية ووجوه إنفاقها حسب حاجيات الاقتصاد القومى . ويتبع فى إعداد الخطة النقدية نفس طريقة وضع الخطة الإئتمانية مع الفارق الآتى وهو أن الخطط النقدية لجميع المشروعات والهيئات والمؤسسات سواء كانت ذات أهمية محلية أو جمهورية أو اتحادية تعرض على فروع بنك الدولة المحلية لمناقشتها واعتمادها .

(١) معنى هذا أن المشروعات والمؤسسات ذات الأهمية المحلية ترسل طلباتها إلى فروع البنك المحلية ، وذات الاهمية الجمهورية إلى مكاتب البنك الجمهورية ، وذات الأهمية الاتحادية إلى الادارة الرئيسية بالبنك .

(٢) فى كل وحدة من وحدات الشبكة المصرفية نجد قسما خاصاً برسم الخطط ، وهذه الأقسام ذات نظام هرمى الشكل فى أعلاه الادارة المختصة برسم الخطط الاقتصادية بالبنك.

الخطة المرسومة للعملة (Currency Plan) :

على أساس الخطة الاقتصادية المعتمدة تصدر الحكومة إلى البنك تعليمات كل ثلاثة أشهر بصدد إصدار النقد اللازم لمواجهة مطالب التبادل فى فترة الشهور الثلاثة التالية . ووضع الخطة الخاصة بالصادر من أوراق النقد ليست عملية صعبة فى ظل مثل هذا النظام القائم على مبدأ الاقتصاد المرسوم .

عناصر النظام المالى :

ملاحظات عامة على النظام المالى السوفيتى

يتكون النظام المالى السوفيتى من أجزاء عدة كل منها متصل بالاخر :

(١) ميزانية الاتحاد وتشمل الجزء الرئيسى من مالية البلاد .

(٢) الاعتمادات (الأموال) المصرفية وهى تحت اشراف بنك الدولة الذى يقدم الاعتمادات القصيرة الأجل ؛ كما أنه الصراف لجميع مالية الدولة عما فى ذلك الميزانية . ولهذه الأسباب أصبح البنك المنظم الأساسى للتداول النقدى .

(٣) والجزء الثالث تمويل مختلف فروع الاقتصاد القومى . فكل فرع يتكون من عدة مشروعات مستقلة لها ميزانياتها الخاصة بها وحساباتها فى البنوك ، والاعتمادات اللازمة لها فى بنك الدولة . ويجرى تمويل المؤسسات الاقتصادية من الايراد الناجم من بيع منتجاتها ، ومن الاعتمادات التى يقدمها بنك الدولة ، ومن المبالغ التى تخصصها الميزانية لها . وبعد أن يدفع المشروع ضريبة المبيعات وجانبا من أرباحه فانه يخصص الباقى من موارده المالية لزيادة رأسماله العامل ولمواصلة الاستثمارات الرأسمالية الجديدة ولتحسين المستوى الثقافى والأحوال الاجتماعية للعمال والمستخدمين . والقاعدة العامة المعمول بها أن المشروع يسد مطالبه عن طريق الأموال التى تتراكم لديه ، أما المبالغ التى تخصص له من الميزانية فهى مصدر مساعد فقط . ويقدم بنك الدولة الاعتمادات اللازمة لمواجهة المطالب الفصلية على رأس مال عامل أكثر .

(٤) رصيد (أموال) التأمين الاجتماعي ، وقد أصبح داخلا في ميزانية الدولة العامة .

(٥) وأخيرا يشمل النظام المالي للاتحاد السوفيتي مالية الجمعيات التعاونية والمزارع المشتركة . وبرغم استقلال ماليـة هذه العناصر إلا أنها وثيقة الارتباط بالمشروع المالي العام ، ولا بد من أن تؤخذ محل النظر والاعتبار عند وضع الميزانيـة العامة لموارد الشعب المالية اللازمة لتنفيـذ الخطط الموضوعة بقصد تنمية الاقتصاد القومي .

الاشراف والرقابة على النظام المالي :

(١) يتولى مجلس (وزراء) قوميسيري الشعب للاتحاد السوفيتي توحيد وتوجيه النظام المالي بأسره . وفي كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد يقوم مجلس قوميسيري الشعب الخاص بها بتوجيه شؤونها المالية .

(٢) الاشراف على النظام المالي من اختصاص قوميسيريات المالية (في الاتحاد السوفيتي وفي الجمهوريات التي يتكون منها) ، مع ملاحظة أن هذا الاشراف مقصور على الميزانية ومراقبة كافة الهيئات المالية .

(٣) لقوميسيرية المالية الاشراف على البنوك التي تقدم الاعتمادات الطويلة الاجل نظراً لأن جانبا من هذه الأخيرة مصدره الميزانية .

(٤) بنك الدولة مؤسسـة مستقلة ورئيسها عضو في مجلس قوميسيري الشعب ، ويتمتع بنفس الحقوق التي لقوميسير الشعب للشؤون المالية .

(٥) تتولى قوميسيريات الشعب المختلفـة الاشراف على مالية فروع الاقتصاد القومي الفردية .

(٦) مالية المشروعات التعاونية في أيدي الهيئات التعاونية الخاصة بها، أما في حالة المزارع المشتركة فيقوم مجلس ادارة المزرعة بالاشراف على ماليتها.

الخواص والمظاهر التي يتميز بها النظام المالي السوفيتي :

لعل أبرز صفة للنظام المالي في الاتحاد السوفيتي هي مدى اعتماد الدولة

على « العمل المباشر » أكثر من اعتمادها على الرقابة غير المبـاشرة عن طريق المالية وجهاز الثمن . ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح من قيام الدولة برسم الخطط مباشرة للاستثمارات الجديدة بدون استخدام سلاح سعر الفائدة كما هو الحال فى البلاد الأجنبية . وثمت صفة أخرى وهى مقدرة المشرفين على مصائر البلاد على تجاهل اعتبـارات الطلب حين قيامهم بتحديد الثمن لأنهم فى جميع تقديراتهم يراعون مطالب الجماعة الانتاجية والاستهلاكيـة من الوجهة العامة .

الفصل السابع عشر

مشروع السنوات الخمس الرابع

(١٩٤٦ — ١٩٥٠)

من الطبيعي بعد الخسائر الفادحة التي أحاقت بالروسيا خلال الحرب العالمية الثانية أن تعمد إلى إصلاح ماخربت الحرب ، وإلى مواصلة عملية التقدم الاقتصادي وغيره ، وعلى ضوء هذه الأهداف صدر مشروع السنوات الخمس الحالي معلنا في ديباجته أن الغرض منه تعمير الأقاليم المخربة ، واستعادة المستوى الذي بلغته الصناعة والزراعة قبل الحرب ، ثم تخطيه من بعد ذلك بدرجة كبيرة ، ولهذا فمن الضروري مراعاة الأمور التالية :

(١) إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة والنقل بالسكك الحديدية الأمر الذي يستحيل بدونه تحقيق الانتعاش السريع الفعال فضلا عن تنمية الاقتصاد القومي بأسره .

(٢) تنمية الزراعة والصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك بقصد رفع الرفاهية المادية للشعب وتوفير العناصر الرئيسية من السلع الاستهلاكية بالبلاد .

(٣) العمل على زيادة التقدم الفني في كافة فروع الاقتصاد القومي كشرط لابد منه لادراك زيادة قوية وارتفاع في انتاجية العمل بحيث لايقف الأمر عند حد اللحاق بالتقدم العلمي خارج البلاد بل وبتخطاه في المستقبل القريب .

(٤) إكمال عملية تعمير الاقتصاد القومي بعد الحرب في سنة ١٩٤٦ واستخدام المنشئات الانتاجية التي قامت خلال الحرب ، بقصد زيادة القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي .

(٥) تقوية وسائل الدفاع عن البلاد وامداد القوات المسلحة بالأسلحة الحديثة .

(٦) الوصول إلى درجة عالية من التجميع الرأسمالى على أساس تقدير مبلغ ٣٠٠و٢٥٠ مليون روبل خلال فترة المشروع ، وتنمية صناعة البناء الى الحد الأقصى ، وتوجيه عناية خاصة إلى موضوع استخدام آلات البناء الحديثة، وصبغ عمليات البناء بالصبغة الآلية ، فضلا عن خلق أساس صناعى لانتاج الآلات التى تستخدم فى البناء .

(٧) إعادة تشييد المبانى المخربة واقامة مبان جديدة بالمدن والقرى ، وزيادة موارد البلاد من المساكن الى الحد الأقصى ، وتقديم معونة الدولة للعمال والفلاحين وأفراد الطبقة المثقفة لبناء مايلزمهم من المساكن .

(٨) العمل على أن يتخطى الدخل الأهلى والإستهلاك الشعبى مستواهما السابق للحرب ، ولهذا ينبغى توسيع نطاق صناعة الغذاء إلى أقصى حد ممكن ، وتنشيط صناعة السلع الاستهلاكية على نطاق واسع ، وزيادة عدد ومساحة المزارع المشتركة ، وتوسيع مدى التبادل ، والغاء نظام البطاقات فى المستقبل القريب على أن يحل محله نظام للتجارة طابعه الكفاية .

(٩) اعداد موظفين وعمال دائمين للصناعة والنقل وذلك بتحسين تنظيم العمل وتهيئة أحوال معيشية ومادية أفضل شأنا ، وكذلك ضمان زيادة مطردة فى عدد حملة المؤهلات الفنية الراقية .

(١٠) رفع انتاجية العمل عن طريق استغلال يوم العمل ذى الثمانى ساعات ، والتوسع فى إحلال الآلات محل المجهود الانسانى ، وزيادة حدة عمليات الانتاج ، ومد نطاق الكهربة .

(١١) الاهتمام بنظام المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد العلمية والعالية .

(١٢) تحسين شؤون الصحة العامة والثقافة والفنون .

(١٣) زيادة مالدى الدولة من مواد واحتياطات مادية فى الصناعة القومية

لكى يتسنى القضاء على مظاهر النقص فى الانتاج التى تبدو فى فصول معينة من السنة .

(١٤) إصلاح العملة ، وتحسين التنظيمات الإئتمانية فى الصناعة الأهلية وزيادة الأرباح التى تحققها كافة فروع الصناعة عن طريق خفض نفقات الانتاج ، وحمل المؤسسات والمشروعات المختلفة على توجيه قدر أكبر من العناية إلى تعبئة مواردها الداخلية ومراعاة الاقتصاد التام واستبعاد الخسائر الناجمة من سوء الادارة والانفاق غير المنتج ، وزيادة نسبة المكافآت التى تمنح للعمال والمستخدمين فى حالة اتمام أو تخطى البرامج الموضوعة للانتاج .

(١٥) رفع مستوى الانتاج والاستهلاك والحياة الاجتماعية والثقافية فى جميع الجمهوريات المختلفة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى .

العناصر الأساسية للمشروع

١ — الصناعة :

يقدر الحجم الكلى لانتاج الصناعة فى سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٢٠٥,٠٠٠ مليون روبل (بأثمان سنة ١٩٢٦ / ٢٧) مقابل ١٣٨,٥٠٠ مليون روبل سنة ١٩٤٠ ومعنى هذا أن يزيد الانتاج الصناعى بنسبة ٤٨ ٪ بالقياس إلى مستوى سنة ١٩٤٠ ، وفيما يلى التفصيلات الخاصة بالفروع المختلفة .

الحديد والصلب : تقرر أن يبلغ انتاجهما فى سنة ١٩٥٠ أى نهاية فترة المشروع ٤٤,٩٠٠,٠٠٠ من الأطنان ، إذ هذا شرط أولى لمواصلة سياسة التصنيع الواسع النطاق .

الفحم : يصل الانتاج إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون طن بزيادة قدرها ٥١ ٪ عما كان عليه الحال قبل الحرب ، وتشمل الخطة الخاصة بهذا المعدن تعمير المناجم المخربة ، وفتح كثير غيرها وبخاصة فى الأقاليم الوسطى والغربية واستخدام أساليب فنية وميكانيكية جديدة فى عملية استخراج الفحم .

اللبد النبـاتى : (.Peat) يزاد الانتاج الى ٤٤,٣٠٠,٠٠٠ طن بنسـبة قدرها ٣٩٪ بالقياس إلى الانتاج قبل الحرب .

الوقود والقوة المحركة :

(١) يصل إنتاج الغاز من الفحم والطفلة Shale إلى ١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب ، والغاز الطبيعى ٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الامتار المكعبة ، مع بذل الاهتمام باستخلاص الغاز من الفحم تحت سطح الأرض ويبدأ العمل فى انشاء معامل لتحويل الفحم والطفلة إلى وقود سائل بحيث يبلغ الانتاج منه ٩٠٠,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ .

(٢) البترول : ينبغى أن يتخطى الانتاج فى سنة ١٩٥٠ مستواه فى سنة ١٩٤٥ ، ويستمر العمل بهمة فى الأقاليم الشرقية (أورال بشكير ، حوض الفولجا ، جزيرة سخالين ، جمهورية التركمان ، جمهورية أزبك ، كازاق ، أكرانيا) ، وذلك إلى جانب تعمير هذه الصناعة بالقوقاز (باكو ، جروزنى ، كراسنودار) . وتتضمن الخطة استخدام أساليب فنية جديدة فى الكشف عن البترول واستخراجه وتكريره ونقله وعمل مختلف المستخرجات منه .

(٣) الكهرباء : يزاد انتاجها إلى ٨٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات أى بزيادة قدرها ٧٠٪ بالنسبة إلى سنة ١٩٤٠ . ويكون ذلك مصحوبا بالتوسع فى تعميم استخدام الكهرباء .

صنع الآلات : يكون الانتاج منها سنة ١٩٥٠ ضعفه قبل الحرب ، وتعطى الأولوية لصناعة المعدات اللازمة لصناعات الحديد والصلب والسكك الحديدية والنقل والكهرباء ، والآلات الزراعية وآلات البناء ، والعدد المعقدة التركيب . وينبغى العمل على تحسين نوع الآلات ، وابتداع أنواع جديدة كالعدد الأتوماتيكية وآلات الحفر الكهربائية ، وإيجاد أساليب لتنظيم عمليات الانتاج والتبريد بطريقة آلية .

الصناعة الكيماوية : تكون نسبة الزيادة ٥٠٪ بحيث يبلغ الانتاج من مختلف الأصناف ١,٢٣٣,٠٠٠ من الأطنان .

صناعة المطاط : (١) تنظيم انتاج المطاط الطبيعى (٢) يزيد انتاج المطاط الصناعى إلى الضعف (٣) يزيد إنتاج اطارات السيارات ثلاثة أمثال ماهو عليه ، وإنتاج الاحذية من المطاط ١,٣ مرة (٤) ادخال مواد أولية جديدة وأساليب فنية حديثة فى عمل المطاط الصناعى .

المخصبات المعدنية : (سوبرفوسفات ، نترات، بوتاس) ، يكون الانتاج منها ٥,١٠٠,٠٠٠ من الأطنان .

مواد البناء : يزيد الانتاج من الأسمنت الى ١٠,٥٠٠,٠٠٠ طن .

صناعة الخشب : يزداد الانتاج من خشب التجارة بنسبة ٥٩٪ ، من المنشور ١٤٪ ، على أن توجه العناية إلى زيادة مساحة مناطق إنتاج الاخشاب وبخاصة حيث يمكن نقل الخشب عائماً فى الأنهار .

المنسوجات ومنتجات الصناعة الخفيفة : يجب بلوغ أو تخطى مستوى إنتاجها قبل الحرب .

الصنف	الكمية (بالمتر أو الأزواج)
منسوجات قطنية	٤,٦٨٦,٠٠٠و٠٠٠
منسوجات صوفية	١٥٩,٤٠٠و٠٠٠
أحذية من الجلد	٢٤٠,٠٠٠و٠٠٠
« « المطاط	٨٨,٦٠٠و٠٠٠
جوارب	٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠

الصنف	الكمية (بالأطنان)
اللحم	١,٣٠٠,٠٠٠
الزبد	٢٧٥و٠٠٠
زيت نباتى	٨٨٠,٠٠٠
أسماك	٢,٢٠٠و٠٠٠
سكر	٢,٤٠٠و٠٠٠
صابون	٨٧٠,٠٠٠

الصناعة المحلية : العمل على تنميتها على أن تكون المهمة الرئيسية للصناعات المحلية والمؤسسات التعاونية الصناعية انتاج سلع الاستهلاك (مثل مواد البناء للأغراض المحلية وبعض الآلات اللازمة للمزارع المشتركة والحكومية) ، وستتخذ التدابير بحيث تضمن الصناعة المحلية فى الجمهوريات والاقاليم انتاج الأدوات المنزلية من نوع عال وبأثمان منخفضة . ويكون الانتاج سنة ١٩٥٠ بحيث تبلغ الزيادة النسب الآتية : الأثاث ٣٠٪ ، الطوب ١١٠٪ ، والقيد النباتى ٦٤٪ ، الفحم ٧٧٪ ، والمخرمات ٢٥–٣٠٪

انتاجية العمل :

(١) تزيد انتاجية العمل في الصناعة بنسبة ٣٦ ٪ وفي الأعمال الإنشائية بنسبة ٤٠ ٪ بالقياس إلى مستواها قبل الحرب .

(٢) تهبط نفقات الإنتاج في الصناعة بنسبة ١٧ ٪ وفي الأعمال الإنشائية بنسبة ١٢ ٪ وذلك بالقياس إلى سنة ١٩٤٥ .

(٢) الزراعة

يزيد انتاج المزارع الكلي سنة ١٩٥٠ بنسبة ٢٧ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٠ ، ويصبح الإنتاج السنوي من الحبوب ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ من الأطنان ومتوسط غلة الهكتار ١٢ سنتنر :

المحاصيل الصناعية

المحصول	الانتاج السنوى سنة ١٩٥٠ بالأطنان	متوسط الغلة للهكتار (بالسنتنر المترى)
البنجر	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠
القطن الخام	٣,١٠٠,٠٠٠	١٨ و٤
الياف الكتان	٨٠٠,٠٠٠	٤
بذور عباد الشمس	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٠

الثروة الحيوانية : تكون نسب الزيادة سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٦ هكذا : ٤٦ ٪ (الخيول) ، ٣٩ ٪ (الماشية ذوات القرون) ، ٧٥ ٪ (الأغنام والماعز) ، ٢٠٠ ٪ (الخنازير) .

الاستثمارات في الزراعة : تبلغ ١٩٩٠٠ مليون روبل خلال الفترة كلها ، وهذا يشمل ٨٨٠٠ مليون لمحطات آلات الجر ، ٢٠٠٠ مليون للري وأعمال التحسين ، ٢٠٠٠ مليون لتحقيق الزيادة في قطعان المزارع الحكومية .

وإلى جانب هذا تبلغ الاستثمارات فى المزارع المشتركة ٣٨٠٠٠ مليون روبل خلال الفترة . ويشمل تحسين أساليب الإنتاج الزراعى ادخال دورة زراعية سليمة تشتمل على الخضر والحشائش ، والإكثار من أنواع العلف ، وحسن انتقاء البذور ، وانتاج الحشيش الدائم فى جميع المزارع المشتركة والحكومية لسد مطالبها منه ؛ والإكثار من استعمال الأسمدة ، ورى ٦٥٦,٠٠٠ هكتار واجراء عمليات الصرف فى ٦١٥,٠٠٠ هكتار .

الآلات فى الزراعة : امداد الزراعة بالجرارات والالات الزراعية لتهيئة الوسائل العلمية للحرث والزراعة والحصاد ، وتزود المزارع خلال السنوات الخمس بعدد من الجرارات والالات الزراعية يبلغ ٢٢٥,٠٠٠ قيمته الكلية ٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل (حسب أثمان سنة ١٩٢٦/٢٧) ، وفى نهاية المدة سيتم بناء ٩٥٠ محطة من محطات الالات وآلات الجر ، وستزود كل محطة بالمبانى والورش الملحقة بها لاجراء التصليحات . ويجرى العمل على زيادة عدد الخبراء الزراعيين والبيطريين ، وانشاء محطات صغيرة لتوليد الكهرباء فى المناطق الزراعية .

المزارع الحكومية : العمل على تنظيمها وفق أحدث الأساليب وتزويدها بالآلات ، وتزيد الحيوانات فيها بالنسب التالية : الماشية ذوات القرون (١٦ ./.) ، والأغنام والماعز (٣٢ ./.) ، الخنازير (٢٨ ./.) .

(٣) النقل

تشمل الخطة النواحى الآتية :

(١) اصلاح الخطوط الحديدية التى خربتها الحرب .

(٢) الزيادة فى عدد القاطرات والعربات بمختلف أنواعها بحيث يبلغ العدد الكلى ٦٥١٣٢٠

(٣) حدد الاستثمار خلال الفترة كلها بمبلغ قدره ٤٠١٠٠٠ مليون روبل .

(٤) مد خطوط حديدية جديدة طولها ٧٢٣٠ كيلو مترا ، ومد وإصلاح خطوط فرعية طولها ١٢٥٠٠ كيلو متر .

(٥) كهربة خطوط يبلغ طولها ٥٣٢٥ كيلو مترا .

(٦) الاكثار من استخدام العدد والعمليات الاوتوماتيكية .

(٧) يزيد النقل المائي الداخلي بنسبة ٣٨ ٪ (الى ما قبل الحرب) مع توجيه العناية الى حسن استخدام نهر الفولجا وفروعه وأنهار سيبريا والمناطق الشمالية ، وتحسين الموانى النهرية وأرصفتها . وسيصبح ٧٥ ٪ من عمليات الشحن والتفريغ آلية ، وفى نهاية سنة ١٩٥٠ يبلغ الطول الكلى للمجارى المائية الداخلية الصالحة الملاحة ١١٥,٠٠٠ من الكيلو مترات . وتشمل الخطة كذلك انشاء خمس أحواض للسفن .

(٨) تصبح البحرية التجارية أكبر منها قبل الحرب بنحو ٢,٢ مرة .

(٩) تحسين الطرق البرية اللازمة لسير السيارات ، وفتح خطوط جديدة .

(١٠) يصل طول خطوط الطيران إلى ١٧٥٠٠٠ كيلو متر .

(١١) الاهتمام بمد خطوط التلغراف والتليفون ، وإنشاء ٢٨ محطة للاذاعة، وتنظيم البريد، وبناء ٥٠٠٠ مكتب بريد فى الأرياف، وتوسيع نطاق نقل وتوزيع البريد بالسيارات والطائرات .

(٤) النواحى الاجتماعية والثقافية

(١) العمل وتدريب المشتغلين فى الصناعة .

فى سنة ١٩٥٠ يبلغ عدد الذين يعملون بأيديهم وذهنهم ٣٣,٥٠٠,٠٠٠ ومجموع أجورهم ٢٥٢,٣٠٠ مليون روبل، ويزيد متوسط مايحصل عليه العامل فى الصناعات القومية إلى ٦٠٠ روبل فى السنة، وسيرفع أجر العمال والمهندسين والفنيين فى مختلف فروع الصناعة الثقيلة .

(٢) اتقان نظام أجر القطعة التصاعدى للعمال ، ونظام المكافآت والعلاوات للمهندسين والفنيين .

(٣) وضع معايير جديدة للانتاج فى الصناعة نظراً لازدياد مدى التقدم

الفنى والاكثار من استخدام الآلات فى العمل ، على أن يقوم المهندسون والفنيون الأكفاء بتقدير هذه المعايير، وكذلك تتخذ التدابير لزيادة تحسين أحوال العمل فى الصناعات من حيث الأمان والتهوية والاضاءة وتوفير الشروط الصحية .

(٤) زيادة عدد العمال الحاذقين .

(٥) يزداد الانفاق على الثقافة والصحة إلى ١٠٦،٠٠٠ مليون روبل (وهذا يعادل ما كان ينفق قبل الحرب ٢،٥ مرة) . ويصل عدد المدارس الابتدائيـة والثانوية إلى ١٩٣،٠٠٠ ، وعدد تلاميذها إلى ٣١،٨٠٠،٠٠٠ . ويعم التعليم الاجبارى لجميع الأطفال فى سن السابعة بحيث يشمل كافة أنحاء البلاد . وفى سنة ١٩٥٠ يصل عدد التلاميذ بالمدارس والمعاهد هكذا :

المدارس العالية	٦٧٤،٠٠٠
« الثانوية والخصوصية	١،٢٨٠،٠٠٠
الـكليات الفنية وغيرها من المدارس المتخصصة	١،٣٢٦،٠٠٠

(٦) ويصل التقدم فى النواحى الأخرى هكذا :

	العدد سنة ١٩٥٠	
دور السينما	٤٦،٧٠٠	(مقابل ٢٨٠٠٠ سنة ١٩٤٠)
المسارح الـكبرى النظامية	٨٩٨	
النوادى والمكتبات العامة	٢٨٤،٩٠٠	
عدد أطفال الرياض	٢،٢٦٠،٠٠٠	(ضعف العدد سنة ١٩٤٠)
عدد أسرة المستشفيات	٩٨٥،٠٠٠	(مقابل ٧١٠،٠٠٠ سنة ١٩٤٠)
قيمة الأدوات والأجهزة الطبية والجراحية	١٢٠٠ مليون روبل	(بزيادة قدرها ٨٥ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٠)

الفصل الثامن عشر

مشروع السنوات الخمس فى الأرجنتين

شرحنا فى الفصول المتقدمة الطريقة التى سارت عليها روسيا السوفيتية فى تنظيم اقتصادها القومى وحياتها الاجتماعية والثقافية ووسائلها الدفاعية وفق نظم مرسومة وقواعد موضوعة بدقة وعناية على أن تجرى التنفيذ باطراد خلال فترات معينة . وأوردنا النتائج التى أسفرت عنها تلك التجربة منذ أن بدأت فى خريف سنة ١٩٢٨ ، ورأينا كيف استفادت الروسيا إلى حد كبير وبخاصة فيما يختص بشؤونها الاقتصادية . وقلنا كذلك إن الكثيرين يعزون النجاح الذى أحرزته الروسيا إلى كونها بلدا اشتراكيا ويظنون أن التوجيه المرسوم لايستطاع تطبيقه بصورة فعالة فى البلاد التى يسودها نظام المشروعات الفردية الحرة . ولكن الحقائق تثبت خطأ هذا الظن وتشير إلى أن الدولة تستطيع أن تتعاون مع هذه المشروعات المختلفة بحيث يمكن تنمية الاقتصاد القومى إلى درجة كبيرة ، فضلا عن استطاعتها تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية بشكل واضح ملموس . والواقع أن المسألة لا تعدو تدخل الدولة فى تنظيم الانتاج واستثمار الموارد الطبيعية لصالح العام مع بقاء المشروعات فى أيدى أربابها ، فكما أنها تشرف أو تسيطر فى بلاد عدة على النظام المصرفى والائتمان عن طريق البنك المركزى دون أن تملك بقية المؤسسات المصرفية والائتمانية ، فهى كذلك قادرة على توجيه الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية . وفضلا عن هذا فان ما تقوم به من أعمال فى المواصلات والنقل والرى والصرف مما يعاون معاونة جدية على تنمية الاقتصاد القومى . ومبدأ تدخل الدولة أصبح من الأمور

المعترف بها فى كافة البلدان وهو لا يتنافى مطلقـا مع الحرية الاقتصادية المعقولة أو الحرية السياسيـة التى تقرها الدساتير والقوانين . وثمت مسألة أخرى وهى أن كل مشروع رأسمالى كبير يضع لنفسه قواعد مرسومة يسير وفقها طبقا للاعتبارات المختلفة . وعلى ذلك يمكن قيـام الدولة الرأسمالية بوضع مشروع سنوات خمس أو ثلاث مثلا يهدف إلى التنسيق بين خطط الهيئات القائمة بالانتاج ، وهذا التنسيق يساعد على ضبط العمليـة وزيادة الانتاج والقضاء على الاسراف الناجم من المنافسـة غير المشروعة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المـال ، لان الدولة مسئولة عن الشعب بجميع طوائفه وطبقاته .

وتمشيا مع هذه القاعدة أقدمت الارجنتين منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ على تنفيـذ مشروع سنواتها الخمس الذى يفوق من حيث اتساع نطاقه وما يتسم به من الجرأة كل ما يماثله أو كل ما جرى التفـكير فيه فى أى جزء من العالم الغربى . وينص هذا المشروع على إعادة تنظيم كل فروع الادارة الحـكومية المركزية والمحليـة والبلدية بما فى ذلك تنقيح قانون الانتخاب والقوانين الجنائيـة والمدنية ونظام التعليم والخدمات الصحية . ومن التغييرات التى يراد احداثها فى هذه الميـادين منح حق التصويت للنساء ، وتأليف هيئـة من محامى الحـكومة ، وتهيئة أسباب التعليم الفنى لعدد يتراوح بين مليونين وأربعة ملايين من الأطفال الذين يغادرون المدارس فيما بين الثانيـة عشرة والرابعـة عشرة من أعمارهم . وينطوى المشروع كذلك على تعديل النظام الجمركى والرسوم الجمركية ، والسماح لربع مليون من الأجانب بالهجرة إلى البلاد والإقامة فيها ، ووضع خطط لاستثمار المناطق غير الـكثيفة بالسكان بحيث تتوافر الأيدى العاملة للصناعات الجديدة التى يراد انشاؤها .

غير أن أهم ما فى المشروع ذلك الجزء الذى يتعلق بالاقتصاد القومى وهو يهدف إلى أن تصبح الارجنتين بلدا يكفى حاجياته بمنتجاته ما وسع الجهد

لذلك ، فضلا عن وصول هذه الدولة إلى منزلة الزعامة بين مختلف بلاد قارة أمريكا الجنوبية ، وهذا الهدف المزدوج لا يتحقق إلا إذا صار للبلاد اقتصاد متوازن يقوم على عنصرى الزراعة والصناعة بحيث يكمل كل منهما الآخر .
وفى الخطاب الذى ألقاه الرئيس بيرون أمام الـكونجرس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو يقدم المشروع ذكر أن المشروع يتضمن سبعة وعشرين قانونا جـديداً تشمل اصلاح الأراضى والأعمال العامة والعمل والتأمين الاجتماعى ومصايد الأسماك واستغلال الغابات وتنمية الصناعة القومية بوجه عام . وفى رسالة أخرى للـكونجرس أوضح أن الغرض من المشروع وضع الثروة الاقتصـادية للبلاد فى خدمة الشعب بأسره بحيث يشترك الجميع فيها بنسـبة ما يملـكون من طاقة وما يبذلون من جهد من أجل الصـالح العام .
ويهدف المشروع أيضا إلى زيادة الدخل الأهلى عن طريق تعبئـة الموارد والإنتاج بحيث يمكن رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك الشعبى العام .
وأكد الرئيس فى خطابه المشار اليه أن الحـكومة لا تريد أن تقف موقف العداء من المصالح الرأسمالية سواء كانت أهلية أو أجنبية بشرط أن تقصر هذه المصالح نشاطها على المجال المشروع أى تراعى المصلحة القومية العامة ويعلن الرئيس عن اعتقاده بأن أيام الرأسمالـية والمشروعات الحرة الطليقة من كل قيد أصبحت معدودة ، ولـكنه فى الوقت ذاته عدو للشيوعيـة ، ولهذا فهو يعتزم أن يختار طريقا وسطا . ولا نظن أن الرئيس بيرون يأتى بأمر جديد أو بدعة فها هى انجلترا قد عمدت الى تأميم الـكثير من الصناعات ووسائل النقل الرئيسيـة وبذلك يتسنى لها وضع خطة لتنميتها وحسن استغلالها .

وينقسم المشروع إلى أقسام ثلاثة رئيسيـة وهى الادارة الحـكومية ، والدفاع الوطنى ، والاقتصادى القومى ، والقسم الأخير أهمها شأنا وأشدها بروزا . وباستبعاد الأموال المخصصة للدفاع تبلغ نفقات المشروع ٦٦٦٢ مليون بستوس أى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه يخصص منها :

(١) ٧٢ مليون بسوس للتنظيم المبدئي ويلاحظ أن أول خطوة لابد من القيام بها هي مسح البلاد بواسطة الطائرات بقصد وضع مشروعات للري واستثمار القوى المائية والكهربية . ولما كان هذا يستلزم وجود عدد كبير من محطات توليد الكهرباء فلا بد أن يبدأ العمل فيها في الحال .

(٢) النفقات الانتاجية وقدرها ٦٥٩٠ مليون بسوس منها ٦٢٥ مليونا « لحكومة الدولة » ، ٥٩٦٥ مليونا للاقتصاد القومي ، وفيما يلي العناصر الأساسية :

	(بملايين البسوس)
الصحة العامة	٦٢٥
آبار زيت البترول	٦٢٠
القوة المائية	٦٤٠
المنشئات الصحية	٦٠٠
الملاحة والموانى	٦٠٠
الطرق (٤٢٠٠ ميل)	٥٥٥
الميناء الجوى بجوار بيونس أيرس	١٢٠
الهجرة والاستعمار	٢٠٠
الغاز	٢٧١
الكهرباء	٤٨٥
الهندسة المعمارية والبناء	٦٧٠
النقل	٩٠٠

وينقسم هذا الجزء الخاص بالاقتصاد القوى إلى سبعة أقسام : المسائل الديموجرافية، المسائل الاجتماعية ، والوقود والقوة المحركة، والأعمال العامة ، والانتاج ، والتجارة ، والمالية . ويحاول المشروع حل مشكلة العمل على أساس جديد وذلك بأن يجعل العمل مصلحة مالية وإدارية في نجاح المشروعات التي يشتغل فيها العامل . وينص المشروع على أن يزداد باطراد تدخل العمل

فى إدارة الصناعة ، كما ستعمل الحكومة على تشجيع التدابير التى تتخذ لتمكين العمال من المشاركة فى أرباح المشروعات بمنحهم أسهماً فيها على أن لا يكون ذلك إجبارياً . ولما كانت البلاد الأخرى لا تزال تأخذ « بنظام الأجر » لهذا فسيترك أمر موضوع المشاركة فى الأرباح للمشروعات ذاتها لتنفذه ان رأت فيه وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين مستواه . ومثل هذه المشروعات الأخيرة ستمنحها الحكومة « مزايا اقتصادية » كما أن الشركات التى تأخذ بهذا النظام عن رغبة واختيار منها ستحدد سعر فائدة عن رأس مالها بحيث لا يتجاوز ٥ ./. وذلك بعد تخصيص جزء من الأرباح للاحتياطى ، أما الباقى فيعطى للأسهم التى يملكها العمال . وامتلاك العمال للأسهم يكفل لهم حق الاشتراك فى الإدارة شأنها فى ذلك شأن الأسهم التى يملكها المالكون والمؤسسون للمشروع . ولقد اتبعت شركات قلائل نظام المشاركة ولكن بطريقة مخالفة لما ورد فى المشروع الحكومى . فشركة التليفون الجديدة أنشأت هيئة يقال لها Caja Mutual Del Personal تقسم ٥٠ ./. من الأرباح التى تزيد عن ٤½ ./. المدفوعة عن رأس المال ، وتخصص هذا المال لشراء الأسهم من جهة ولتنفيذ المشروعات الرامية إلى تحسين أحوال العمال من جهة أخرى .

وترى حكومة الأرجنتين أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد كبير جداً على اللامركزية فى الصناعة وهذا يتطلب فى الحقيقة القيام بأعمال واسعة بقصد تنمية وتحسين وسائل النقل والمواصلات من كافة الأنواع بما فى ذلك الطرق المائية الداخلية . وكذلك يقتضى زيادة بالغة القدر فى موارد الوقود والقوة المحركة على أن توزع توزيعاً سليماً فى أنحاء البلاد ، ولهذا وضعت الحكومة مشروعين أحدهما انشاء أنبوبة لنقل الغاز الطبيعى طولها ١١٠٠ من آبار زيت البترول الواقعة فى Comodoro Rivadia إلى بيونس أيرس ، وذلك بقصد تشجيع الصناعة على إقامة المصانع والمعامل على طول ذلك الطريق لتستفيد من مورد الوقود الرخيص . والمشروع الآخر يقوم على إنشاء

محطات لتوليد القوة الكهربائية عند Salto Grande على نهر أورجواى ، وفى ولايات سانتافيه ، انتريه ريوس ، مندوزا ، سالتا ، جوجى . ولقد وقعت الأرجنتين معاهدة مع حكومة أورجواى بقصد تعاون الدولتين فى استغلال المساقط المائية وعمل بحيرة مساحتها ٢٣٠ ميلا مربعاً ، وهو مشروع يتكلف ٦٠٠ مليون بسوس . ولما كانت تنمية الصناعة والنقل والوقود تحتاج إلى الآلات والفنيين ، لهذا عملت حكومة الرئيس بيرون على شراء مقادير كبيرة من الآلات من الولايات المتحدة ، فضلا عن استقدام بعثات من الاخصائيين والفنيين من المهندسين ورجال الصناعة والعلماء . وينبغى أن نذكر فى هذه المناسبة أننا لا نرى ضيراً فى استعانة البلاد الآخذة بأسباب النهوض والارتقاء بثمار التقدم العلمى والفنى فى البلاد الأخرى التى تبزها فى هذا المضمار ، ذلك لأننا نعتقد أن العلم لا وطن له وأن العالم قد أصبح اليوم وحدة — بالرغم من الاختلافات السياسية . وما من شك أن الاستعانة بالخبراء والاخصائيين الأجانب اجراء وقتى إذ يراد منهم الاشراف على تدريب أهل البلاد أنفسهم حتى يتوافر العدد الكافى من الأخيرين . وهناك فارق كبير بين التماس معونة التقدم الفنى الأجنبى وبين اطلاق المجال لخضوع الاقتصاد القومى للمصالح الأجنبية ، فالهدف اذن هو أن تكون خبرة الغير خادماً للبلاد لا سيداً لها . وهذا الأمر ذاته لجأت الدول دول مختلفة مثل ألمانيا فى أواخر القرن التاسع عشر ، اليابان بعد خروجها من عزلتها وأخذها بأسباب الحضارة الغربية ، ومصر فى عهد عاهلها المستنير محمد على ، والروسيا بعد اتباع نظام المشروعات المرسومة ، وغير هذه من البلاد .

وما من شك أن تنفيذ مشروع السنوات الخمس الارجنتينىَ يتطلب توفير أموال طائلة قدرها ٦٦٦٢ من ملايين البسوس على ما ذكرنا . غير أن الأمر لا يقتصر على هذا ، بل لا بد للدولة من أن تسيطر أو تشرف إشرافا كاملا وحقيقيا على كافة نواحى نشاط البلاد فى الزراعة والصناعة . والمعروف أن الرئيس بيرون ولى منصبه فى الرابع من شهر يونية سنة ١٩٤٦ ، وقد سبق

هذا الحادث بوقت قصير تأميم البنك المركزي . ومنذ ذلك أصدرت الحكومة قوانين متعاقبة بمقتضاها خول للبنك أن يستخدم نسبة غايتها القصوى ٨٥٪ من ودائع جميع المصارف في البلاد وهي الودائع التي بالبنك المركزي ، والغرض من هذا التخويل تمكين البنك المركزي من المساهمة في عملية تمويل مشروعات الانشاء والتعمير . وهذا الحق الذي منح للبنك المركزي يعادل في حقيقة الأمر تأميم كافة أموال المصارف ما دامت هناك رقابة على الإقراض، فضلا عن أن الرقابة قائمة على كافة عمليات الصرف الأجنبي؛ ومقابل هذا الاجراء تعهدت الحكومة من جانبها بضمان جميع الودائع .

وتحدد أسعار الصرف الأجنبي على قواعد تفضيلية بقصد تقديم الاعانات للصناعة ، وتمارس الحكومة رقابة محكمة على الواردات فلا تمنح رخص الاستيراد إلا للسلع التي تشتد حاجة البلاد اليها ، أو لا يتسنى للبلاد انتاجها أو تخشى من منافستها للمنتجات المحلية . وهكذا تستطيع البلاد أن تقف على قدم المساواة مع البلاد الأجنبية في العلاقات التجارية وحتى تتمكن من تحقيق « الاستقلال الاقتصادي » . ومن الاجراءات التي عمدت اليها الحكومة بقصد تنشيط الانتاج أنها لاحظت أن بعض شركات الأراضي لاتقوم بنفسها باستغلال الأراضي التي تملكها وإنما تؤجرها للزراع ، وهنا عمدت إلى الاستيلاء على الأراضي من الشركات لكي تقوم الدولة باستغلالها بالطريقة التي تراها أدنى إلى تحقيق مصلحة الزراعة والشعب .

ولعل من أكبر الأمثلة على الرقابة التي تمارسها الدولة أنها أنشأت في مايو سنة ١٩٤٦ هيئة رمز لها بالحروف I. A. P. I[1] وهي في الواقع فرع من البنك المركزي وتقوم بالمهام التالية :

(١) احتكار إصدار الحبوب واللحوم وغيرها من المنتجات الرئيسية .
(٢) الشراء من الفلاحين وفق أثمان محدودة تكفل لهم ربحا مناسبا وإن كانت هذه الأثمان دونها في الأسواق العالمية .

(١) Institnto Argentino de Promocion del Intercambio.

(٣) بيع المنتجات فى الخارج بسعر مرتفع وبذا تحصل الدولة على أرباح كبيرة تساعدها فى تنفيذ أهدافها الاقتصادية والسياسية .

ولا شك أن هذا الأمر يذكرنا بما كان عليه الحال فى عهد محمد على حيث كان يحتكر كثيرا من الغلات الزراعية ويحدد ثمن شرائهـا من الفلاحين ثم يتولى بيعها للتجار الأجانب أو فى البلاد الأجنبية ويستفيد من الفرق بين ثمنى الشراء والبيع ، ولقد كان يحصل من أرباح الاحتكار على مبالغ طائلة بلغت قيمتها ٢٨ ٪ من الايرادات[1] ولا مراء أن هذه السياسة مكنت ذلك العاهل الكبير من تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولكنا فى الوقت ذاته نلاحظ وجها من وجوه الاختلاف ففى عهد محمد لم تكن الأراضى ملكا خالصا للمزارعين ، أما فى الأرجنتين فنظام الملكية الفردية قائم ولكنه لم يحل دون قيام حكومة تلك الدولة بعملية رابحة . ونحن نحمد مثل هذا التدبير الذى ينقذ الفلاح من الوقوع فى براثن الذين يتقنون عمليات المساومة خيراً منه . وإذا قيل إن الأثمان التى قد تحددها الحكومة ستكون أقل نسبيا مما يستطاع الحصول عليه ، أجبنا أن الأموال الناجحة عن العملية ستستخدم لتحسين حالة الزراعة ورفع مستوى الفلاح الاجتماعى وهكذا تعود الفائدة ثانية على المزارعين أنفسهم .

والحكومة الارجنتينية بالتجائها إلى احتكار عملية الاصدار إلى الخارج تريد أن تتخذ من الأرباح التى تحصل عليها أساساً يقوم عليه صرح تمويل مشروع السنوات الخمس ؛ ويقدر أن هذا الربح يبلغ عام ١٩٤٧ قرابة ٢٠٠٠ مليون بسوس أى مايعادل ١٢٥ مليونا من الجنيهات . ومن المفروض أنه فى حالة الاحتكار هذه ينبغى للحكومة أن تكون على جانب بالغ من الحرص والتكتم بحيث لاتتسرب مطلقاً أنباء الأثمان التى تعتزم فرضها على الزراع قبل إعلانها رسمياً . ومن الطبيعى كذلك أن يتغير معدل الأثمان من

---

(١) راجع كتابنا « التطور الاقتصادى فى مصر » (الطبعة الثالثة) ص ٢٥ وما بعدها والأرقام والبيانات التى أوردناها .

وقت إلى آخر طبقاً للتقلبات العالمية وسرعة تنفيذ المشروع ومطالب الزراع وما يكشف عنه التنفيذ من ملاحظات ونتائج . . . ولقد أثارت سياسة الحكومة فى هذه الناحية استياء الزراع ومن فى حكمهم بسبب الأثمان المعروضة ولكن وجهة نظر الدولة تنحصر فى المسائل التالية :

(١) أن المشروع كل واحد ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض .

(٢) أن الاستقلال السياسى ينبغى أن يدعمه استقلال اقتصادى .

(٣) أن بعض العرم الذى قد يقع على طبقة الزراع أمر لابد منه حتى يمكن النهوض بالصناعة لأن البلد لا يمكن أن يكون مستقلا إلا إذا تخلص من ظاهرة الاعتماد على الخارج فى أشباع مطالبه من المنتجات الصناعية . ومما يقوله رجال الحكومة أن ثروة البلاد أعظم بكثير منها فى بلد مثل كندا ومع ذلك فالإنتاج الصناعى فى البلد الأخير يبلغ ثلاثة أمثاله فى الأرجنتين .

ويلاحظ أن تصنيع البلاد أكبر أهداف المشروع ، وهى عملية على قدر كبير من الضخامة وتستغرق سنوات طويلة ، ولكن أولى الأمر يدركون — على مايبدو — هذه الاعتبارات ويبنون خططهم فى المستقبل طبقاً لها .

وخطت الحكومة خطوات واسعة فى سبيل التخلص من السيطرة الاقتصادية الأجنبية فاشترت الخطوط الحديدية المملوكة للانجليز والفرنسيين بمبلغ قدره ٣٣٣ مليون بسوس ، ودفعت مبلغ ١٢٨ مليون ريال فى فبراير من عام ١٩٤٧ ثمناً للتليفونات التى تملكها شركات أمريكية ، وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تمكنت البلاد من سداد جميع ماتبقى من ديون عليها للخارج . ومما ساعد على نجاح هذه الحركة أن البلاد توافرت بها مقادير طائلة من العملات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية . ولقد قدر ما بالبنك المركزى من ذهب وعملات أجنبية بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون بسوس فى بداية عام ١٩٤٧ . غير أن البعض تساوره مخاوف ، فالحكومة تقدر أرباحها من عملية الاصدار بألفى مليون بسوس فى سنة ١٩٤٧ وبذلك يستغل هذا المال فى تنمية الصناعات المختلفة ومشروعات القوة المحركة والنقل ، ولكن البعض يرى أن

هذه الأرباح ستنقص فى السنوات التالية بسبب انخفاض أثمان الغلات الزراعية والحيوانية التى تنتجها البلاد ، وفى هذه الحالة لابد من الالتجاء إلى القروض الداخلية .

وعقدت الحكومة سلسلة من المعاهدات والاتفاقات المالية والتجارية مع البلدان الأجنبية .

ففى أكتوبر من عام ١٩٤٦ منحت لأسبانيا قرضاً قدره ٣٥٠ مليون بسوس لمدة عامين ، وآخر مقداره ٤٠٠ مليون لمدة ٢٥ سنة . وفى ديسمبر من العام ذاته عقدت اتفاقا مع شيلى يقوم على الأركان التالية :

(١) منح شيلى قرضاً قدره ١٠٠ مليون بسوس لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد .

(٢) منحها قرضاً طويل الأجل ومقداره ٣٠٠ مليون .

(٣) المساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون أخرى لتكوين شركة مساهمة تقوم فى شيلى بإنشاء المشروعات الصناعية التى تنتج المواد الخام التى تحتاج إليها الأرجنتين وبخاصة النحاس والحديد والنترات وزيت البترول والخشب . وفى الوقت ذاته اشتركت الدولتان فى اتحاد جمركى محدود النطاق بحيث تزال الرسوم على الواردات بين البلدين إلا فى حالة ما إذا كانت سلع البلد الواحد تنافس السلع المماثلة لها فى البلد الآخر .

وكذلك عقدت حكومة بيرون اتحاداً جمركياً مع دولة بوليفيا ، وتتجه النية إلى تعميم هذا النظام بحيث يدخل فى دائرته أكبر عدد من دول أمريكا اللاتينية . وكذلك وقعت هذه الدولة اتفاقات تجارية فى عام ١٩٤٧ مع فرنسا وسويسرا واكوادور ، كما عقدت فى فبراير (١٩٤٧) اتفاقا مع ايطاليا بشأن استقدام عدد كبير من العمال الحاذقين الطليان مما يتطلبه تنفيذ مشروع السنوات الخمس .

هذا عرض موجز لهذا المشروع الذى بدأت فى تطبيقه دولة لم تأخذ بالنظام الجماعى ، والعبرة التى تستخلص منه أن هذا النظام ممكن من الناحيتين النظرية والتطبيقية بغض النظر عن النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى البلد .

الفصل التاسع عشر

مبادىء وقواعد لسياسة مرسومة

في مصر

من الحقائق الواضحة بذاتها أن مصر في حاجة إلى نهضة واسعة النطاق تشمل مختلف جوانب الحياة ، فاقتصادها الزراعي يتسم بطابع شبه إقطاعي ، وثروتها الزراعية والمعدنية لم تستغل على وجه علمي سليم ، والثورة الصناعية الحديثة قامت فيها متأخرة فلا يعتد بها العهد سوى سنوات قلائل ، ومواصلاتها البرية والمائية الداخلية متأخرة ولا تفي بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية ، وحياتها الاقتصادية تشكو من سيطرة المصالح المالية الأجنبية ، ونظامها المالي شديد الحاجة إلى إعادة النظر فيه واصلاحه ، ونظامها الضرائبي يفتقر إلى التوازن والعدالة في توزيع الأعباء ، ونقدها يعوزه الاستقلال بسبب ارتباطه بالجنيه الانجليزي ، ومستوى الحياة المادي للأغلبية الساحقة من الأهلين على درجة بالغة من الانخفاض ، والأمية تنشر رواقها فوق أكثر من أربعة أخماس السكان ، والمرض من الأعداء الكبرى وبخاصة في الريف وبين الطوائف الدنيا من أهل المدن ، والأداة الحكومية تئن من وطأة البيروقراطية والبطء وانعدام الكفاية والاتقان . وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد تأثرت حياتها الاقتصادية في نواح عدة ، فالتربة أنهكت وهبطت غلة الأرض نتيجة لهذا الإرهاق وبسبب نقص الأسمدة ، وتعطلت مشروعات الري والصرف ، والآلات والعدد بالمصانع وشبكة المواصلات الحديدية تتطلب التجديد والتغيير ، وأسواق عدة بالعالم قد أغلقت بصورة جزئية أو كلية في وجه بعض المنتجات المصرية الأساسية ، وعظم الوعي

القومى فترددت عبارات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وطالبت الطوائف العاملة السلطات بالاعتراف بحقوقها ، وارتفعت الأصوات من جانب المسئولين وغيرهم بضرورة القضاء على الفقر والجهل والمرض . . .
فمصر إذن تستقبل عهداً جديداً من التعمير والإنشاء ، وهى مهمة على قدر كبير من الضخامة وكثيرة التكاليف . وما من شك أن البلاد فى العقود الأخيرة القلائل ، وبخاصة منذ أواخر الحرب العالمية الأولى ، تسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ؛ ولكن هذا السير غير مطرد ويتعثر من وقت إلى آخر ، وعلة هذه الظاهرات المتناقضة أن بعض تصرفاتنا وليد الارتجال وأن القرارات تتخذ على عجل وتحمل الطابع الوقتى ، وبعبارة أخرى نقول إن الشىء الأساسى الذى تفتقر اليه البلاد ينحصر فى وضع سياسة مرسومة واضحة المعالم لا تتغير فى جوهرها بشتى الاعتبارات السياسية وتغير الحكومات . لماذا نجح محمد على فى أعماله ؟ لأنه كان رجلا ذا أهداف واضحة ، وعرف كيف يسلك السبيل إلى تحقيقها ، ويعنى آخر انه كان يعتنق فلسفة معينة فى الإصلاح وأنه وضع خططه وأساليبه على أساس هذا الاعتناق . ولا مراء أن هناك رغبة عامة صادقة فى نفوس المصريين هدفها تلافى النقص الذى نعانيه اليوم وغايتها السير قدماً فى طريق الإصلاح وهى رغبة ينم عنها ما أقدمت عليه الحكومة المصرية أخيراً من وضع مشروع للقيام ببعض الأعمال الإنشائية على أن ينفذ ذلك فى فترة قوامها خمس سنوات . وهذا المشروع — رغم ماينطوى عليه من حسن الطوية — قاصر عن أن يشمل مختلف نواحى الحياة المصرية ، وعاجز عن أن يواجه المطالب الجديدة فى عصرنا هذا . ومن أجل هذه الحقيقة نعتقد اعتقاداً جازماً أنه لا بد لنا من إتباع نظام مشروعات السنوات (الخمس أو السبع مثلا) على درجة كبيرة من السعة والشمول بحيث تكفل النمو المتوازن لاقتصاديات هذا البلد وأحواله الاجتماعية المتشعبة فى أقصر فترة ممكنة .
ونرى أن مشرعات ثلاثاً تنفذ فى خلال خمسة عشر عاماً قمينة بأن تحقق الأهداف الرئيسية وفى مقدمتها تحويل مصر إلى دولة « زراعية ـ صناعية »

تنعم بأ كبر قدر من الاستقلال الاقتصـادى ، وذلك الى جانب التقدم فى النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى. وينبغى أن يضع المسئولون عن رسم هذه المشروعات هذه الأهداف والغايات الرئيسية نصب أعينهم .

١ — توسيع نطاق الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعى من ناحيتى الـكيف والـكم . ومن الضرورات الأولية مسح البلاد بطريقة علمية حديثة بقصد معرفة أقصى مساحة للاراضى التى يمكن اصلاحهـا واستغلالها ، لأن التقديرات التى وضعت لهذا الغرض منذ سنوات عدة قابلة للزيادة الـكبيرة بسبب التقـدم العلمى والفنى الذى شهده العالم أخيراً . فاذا ما تمت هذه العملية أمكن تقدير نوع مشروعات الرى والصرف التى لابد من القيام بها خلال فترة معينة (لاتزيد عن عشرين عاما) وتدبير الأموال اللازمة للتنفيذ ويجب حصر الأراضى التى يجرى إصلاحها وإعدادها للزراعة ، ثم نعمـد إلى تقسيمها إلى مزارع كبيرة نسبيا تابعة للحكومة وتخصص هيئة للإشراف على كل مزرعة على أن تخضع جميع الهيئات المتفرقة لإدارة مركزية عامة ، وهذه كلها تتولى تقدير أعمال الاصلاح والتحسين فى مختلف المناطق ، وتضع الخطط اللازمة للتسميد والمزروعات وتربية الماشيـة واقامة الصناعات التى تستند إلى الانتاج الزراعى والحيوانى . وينبغى جعل الزراعة ميكانيكيـة mechanistion of agriculture فى هذه المزارع الحـكومية ، بحيث تكون أشبه بحقول واسعة للتجارب الزراعية العلمية . ولا ريب أن هذه المناطق المستصلحة قليلة السكان ولهذا لا بد من أن تشمل الخطة العامة نقل عدد من الأهالى اليها من المنـاطق المزدحمة . وقد يرى البعض تقسيم هذه الاراضى على أسرات المزارعين المنقولين اليهاء غير أننا نفضل تأجيرها لهم على أن يتولوا زراعتها فى حدود الخطـة المرسومة ، لأن من رأينا أن المزارع الـكبيرة أكثر نفعا وجزاء من الناحيـة الاقتصادية كما هو ملموس فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا والروسيا وفى التفاتيش الـكبيرة بالقطر المصرى . أما الايراد المتحصل من هذه المزارع الضـخمة فيخصص لدفع

ثمن الآلات والخدمات والأسمدة ، وسداد القروض التي تقدمها الدولة ، وتكوين الاحتياطي ، والقيام بالخدمات الاجتماعية والثقافية وما اليها ، أما المتبقي بعد ذلك فيضاف إلى الميزانية .

ننتقل بعد ذلك إلى الأراضي الزراعية المملوكة لأربابها فنرى ضرورة درس التربة دراسة وافية ، وتقسيم القطر إلى مناطق حسب صلاحية كل منها لنوع معين من المزروعات ؛ وينبغي أن تحدد أنواع المحصولات التي لا بد من زراعتها بدلا من ترك الأمر لتقدير المزارعين أنفسهم مع فرض الرقابة الشديدة عليهم حتى ينفذوا التعليمات الصادرة وهذا أمر اتبعه محمد على بنجاح كبير كما أنه شبيه بالتدابير التي اتخذت في مصر خلال الحربين العالميتين وخلال الأزمة العالمية الكبرى من حيث تحديد مساحة المزروعات المختلفة . ولا شك أن هذا التقييد معناه إنتاج الغلات اللازمة للاستهلاك الشعبي العام والصناعات المحلية والاصدار إلى الخارج ، بحيث تكون الغاية النهائية استغلال الأرض بطريقة إنتاجية منظمة .

ومن المشكلات التي تواجهنا تلك الملكيات الصغيرة التي لاتمد وحدات اقتصادية بالمعنى الحقيقي وهي لاتكفل لأربابها مستوى لائقا من الحياة . وتمشيا مع اعتقادنا في أهمية المزارع الكبيرة نرى أن يصدر تشريع حاسم يقضي بانضمام صغار الملاك في منطقة معينة بحيث يشترك الجميع من ملاك وعمال زراعيين في عملية الزراعة ويستفيدون من مزايا التعاون ويتمكنون من استخدام الآلات الزراعية الحديثة التي تنطوي على وفر في النفقات والوقت والجهود . وعلى الحكومة أن تقدم المساعدات المالية عن طريق البنوك وجمعيات التسليف الزراعية والجمعيات التعاونية . وينبغي أن يزاد رأس مال بنك التسليف الزراعي وتكثر فروعه ووكالاته وتتشعب عملياته بحيث يكون الهدف منها تمويل العمليات الزراعية بمنح الفلاحين القروض بفوائد بسيطة لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة حسب الحاجة . ويجب كذلك إقامة عدد كبير من محطات آلات الجر والتجارب حسب مناطق القطر لتقديم

الخدمات والمعونة العلمية ، ولا بأس علينا من الاستفادة مما عملته فرنسا منذ زمن حيث أنشأت مدارس زراعية أولية ذات طابع علمي وعملي لايصال المعلومات الحديثة إلى الفلاحين فى كافة أنحاء البلاد . ومن الضرورى كذلك الاكثار من عدد الخبراء البيطريين وتقسيمهم على مناطق القطر حتى يشرفوا على استغلال الثروة الحيوانية إلى الحد الأقصى . فاذا ماتم حصاد المحاصيل وبيعها قسم الايراد الناجم حسب القواعد الآتية :

(١) دفع الضرائب المفروضة على أهل الزراعة مع ضرورة مراعاة النظام التصاعدى حسب الملكيات ودخلها ، كما ينبغى تفاوت الضرائب حسب نوع المحصول .

(٢) سداد أقساط القروض والآلات والأسمدة والماشية .

(٣) دفع أجور العمال الزراعيين وينبغى أن يراعى تقسيم الدخل بين العمل والملكية بطريقة تهدف إلى حماية مصالح الطبقة العاملة ، وقد يكون من المجدى وضع حد أدنى للاجور الزراعية يزيد عن الحد الحالى مع النص على ألا يقل ما يحصل عليه العمال الزراعيون عن نسبة معينة من الريع الكلى للزراعة ولتكن نصفه أو ثلاثة أخماسه مثلا على أن تطبق نفس القواعد على الملكيات الكبيرة والمتوسطة .

(٤) استقطاع جزء من الدخل لبناء المساكن والقيام بالخدمات الاجتماعية والثقافية كبناء الأندية والمسارح والحمامات الشعبية وموارد المياه الصالحة والمدارس الخ ، وهذا الجزء المستقطع يضاف الى ما تخصصه الميزانية المحلية والعامة لهذه الأغراض .

(٥) يقسم الباقى بين الملاك حسب ملكياتهم والأعمال التى يؤدونها إن كانوا ممن يعملون بأنفسهم أو مع أسراتهم .

ولضمان تنفيذ هذا النظام ينبغى أن يشترك سكان كل منطقة فى اختيار لجنة تضطلع بهذه المهام على أن تقدم تقريراً عاما عن أعمالها لجمهور المزارعين والعمال بالمنطقة . وينبغى أن تكون هناك هيئة عليا تشرف على ادارات

المناطق المكونة بطريقة انضمام الملكيات الصغيرة ، وهذه الهيئة ترسم الخطة العامة مسترشدة بآراء ومقترحات الهيئات واللجان المحلية والإقليمية بحيث تتمشى مع مقتضيات الحياة الاقتصادية العامة للبلاد كلها .

وفى حالة الملكيات الكبيرة المتوسطة تتفاوت الضرائب على أربابها ، وتحدد أجور العمال الزراعيين (كما أشرنا) والعلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وتوضع القواعد التى بمقتضاها يقوم أصحاب هذه الملكيات والمستأجرون بتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والثقافية وتشييد المساكن الصالحة فيخف العبء الواقع على الميزانية العامة والنفقات المخصصة لمشروع السنوات الخمس. ويلاحظ أن الخطة العامة للزراعة تقتضى سن القوانين اللازمة لضمان حسن توزيع السكان على مختلف مناطق القطر حسب الاعتبارات الاقتصادية . ونرى ضرورة العمل على تحويل الزراعة بحيث تصطبغ بالطابع الآلى. وقد يعترض على الأمر الأخير بأنه يؤدى إلى تعطل عدد كبير من الأيدى العاملة غير أنه لما كانت الزراعة جزءاً من مشروع عام لإنهاض الاقتصاد القومى لهذا فالفائض من أهل الريف سيجد له عملا فى الصناعة والتعدين والنقل والحرف الأخرى .

وفضلا عن هذا فمن المحقق أن ارتفاع المستوى الاجتماعى سيقضى على الظاهرة الحالية من حيث وجود زيادة فائقة عن الحد فى السكان نتيجة عوامل يرجع أغلبها إلى الجهل والتقاليد البالية وانحطاط مستوى الحضارة والمعيشة. وثمت مسائل على جانب من الخطورة لابد من توجيه العناية الواجبة إليها وهى :

(١) يجب أن يقرر المشروع نسباً معينة للزيادة السنوية فى الانتاج الزراعى والحيوانى بحيث تحرص السلطات المسئولة على التأكد من تحقيقها .

(٢) تقوم الدولة عن طريق الهيئات المختصة بامداد المزارعين بكافة الوسائل والتدابير اللازمة التى تكفل الزيادة المنتظمة فى عدد الحيوانات من مختلف الأنواع .

(٣) تنشيط الصناعات الزراعية وعمل مستخرجات الألبان مما يؤدى

إلى زيادة دخل أهل الريف بصفة خاصة والثروة القومية بوجه عام .

ونرى كذلك تحريم امتلاك الأجانب للاراضى الزراعية فى القطر المصرى بالنسبة إلى المستقبل . أما عن الحاضر فيجدر بالحكومة أن تشترى الأراضى التى فى حوزة الأجانب والشركات الزراعية الأجنبية وتتولى عملية زراعتها واستغلالها على هيئة مزارع حكومية ، وهذا الاجراء خطوة واسعة فى سبيل تمصير الاقتصاد المصرى . ومن الأمور المعروفة أن على أهل الريف فى مصر قروضاً كبيرة القدر للمصارف الأجنبية ، وهنا يحسن بالحكومة أن تحل محل هذه المصارف قبل المدينين ، وهذا أمر لا يحتمل التسويف لأنه يساعد على إبقاء الثروة الزراعية فى طابعها القومى . . . وأخيراً — وليس آخراً — ينبغى تأليف هيئة تختص بالاشراف على أراضى الأوقاف واستغلالها على أساس تجارى سليم أسوة بالمزارع الحكومية التى اقترحناها .

٢ — الصناعة : ويجب أن يكون تصنيع البلاد الهدف الأكبر الذى نضعه نصب أعيننا خلال السنوات القادمة لأن البلد الذى يعتمد على غيره فى سد الحاجة إلى السلع الصناعية بلد لا ينعم بالاستقلال الاقتصادى . ولهذا يتعين على الحكومة مساعدة الصناعة بتقديم الأموال اللازمة ، وتسهيل استيراد وانتاج المواد الخام والوقود والمعادن ، والتنسيق بين المشروعات المختلفة حتى يتسنى القضاء على المنافسة غير الاقتصادية المنتجة ، وحماية الصناعات المحلية الثابتة أو القابلة للنمو الطبيعى من المنافسة الأجنبية زمناً كافياً ، وفتح الأسواق الأجنبية أمام المقادير التى تفيض عن حاجة السوق المحلية ، وتسهيل وسائل النقل الداخلى بكافة أنواعه . ويحسن أن تكون اللجنة المعنية بوضع خطة الصناعة مكونة بطريقة تكفل اشتراك ممثلى الصناعات أنفسهم حتى يدلوا بوجهات نظرهم على أن يكون رأيهم استشارياً يخضع لمقتضيات الصالح العام ، ولا شك أن الإشراف الدقيق من جانب الحكومة قمين بتنشيط أكثر الصناعات أهمية ونفعاً للبلاد . ومن الضرورى العمل على

استخدام أحدث الأساليب العلميـة والفنية ، والإكثار من استخدام العمليات الآلية ، وزيادة كفاية العمال وانتاجية العمل، وخفض نفقات الإنتاج.

ولما كانت الحرف اليدوية تلعب دورا هاما فى حياة البلاد نرى ضرورة إنشاء نقابات من المشتغلين بالحرفة الواحدة ذات نظام هرمى بحيث يكون فى أعلى الهرم مجلس مركزى أعلى يشرف على الحرف اليدوية فى البلاد كلها ويرسم الخطط اللازمة لها ولكل حرفة على حدة . وعلى الحكومة أن تعاون هذه النقابات التعاونية بالمال والعدد والمواد الخام والخبرة الفنية.
ومن حيث الناحية الفنية يجب فتح مدارس وفصول ليلية ليتلقى فيها رجال الحرف اليدوية المبادىء والأصول التى تساعدهم على تحسين انتاجهم ورفع مستوى الصنعة ، وينبغى أن يقتصر الاهتمام بالصناعات الحرفية على بعض الصناعات الصغيرة بطبيعتها التى تمد المستهلكين ببعض لوازمهم العادية.
وقد يكون من المستحسن أن تعمد الحكومة إلى تمويل أصحاب الصناعات الحرفية بقصد انشاء صناعات آلية يستفادفيها بخبرتهم الماضية ، أو أن تقوم الحكومة ذاتها بانشاء المصانع اللازمة لتشغيلهم.

ومن المشكلات التى لابد من التوفرعلى حلها بطريقة قومية العمل الحازم على أن تتحول المشروعات الصناعات الأجنبية إلى مشروعات مصرية صميمة من حيث ادارتها ورؤوس أموالها وفيما يلى بعض الأساليب المقترحة :

(١) تعديل قانون الشركات بحيث يتسنى لنا فى عشر سنوات على الأكثر جعل الموظفين والمديرين والفنيين (إلا فى الحالات الاستثنائية البحتة) من المصريين .

(٢) اصدار التشريع الذى يحتم فى الحال استخدام اللغة العربية محل اللغات الأجنبية وذلك بصورة صريحة حازمة .

(٣) السعى إلى تسوية مشكلة الأرصدة الاسترلينية على أساس استخدام جانب منها فى شراء المشروعات البريطانية فى مصر .

(٤) عدم تجديد الامتيازات الممنوحة لشركات الاحتكار الأجنبية بأى حال من الأحوال.

(٥) تشجيع المصريين على شراء أسهم المشروعات الأجنبية.

(٦) تقوم الحكومة بمختلف الوسائل بشراء المشروعات الأجنبية وبخاصة تلك التى تستغل موارد ومرافق رئيسية أو تسيطر على الحياة الاقتصادية، وبعبارة أخرى يجب أن تجعل الحكومة غايتها تأميم هذه المشروعات الهامة.

(٧) عدم منح أية امتيازات للاجانب بشأن استغلال مصادر الثروة القومية، وهو الأمر الذى درجنا على الاسراف فيه.

٣ — العمل: وينبغى العمل على تحسينه كما وكيفا وفق القواعد التالية:

(١) الاكثار من العمال الحاذقين فى الصناعات المختلفة.

(٢) التوسع فى انشاء المدارس الفنية المتوسطة والمتخصصة.

(٣) قيام المشروعات الصناعية باعداد دراسات فنية لعمالها بالليل أو بالنهار.

(٤) وضع مراتب cadres مختلفة للعمال وتشجيعهم على الانتقال من مرتبة إلى أخرى.

(٥) تقرير نظام المكافآت للعمال فى حالة اتقان العمل.

(٦) وضع حد أدنى للاجور بحيث يكفل للعمال مستوى لائقاً من المعيشة بحيث يسمح بجزء مناسب منها لاشباع مطالبهم الاجتماعية والثقافية.

(٧) قيام المشروعات الصناعية الكبيرة باقامة المساكن والمصحات والمستشفيات والمكتبات والأندية الرياضية لعمالها.

(٨) وضع برنامج لاقامة مساكن للعمال (عن طريق الحكومة والهيئات المحلية أو شركات البناء) وتمليكها للعمال (مقابل أقساط صغيرة على آجال

طويلة كما هو الحال في انجلترا) أو تأجيرها لها بشروط معتدلة تناسب دخولهم .

(٩) منح اجازات سنوية (تختلف حسب نوع الصناعات) بأجور كاملة .

(١٠) تقرير منح أجازات (بأجور) كافية للنساء المشتغلات بالصناعة وذلك قبل الوضع وبعده .

(١١) تقرير يوم العمل ذى الساعات الثمان على أن يقل هذا المعدل فى الصناعات الخطرة .

(١٢) الأخذ بنظام المشاركة فى الأرباح والادارة ، ويحسن هنا الاستفادة من التجارب التى تطبق الآن فى بلاد الارجنتين .

(١٣) وضع نظام من التأمين الاجتماعى للطبقة العاملة .

(١٤) اباحة الحرية النقابية وإنشاء الاتحادات المهنية حتى تتغلغل القواعد والمبادىء الديموقراطية فى صفوف هذه الطبقات العاملة وبذلك يتهيأ أمامها السبيل لتكوين أحزاب لها كما هو الحال فى انجلترا وغيرها .

٤ — التجارة الخارجية : وهنا ينبغى أن تقوم الخطة الخاصة بها على العناصر التالية :

(ا) تقييد الاستيراد بحيث لا يسمح إلا بدخول السلع التى تشتد حاجة البلاد اليها بصدد الاستهلاك الشعبى العام ، أو التى تلزم لأعمال التعمير والانشاء وتنمية الاقتصاد القومى كالأسمدة والآلات الزراعية والسلع الانتاجية الصناعية ، أو التى لا تنافس مثيلاتها من المنتجات المحلية . غير أنه فى حالة الأمر الأخير ينبغى الحذر بحيث لا نسعى إلى إقامة حماية مفتعلة لصناعات لا تتوافر لها مقومات الحياة والنمو ، لأن الغرم فى هذا يقع على عاتق جمهور المستهلكين .

(ب) تعطى الأولوية فى الاستيراد للسلع الانتاجية ، وكذلك السلع الضرورية للاستهلاك الشعبى العام .

(ح) العمل على أن تخدم سياسة الاستيراد مثيلتها فى الإصدار ، فمثلا نتوسع فى الاستيراد من البلاد التى تفتح أسواقها لمتجاتنا الزراعية أو غيرها ، ، كذلك يتسنى لنا اتخاذ السياسة التجارية لتحقيق بعض الأهداف السياسية التى تتصل بمستقبل البلاد .

(ى) عدم التقيد فى سياستنا التجارية بأية اعتبارات سياسية لاتتصل بمصالح البلاد العليا .

(ه) يحبذ انشاء هيئة حكومية (كأن تكون فرعا من البنك المركزى) للقيام بشراء المنتجات المحلية الرئيسية (من الفلاحين) وبيعها فى الخارج وبذلك تحصل الحكومة على الربح الناجم عن هذه العملية أسوة بما قررته حكومة الارجنتين .

(و) دعم العلاقات التجارية بين مصر والبلدان العربية ، ويحسن بنا تشجيع عملية استثمار رؤوس الأموال المصرية فى استغلال وانتاج المواد التى بالبلاد الشرقية لصالح الصناعات المصرية، ولنا قدوة فى الإجراءات التى اتخذتها الارجنتين فى هذا الصدد مع البلاد اللاتينية المجاورة . وجدير بنا إقامة نوع من الاتحاد الجمركى customs-union بيننـا وبين بعض البلاد العربية المستقلة حقيقة على أن يدرس الأمر بعناية حتى يمكن تنفيذه فى أقرب فرصة ممكنة .

٥ — المواصلات :

(١) تجديد الخطوط الحديدية والقاطرات والعربات والقضبان بعد الإرهاق الذى تعرضت له خلال الحرب .

(٢) مد خطوط حديدية فى المناطق التى تحتاج اليها ومن ذلك تدعيم الخط الحديدى المباشر بين القاهرة والسويس ، ومد خطوط حديدية إلى مناطق الثروة المعدنية فى الصحراء الشرقية . وينبغى أن نلاحظ أن هنالك فى المتوسط ٣,١ من الكيلومترات لكل ١٠,٠٠٠ من السكان مقابل

٥ر١٤ في بلجيكا ، ١٣,٧ في فرنسا ، ٦ر٣ في بلاد اليونان .

(٣) يبلغ طول الخطوط الحديدية في مصر ٥٠٠٠ كيلو متر منها ٣٦٠٠ ملك للدولة والباقي تملكه وتديره شركات خاصة وهذه النسبة الأخيرة ينبغي تأميمها في الحال .

(٤) ضرورة مد شبكة من الطرق البرية في أنحاء الدلتا ، ووصل القاهرة بالموانىء الرئيسية وكذلك ربط بور سعيد والاسكندرية ، ومد طريق متسع بحذاء النيل من القاهرة إلى أسوان على أن تخرج منه فروع إلى القصير وغيرها من الموانىء الواقعة على ساحل البحر الأحمر وكذلك إلى الواحات التي بالصحراء الغربية . ويجب زيادة عدد السيارات بمختلف أنواعها فبالرغم من أن العدد زاد من ٤٠٠٠ سنة ١٩٢٠ إلى ٣٤,٠٠٠ سنة ١٩٣٩ إلا أن النسبة في البلاد عبارة عن سيارة واحدة لكل ٥٠٠ من السكان مقابل ١٠٠ في الولايات المتحدة .

(٥) تمهيد طرق المواصلات الحديدية والبرية بين مصر من جهة والسودان وفلسطين وبرقة من جهة أخرى .

(٦) تشجيع الملاحة المائية الداخلية فالترع وبخاصة في الدلتا أنشئت بقصد الري أولا ، والأسطول النهري لا يفي بحاجيات البلاد ، وكذلك نرى ضرورة توجيه عناية كبيرة إلى إنشاء الموانىء النيلية وتحسين الموجود منها .

(٧) النقل الجوي في داخلية البلاد لا يزال في طفولته ، ويجب العمل على استغلال موقع البلاد الملائم للطيران .

(٨) العناية بحسن استخدام الموانى التالية وهي مرمى مطروح وسيدي براني والسلوم ، ورشيد ودمياط بحيث تستخدمهما السفن التجارية الكبيرة ، والطور وأبو زنيمة والقصير والغردقة وسفاجة على البحر الأحمر وهي هامة إذ تنقل منها السفن المنجنيز والفوسفات وزيت البترول .

(٩) تقديم الإعانات الكافية بصدد إنشاء أسطول تجاري مصري ، وقد بلغت حمولة السفن المصرية قبيل الحرب الثانية ١٦٠,٠٠٠ طن وهي نسبة ضئيلة .

(١٠) العمل على خفض النفقات فى الخطوط الحديدية إذ قدر أن الفحم لوحده يتكلف ١٢ ٪ من النفقات الكلية ، ولهذا يحسن التوسع فى استخدام المازوت الذى يتوافر فى البلاد ، كما أن تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان قد يؤدى إلى كهربة الخطوط الحديدية وبخاصة فى الوجه القبلى .

(١١) ومن الأمور التى لابد من أن نعنى بها وجوب العمل على تأميم كافة وسائط النقل وذلك لوثيق ارتباطها بحياة الأفراد وبشتى جوانب الاقتصاد القومى ، وهذا اتجاه سارت فيه انجلترا أخيراً ، ومما ييسر لنا الأخذ بهذه الخطوة أن الدولة هنا تملك الخطوط الحديدية والمواصلات البرقية والتليفونية .

٦ — القوة المحركة : وهذه تشمل زيت البترول والقوة المائية والكهربية ، فمن الضرورى التوسع فى التنقيب عن آبار البترول ، والعمل على توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه الطبيعية والصناعية ومن الأماكن التى يتسنى استغلالها لهذا الغرض . ومن الأمور التى لابد منها استصدار تشريع لها يتصل بقيام الحكومة باستغلال الموارد البترولية للبلاد .

٧ — استثمار موارد البلاد من المعادن والمحاجر ومصائد الأسماك .

٨ — الغابات ، وينبغى وضع الخطة اللازمة لغرس الغابات فى مختلف أنحاء القطر حتى تمده بقدر من حاجته إلى الأخشاب التى تستخدم فى كثير من الأغراض المحلية .

٩ — النظام المالى والضرائبى وهو فى حاجة إلى إصلاحات كثيرة منها :

(١) المبادرة بتأميم البنك الأهلى وتحويله إلى بنك مركزى قومى دون إقامة وزن للاعتبارات التى يرددها بعض الكتاب اليوم ، على أن توضع للبنك المركزى السياسة التى تكفل له السيطرة أو الإشراف على المصارف الأخرى وتهيىء المجال الفسيح لعملية تمويل الاقتصاد القومى وبخاصة الصناعة ، وهنا

يحسن دراسة الإجراءات التى عمدت اليها حكومة الرئيس بيرون فى الارجنتين .

(٢) إتخاذ خطوة إيجابية سريعة لتحقيق استقلال النقد المصرى وهو الأمر الذى أشار اليه خبراء أجانب ومصريون منذ سنوات عدة ولم تخرج اقتراحاتهم إلى مجال التنفيذ حتى اليوم ، ولعل هذا من آثار عدم وجود سياسة مرسومة .

(٣) تسوية مشكلة الأرصدة الاسترلينية فى أقرب وقت ممكن ولصالح الاقتصاد المصرى .

(٤) إصلاح نظام الضرائب بقصد تبسيطه وزيادة كفايته . وقد آن الأوان لتصدر التشريعات اللازمة لكى تنقل عبء الضرائب إلى عاتق ذوى الدخول الكبيرة ، وكذلك ينبغى أن تهدف الخطة من المشروع والخاصة بموضوع الضرائب إلى التقليل من نسبة الضرائب غير المباشرة .

١٠ — الدفاع الوطنى :

وهذا يستلزم إنشاء قوات كافية مدربة على أفضل الأساليب المتبعة فى البلاد الخارجية ومزودة بأحدث المعدات . إن الأمر الذى نلمسه اليوم أن جانبا تافها من ميزانية وزارة الدفاع يستخدم فى شراء الأسلحة والمعدات . ويحسن المبادرة إلى إنشاء مصانع الذخيرة والاسلحة الصغيرة فى البلاد .

١١ — الصحة العامة :

وينبغى أن يشتمل المشروع على زيادة كبيرة فى عدد الاطباء من كافة الانواع والمصحات والمستشفيات المجهزة بأحدث الاساليب والمعدات . ومن الضرورى تيسير وسائل العلاج المجانى لجميع الطبقات الفقيرة فى المدن والريف .

١٢ — التعليم ونرى مراعاة الأمور التالية :

(ا) القضاء على الأمية فى فترة لا تزيد عن ١٥ عاما على الأكثر .

(ب) تقرير مبدأ مجانية التعليم الابتدائى والمتوسط والثانوى .

(ح) تيسير سبيل التعليم العالى والجامعى لذوى المقدرة الذهنيـة لا المادية .

(ى) إصلاح الجامعة بحيث تؤدى رسالتها من حيث اخراج جيل من المثقفين الأكفاء حقيقة .

(ﻫ) التوسع فى التعليم الفنى بمختلف أنواعه ومراحله طبقا لمقتضيات التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

(و) انشاء المكتبات العامة فى المدن الكبرى والمراكز وغيرها .

(ز) التوسع فى اقامة الأندية والمسارح ودور السينما وغير ذلك فى جميع أرجاء البلاد .

١٣ — الأداة الحكومية وإصلاحها أمر ضرورى وفيما يلى بعض القواعد المقترحة :

(١) زيادة السرعة والكفاية والنزاهة .

(٢) التوسع فى نظام اللامركزية ونظام المسئولية .

(٣) تفاوت الأجر حسب نوع العمل والقضاء على طريقة تقدير الأجر حسب المؤهلات الدراسية .

(٤) وضع أسلوب دقيق لاختيار الموظفين بما يكفل التخلص من مساوىء المحاباة .

(٥) تحقيق العدالة بين الطوائف المتماثلة على أن يكون المعيار عبارة عن القيمة الاجتماعية للعمل .

(٦) إحاطة الوظائف وشاغليها بالضمانات القانونية الوافيـة ، وبذا يزول الخطر من جانب الأهواء الشخصية والأغراض السياسية .

(٧) خفض عدد الموظفين بحيث يتناسب مع حاجة العمل الحقيقية .

(٨) جعل المرتبات والمهايا فى مستوى يكفل لأربابها حياة لائقة .

(٩) خفض نفقات الادارة الحكومية إلى أدنى حد ممكن بدلا من هذا التضخم الخطير الذي نلمسه اليوم .

ويحسن بالمسئولين أن يدرسوا بعناية التقارير المختلفة التي وضعت بشأن الاداة الحكومية، ثم يتذرعون بالشجاعة الواجبة لاجراء إصلاح شامل حاسم .

موارد المشروع :

هذا عرض موجز للأهداف العامة التي يجب أن تتوخاها السياسة التي ترسمها مصر لنفسها في فترة ما بعد الحرب الأخيرة . ولا ريب أن سياسة كهذه تتطلب أموالا طائلة تستطيع الحكومة أن تحصل عليها من الموارد الآتية :

(١) الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها (مع مراعاة المبادىء التي أشرنا اليها بصدد هذا الموضوع) .

(٢) مواردها وأرباحها من مصادر الثروة والمشروعات التي تمتلكها ، وكذلك من أرباح العمليات التجارية التي قد تمارسها (راجع بند التجارة الخارجية) .

(٣) تعبئة موارد السكان لتمويل الاقتصاد القومي وذلك عن طريق القروض الداخلية ومختلف أنواع اليانصيب .

(٤) ديون مصر على انجلترا (الأرصدة الاسترلينية) .

عوامل النجاح :

وحتى يتحقق نجاح مشروع سنوات خمس في هذه البلاد يتعين علينا خلق أداة لرسم الخطط وهنا يحسن الاسترشاد بما يجرى عليه الحال في الروسيا والأرجنتين وغيرهما من البلدان . ومما ينبغي أن نلفت اليه النظر أن الاستقرار من أكبر عوامل النجاح ولهذا فمشروعات السنوات الخمس

يجب أن تسير فى طريق التنفيـذ بغض النظر عن الحـكومات القائمة بالأمر من حين لآخر . وعلى الحـكومة التى تعتزم وضع برنامج شامل من هذا القبيل ألا تبدأ تنفيـذه قبل أن تعد له التشريعات والقوانين اللازمة . ولـكن قبل هذا جميعه ينبغى أن نفسح المجال للنقد الإنشـائى من جانب الـكتاب والصحافة وأن تتسع صدورنا لمـا يوجه الينا من ملاحظات فلا نضيق بها ذرعا ، فالرأى العام أكبر معوان للحكومة الصالحة .

تم بحمد الله

الذهب الأسود فى مصر والبلاد العربية

تهافت الدول الكبرى والشركات الاحتكارية

فداحة امتيــازات البترول الممنوحة للأجانب

ثروة لا يستغلها أهلهـــ

نوضح هذا كله فى الكتاب الأول من نوعه

حرب البترول فى الشرق الاوسط

(الطبعة الثــانية)

الثمن ٢٠ م

أسئلة هامة :

كيف تدرس التاريخ ؟ كيف تفهم التطورات الإقتصادية ؟

كيف تفسر الأحداث التي تجرى على مسرح السياسة اليوم ؟

الأجوبة تلقاها واضحة في كتاب

التفسير الاشتراكي للتاريخ

(مختارات من فردريك انجلز)

الثمن 

ظهـــــــرت

الطبعة الثانية من كتاب

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

« وأضيفت اليها مقدمة تحليلية وتعليقات واحصائيات جديدة »

ومن ذلك الكتاب تعرف :

(١) ما هي حقيقة الاستعمار .

(٢) أساليب الاستعمار فتبطلها .

(٣) الخطر على الشرق من الصهيونية فتكافحها .

قريبـــــــــــــــــــا

الطبعة الثالثة من كتاب :

التطور الاقتصادى فى مصر

فى العصر الحــــــديث

مزيدة منقحة مع بحث مستفيض فى مستقبل الاقتصاد المصرى

خفض الثمن إلى ٦٠ ص